منشورات ندوة الدراسات الانمائية

الموارد المالية والانماء في لبنان

مجموعة أبحاث ومناقشات وتوصيات
المؤتمر الوطني الثاني للانماء
الذي نظمته الندوة في ٢٩ و ٣٠ آذار و ١ نيسان ١٩٦٧

ندوة الدراسات الانمائية
الموارد المالية والانماء في لبنان

الثمن :عشر ليرات لبنانية او ما يعادلها
مطابع دار العلم للملايين
بيروت

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الموارد المالية والانماء في لبنان

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

منشورات ندوة الدراسات الإنمائية

الموارد المالية والإنماء في لبنان

الكتاب رقم ٤

الطبعة الاولى

بيروت ، حزيران (يونيو) ١٩٦٧

تقديم

تقدم ندوة الدراسات الانمائية في هذا الكتاب مجموعة الابحاث التي قدمت للمؤتمر الوطني الثاني للانمـــاء ، والمناقشات التي دارت فيه ، والتوصيات التي استوحتها الندوة من هذه الابحاث والمناقشات .

وقد عقد هذا المؤتمر تحت رعاية فخـــامة رئيس الجمهورية الاستاذ شارل حلو في كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجـــامعة اللبنانية في ٢٩ و ٣٠ آذار و ١ نيسان سنة ١٩٦٧ . وتناول بالبحث موضوع « الموارد المالية والانماء في لبنان » .

وهو موضوع يواجه لبنان الآن على الصعيدين العام والخاص ، وهو بصدد دفع السياسة الانمائية للامام ، وبصدد تأمين المـــوارد اللازمة لتمويل الانماء .

وقد استغرق هذا المؤتمر اربع جلسات ، واختتم كما اختتم المؤتمر الوطني الاول للانماء بحلقة دولية عرض فيهـــا خبراء دوليون لوجهات نظرهم حول سياسة تمويل الانماء في لبنان . وستنشر الندوة آراء هؤلاء الخبراء والمناقشات التي اثارتها في كتاب خاص .

ويشجعنا على نشر هذا الكتاب الرابع في سلسلة منشورات ندوتنـــا

الاقبال الرائع الذي لقيته كتبنا الثلاثة فور صدورها . وهذه الكتب هي :

المفاهيم الحديثة للانماء في لبنان

الدولة والانماء في لبنان

التعاون الدولي في سبيل الانماء (بالانكليزية)

وترجو ندوتنا ان تساعد منشوراتها على تعزيز الوعي بمعضلات الانماء لدى المواطن اللبناني ، وان تسهم في تكوين المكتبة الانمائية العربية ، وان تكون لها مشاركتها المتواضعة في تقدم البحث الانمائي الانساني .

الندوة

كلمات افتتاح المؤتمر

كلمة ممثل فخامة الرئيس في حفلة افتتاح المؤتمر

معالي وزير التصميم والسياحة الشيخ ميشال الخوري

ايها الحفل الكريم ،

يسرني ان افتتح المؤتمر الوطني الثـــاني للانماء باسم صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الاستاذ شارل حلو .

ويسرني ان ارى ندوة الدراسات الانمائية مثابرة على تنظيم مثل هذا المؤتمر الوطني العلمي عاماً بعد الآخر ، لتتولى فيه نخبة ممتازة من علمائنا وخبرائنا بحث وجه من وجوه الانماء في لبنان ، وليقوم الباحثون فيه بمناقشة افكـــارهم مع سائر المواطنين في جو تسوده الروح العلمية ، وتتلازم فيه الحرية الفكرية مع الشعور بالمسؤولية . والسياسة الانمائية في الدولة الديمقراطية الحديثة هي وليدة البحث العلمي ، والتناقش الحر ، والتحاور بين المواطنين ، والتعاون والتكامل بينهم وبين الدولة . ولذلك ، فانني احيي في هـــذا المؤتمر مقوماً اساسياً من مقومات سياستنا الوطنية الانمائية ، ووسيلة مفضلة من وسائل تعزيز سلوكنا الديمقراطي .

ولقد أحسنت ندوة الدراسات الانمائية صنعاً في اتخاذها « الموارد المالية والانماء في لبنان » موضوعاً لهذا المؤتمر . لانه الموضوع الذي يتزايد اهتمامنا به داخل الحكومة وخارجها بقدر ما يتزايد وعينا بحاجاتنا ومسؤولياتنا الانمائية . فيصبح لزاماً علينا ان نحيط بالموضوع احاطة علمية شاملة ، ليتسنى لنا في القطاعين العام والخاص ان نستثمر كل ما يمكن ان نؤمنه من موارد داخلية وخارجية استثماراً انتاجياً في سبيل انماء لبنان وتقدمه .

وقد حمل الحكومة التزامها بالسياسة الانمائية ، وسعيها لتأمين الموارد اللازمة لها ، على ان تبذل كل ما بوسعها في سبيل الحد من النفقات الادارية ، وتحسين مستوى الجباية الضريبية ، واعتماد التشريعات المؤدية لتشجيع التسليف المتوسط والطويل الاجل . وهي الآن بالتعاون مع القطاع الخاص والبنك الدولي للانشاء والانماء في طريقها الى وضع مشروع مصرف للانماء موضع التنفيذ . وبذلك لا تتوفر لنا موارد مالية جديدة فحسب ، بل ويتوفر لنا ايضاً جو الثقة اللازم وجو التنظيم الواجب لتعاون المبادرة الفردية والسياسة الحكومية في سبيل اعطاء طاقاتنا الانمائية قوة اندفاع جديدة .

وسنتتبع ابحاث هذا المؤتمر ومناقشاته بكل انتباه وتقدير ، لنستنير بكل ما يصدر عنه من افكار ومقترحات . ونحن واثقون بان اعماله ستبلغ مستوى النجاح الذي يتوق اليه منظموه والمشتركون فيه ، وانه سيعبر من جديد عن الدور الخير الذي تقوم به ندوة الدراسات الانمائية في توعية جميع المواطنين بامكاناتهم وواجباتهم ومسؤولياتهم الانمائية .

ايها الحفل الكريم

ان حق كل مواطن في الرفاهية الاقتصادية يتلازم مع حق جميع

المواطنين في العدالة الاجتماعية . والسياسة الانمائية الوطنية كفيلة بان تجعل من الرفاهية والعدالة معاً حق لبنان على جميع المواطنين ، وعطاء لبنان لجميع المواطنين . ومن اولى من لبناننا العزيز بمثل هذا الحق ومثل هذا العطاء ؟

كلمة الأمين العام لندوة

الدراسات الانمائية الدكتور حسن صعب

معالي الوزير ممثل فخامة الرئيس ، سيدي عميد كلية الحقوق

سيداتي سادتي

اشكر باسم اخواني اعضاء ندوة الدراسات الانمائية فخامة الرئيس شارل حلو على تفضله بوضع هذا المؤتمر تحت رعايته ، وعلى اختياره معالي وزير التصميم ، وليسمح لي ان اقول معالي وزير الانماء بل معـــالي وزير الشباب والسياحة الشيخ ميشيل الخوري لافتتاحه باسمه .

واشكركم جميعاً على تلبية دعوتنا ، وأخص بالشكر جميع الهيئات الدولية والوطنية ، التي شاركتنا في تنظيم هذا المؤتمر ، وفي مقدمتها كلية الحقوق التي يبذل لنا عميدها الدكتور ادمون نعيم عاماً بعد الآخر ضيافته الكريمة .

واحيي اخواننا الباحثين الذين اندفعوا تطوعاً في تقديم دراساتهم القيمة .

واعرب عن تقديري وتقدير اخواني اعضاء الندوة لهذه النخبة الخيرة من الجامعيات والجامعيين الذين يغمروننا بجهودهم الندية .

ولا انسى المعاونين التنفيذيين الذين لولا تفانيهم لما استطعنا ان نلتقي اليوم مثل هذا الالتقاء الرائع .

سيداتي سادتي

ان مؤتمرنا الوطني الثاني للانماء يتناول بحث موضوع « الموارد المالية والانماء في لبنان » ، بعد ان تناول مؤتمرنا الوطني الاول بحث موضوع « الدولة والانماء في لبنان » فيكمل بذلك موضوع العام الماضي ، لان سياسة الانماء والتخطيط هي اليوم التعبير الاسمى عن وجود الدولة الحديثة . وهي الزم للدولة الديموقراطية السائرة في طريق النمو ، لانهـا تستطيع بفضلها ان تختزل قرون التخلف بحقب وسنوات ، وان تحقق بالرؤيـــا والاقناع ثورة التقدم البنيوية التي حققهـــا او يحققها الآخرون بالعنف والاكراه .

والسياسة المـــالية كما تعلمون هي قاعدة اساسية من قواعد السياسية الانمائية ، وهي التي يمكنها ان تطلق الموارد المـــالية او ان تجمدها ، وان تعطيها وجهة استهلاكية او وجهة انتاجية ، وان تجعل منها قوة استثمارية او اداة احتيالية ، او ان تعبئها في سبيل تحرر كل انسان وتقدمه ، وفي سبيل تحقيق الخير العام لجميع المواطنين .

ولسوف يحدثنا باحثونا الاعزاء عن مختلف وجوه التعبئة الانمـــائية للموارد المالية . ولسوف نرى ونحن نتتبع افكارهم ومقترحاتهم ان الموارد المالية على اهميتها البالغة ليست كل ما يعنيهم ويعنينا في هذه الندوة . فما ما هو أهم منها هو تجسيم سلوكنا الانمائي والمالي لسياسة عامة خلاقة وحديثة ، سياسة ترتفع لمستوى المواطن ولمستوى الانسان ولمستوى حضارة العصر الذي نعيش فيه ، اي للمستوى الجدير بوطن كوطننا لبنان ، واللائق بشعب كشعبنا اللبناني المجيد .

ونحن اعضاء الندوة على يقين بان هذا هو المستوى الذي يتوق اليه ويستطيع ان يبلغه كل مواطن لبناني . ورجاؤنا ان يكون حوارنا هنا خطوة جديدة من الخطى التي يجتازها وطننا لبلوغ هذا المستوى .

وشكراً لكم

كلمة مندوب الامانة العامة لجامعة الدول العربية

الاستاذ صاحب ذهب

صاحب المعالي ممثل فخامة الرئيس ،

سيداتي وسادتي ،

احييكم اطيب تحية باسم الامانة العامة لجامعة الدول العربية . ويسعدني ان انتهز هذه الفرصة لاعبر عن بالغ الشكر والتقدير لندوة الدراسات الانمائية على كريم دعوتها للامانة العامة لجامعة الدول للاشتراك في مؤتمرها الثاني .

والامانة العامة حريصة كل الحرص على ان تساهم بكل جهد ممكن في سبيل التعاون مع الهيئات والمؤسسات العلمية في الوطن العربي لتزودها وتتزود منها بعلمها وخبراتها ، وتعرفها وتتعرف معها على مشكلات البلاد العربية .

سيداتي سادتي :

لقد شاع منذ نهاية الحرب العالمية الثانيـــة احساس مختلف الشعوب والحكومات بانقسام العالم الى بلاد متقدمة وبلاد متأخرة . ولقد كان للعوامل السياسية والطبيعية اثرها في انقسام العالم الى هاتين الطائفتين المتناقضتين ، طائفة متقدمة تظفر بدرجة عاليه من النمو والرفاهية الاقتصادية ، وطائفة

يكبل خطاها التأخر ، ويضيق من حياتها انخفاض الدخول . وعلى حين تستأثر الطائفة الاولى بنحو ثلثي الدخل العالمي وتضم اقل من خمس مجموع سكان العالم ، نلاحظ ان الطائفة الثانية ، ينضوي تحتها ثلثا سكان العالم ولا يصيبها من الدخل العالمي سوى السبع فقط .

وكما شغل الفكر الانساني مند اقدم العصور ، التفكير في مشكلة الفقر بصفة عامة ، فقد كان التباين الظاهر بين اقطار متقدمة غنية واخرى متخلفة فقيرة — كان هو الآخر يمثل المشكلة الرئيسية في اعقاب الحرب ، فاستأثر بالاهتمام الدولي ، واستصدرت الامم المتحدة قراراً عام ١٩٦١ ، معتبرة فيه العقد السابع من هذا القرن « عقد الامم المتحدة للتنمية » . لدفع عجلة النمو على نحو يكون الحد الادنى من معدل النمو السنوي لا يقل عن ٥٪ من الدخل القومي .

ولم يقف الامر عند ذلك فحسب ، وانما قفز به الاهتمام الى عقد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، واصبحت مشكلة التنمية من المشاكل التي تحتل المكان الاول في السياسة العالمية والضمير العالمي .

ولقد كانت جامعة الدول العربية تتابع بحرص بالغ ، واهتمام واضح ، المجهودات المبذولة في سبيل تحقيق الرفاهية الاقتصادية سواء على النطاق الدولي ، او على الصعيد القومي ، بوصفها منظمة تمثل مجموعة من الاقطار التي تعاني ذات المشكلات التي تعانيها الاقطار الاخذة باسباب النمو .

ولهذا لم تتوان في متابعة اعمال المؤتمرات الدولية المتعلقة بمسائل التنمية الاقتصادية وتمويلها والاشتراك فيها وتعميم الفائدة التي تكتسبها منها على الدول العربية . ولعل اهم تلك المؤتمرات واخصها مؤتمر مشاكل التنمية الاقتصادية ، الذي انعقد بمدينة القاهرة عام ١٩٦٢ ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ .

واما على النطاق العربي ، فقد نظمت جامعة الدول العربية اجتماع لجنة للخبراء العرب في شؤون التخطيط والتنمية الاقتصادية وتمويلها في دورتين متعاقبتين في عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٥ تناولت فيها بالبحث المشكلات الهامة المتصلة بالتخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . كذلك اسهمت في تنظيم مؤتمرين للتنمية الصناعية وتمويلها اولهما عقد في القاهرة واخرهما في الكويت .

سيداتي سادتي ،

مما يؤرق الفكر العربي ويضنيه ، ان بعض الاقطار العربية يعاني من مشكلات التخلف الاقتصادي على الرغم من ارتفاع الدخل القومي ارتفاعاً غير اعتيادي فيه ، بسبب ما يرزح تحته مثل هذه الاقطار من ضغط التخلف الاجتماعي والثقافي وندرة الكفاءة الماهرة ، على حين تفيض اقطار عربية اخرى بالقدرات الفنية والبشرية ، وتواجه مشكلة تكوين رؤوس الاموال فيها .

من هنا تصدر المشكلة الضخمة التي تواجهها الاقطار العربية في توفير اسباب التكامل الاقتصادى والتنسيق السليم بينها . ولقد اسهمت جامعة الدول العربية بجهودها في سبيل تذليل تلك الصعوبات وتحقيق نمط من النمو الاقتصادي عن طريق اقامة اجهزة متخصصة . وكان في مقدمة تلك الاجهزة السعي لانشاء المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي ، لتكون اداة لتمويل المشروعات الانمائية بعد ان اتضحت بجلاء الامكانات الضخمة المتوافرة في بعض هذه الاقطار للاستثمار ، وان نقص رؤوس الاموال فيها هو الذي كان يحول دون ذلك .

فاذا قامت المؤسسة المالية ، فانها ستتولى بصفة خاصة تمويل المشروعات لانتاجية واقراض مصارف التنمية الصناعية والزراعية وتقديم الخبرة الفنية

والقيام بالدراسات الاقتصادية . ومن هنا لا يعتبر قيام هذه المؤسسة مجرد امنية ترجى ، وانما هي ضرورة يفرضها واقع الاقتصاد العربي وتقتضيها المصالح القومية المشتركة .

وفقكم الله ، وسدد خطاكم ، وجعل النجح والتوفيق حليف مؤتمركم .

كلمة ممثل الامم المتحدة في لبنان

معالي الاستاذ هاشم جواد

معالي الوزير ، سيداتي سادتي ،

انني سعيد حقاً ان تتاح لي فرصة المشاركة في افتتاح المؤتمر الوطني الثاني للانماء لندوة الدراسات الانمائية في لبنان ، نظراً لما كان لمؤتمرها الأول من آثـــار بعيدة في توعية الرأي العام والى اهمية التنمية الوطنية كرسالة جيل وسياسة دولة ، والى ضرورة معالجة القضايا الكثيرة المتعلقة بها على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية .

لقد كان واضحاً في مناقشات المؤتمر الأول ان وجود سياسة محددة للتنمية ضرورة أساسية من ضرورات العصر المسلم بها . فالمطالبة بها تأتي من جوانب المجتمع كافة ، والشعور بالحاجة اليها شديد لا يختلف فيه اثنان ، فهي السبيل الوحيدة لدى الشعوب النامية اليوم الى اللحاق بركب الحضارة المتطور باطراد لم يعرفه دور سالف من ادوار الحضارة . لذلك فقد يصح القول ان المجادلات الجدية الوحيدة الآن هي تلك التي تدور حـــول الأهداف التي تسعى سياسة التنمية الى تحقيقها ، والسبل الموصلة الى تلك الأهداف . وغني عن القول ان تحديد تلك الأهداف واختيار تلك السبل تستلزمان في هذه المرحلة تطويراً جذرياً في المبادىء والاسس

التي تقوم عليهـــا العلاقات الاقتصادية ــ الاجتماعية التي درجت عليها المجتمعات زمناً ، والتي هي في جوهرها ثمرة تطورات متعاقبة في مفاهيم المجتمع ونظمه وغاياته العليا .

فالعصر الحاضر ، بما حققه من تقدم هائل في مجالات العلم والتقنية، فضح عقم كثير من تلك الانظمة والعلاقات الاقتصادية ــ الاجتماعية على توفير مستويات معقولة من حاجات الانسان الجديدة ، المادية والفكرية . ولهذا فقد اصبح من أهداف التنمية خلق جديد من الظروف والمؤسسات المؤدية : أولاً الى انماء الثروة والدخل وتوزيعها توزيعاً متوازناً عادلاً بين الطبقات وبين المدينة والريف ، وثانياً الى قيام الدولة بقسط وافر في تنظيم وتوجيه الاقتصاد الوطني ، وجعل النشاط الاقتصادي ، عـــلى مستوى الفرد والجماعة ، اكثر فعالية ، على ان لا يحـــد تركيز السلطة الاقتصادية بيد الدولة من حريات الفرد المادية والفكرية ، ليستفيد النمو الجديد من طاقات الافراد في مختلف مجالات الحياة .

ايها السادة ، الا ان هناك عقبات تقف دون تحقيق هـــذه الأهداف عقبات كأداء هي من صميم المهمة التي يضطلع بها الجيل الحاضر. فالعقبات في طريق التنمية الاقتصادية كثيرة ومعروفة ، ينبثق معظمها عن طبيعة الكيانات الاقتصادية ــ الاجتماعية القائمة في كل بلـــد ، ومن المرحلة التطورية التي بلغها . ومع وجود الاختلافات الكثيرة في نوعية العقبات وصفاتها وطرق التغلب عليها ، كما دلت على ذلك التجارب الحديثة ، فهناك عامل مشترك بين جميع السياسات الانمائية .

فالمشكلة الأساسية التي تعانيها اليوم معظم ان لم نقل جميع الاقطار النامية هي تجميع الموارد،او ما يسمى بتكوين رأس المال بالمعنى الواسع ، الموارد الضرورية لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية . وهذا كما يبدو لي هو موضوع هذا المؤتمر وهذا ما ستسمعون عنه الشيء الكثير في هـــذا الاجتماع ، وهو حقيق بكبير العناية والدرس العميق .

وليسمح لي الاخوان بكلمة في هذا الشأن بصفتي ممثلاً للامم المتحدة.

لقد كان موضوع توفير رأس المال لعمليات التنمية (ان كان ذلك المال من الداخل او الخارج) من اكبر مشاغل العائلة الدولية لسنوات عديدة ، مما ادى بالدول الى اقامة البنك الدولي المعروف كمنظمة اساسية من منظمات الامم المتحدة ، وليس ادل عـــلى الغاية من تأسيسه تسميته « بالبنك الدولي للتطوير والاعمار » . ومن جهة اخرى ، عنيت الامم المتحدة من جانبها بموضوع التنمية بالذات ، وذلك عـــلى مراحل . فكانت المرحلة الأولى تقديم المساعدات الفنية بطريق الخبراء والمشاورين ، ثم تلتها مرحلة اخرى بطريق تأسيس « الصندوق الخاص » الذي قـــام على نطاق واسع بالدراسات السابقة للاستثمار بالتعاون مع الحكومات المعنية وذلك للتأكد من مصادر الثروة، وللتحقق من قابلية تلك المصادر للاستثمار الاقتصادي ، ومن بعده استجلاب رؤوس الاموال لها اذا اقتضى الأمر من مصادر خارجية .

وقد أدت التجارب في هذين الحقلين أي المعونـــة الفنية والصندوق الخاص الى ضرورة دمجهما عام ١٩٦٦ بمؤسسة واحدة تعرف ببرنامج الامم المتحدة الانمائي ، التي تهدف الى رفع مستوى كفاءة عمليات المعونة الفنية والى تجاوب أوسع وأسرع مع متطلبات تطوير اعمـــال التنمية في نواح جديدة : ومن جملتها حاجة المشاريع الانمائية الى شيء من المعونة المالية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر أقول انه في عام ١٩٦٦ ، بلغ عـــدد الخبراء العاملين في نطاق برنامج المساعـــدة الفنية نحواً من ٥٠٠٠ خبير ومدرس . وهناك في الوقت نفسه ما يزيد عـــلى ٥٠٠٠ شخص تحت التدريب خارج بلادهم . في حين ان ما انفقه الصندوق الخاص لتوفير الأجهزة والمعدات الضرورية للدراسات السابقة للاستثمار يزيد على مائـــة مليون دولار بالاضافة الى ٨٣ مليون دولار من المساعدات الثنائية والدولية من مصادر خاصة وعامة .

وليس من السهل الآن تصوير برنامج ضخم يضم ٣٠٠٠ مشروع على الأقل في مختلف القطاعات ذات الفعاليات الاقتصادية المنوعة ، بينها الكثير من المشاريع التي تهدف الى تعيين الامكانات الانتاجية لمصادر الثروة بالطرق العلمية التي تستدعي رؤوس الأموال الكبيرة للاستثمار . فمثلاً ان ٣١ مشروعاً تمت دراستها من قبل الصندوق الخاص بكلفة تبلغ ٣٨,٥ مليوناً من الدولارات ،قد ادت الى استثمارات تبلغ قيمتها ١,٥٤١ مليون دولار ، منها ٩٢٨ مليون من مصادر خارجية و ٦١٣ مليون من مصادر وطنية . وتقدر المبالغ اللازمة لاستثمار ٧٥ مشروعاً أتم برنامج التنمية دراستها اخيراً بما يزيد على تسعة مليارات من الدولارات موزعة على خمس عشرة سنة . وهذه كلها ادلة على سعة الامكانات المادية الكامنة ، وعلى عظم ما تقتضيه من اموال لاستثمارها . ولهذا لا أجد حاجة للتوسع في ذكر الأرقام بهذا الشأن . ولكني اود ان اؤكد لكم بأن القائمين على ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي دائبون في البحث عن طرق جديدة لمساعدة الدول النامية في تمويل مشاريعها الانمائية من مصادر خارجية وداخلية . ولهذا فان البرنامج الانمائي على صلة دائمة بالمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي (وهو كما تعلمون مساهم كبير في الاستثمارات على نطاق عالمي) وبنك الانماء للقارتين الاميركيتين ، وبنك الانماء الافريقي وبنك الانماء الاسيوي ، كل ذلك لغرض توفيق الجهود لتكوين سياسة استثمار تتجاوب مع حاجات الدول النامية في هذه المرحلة من تطورها الاقتصادي والاجتماعي . ولهذا الغرض ايضاً فللبرنامج اتصالات بالمؤسسات المالية الاقليمية كبنك الاستثمار الاوروبي وصندوق التنمية الكويتي . ويقوم البرنامج الآن باسناد ما تقوم به منظمة الغذاء والزراعة في سبيل ايجاد الأموال من منابع جديدة لاستخدامها في تطوير الزراعة والثروة الحيوانية ، ومن هذه المشاريع ، مشروع التطوير الزراعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط مثلاً . وهناك مشاريع اخرى من هذا الصنف في

حقول الصناعة والتجارة وغيرها . وكلها تحتاج الى تمويل . ولهذا فالبرنامج الانمائي يعمل دائباً على تطوير مساعدات الامم المتحدة ونقلها من مرحلة التوجيه والدرس الى مرحلة جديدة ، مرحلة ايجاد رأس المال من اي مصدر كان وتشجيعه على الانخراط في استثمار المشاريع التي ثبت صلاحها اقتصادياً في مختلف الأقطار النامية . وبهذه الطريقة يحقق البرنامج اندماجه وتطوير فعالياته في نطاق قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها لعام ١٩٦٦ بتأسيس صندوق التنمية الدولية .

معذرة ايها السادة فقد اطلت عليكم في هذا المقام ، وعذري في ذلك أهمية الموضوع ، وما اثاره في الماضي وما يثيره في الوقت الحاضر بصورة خاصة من مناقشات على الصعيدين الوطني والدولي . ولهذا أردت ان أقول ان الاهتمام الذي أبدته ندوة الدراسات الانمائية بتخصيص مؤتمرها هذا لموضوع تمويل الانماء انما يجد العناية الكبيرة من لدن الهيئات الدولية ومن جملتها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وان ما ستثمر عنه مناقشات هذا المؤتمر من آراء واقتراحات ستلقى ما تستحقه من العناية والاهتمام ، وستجد صداها ولا شك في الأوساط الدولية . فأرجو لكم من صميم القلب كل توفيق ونجاح .

كلمة الامين العام لندوة الدراسات الانمائية

في الاجتماع الصحافي الاعدادي للمؤتمر الذي عقد في ٢٨ آذار سنة ١٩٦٧

اصدقاءنا الصحافيين ،

ها نحن ذا على موعدنا السنوي معكم ، نرحب بكم في هذه الندوة ، عشية المؤتمر الوطني الثاني للانماء ، الذي سيفتتح تحت رعايـة فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ شارل حلو يوم الخميس المقبل في الثلاثين من اذار ، والـذي سيتخذ « الموارد المالية والانماء في لبنان » موضوعاً لأبحاثه ومناقشاته .

وموعد ندوتنا معكم هذا هو موعدها مع لبنان الجديد ، لبنان القيم الانسانية الوطنية الحديثة ، لا لبنان الاستئثارات الاقطاعية ، ولا لبنـان المزايدات الطائفية ، بل لبنان الانجازات الانمائية التقدمية ، التي تحفزها المبادرة الابداعية ، وتستحثها الحرية الفردية ، وتصوغها الروح التنظيمية العقلانية ، وتحدوها العدالة الاجتماعية ، فتعطي لديمقراطيتنا السياسية معناها الروحي ، وتمدها بمحتواها الاقتصادي والاجتماعي ، وتجعل منهـا ديموقراطية فعلية تتجسم فيها الأخوة الوطنية وتشرق فيهـا الكرامة الانسانية .

وانبثاق هذه الديموقراطية الوطنية التقدمية الحديثة ، لتنسخ التقوقعات الاقطاعية والطائفية المحتضرة ، مثلما ينسخ النور الظلام ، هو الغايـة الحقيقية للانماء ، الذي تعمل له ندوتنا ، وتنظم من اجل التوعية العامة به المؤتمر الوطني الثاني للانماء . وتستهدفها توعية وطنية عامة ، لأننا نؤمن بأن الانماء هو لخير جميع المواطنين ، ولأننا نجد طرفي العالم المتقدم الليبرالي والماركسي ، ونجد جميع اطراف العالم الثالث مجمعة على انتهاج سياسة الانماء والتخطيط . والتخلفيون وحدهم هم الذين يمارون في هذه السياسة ويقاومونها . ولذلك ، فاننا نخاطب من هذه الندوة المواطن اللبناني اينما كان وحيثما كان ، مطمئنين الى ان وعيـه الوطني الانمائي كفيل بتحرير مجتمعنا من التخلفيين أياً كانوا وحيثما كانوا ، وكفيل باطلاق سياستنا الانمائية من العقد النفسية والاجتماعية والادارية التي شلت فعاليتها حتى الآن ، وكفيل بأن يؤدي بنا الى الانتصار على هوة التخلف التي تستفحل بيننا وبين العالم المتقدم .

وسيكون حديث مؤتمرنا للمواطن هذا العام حديث مواردنا المـالية الداخلية والخارجية التي يمكن ان توظف في الانماء ، ليقيننا بأن هذه الموارد هي نتاج عمل جميع المواطنين ، ولذلك يجب ان تقدر تقديراً علمياً يعرف حقيقته جميع المواطنين ، ويجب ان تزداد مدخراتها ازدياداً مطرداً ، ويجب ان تستثمر هذه المدخرات استثماراً انتاجياً وانمائياً يستفيد منه جميع المواطنين . ولكي يتحقق ذلك ، ينبغي لجميع المواطنين ، اياً كانت وظيفتهم المهنية ، وأياً كانت منزلتهم الاجتماعية ، أن يعوا كل الوعي حقوقهم وواجباتهم المالية ، وان يدركوا كل الادراك حقوقهم وواجباتهم الانمائية ، وان يعتقدوا اعتقاداً راسخاً بأن نمو دخل كل منهم رهين بنمو الدخل الوطني العام ، اي ان نمو دخـل كل مواطن رهين بنمو دخل كل مواطن آخر من مواطنيه . ولذلك ، فان كل ما يقدمه كل منهم لتمويل الانماء ضريبة أو ادخار أو تسليفاً انما يقدمه لنفسه ، ويفتدي

به حريته ، ويستحق به سعادته .

وسيتولى بحث الموضوع في المؤتمر ومناقشته نخبة ممتـــازة من خبرائنا اللبنانيين والخبراء العالميين ، يتناولونه من جميع وجوهه . وقـــد أبدى فخامة الرئيس اهتماماً خاصاً بأبحاث الخبراء اللبنانيين ومقترحاتهم ، فحرص على التباحث معهم قبل انعقاد المؤتمر . فعززت هذه البادرة السامية أملنا في ان يتجاوب القطاعان العام والخاص مع افكار باحثينا وتوصياتهم ، وبأن يأتي مؤتمرنا خطوة جديدة نحو احلال المنهجية العلمية محل الارتجالية الغوغائية ، ونحو ترجيح الخير العام عـــلى اي خير خاص في مقاربتنا لقضايانا الوطنية . ولنا ملء الثقة بأن صحافتنا الوطنية التي شملت مؤتمرنا الأول برعايتها واهتمامها ستتناول بالمزيد منها مؤتمرنا الثاني ، فتؤدي بذلك دورها الأساسي ، كرسالة تواصل بين المواطنين ، وكرائدة المجتمع الوطني الحديث .

الجلسة الاولى للمؤتمر

الموضوع :

سياسة تمويل الإنماء

الرئيسان : الاستاذ توفيق المتني نقيب الصحافة
والدكتور خليل سالم المدير العام لوزارة المالية

الدكتور حسن صعب

سيداتي وسادتي ، تعبر ندوتنا عن ايمانهـا بوجوب تعاون القطاعين العام والخاص في انمـاء لبنان تعبيراً عملياً في هذه الجلسة الأولى من جلساتنا العلمية ، وذلك بأنها رجت حضرة نقيب الصحافة الاستاذ توفيق المتني وحضرة المدير العام لوزارة المالية الدكتور خليل سالم ان يكونا رئيسين لهذه الجلسة . وسيبدأ الاستاد المتني بتولي القسم الأول من هذه الجلسة الذي سنسمع فيه ملخصاً لأبحاث الباحثين والنص الكامل قد وزع عليكم،ويمكن ان يوزع على كل من لم يحصل عليه بعد . وبعد انتهاء الجزء الأول تبـدأ الفترة الثانية التي نتلقى فيها أسئلة منكم للباحثين . ويتولى رئاسة ادارة القسم الثاني الاستاذ خليـل سالم . ولا أريد ان اطري الباحثين الكرام ، فأنتم تعرفونهم قبل اليوم ، وسوف ترون من ابحاثهم انهم على المستوى الذي عهدتموهم به . وأرجو ان تكون اسئلتكم لهم ايضاً على نفس المستوى .

وشكراً

الاستاذ توفيق المتني

باسم الصحافة اللبنـانية التي اولتني شرف التكلم باسمها وباسم القيم اللبنانية ارحب بكم ايها السيدات والسادة . وارجو لـكم اقامة طيبة واعمالاً مثمرة تتوافق ورغباتـكم في ندوة الدراسات الانمائية والدراسات

العلمية لخير الشعوب . والكل يعلم ان الدرس هو وليد الاجتهاد وعدو الارتجال ، وانه لن ترتقي شعوب الا على ايدي النخبـــة المثقفة من ابنائها امثالكم وامثال الشخصيات التي تتـــألف منها ندوة الدراسات الانمائية . فعسى ان يكون النجاح حليفكم والمساعي الخيرة على ايديكم ، والصحافة اللبنانية التي استوحت مبادئها من نتاج الأدمغة وفلسفة الحياة وجهاد السنين تضع امكاناتها تحت تصرفكم لانجاح مؤتمركم هذا من خلال هذه المثل القيمة . افتتح الجلسة الأولى لهذا المؤتمر باسم لبـــنان وباسم الحرف والكلمة .

تمويل الانماء في البلدان النامية

للدكتور يوسف عبدالله صايغ

استاذ الاقتصاد في جامعة
بيروت الاميركية

أ : التمويل والتنمية

١ — التنمية هم العالم منذ ان توارت الحرب العالمية الثانية . فـــلم يسبق في التاريخ البشري ان التقت افكار رجال السياسة والعلم والادارة في شمال الكرة الارضية المتقـــدم وجنوبها المتخلف في ضمير الانظمة الاجتماعية والاقتصادية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ، في اروقة الحكم ودور العلم ، على السواء ، التقاءها حول ضغط التخلف والحاح التنمية .

وبقدر ما ازدادت معايير التخلف والتنمية وضوحاً وتحسنت سبل قياسها وتقييمها ، عظم الادراك المخيف لابعاد الهوة التي تفصل بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة (التي سندعوها بالنامية قبولاً للمصطلح الجاري) واشتد السعي الى انقاص تزايد الهوة ان لم يكن تقريب جانبيهـــا بل وتضييقها ، واتجه المزيد من الهم البشري والابداع الفكري صوب تفهم

مدلول التنميـــة وبلورة مفاهيمها وتعيين مقرراتها وترشيد عمليتها ضمن نظام سببي واضح العناصر والتفاعلات ، وكان ان تعددت وجهات النظر في تنظيم سلم الاولويات في اطار العمل الانمـــائي بازدياد المكتبة الانمائية غنى وخصباً وتمايزا .

لم يحدث ان نشأ خلاف فكري ، او علمي ، حول دور التمويل كعامل تقرير في نطاق التفكير بعملية التنمية او الاعداد والتخطيط لها ، او وضع استراتيجيتها ، او تنفيذ برامجها . الا ان الاراء تتباين ، بين حين وآخر ، حول وضع هذا العامل في سلم عوامل التقرير . فقد جاء وقت — وكان طويلاً — نظر فيه الى التمويل كأنما هو العامل الأول والأكثر اهمية في عملية التنمية . وجاء وقت آخر نظر فيه الى التبـــدل التقنولوجي كأنما هو هذا العامل ، واليوم ينظر الى الموارد البشرية الرفيعة الكفاءة كانما هي هذا العامل ، ولعل الغد يأتي بتركيز آخر على عامل التنظيم او الادارة الحكومية او خلاف ذلك .

فلنقرر — او الاصح فلنطرح المسألة التالية ونحن على ابواب البحث — ان جميع هذه العوامل في غاية الاهمية ، بل انها ليست سوى عـــدد محدود من سلسلة طويلة من العوامل [1] التي لا غنى لعملية التنمية عنها ،

(١) راجع في صدد تعدادا عوامل او مقررات التنمية من اقتصادية وغير اقتصاديـة مـا يأتـي :

(a) Irma Adelman and Cynthia Taft Morris, «Factor Analysis, of the Interrelationships between Social and Political Variables and per Capita Gross National Product» in *Quarterly Journal of Economics*, Nov. 1965.

(b) B. Okun and R.W. Richardson, eds., *Studies in Economic Development*, Chs. 21-24.

(c) B. F. Hoselitz, «Nonenconomic Factors in Economic Development in *American Economic Review*, May 1957.

(d) W.W. Rostow, *The Process of Economic Growth*, Chs. 1-3.

(e) A.K. Caircross, *Factors in Economic Development*, Parts II-IV.

(f) J.J. Spengler, «Theories of Socio-Economic Growth», in *Problems in the Study of Economic Growth* (by National Bureau of Economic Research).

(g) A.Pepelasis, L. Mears, and I. Adelman, *Economic Development: Analysis and Case Studies*. Part I.

وان كلا منها لا بد وان يجد مكانه في تعداد آلي لعوامل التقرير في التنمية . على ان تنظيم العوامـــل في سلم او نظام اولويات — ونحن لا نزال نطرح المسألة — لا بد له من ان يكون تجربة في النسبية . فالسلّم او النظام الملائم لهذا البلد لا يلائم ذاك البلد ، وما كان يصح امس في وضع بلد ما قد لا يصح اليوم او غداً في وضع البلد ذاته .

٢ — على ان صعوبة التعميم في هذا المجال لا تمنعنا من طرح المسألة الفرعية التالية : ان الملاحظ في اختبار الدول النامية ان شأن التمويل لا يبرز ، كعنق اختناق او كعامل تقرير ، قبل ان يتم ارضاء عدد من الاشتراطات ، اي ان وفرة وسائل التمويل قد لا تجدي نفعاً في عملية التنمية قبل ان تتوافر عوامل اخرى هي ، في رأينا ، التالية :

١ — وجود حد ما من القلق ، او الهم في المجتمع ، والاصح في مراكز الفكر والتقرير في المجتمع ، القلق المعبّر عن الرغبة في تحسين المستوى المعاشي وتوفر فرص العمل والعلم لجميع القادرين على الاستفادة منها .

٢ — قبول التبدل التقنولوجي والاقتصادي ، لا في نشاطات متباعدة لا تمثل سوى جزر صغيرة في المجتمع ، بل على قياس واسع ، وان اتخذ التبدل اشكالاً مبسطة متواضعة عند الابتداء ، مما يشير الى قبول ذهني لعملية التبدل وللتنمية وما يترتب عليها من تبدل في وسائل التنظيم والانتاج والتوزيع .

٣ — وجود قيادة سياسية واعية ، قوية ، تعطي المحتوى الاقتصادي الاجتماعي لجهدها السياسي والقومي مكاناً كبيراً في مهمتها القيادية ، قيـادة تؤمن مقـــدارا من الاستقرار السياسي وحكم القانون .

٤ — تحقيق حد مقبول من التعليم والتدريب يضع المجتمع في درب العقلانية ويحمله على احـــلال السببية العلمية محل الصدفية

والقدرية وعلى النظر الى الانسان على انه سيد بيئته لا عبدها العـــاجز عن التحكم فيها وتغييرها . باستيفاء هذه الشروط – شروط الحد الادنى – يصبح لعوامل التقرير الاخرى ، وفي طليعتها التمويل ، مدلول وجدوى .

لقد طال مدخلنا الى البحث ، لكنما هذه الاطـــالة ضرورية لوضع التمويل موضعه الصحيح في النظام السببي الانمائي ولتجريده من هالة المبـــالغة والتعظيم التي تحيط به ، ولحمايته في نفس الوقت من المحاسبة العسيرة ان لم يأت بالنتائج السخية التي يتوقعها الكثيرون منه وهي محاسبة لا يجوز ان يتحمل هو اعباءها ان لم تكن الشروط الاربعة التي عددناها قد استوفيت .

ب : حجم الحاجة الى التمويل ، والاعتبارات التي تدخل في تقييمه

عندما نستعمل مصطلح « التمويل » فلسنا نعني توافر الموارد المالية بالمدلول الحرفي ، من نقد واثتمان ، فهذه ليست عنق اختنـــاق يتعدى توسيعه طاقة الحكومة في التصرف ، وانمـــا نحن نعني ذلك الجزء من الموارد الذي يتيحه الناتج القومي ولا يتجه صوب الاستهلاك في القطاعين العام والخاص . واذن فان التمويل – كعنق اختناق او كعامل ذي ندرة حقيقية في معظم البلدان النامية – ان هو الا توجيه الموارد التي تتوفر بفضل الادخار صوب التثمير الانتاجي . ففي الاساس تتكون القـــدرة على التمويـــل بالمعنى الاقتصادي – وهو المعنى الذي نستخدمه في هذا البحث من القدرة على الادخار التي تتأثر مباشرة وبصورة ايجابية بعوامل اهمها حجم الناتج القومي ، او حجم الدخل القومي ، ونمط توزيعه ، والميل للادخار ، وتوفر المؤسسات التي تسهل تعبئة المدخرات وتوجيهها صوب التثمير الانتاجي بدل الاكتناز او الهروب الى الخارج .

هذا في النطاق الداخلي . على ان التمويل ، بالمعنى الذي اشرنا اليه ، يعني كذلك استدرار موارد من خارج الاقتصاد القومي وتوجيهها صوب التثمير : موارد مالية بالعملات الاجنبية وبتسهيلات الائتمان التي يمكن تحويلها الى موارد عينية للتثمير او الى خدمـــات تقنية وادارية ومهنية – والتحويل هو بالتـــالي بيت القصيد – او موارد عينية للتثمير بشكل مباشر . فكيف يتقرر حجم الحاجة الى التمويل من داخلي وخارجي ، وما هي الاعتبارات التي تدخل في تقييم هذا الحجم ؟

١ – أول هذه الاعتبارات مستوى الدخل والتقدم والتحديث في البلاد . فكلما انخفض هذا المستوى وكان الوعي العام او على الاقل وعي النخبة القيادية لهذا الانخفاض واضحاً ورد الفعل مسؤولاً وحركياً ، كلما ازداد الشعور بالحاجة الى المزيد من التمويل . ويشتد الوعي الحاحـــاً ويخلق المزيد من الضغط الانمائي الى المدى الذي يجري فيه ادراك اتساع الشقة بين هذا المستوى في الداخل والمستوى في بلد آخر يضعه أبناء البلد الاول مثالا يقتدونه او هدفاً ينشدونه . هـــذا الأمر يتطلب المزيد من التوضيح . فالمستوى القائم بصورته المطلقة قد لا يحرك المطالب الانمائية على الاطلاق او قد لا يحركها الا قليلاً في مجتمع غافل عن هموم التنمية . آسن غير طموح . لكن المجتمع ذاته تتضاعف متطلباته من موارد التمويل مراراً عديدة اذا حركته رياح التبدل وصوّب نظره الى الافق البعيد وهدف الى اللحاق بمجتمعات سبقته في نموها وتقدمها وتحديثها .

٢ – ثمة اعتبار ثان يمكن وصفه بالاعتبار « الآلي » وهو يقوم على استخدام فرضيات معينة حول النمو المرغوب وحول معامل رأس المال للناتج ، فاذا اعتمد المجتمع (عبر هيئة التخطيط او التصميم او ما يقوم مقامها) معدلاً عاماً للنمو المستهدف ، محتسباً على أساس حجم محدد للدخل القومي ، وافترضت نسبة ما بين رأس المال الحدي المثمر والناتج

الحدي ، امكن الخروج بجملة حجم التثمير ات المنشودة . ومن ثم يصار الى تقرير نسبة ما يوفره الاقتصاد القومي من التثمير ات ويبقى بالتالي العجز الذي يجب التعويض عنه باستيراد رأس المال من الخارج .

اعتمدت هذه الطريقة على نطاق عالمي في دراسة « لجنة الخبراء » التي وضعت تقريراً عام ١٩٥١ [٢] بطلب من الأمين العام للامم المتحدة، وكانت اللجنة برئاسة الاستاذ جورج حكيم وعضوية نفر من الاقتصاديين العالميين البارزين ، وخرجت اللجنة آنذاك بنتائج تعتبر الأولى من نوعها من حيث احتساب الحاجات التثميرية الاجمالية للبلدان النامية في العالم بأسره ، واحتساب حجم العون الاقتصادي الخارجي الذي يترتب على الحاجات الاجمالية، وقد بلغت الحاجات الاجمالية بموجب الدراسة ١٩،١٣٤ مليون دولار اميركي منها ٥،٢٤٠ مليون افترض توفرها من موارد البلدان النامية الداخلية و ١٣،٨٩٤ مليون من الهبات والقروض الخارجية.

٣ — لئن كان الاعتبار السابق يقوم على فرضيات معينة ومعاميل فنية، فان الاعتبار الثالث يقوم على قواعد عملية في الدرجة الأولى . فحجم الحاجة الى التمويل مهما عظم او صغر لا يمكن ولا يجوز له ان يتقرر بمعزل عن قدرة البلد النامي على استيعاب التثمير ات . فمن الخطأ الظن ان بمقدور البلد النامي امتصاص التثمير ات بشكل مرض أياً كان مقدارها، فكما ان توافر التثمير ات هو عنق اختناق خطير ، كذلك فان القدرة الاستيعابية هي ايضاً عنق اختناق خطير . وما علينا لادراك ذلك الا ان

(٢) United Nations, Measures for the Economic Development of Under-Developed Countries (New York, 1951).

اعتمد اسلوب مشابه في دراستين لاحقتين هما :

(a) Paul Hoffman, *One Hundred Countries One and One Quarter Billion People*, 1960.

(b) GATT, *International Trade*, 1959.

نذكر ان التثمير ات ينبغي استخدامها بصحبة قوة عمل ماهرة وملاكات ادارية وفنية . وهذه العناصر المتعاونة تتميز جميعها بندرة واضحة تعادل ندرة التثمير ات . ومما يزيد ندرتها خطورة ربط التثمير ات بآماد زمنية محددة في حين ان تجهيز البلد بالعناصر البشرية عمل طويل الأجل . زد على ذلك ان عملية التثمير تتطلب دراسات دقيقة تقنية واقتصادية وسوقية — واحياناً اجتماعية وادارية — وهذه الدراسات السابقة للتثمير قلما تتوفر بشكل مرض وبسرعة في البلد النامي .

ومما يزيد مفهوم الاستيعاب تعقيداً مسألة توزيع التثمير ات بين مختلف الاستعمالات المرشحة للاستفادة من التثمير ات اذ تنشأ هنا معضلة المفاضلة لمين أوجه الاستعمال المختلفة وجدواها الاقتصادية والاجتماعية بينما لا تزال اسلوبية المفاضلة امراً في غاية الصعوبة بالرغم من المحاولات الريادية الباسلة التي قام بها الاقتصاديون [٣] لوضع الاسس والمعايير لأجراء المفاضلة .

دون الدخول في صلب هذه الاسس والمعايير وفي شرح اسلوبية المفاضلة بما تتضمنه من نهج رياضي وحسابي معقد ، يلزم ان نبين وجوب بلورة استراتيجية انمائية للبلد النامي واضحة الخطوط والمنطق ، من أجل وضع سلم الأولويات للحاجات التثميرية ، والا وقعت عملية التمويل الانمائي في فوضى التخبط والعشوائية . وهكذا يتقرر نصيب الهيكل التجهيزي الأساسي من التثمير ات ومما يرافقها من عناصر انتاجية متعاونة (كالعمل والادارة والتنظيم) ، كما يتقرر نصيب المؤسسات الفاعلة في الاقتصاد ، ونصيب قطاعات الانتاج ، ونصيب قطاعات الخدمات ، وغني عن البيان ان نمط توزيع التثمير ات بين أوجه الاستعمال

(٣) امثال جان تنبرغن وآرثر لويس ووليم فلنر واكشتاين .

هذه في فترة ما يقرر معدل تطور القدرة الاستيعابية للتثميرات في الفترة الانمائية اللاحقة .

ج : نوعا التمويل : الداخلي والخارجي

١ — ذكرنا في القسم الأول من هـذا البحث ان رؤوس الأموال التثميرية مصدرها اما الاقتصاد الوطني بما ينتجه من موارد بفضل الأحجام عن استهلاك جزء من تدفق الناتج القومي وتوجيه هـذا الجزء صوب الادخار ، او الاقتصادات الأجنبية بما تنتجه من موارد بفضل احجام سكانهـا عن استهلاك جزء من تدفق ناتجهم القومي وتوجيهه صوب الادخار . ولكثرة ما يكتب ويقال عن المعونات الاقتصادية الأجنبية — بقطع النظر عن طبيعتها فيما اذا كانت هبات او قروضاً أو خلاف ذلك — فان المراقب العادي يكاد ينسى المركز الرئيسي الذي تحتله الموارد الداخلية في عملية التثمير . وهنا تكمن حقيقة خطيرة يتوجب تسجيلها بوضوح ، بـل والتركيز عليها : هي ان النصيب الأكبر من الموارد التي تتجه للتثمير ، ولعله يتأرجح بين ٦٦ بالمائة و ٧٥ بالمائـة من المجموع ، مصدره الاقتصادات النامية ذاتها ، ولا يأتي من البلدان الصناعية المتقدمة ، ومن غربية وشرقية ، سوى الرصيد أي بين ٢٥ بالمائة و ٣٥ بالمائة من المجموع . ولعل هذا الرصيد لا يشكل سوى ٣ أو ٤ بالمائة في المتوسط من الناتج القومي للبلدان النامية (وسوى حوالي ٠,٦٦ بالمائة من الناتج القومي للبلدان الصناعية المتقدمة باستثناء الكتلة الشيوعية) [٤] .

---

(٤) انظر الوضع فيما يختص بسنة ١٩٦٤ (وهي السنة الاخيرة التي تتوفر حولهـا احصاءا تكاملة) في عدة مصادر سيرد ذكرها فيما بعد اهمها :
UN Economic and Social Council, *Financing of Economic Development: International Flow of Long-Term Capital and Official Donations, 1961-1964*, N.Y. Nov. 1965 Tables 1, 4, 7.

يترتب على هذه الحقيقة وجوب اعادة النظر في تقييم مصادر التمويل بحيث يوضع تشديد اكبر على دور التمويل الداخلي في البحوث والمؤلفات التي تعالج مسألة التمويل ، فتدرس طاقات البلدان النامية في هذا الصدد بشكل أفضل ، ويعترف لهذه البلدان بما تقدمه من جهد انمائي داخلي ، وتتضح معالم صورة التمويل الاجمالية . فالتمويل الخارجي يحظى بنصيب الأسد من الدعاية لثلاثة اسباب ليست حقاً في صلب الموضوع : السبب الأول كون التمويل الخارجي يتضمن تعاوناً دولياً في حين ان التمويل الداخلي عملية تقع ضمن حدود البلد الواحد فـلا تحدث ضجيجاً ولا تحظى بالدعاية التي يحظى بها عقد القروض الأجنبية او منح الهبات الدولية . السبب الثاني كون التمويل الخارجي يأتي عـبر عملات اجنبية هي عنق اختناق خطير في معطيات عمليات التنمية مما يسمح لهذا التمويل بأن ينال تنويهـاً مضخماً . والسبب الثالث كون التمويل الخارجي المعاصر يتم في الغالب عبر حكومات البلدان النامية من جهة ، والبلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية من جهة اخرى (اكثر مما يتم عبر الأفراد والمؤسسات الخاصة في البلدان المتقدمة كما كان يحدث في السابق حتى عشية الحرب الكونية الأولى) ، وهو لذلك يتعرض للضغوط السياسية كما يستخدم لأغراض الدعاوة السياسية .

٢ — على ان الموقف الصحيح من هذا القبيل وهو وضع التركيز الأكبر على التمويل الداخلي ، لأسباب تتضح في القسم التالي من البحث ، والنظر الى التمويل الخارجي على انه عملية سد ثغرة التمويل الاجمالي . فحاجات التثمير ينبغي احتسابها ككل ومن ثم تلبية ما يمكن منها عـبر الموارد الداخلية وما يتبقى دون تلبية — وعلى الأخص ثغرة مستلزمات العملات الأجنبية — يصار الى تلبيته عبر الموارد الخارجية . ولعل الدور الأهم للتمويل الخارجي هو توسيع اعناق الاختناق التي تضيق عادة في ناحيتين : ناحية العملات الأجنبية لتمويل استيراد الآلات والمعدات والمواد

الخام والمواد الوسيطة ممـــا تحتاجه التنمية في مختلف القطاعات ، وناحية المعونة الفنية لاحداث التبدل التقنولوجي ولتحسين التنظيم . بعبارة اخرى ينبغي التشدد في استدرار التمويل الخارجي والأحجام عن السعي اليه الا كأمر لا مفر منه وللحاجات القصوى ، وفي تلك الحـــالة عدم نشدانه لأغراض يمكن تمويلها من الموارد الداخلية والاقتصار على استعماله حيث تعجز الموارد الداخلية عن الحلول محله ، او لفتح اعناق الاختناق التي اشرنا اليهـــا . كما ينبغي ان تضمن استراتيجية التنمية في صلبها آلية الاستغناء عن التمويل الخارجي لا آلية ديمومته ، أي أن يكون من شأن هذه الاستراتيجية ان تؤدي الى تطوير الوسائل وتعزيز النواحي التي تجعل اللجوء الى مصادر التمويل الاجنبية أقل الحاحاً أولاً فأولاً وتجعل البلد النامي أكثر قدرة على الاعتماد على ذاته تدريجياً .

ختاماً لهذا القسم من البحث ينبغي التذكير بأن توزيع الأدوار بين كل من التمويل الداخلي والتمويل الخارجي لا يعني على الاطلاق التمييز الزمني بينهما وذلك باستنفاد امكانات التمويل الداخلي أولاً ومن ثم التحول صوب التمويل الخارجي . ان التمييز هو تمييز تحليلي وتوكيدي ، أمـــا من حيث التوقيت فينبغي اعتماد نوعي التمويل معـــاً من ضمن خطة التمويل العامة التي توزع الأدوار بموجبها . فخطة التمويل تنطلق من تقديرات الناتج القومي وتوزعها بين الاستهلاك والادخار ، ممـــا يسمح بالمقارنة بين المدخرات المتوقعة والمستهدفة من الجانب الواحد والتثميرات المستهدفة (في ضوء أهداف النمو واستراتيجية التنمية) من الجـــانب الآخر . والثغرة بين الجانبين أي تفوق التثميرات على المدخرات تشير الى حجم التمويـــل الخارجي الـــلازم للخطة والى مرحليته عـــبر سنوات الخطة .

د : التمويل الداخلي

١ – لعل قيام الموارد الداخلية التي يتيحها الانتاج القومي بتمويل القسم الأكبر من التثميرات يتم بصورة تلقـــائية عفوية إلى حد بعيد . ولهذا يرجح كثير من الاقتصاديين ان التنبه المتزايد لدور التمويل الداخلي وتقصي سبل رفع مستواه وتحسين فاعليته من شأنه أن يضع في مجرى التثمير المزيد من الموارد المحلية التي يتيحهـــا الناتج القومي . ويرى الاقتصاديون المهتمون بشؤون الهند مثلاً ، ان هذه البـــلاد على تدني مستوى الدخل الفردي فيها ، بمقدورها على استدرار المزيد من موارد التثمير من داخلها – ناهيك بما يمكن تحقيقه في حقـــل تحسين فاعلية التثمير بفضل تحسين التنظيم وترشيد التخطيط وصفاء الادارة وتصويب التنفيذ ورفع انتاجية العمل . وقد يبدو ان هنالك شيئاً من التناقض في الادعاء بأن نجاح البلد النامي في استدرار أقصى ما يمكن عملياً استدراره من موارد تثميرية محلية يجذب اليه المزيد من الموارد الخـــارجية ، لكن هذا الادعاء يجد الكثير ممـــا يؤيده اختبارياً – ولعل اثباته يتم بالشكل الأكثر اقناعاً اذا وضعناه في صيغة سلبية كالآتي : ان فشل البلد النامي في استدرار أقصى ما يمكن عملياً استدراره من موارد تثميرية محلية يجد بشكل خطير من ورود الموارد الخارجية ، لأن مصادر هذه الموارد الخارجية تتردد في تقديم المعونة لبلد لا يعين نفسه في المقام الاول – ان لم تحجم عن ذلك كلياً .

بل هنالك ما هو اهم من ناحية الاستفادة المالية من التمويل الخارجي : نعني بذلك ترويض البلد النامي نفسه على تحمل ما يستطيع تحمله من مسؤولية التنمية وتربية الصفات الخلقية الثمينة كالاعتماد على النفس والتضافر بين المواطنين وتوعيتهم انمائياً . فالافراط في الاعتماد على العالم الخارجي قبل استنفاد جميع الطاقات الداخلية يشجع الاتكالية بل ويقلل من قيمة

الجهد الانمائي ويربي عادة التهاون في تجنيد الامكانات الداخلية والتسرع في استدرار العون الخارجي . وليس يخاف ان هذا العون ينبغي ان يسدد عاجلا او آجلا ، الا اذا جاء في صيغة هبات لا قروض او توظيفات وفي هذه الحال فانه قلما يخلو من الشروط السياسية او العسكرية التي قد يكون عبئها الخلقي بل والمصيري بالتالي اكثر خطورة وارهاقاً من عبء سداد الدين الاجنبي . ففي النتيجة انما هم مواطنو البلد النامي الذين يتحملون تكلفة التنمية سواء اكانت التكلفة موارد مادية او اعباء معنوية او التزامات سياسية . واذن فمن واجبهم ، ومن حق مستقبل ابنائهم عليهم ، ان يحاولوا جاهدين تدبر اكبر نسبة مستطاعة من موارد التثمير من داخل البلد ذاته متجهين صوب الخارج فقط بالمقدار اللازم لسد ثغرة التثمير الاجمالي ضمن خطة التنمية واستراتيجيتها .

٢ – ويرتبط موضوع الاعتماد على الذات اولا بنمط استخدام الموارد الداخلية المتاحة وثانياً بصيغ تعبئة ما لا يستهلك منها في السبل الفضلى لاغراض التثمير الانمائي . واما نمط استخدام الموارد الداخلية فيرتبط بدوره بعادات الاستهلاك والضغوط الاجتماعية ونوازع التقليد المعيشي وسلم القيم المجتمعية ، الى جانب العوامل الاقتصادية المحض كفوائد الاستخدام البديلة للموارد ومجالات التثمير والمقارنة بين متعة الاستهلاك واريحية الاستخدام الانتاجي للموارد ، ويرتبط نمط استخدام الموارد بصورة خاصة بالمستوى المطلق للدخل وبنمط توزيع هذا الدخل . وفيما يتعلق بالعامل الاخير اي نمط توزيع الدخل تتوجب الاشارة الى المشادة الفكرية المزمنة حول السؤال التالي : في ضوء الدراسات الاستقرائية والاختبار يتبين ان ابتعاد نمط التوزيع عن العدالة وتميزه بفروقات شاسعة بين دخول الافراد يعمل على رفع مستوى الادخار وتعظيم حجم المدخرات ، فهل نضحي بمطلب العدالة الاجتماعية في صالح مطلب الادخار الذي هو مطلب انمائي ، ام

نضحي بمطلب الادخار والتنمية في صالح العدالة الاجتماعية ؟ ومن البديهي ، دون ولوج ساحة المشادة ، ان كلا الموقفين المتطرفين مغلوط . ففي الواقع يمكن توافق المطلبين دون المضي بعيدا في اي منهما بحيث تراعى عدالة التوزيع الى حد ما (وموقع هذا الحد يعتمد على نمط التوزيع بالذات) وتراعي حاجات الادخار كذلك ، كما ان مصلحة اليوم يمكن توافقها ومصلحة الغد (اي مصلحة الاستهلاك الآني ومصلحة الاستهلاك في المستقبل عبر الادخار ، فالتثمير ، فارتفاع الدخل) من خلال توافق مطلبي العدالة والادخار .

فاذا انتقلنا الى موضوع سبل تعبئة المدخرات وتوجيهها صوب التثمير الانمائي وجدنا ان هذه السبل تقع اما في نطاق التقرير الخاص او في نطاق التقرير العام . ففي النطاق الاول نجد ان مقررات التثمير التي يتخذها الفرد المدخر هي الوحدة الصغرى من المقررات وهي ذات شأن سواء اكان هذا الفرد مزارعاً صغيراً قرر ان يحفر بئراً او ملاكاً كبيراً قرر مد اقنية للري في املاكه او صناعياً قرر اضافة فرن جديد لمصنعه من موارده الخاصة . وهنالك كذلك التمويل المؤسسي الذي يتم عن طريق استدرار مدخرات الآخرين ضمن صيغة الشركة المساهمة او المصرف او خلاف ذلك من مؤسسات وتوجيهها صوب التثمير ، او عن طريق قيام المنشأة باحتجاز قسم من الارباح واعادة توظيفه .

اما في النطاق الثاني فاننا نجد الدولة (او السلطة المحلية) تشكل الهيئة ذات العلاقة التي توجد الصيغة القانونية التي تمكنها من امتصاص الموارد غير المتجهة للاستهلاك وبالتالي توجيهها صوب التثمير . وتتم عملية الامتصاص عن طريق الضرائب ، واهمها ضرائب الدخل والارباح على الافراد والمؤسسات ، وسواها من ضرائب مباشرة وغير مباشرة ، وعن طريق القروض الداخلية ، وعن طريق الانفاق من الموازنة باحداث

عجز فيها ، وعن طريق التضخم في الاسعار الذي يحدث « ادخاراً قسرياً » . على ان القروض يترتب عليها في الواقع اعادة توزيع الموارد بين الحاضر والمستقبل بان تتصرف الدولة بقسم من الموارد الخاصة اليوم وتعيد مقابلها غداً ، كما ان الانفاق بفضل عجز الموازنة (اي باعتماد التضخم في الاسعار وسيلة للحد من الاستهلاك) يترتب عليه مجابهة مخاطر التضخم اللولبي وتشويه تركيب الاسعار وتشويه نمط توزع الموارد الانتاجية . ويشير اختبار البلدان النامية الى ان القسم الاكبر من الموارد الداخلية التي يستدرها القطاع العام تأتي عن طريق الضرائب ، تليها اهمية الطرق الاخرى التي يختلف مركزها بين بلد وآخر .

٣ – لا تتيح لنا حدود هذا البحث الدخول في تحليل هذه الطرق والمفاضلة بينها وتقييم ابعادها في عملية التمويل التثميري ، ولهذا سننتقل الى استعراض عدد من العوامل التي تقرر حجم التمويل الداخلي الاجمالي وفاعليته . وسنجعل الاستعراض تعريفاً مقتضباً قدر الامكان .

مستوى الدخل ونمط توزعه بين الاستهلاك والادخار

نوهنا بصلة مستوى الدخل بتوافر الموارد الداخلية التي هي في النهاية منبع المدخرات والتثميرات ، وبشكل عام يمكن القول انه كلما ارتفع المستوى ارتفع الميل الوسطي للادخار . على انه يلاحظ في حال المستويات المنخفضة جداً في ارتفاع الدخل ينبغي ان يمضي بعيداً قبل ان تحظى المطالب الاستهلاكية الاساسية الملحة بحاجاتها من الموارد ويبدأ الميل الجدي للادخار بالتصاعد بشكل ملموس . غير ان هذا التعميم ينبغي ان لا يحجب الحقيقة في ان شيئاً من الادخار يمكن تحقيقه حتى مع انخفاض الدخل في اكثر المجتمعات فقراً . على ان مقدار الادخار في حال كهذه لا بد وان يكون متواضعاً جداً بالمقارنة مع الحاجات الانمائية الضخمة ،

حتى حين يؤخذ بالاعتبار عجز البلد المتخلف عن استيعاب التثميرات الكبيرة بالنظر لفقره في العناصر المتعاونة مع رؤوس الاموال التثميرية كالمهارات على مختلف انواعها ومستوياتها . ويشير اختبار بلدان العالم الثالث الجاهدة في دفع عملية التنمية الى ان ارتفاع الدخل بفضل الجهود الانمائية يتعرض الى مدى بعيد للتسرب الى تلبية حاجات الاستهلاك المكبوتة والملحّة مما يوجب المزيد من الجهد في الحد من نمو الاستهلاك للتمكن من رفع الادخار نسبة واطلاقا .

التجهيز المؤسسي لتعبئة المدخرات وتوجيهها صوب التثمير

يقوم هذا التجهيز في معظمه على النظام الضريبي والنظام المصرفي والنقدي خاصة اجهزة الادخار في النظام المصرفي ومؤسسات التأمين وما يشبهها من مؤسسات تمتص مقادير مرموقة من المدخرات وتثمرها . ومن سوء حظ البلدان النامية انها على مستوى منخفض من القدرة على خلق الاقنية اللازمة لجريان المدخرات في الاتجاه السليم ، وذلك بسبب ترابط مظاهر التخلف معاً وكون حالة التخلف تراكمية . على حسن الطالع ، من الجانب الآخر ، يكمن في كون عملية التنمية هي الأخرى تراكمية ، بحيث ان تحقيق تحسن في الدخل يرافقه عادة تحسن في مستوى المؤسسات التي تخدم اغراض الادخار وفي المواقف النفسانية – الاجتماعية وما الى ذلك من عوامل ذات صلة مباشرة بتعبئة الموارد لأغراض التنمية .

الضغوط الاجتماعية

تعمل الضغوط الاجتماعية في جهتين متعاكستين ، فهي تحمل القوى القيادية من رسمية وشعبية على تبني فكرة التنمية ومبادئها وخططها

وعلى اتخاذ المقررات في ذلك الاتجاه ، التي تشمل فيما تشمل تعبئة الموارد الداخلية للتثمير ، وهي تحمل نفس القوى على تخصيص المزيد من الموارد للاغراض الاستهلاكية (بشكل سلع او بشكل خدمات عامة) تمشياً مع التركيز المتزايد على فكرة العدالة الاجتماعية وما يترتب عليها من سياسات واجراءات .

الاستقرار السياسي والاقتصادي

من البديهي ان انشغال البلاد بالهزات السياسية لا يخلق الجو الملائم للتنمية بما يتطلبه هذا الجو من انصباب ومن اتصال بين التفكير والتخطيط والتنفيذ والمراجعة . على انه يجب التمييز هنا بين الاستقرار الذي يمثل حالة جمود واسن ، وهي حالة ينبغي الا تكون مطلب المجتمع الواعي ، والاستقرار الذي يمثل حالة من التبدل او التطور المرتب وان جاء هذا التطور بسرعة . ولا يتوفر الاستقرار من النوع الثاني الا اذا توفرت « القوى المعوضة » اي اذا عوضت حركية بعض القوى عن حركية البعض الأخرى في اتجاه آخر ، والا اذا كانت القيادة السياسية حكيمة وحازمة معاً وكانت المؤسسات السياسية مرنة الى حد يسمح للرأي الواعي بالتعبير عن نفسه دون ان تُشجّع الفوضى ، كما تسمح بتناوب السلطة واستمرارها دون اللجوء الى العنف . فاذا قيل ان هذه شروط صعبة التحقيق قلنا ان معيار الاستقرار السياسي الصحيح الملائم لأغراض التنمية هو بالفعل صعب التوفير في البلدان النامية . وما يشاهد في هذه البلدان في الغالب هو اما مرونة النظام السياسي المبالغة والتي هي في الواقع استرخاء وميوعة ، مما يخلق شتاتاً فكرياً وادارياً يعطل عملية التنمية ، او فردية الحكم وثقل يده مما يشل الادارة والحافز الفردي ويمنع تناوب السلطة واستمرارها بشكل سلمي رتيب .

اما الاستقرار الاقتصادي الذي هو من عوامل التقرير في تدفق الموارد الداخلية للتثمير فانه يعني اكثر ما يعني تحاشي الدورات الاقتصادية العنيفة والعمل على عدم ذبذبة منحنى الدخل القومي الممتد عبر الزمن بشدة ، لان هذه الدورات والذبذبات تخلق الفوضى في التوقعات وتجعل من الصعوبة بمكان تعبئة المدخرات وتوجيهها صوب الانماء . وكذلك فان الاستقرار يعني استقرار الاسعار او عدم السماح لها بالتأرجح تأرجحات واسعة مما يعطل الى حد بعيد عمل آليّة الاسعار كتعبير عن القيمة ويشوه توزع الموارد بين الاستعمالات ويعقد فيما يعقد التخطيط الانمائي .

كفاءة الجهاز الاداري

لا يتطلب الامر الكثير من التعريف والتوضيح فيما يختص بصلة هذا العامل بالقدرة على تعبئة المدخرات الداخلية ، ولا يقتصر الامر على الجهاز الضريبي البديهي الصلة بل يمتد الى الجهاز الأداري بجملته بالنظر لاتساع دور الدولة الاقتصادي وتعاظم المسؤوليات الملقاة على عاتق جهاز الادارة العامة في شتى نواحي عملية التنمية ومراحلها . ومهما كان شأن العوامل الاخرى التي تتعاون في تقرير حجم التمويل الداخلي فان نوعية الجهاز الاداري وكفاءته وخلقيته لما يرفع القدرة على زيادة هذا الحجم او يخفضها حسب الحال .

الاعتماد على النفس والاعتزاز بالجهد الذاتي

لا يسعى المجتمع الذي لا يعلق أهمية كبيرة على الاعتزاز بالجهد الانمائي الذاتي الى اعتصار موارده للحصول على القدر الأكبر من المدخرات . وكلما عظم هذا الاعتزاز مكن تعبئة المزيد من الموارد

ضمن حدود الاقتصاد المادية طبعاً . وعلى العكس كلما ضعف الاعتماد على النفس ازدادت الحاجة الى الموارد الخارجية وهـــدر قسم لا مبرر له من الموارد الداخلية كان بالامكان ادخاره وتثميره . ويتخذ الاعتماد على النفس شتى الأشكال ، منها القبول بعبء ضريبي ثقيل من أجـــل الأغراض الانمائية ، او شراء سندات الدين العام الداخلي ، أو التخلي عن المشاريع البراقة غير المنتجة — كانارة المتنزهات بالنيون وتشييد المدن الرياضية الفخمة — من أجل المشاريع المنتجة للخدمات الحيوية كـــدور التربية والتدريب الحرفي والبحث ، أو القبول بتحديدات صارمة في استيراد سلع الترف والكماليات من أجل توفير القطع الأجنبي النادر لمستلزمات المكننة وسواها من حاجات التنمية .

روح الريادة

يفعل هذا العامل في نطاق القطاع الخاص ، فإذا كانت روح الريادة الاقتصادية ضعيفة أو اقتصر التعبير عنها على النشاطات التجارية خف الضغط على الموارد من أجل التثمير بسبب اتصاف هذه النشاطات بالرسملة المتواضعة والأرباح السريعة المتأتية عن قلب رأس المال العامل بسرعة . وعلى العكس من ذلك كلما قويت روح الريـــادة في قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات ازداد الضغط من أجل الحصول على الموارد للرسملة وازداد سعي رجال الأعمال لاجتذاب المدخرات الى مشاريعهم . والمجتمعات النامية تقع في شبه حلقه مفرغة في هذا النطاق ، فالريـــادة يحدهـــا تخلف المجتمع وضعف المؤسسات الاقتصادية والسياسية وهزالة الاستقرار فيه في حين ان بروز الريادة واشتدادها يعمل على تصحيح هذه الاوضاع . ولعـــل كسر الحلقة المفرغة والخروج منها لا يتم الا بتوافر قيادة سياسية واعية قوية وتعاضد القطاعين العام والخاص في الحقل الاقتصادي

ضمن مشاريع مشتركة تخلق الجو الملائم للريادة الخاصة تدريجياً وتمكنها بالتالي من العمل باستقلال .

القدرة على استيعاب التثميرات

جرت الاشارة الى القدرة على استيعاب التثميرات في قسم سابق من هذا البحث وفي سياق آخر . على ان ما يعنينـــا من الموضوع في الموقع الحالي هو ان اكتشاف مجالات التثمير ، وتوافرها ، وحسن دراستها ، وثبوت جدواها الفنية واريحيتها الاقتصادية ، وتوافر العناصر الانتاجية المتعاونة مع التثمير من بشرية وتقنولوجية وتنظيمية لما يعمل جميعه على خلق المزيد من الضغط لتـــأمين الموارد التثميرية . ولا ريب ان البلدان النامية كثيراً ما تخطىء في تقديرها لقدرتها على استيعاب التثميرات ، فهي اما تضخم مجالات الاستيعاب او تقلل من شأنها ، او تقصر في دراستها فنياً واقتصادياً وفي دراسة مستلزماتها من مادية وبشرية ، لن تخطىء في تقدير الوقت اللازم لاستغلال هذه المجالات . ومن شأن سوء التقدير في جملة هذه النواحي تضخيم المستلزمات من الموارد التثميرية خلال الفترة الزمنية المعنية ، او الاقلال من حجمها ، وفي كلتا الحالتين يتأثر تقييم البلد لابعاد الجهد الانمائي المطلوب. والتقييم الصحيح هو الذي يعيّن بالدقة الممكنة حقيقة هذا الجهد ومرحليته .

معدل السرعة المراد تحقيقه في التنمية

وأثر هذا العامل بديهي لا يحتاج الى اثبات ، فكلما ارتفعت السرعة المستهدفة اشتد الضغط على الموارد التثميرية وما يتعاون معها من عناصر بشرية وتقنية وغير ذلك واشتدت الحاجة لسد ثغرة التثمير الاجمالي عن

طريق الموارد الخارجية ، وازدادت صعوبة استيعاب التثميرات المتاحة بشكل سليم وتعرض التنظيم الاقتصادي والاجتماعي لتحديات وهزات خطيرة، فكأنما هنالك قانون اقتصادي اجتماعي يعين الحدود العليا لسرعة النمو التي يمكن للمجتمع ان يتحملها ويقوم باعبائها . ومن سوء الحظ ان المجال الحاضر وحدود هذا البحث لا تسمح بالتوسع في هذه القضية الهامة.

صورة المستقبل المنشود اقتصادياً واجتماعياً

في الاساس وبشكل كلي تعين هذه الصورة الاهداف العامة من قريبة وبعيدة التي ترمي عملية التنمية الى بلوغها ، والاهداف بدورها تعين فيما تعين التثميرات الواجب القيام بها اذا اريد لعملية التنمية الانسجام الداخلي والنجاح . على ان الصعوبة هنا ليست في احتساب التثميرات التي يتطلبها تحقيق الاهداف ، فمهمة الاحتساب اصبحت سهلة نسبياً بفضل تطور اسلوبية التخطيط وتبلور عدد من المعاميل الفنية التي يمكن استخدامها في الاحتساب . انما الصعوبة في الاتفاق على الصورة ذاتها ، ذلك ان الاتفاق لا يمكن ان يتم ما دام المواطنون يفكرون بطرق مختلفة ويضع كل منهم سلّم قيم لتصرفاته ومقرراته يختلف عن سواه من المواطنين . غير ان الاتفاق العام ليس ضرورياً وانما المطلوب صيغة يرضى عنها معظم المواطنين الواعين المسؤولين القادرين على التعبير عن مواقفهم . اما كيفية وضع هذه الصيغة فلا تقع ضمن نطاق بحثنا الحالي .

الاستراتيجية المعتمدة للتنمية .

يترتب على العناصر القيادية وعلى المخططين البحث عن الاستراتيجية الفضلى لبلوغ الاهداف المنسجمة خلال الصورة المنشودة لمستقبل المجتمع، وتحديد هذه الاستراتيجية . وتتضمن الاستراتيجية فيما تتضمن اوجه التركيز

في العمل الانمائي واولوياته ، وهي لذلك تعين جملة الموارد التثميرية المطلوبة ومرحلية استخدامها . وغني عن البيان ان لكل خطة انمائية استراتيجية كبرى يدخل ضمن حدودها استراتيجيات عمل صغرى كل منها تتطلب موارد تثميرية . ولذلك فاعتماد الاستراتيجية الكلية ومتفرعاتها شأن وثيق الصلة بحاجة البلد النامي من الموارد التثميرية الداخلية . ومن نافلة القول ان نذكر ان اختيار استراتيجية ما قد يتطلب موارد تزيد او تنقص عن تلك التي تتطلبها استراتيجية بديلة — هذا عدا السياسات الانمائية والاجراءات والمستلزمات من العناصر البشرية والتقنية والادارية وسواها التي تختلف كماً ونوعاً باختلاف الاستراتيجية الانمائية المختارة .

هـ : دور التمويل الخارجي تاريخياً (٥)

ان النطاق الزمني الذي يعنينا من التمويل الخارجي في هذا البحث هو التمويل المعاصر ، لان بحثنا لا يتناول التاريخ الا بقدر ما يسهم عبر الماضي في فهم الحاضر ويعين على التخطيط للمستقبل . ولهذا فسنقصر هذا القسم على تسجيل عدد من التعميمات حول التمويل الخارجي في الماضي لتتضح اوجه الاختلاف بين صورة الماضي وصورة الحاضر وتوقعات المستقبل.

١ — اول التعميمات ان بريطانيا ظلت تلعب الدور الرئيسي في العالم في عملية التثمير الخارجي حتى الحرب العالمية الاولى ، اذ وظفت في

(٥) تشير معظم مراجع التاريخ الاقتصادي الى هذا الموضوع وتخصص له فصول في الكتب التي تعالج التنمية الاقتصادية . وقد اعتمدنا في هذا القسم على المراجع التالية بصورة خاصة :

(a) B. Higgins, *Economic Development: Problems, Principles, and Policies.* Chs. 25 and 26.
(b) G. Meier and R. Baldwin, *Development: Theory, History, Policy.* Ch. 10.
(c) A.K. Cairncross, *Home and Foreign Investment 1870-1913.* Ch. 1.
(d) A.K. Cairncross, *Factors in Economic Development.* Ch. 3.

تثميرات طويلة الاجل بين حـوالي سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩١٣ — ١٩١٤ ما بلغت جملته ١٨،٠٠٠ مليـون دولار من مجموع التثميرات التراكمي البالغ ٤٤،٠٠٠ مليون (منها ٩،٠٠٠ مليون من فرنسا و٥،٨٠٠ مليون من المانيا و٣،٥٠٠ مليون من الولايات المتحدة و٧،٧٠٠ مليون من بقية البلدان) . ولم تتحول الولايات المتحدة الى بلد تفيض تثميراته السنوية في الخارج عن التثميرات القادمة اليه الا عام ١٩١٩ ، ومنذ ذلك الحين وحتى الساعة تحتل الولايات المتحدة المركز الاول بين جميع مصادر التمويل في العالم .

٢ — حتى الحرب الاولى ، اتجهت معظم رؤوس الاموال للتثمير الى اوروبا (١٢،٠٠٠ مليون دولار من اصل ٤٤،٠٠٠ مليون) ، تليها اميركا اللاتينية بمبلغ ٨،٥٠٠ مليون فالولايات المتحدة بمبلغ ٦،٨٠٠ مليون (وبقية اميركا الشمالية بمبلغ ٣،٧٠٠ مليون) فآسيا بمبلغ ٦،٠٠٠ مليون فافريقيا بمبلغ ٤،٧٠٠ مليون فاستراليا ونيوزيلندا بمبلغ ٢،٣٠٠ مليون .

٣ — لم تنل القارات المتخلفة اليوم اي اميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا سوى حوالي ٤٤ بالمائة من مجموع التثميرات ، ذلك ان القسم الاعظم اتجه الى قارات تضم اليوم البلدان المتقدمـة . وحيث اتجهت التثميرات كانت العوامل التي توجه تنقلات الرساميل المعاصرة ، فقد تحركت التثميرات في الفترة التي نحن بصددها تلبية في الدرجة الاولى لثلاثة دوافع :

— الامتداد الاستعماري (بالمعنى الاقتصـادي) ، اي تعمير مناطق بكر يقطنها سكان من اصل اوروبي مثل كندا والولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا .

— الامتداد الامبريالي ، اي ان ايجاد مجالات توظيف ذات اربحيـة لفائض ارباح المنشآت الاقتصادية ، او تأمين اسواق تصريف لمنتجـات هذه المنشآت ، او تأمين مصادر مواد اولية لانتاجها .

— الامتداد العسكري اي تأمين خطوط المواصلات والمواقع الخاصـة ومناطق النفوذ .

٤ — بالرغم من تبدل هوية البلد الرئيسي في عملية التمويـل فان الفترة ما بين ١٩١٤ ومطلع الستينات سجلت نمواً في حجم التمويـل الخارجي لا يقل عن النمو الذي تحقق في حجم التجارة الخارجية لنفس الفترة[٦] . على ان ما هو اهم من تزايد حجم التمويل المطلق هو تزايد نصيب البلدان المتخلفة من التمويل . ففي حين لم يتعد هذا النصيب نسبة مئوية صغيرة من انسياب رؤوس الاموال السنوي قبل ١٩١٤ ، وكانت حصة الاسد من نصيب البلدان التي لم تكن متخلفة نسبياً ولا هي اليوم تعتبر كذلك ، اصبحت البلدان المتخلفة اليوم تنال القسم الاكبر من هذا الانسياب .

٥ — تأكيدا لما اوردناه في القسم المتعلق بالتمويل الداخلي فان توظيفات رؤوس الاموال الاجنبية ، على ضخامتها ؛ لم تسهم الا اسهاماً متواضعاً ومكملاً في تنمية البلدان التي نالت هذه التوظيفات والتي حققت تنميـة مرموقة، وظل الفضل الاكبر في هذه التنمية للمدخرات الداخلية وللتمويل الذاتي . ولهذا التعميم مدلول كبير في الوضع المعاصر ، خاصة اذا اضفنا اليه ان تنقلات الرساميل كانت تتم في مناخ ملائم لا يتميز بالوطنية المتطرفة في اي الجانبين (الدائن والمدين) وانما يتميز بانسجـام وتوافق فكري ومؤسسي وحضاري الى حد بعيد ، وهو ما لا نستطيع تسجيله اليوم في علاقة البلدان المتقدمة بالبلدان النامية .

٦ — كانت نسبة اسهام الحكومات في حركة رؤوس الاموال صغيرة في الماضي وكان المصدر الرئيسي لرؤوس الاموال القطـاع الخاص اي

(٦) راجع المؤلفين الاخيرين في الملاحظة السابقة رقم (٥) ، خاصة صفحة ٤٠/٤١ ومـا يليها من المؤلف الثالث وصفحة ٤ من المؤلف الرابع .

الافراد والمنشآت الاقتصادية . وقد حصل تحولان رئيسيان هنا اولهما انه في حين كان معظم التثمير الخاص بواسطة شراء سندات الدين ، تحول تدريجياً الى مساهمة مباشرة بشراء الاسهم او تأسيس الفروع او الانتاج المباشر (خاصة في القطاع الاولي الزراعي والمعدني والبترولي) . وثانيهما ان دور القطاع الخاص تضاءل نسبياً بحيث اصبح ثانوياً بعد الحرب العالمية الثانية وصارت الحكومات (مصدر التمويل الثنائي) تقوم بالاعباء التمويلية الخارجية الرئيسية .

٧ – بالرغم من التحولات التي طرأت بعد الحرب العالمية الثانية وتعاظم شأن التمويل الثنائي الحكومي ومن ثم التمويل المتعدد الاطراف (من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشركة التمويل الدولي والصندوق الخاص في الامم المتحدة وبرنامج التنمية في الامم المتحدة الخ) فان فترة ١٩٤٥ الى ١٩٦٠ ظلت تتميز بتركيز التمويل خارج البلدان المتخلفة وبروز دوافع قوية خلاف معونة هذه البلدان على النهوض والتقدم . فقد بلغت قروض الولايات المتحدة وهباتها بين ١٩٤٥ و ١٩٥٦ مثلا ٣٩،١٠٨ مليون دولار من المعونة غير العسكرية ، اتجه منها ٣٤،٩٦٩ مليون لاروبا (مشروع مارشال) واليابان وكندا والبلدان التي كانت للولايات المتحدة مصالح عسكرية فيها (فورموزا واليونان والهند الصينية وكوريا والباكستان والفيلبين وتركيا) واتجه ٤،١٤٠ مليون فقط لما نسميه الان بالبلدان النامية الاخرى كالهند والشرق الادنى واميركا اللاتينية وافريقيا الخ . [٧]

٨ – لم تبرز الصورة الحالية المتميزة بالتركيز على المعونة الاقتصادية للبلدان النامية دون ان تكون لهذه البلدان صلات عسكرية بالبلدان المتقدمة

(٧) راجع غيغنز ، المرجع المشار اليه قبلا ، ص ٦٠٦ الجدول ٢٦–٣ .

الا مؤخراً ، اي منذ حوالي عشر سنوات ، وكذلك لم تبرز الكتلة الشيوعية كمصدر للتمويل الخارجي الا منذ ١٩٥٨ ، ولهذا فسنحاول في القسم التالي تفصيل المعونات الخارجية منذ مطلع الستينات وحتى نهاية ١٩٦٤ ، ورسم صورة اجمالية لسنة ١٩٦٥ حيث لا تتوفر التفاصيل .

و : التمويل الخارجي – الصورة الحالية

١ – ينقسم التمويل الخارجي الى الابواب التالية :

– الهبات الثنائية (من حكومة لاخرى ، او من حكومة لمؤسسة عامة او شبه عامة في بلد نام) . ويشمل هذا الباب « اشباه الهبات » اي مبيع المحاصيل الزراعية للبلدان النامية لقاء عملات محلية وبشروط سهلة .

– القروض الثنائية على انواعها بالعملات الاجنبية ، وتشمل القروض والتسهيلات الائتمانية والضمانات (من حكومة لاخرى او لمؤسسة عامة او شبه عامة) . ولهذه القروض مصدران : كتلة البلدان الصناعية المتقدمة « ذات السوق الحر » وتشمل الولايات المتحدة وكندا واوروبا « الغربية» واليابان واستراليا ونيوزيلندا وافريقيا الجنوبية ، وكتلة البلدان « ذات التخطيط المركزي » وتشمل الاتحاد السوفياتي وبلدان اوروبا « الشرقية» والصين الشعبية .

– تنتقل رؤوس الاموال الخاصة من بلد متقدم لبلد نام ، ورؤوس الاموال قد تكون قصيرة الاجل او متوسطة الاجل او طويلة الاجل . كما انها قد تكون بشكل توظيفات مباشرة عن طريق شراء سندات الدين.

والجدير بالذكر ان التشميرات الخاصة تجيء جميعها من البلدان « ذات السوق الحر » .

– التمويل المتعدد الاطراف من عـــدة بلدان معاً لبلد نام ، من مصادر حكومية ، او من مصادر خاصـــة . ويأتي جميع العون الذي يقع في هذه الفئة من بلدان « السوق الحر » سوى مبالغ ضئيلة جداً من بلدان « التخطيط المركزي »

– التمويل المتعدد الاطراف (من مؤسسات دولية لبلدان ناميـــة) وهو في معظمه على شكل قروض ولكن بعضه عـــلى شكل هبات ، والبعض الآخر عيني بشكل معونة فنية او ادارية او تنظيمية .

٢ – نقدم الآن الصورة الرقمية للتمويل الخارجي للسنوات ١٩٦٠ – ١٩٦٤ ، مع التحذير بان الجدول التالي بني على جداول تردد في ثلاثة مراجع [٨] وان ارقام المرجعين الاولين لا تتفق حول السنوات المشتركة فيها (١٩٦١ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣) واننا لذلك اعتمدنا الارقام الاكثر ارتفاعاً لانها احدث عهداً . نضيف الى هذا ان ارقام المعونات الخارجية تشكو من اختلاف في التعريف احياناً ومن خلط بين الالتزامات والمدفوعات الفعلية مما يجعل وضع الجداول التجمعية اكثر صعوبة .

٨ (a) O.E.C.D., *The Flow of Financial Resources to less Developed Countries 1956-1963*, pp. 17-57.
(b) UN ECOSOC, *Financing of 'Economic Development: International Flow of Long-Term Capital and Oficial Donations, 1961-1964*, pp. 7-54.
(c) T.M.D. Little and J.M. Clifford, *International Aid*, p. 27.

اجمالي الانسياب المالي الصافي من جميع البلدان الصناعية الى البلدان النامية للسنوات ١٩٦٠ – ١٩٦٤

(بملايين الدولارات الاميركية)

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
١) التحويلات الثنائية					
الرسمية الصافية	٤،٣١٣	٤،٧٥١	٥،٠٤٠	٥،٢٩٥	٥،٢٨٥
منها : هبات حكومية		٢،٤٥٨	٢،٤٥٤	٢،٤٥٦	٢،٤٧١
مبيع سلع بعملات محلية	٣،٦٢٩	٨٩٠	٨٧١	٩٩٩	١،٠٥٦
قروض تسدد بعملات محلية	٦٨٤	٢٥٢	٤١٤	٣٠٦	٢٢٩
قروض تسدد بالعملات الاصلية		١،١٥١	١،٣٠١	١،٥٣٣	١،٥٢٩

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
٢) المعاملات مع الوكالات المتعددة الاطراف	٨٨٥	٨٩٨	٨٩٧	٣٧١	٥٩٥
منها : هبات رسمية	٠٠٠	٧٩٦	٦٦٨	٤٠٨	٤٣٧
توظيفات خاصة	٠٠٠	١٠٢	٢٢٩	٨–	١٥٨

٣) التوظيفات الخاصة

لاجل طويل	٢،٨٣٨	٢،٣٧١	١،٦١٣	١،٦٤٣	٢،٠١٤
منها : توظيفات مباشرة ...	١،٧٤٦	١،٤١٠	١،٥٠٠	١،٥٩٢	
توظيفات بالمحفظة وسواها	...	٦٢٥	٢٠٣	١٤٣	٤٢١
٤) مجموع ١ + ٢ + ٣	٨،٠٣٦	٨،٠٢٠	٧،٥٥٠	٧،٢٠٩	٧،٨٩٤

ملاحظة : الارقام اعلاه جميعها تستثني التدفق من الكتلة السوفياتية الصينية.

٥) القروض والاسهام من الكتلة السوفياتية الصينية

	١،١٦٥	١،١٢٦	٤٢٩	٢٩٢	١،٠١٨
٦) مجموع ٤ + ٥	٩،٢٠١	٩،١٤٦	٧،٩٧٩	٧،٦٠١	٨،٩١٢

وتنبغي الاشارة ، قبل ان نحاول استخراج بعض الملاحظـات العامة من الجدول السابق ، الى ان حجم الانسياب المالي بموجب مرجع اكثر حداثة للسنوات ١٩٦١ الى ١٩٦٤ جاء اكبر مما اوردنا ، وبسبب اهمية المرجع الاخير [١] فاننا نثبت ما جاء فيه بشكل ملخص :

١ Chairman of Development Assistance Committee, OECD, *Development Assistance Efforts and Policies*, Oct. 1966. Quoted in: Society for International Development, *Survey of International Development*, 15 Nov. 1966.

الانسياب المالي من البلدان المتقدمة للبلدان النامية ١٩٦١ ــ ١٩٦٥

(بملايين الدولارات الاميركية)

من اعضاء لجنة المعونة الانمائية في منظمة التعاون الاقتصادي	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
تحويلات رسمية ثنائية	٥،٢٧٤	٥،٤٢٣	٦،٧١٢	٥،٤٤١	٥،٧٧٣
تحويلات خاصة ثنائية	٢،٩٨٦	٢،٢٣١	٢،٤٠٢	٣،٠٤٤	٣،٥٧٩
تبرعات رسمية لوكالات متعددة الأطراف	٨٣٢	٦٩٠	٤١١	٤٤١	٤٩٨
تبرعات خاصة لوكالات متعددة الأطراف	٧٥	٢١٩	١٢ــ	١٥٦	٢٩٠
من بلدان غير عضوة في اللجنة (تقدير)	٥٣٣	٥٦٧	٦٤٧	٦٦٢	٦٧٥
المجموع	٩،٧٠١	٩،١٣١	٩،١٦١	٩،٧٤٣	١٠،٨٢٥

٣ ــ سواء أخذنا بالجدول الأول أو بالثاني ، فان مما يبرز بوضوح انخفاض الانسياب التثميري الاجمالي في ١٩٦٢ و ١٩٦٣ عن السنة السابقة والسنة اللاحقة . وتصدق هـذه الملاحظة في صدد الانسياب من بلدان السوق الحـر (أو البلدان الغربية اذا استعملنا المصطلح التعميمي) أو بلدان سوق التخطيط المركزي (أو البلدان الشرقية، أو الكتلة السوفياتية الصينية) . فكأنما كان هنالك اتفاق ضمني ، لعله جاء نتيجة توافق عفوي في التحفظ والتقتير تجاه العالم الثالث ، تمثل في هبوط الانسياب

من كل من الفئتين من البلدان المتقدمة . هذا وقد عـاد المستوى الى الارتفاع في عام ١٩٦٤ ومن ثم سجل ارتفاعاً ضخماً في سنة ١٩٦٥ كما يشير الجدول الأخير .

ويلاحظ كذلك (خاصة من الجدول الأول الأكثر تفصيلاً) ان البند الواحد الأكبر حجماً بين جميع بنود الانسياب هو بند « الهبات الحكومية » التي تجيء جميعها من البلدان الغربية ، ويزداد شأن هـذا البند اذا اضيف اليه البند المسمى « قروض تسدد بعملات محلية » التي هي في الواقع هبات مقنعة ، أو « شبه هبات » . ولظاهرة تفوق الهبات وشبه الهبات على سائر أنواع الانسياب التثميري مدلول كبير ،لأن هـذا النوع من المعونات خفيف العبء اقتصادياً اذ لا تترتب عليه مسؤولية سداد وان ترتبت في حال « شبه الهبات » فانها تظل مسؤولية خفيفة الحمل لأن السداد يكون بالعملات المحلية .

يأتي في المقام الثاني من الأهمية الكمية بند « التوظيفات الخاصة لأجل طويل » وهي ايضاً تتحرك من البلدان الغربية . اما المركز الثالث فتحتله « القروض الثنائية الواجبة السداد بعملات قابلة التحويل » (العملات الأصلية) والقادمة من البلدان الغربية ايضاً ، وتأتي القروض من الكتلة السوفياتية الصينية في المركز الرابع . عـلى ان الأرقام المسجلة في البند الخامس من (البلدان الشرقية) تمثل التزامات لا دفعات فعلية . ومن الجدير بالذكر ان الدفعات تنقص كثيراً عن الالتزامات مما يخفض من مكانة هذا المصدر العملية . وأخـيراً تأتي عمليات الوكالات الدولية . وهنا ينبغي التوضيح ان ما جاء في الجدول الأول انما يشير الى اسهام مختلف البلدان الغربية المتقدمة في وكالات متعددة الأطراف (ما تقدمه الكتلة السوفياتية الصينية – وهو ضئيل جداً – سجل تحت البند ٥ المختص بعمليات هذه الكتلة) ، اما ما قدمته هذه الوكالات للبلدان النامية فعلا

فهو أصغر حجماً مما وردها هي خلال نفس السنوات ، وقـد أثبتت معونة الوكالات للسنوات ١٩٦٠ – ١٩٦٤ على النحو التالي [١٠] :

السنـة	مليون دولار اميركي
١٩٦٠	٢٨٣
١٩٦١	٢٥٣
١٩٦٢	٤١٢
١٩٦٣	٦٥٤
١٩٦٤	٨٢٠

ويلاحظ ان مساعـدات الوكالات الدولية الفعلية ارتفعت باستمرار خلال ١٩٦١ – ١٩٦٤ بعكس مـا حدث في التحويلات التثميرية من البلدان المتقدمة ذاتها ، من غربية وشرقية ، كما سبقت الاشارة .

٤ – حتى الآن كنا نقدم أرقاماً اجمالية لتحويلات رؤوس الأموال، على انه ينبغي الا يغيب عن البال ان توزع هذه التحويلات ليس متعادلا بين بلد نام وآخر ، وانه لا يتبع بالضرورة الحاجات الانمائية في البلدان النامية ، بل انه في عدد بارز من الحالات يتبع نمطاً سياسياً معيناً تقرره مصلحة البلد المتقدم الذي يحول رؤوس الأموال وصلاته بالبلد النامي المعني بالأمر . ويتضح مـا نرمي اليه حتماً عند النظر في العينة التالية من الأرقام [١١] :

---

(١٠) مصدر الارقام للسنوات ١٩٦٠ – ١٩٦٣ هو :

OECD, *op. cit.*, p. 26.

ولسنة ١٩٦٤ هو :

UN ECOSOC, *op. cit., p. 40*

(١١) كما ورد في :

B. Higgins, *Economic Development*, p. 615

نقـلا عـن :

UN, *Statistical Yearbook, 1957.*

المعونة الاقتصادية الدولية للبلدان المتخلفة بالنسبة لعدد السكان والناتج القومي القائم للفرد ١٩٥٤ — ١٩٥٦

البلد والناتج القومي القائم للفرد	المعونة الواردة للفرد (بالدولار)
الفئة الأولى : دون ١٠٠ دولار للفرد	
بورما	٠,٩
الهند	٠,٦
اندونيسيا	٠,٥
باكستان	٣,٨
تايلاند	٢,٠
كوريا الجنوبية	٣١,٤
الفئة الثانية : ١٠٠ — ٢٠٠ دولار الفرد	
سيلان	٢,١
مصر	٢,١
ليبيا	٥٤,٨
باراغواي	٣,٦
الفئة الثالثة : ٢٠٠ — ٣٠٠ دولار للفرد	
السلفادور	٤,٠
المكسيك	٢,٧
الفيليبين	٢,٠
الفئة الرابعة : فوق ٣٠٠ دولار للفرد	
اسرائيل	٨٣,٠

ولعل الصورة الحاضرة تختلف عن تلك التي تبرز من الجدول المدرج اعلاه ، إذ تغيب ليبيا عنها بعد ان صارت ذات موارد داخلية ضخمة، وتبرز فيها فيتنام الجنوبية مثلاً .

وسندرج فيما يلي عينة اخرى من الأرقام للدلالة على التفاوت الكبير في نسبة المعونات الاقتصادية الى الفرد من السكان في عـــدد من البلدان الأفريقية والآسيوية [١٢] :

الانسياب الصافي للموارد الخارجية الرسمية من بلدان السوق الصناعي الحر ومن الوكالات الدولية ١٩٦١ — ١٩٦٤ (بالدولار للفرد)

البلـــــد	متوسط الانسياب ١٩٦١ — ١٩٦٤ للفرد
الجزائر	٣١,٠
ليبيا	١,٧
للغرب	٨,٢
السودان (١٩٦١ — ٦٣)	١,٦
تونس	١٨,٨
الجمهورية العربية المتحدة	٦,٩
الاردن	٤٢,٣
لبنان (١٩٦١ — ٦٣)	٦,٠
سورية (١٩٦١ — ٦٣)	٢,٦
اليمن (١٩٦١ — ٦٣)	١,٢

(١٢) مصدر كل الارقام عدا تركيا هو : UN ECOSOC, *op. cit.*, Table 9
مع قيامنا بأخذ متوسط الانسياب للسنوات المبينة وقسمته بعدد السكان الوسطي كما هو في المجموعة الاحصائية السنوية للامم المتحدة · وينبغي التشديد ان الارقام المبينة هي للانسياب الرسمي فقط ولا تشمل التحويلات المؤسسية الخاصة وتحويلات الافراد · ولو شملت هذه التحويلات غير الرسمية لبلغ الرقم في حال اسرائيل : ١٧٩ دولار للفرد في المتوسط · (رقم تركيا مأخوذ من :
(OECD, *op. cit.*, Table 11-12.

الهند	٢,٠
اندونيسيا	١,٣
ايران	٢,٤
كوريا الجنوبية	٨,٨
باكستان	٤,١
فيتنام الجنوبية	١٢,٠
تركيا (١٩٦٠ – ٦٣)	٦,١
اسرائيل	٤٦,٠

٥ – لا تشمل الاحصاءات التي جرت الاشارة اليها أو جرى تسجيلها حتى الآن في هذا البحث أيـة تحويلات لرؤوس أموال (أو لمعونات فنية) من بلد نام لآخر ، وذلك لضآلة هذه التحويلات بوجه عام . على ان هنالك بلداً واحداً يحتل مكاناً فريداً في هذا الصدد مما يتطلب ان تفسح مجالاً في البحث للتحدث عنه على الأخص ان ما من مرجع من المراجع الأجنبية المشار اليها في هذا البحث يشير اليه من قريب أو بعيد – ذلك البلد هو الكويت ، وهو بلد نـام اذا نظر الى فعاليته الاقتصادية ومستويات التعليم والتدريب فيه ، وهو بلد متقدم – بل في طليعة البلدان المتقدمة – اذا قصرنا النظر على مستوى الدخل الفردي فيه.

يتفرد الكويت بالقيام بتحويلات تثميرية ضخمة الى البلدان العربية . وتتم هذه التحويلات بطريق مصدرين : الاحتياطي العام للدولة (وقـد قدمت الكويت منه قروضاً لعدد من البلدان العربية بلغ مجموعها بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٦ نحو ١٢٥ مليون دينار أو مـا يعادل ٣٥٠ مليون دولار اميركي) ، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي رفع رأس ماله المصرح مؤخراً الى ٢٠٠ مليون دينار (وقد قدم قروضاً انمائية حتى نهاية ١٩٦٦ بلغت نحـو ٥٢ مليون دينار أي ١٤٦ مليون

دولار اميركي [١٣]) . ولهذه التجربة الكويتية مدلول عربي واقليمي ، بل وعالمي ضخم لأنها تشير الى طاقات بعض البلدان ذات حسن الطالع المالي وكيف يمكنها ان تعين في نهوض جيرانهـا ، كما تشير بصورة خاصة الى قدرة البلاد العربية الفقيرة – اذا ما حسن استخدام فائض موارد البلدان العربية الفنية – على سد قسم ذي شأن من ثغرة التثمير التي تشكونها [١٤] .

ز : عوامل التحكم بالتمويل الخارجي

لهذا القسم من البحث ثلاثة فروع : الأول ، يعالج عوامل التحكم في مصادر التمويل الحكومية (اي التحويلات « الثنائية الرسمية ») ، والثاني يعالج عوامل التحكم في مصادر التمويل الخاصة ، والثالث يعالج عوامل التحكم في مصادر التمويل الدولية . ويجدر التذكير بأن مصطلح « التمويل » كما يستخدم في هـذا البحث – كما سبق تبيانه – واسع بحيث يشمل التثميرات العينية والمعونات الفنية وسائر انواع المعونة الاقتصادية ذات الأثر الانمـائي . وسنعرض كلاً من الفروع عرضاً هيكلياً بسبب وضوح العوامل التي يجري تعدادها .

---

(١٣) الارقام عن : الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، التقرير الاقتصادي العربي حزيران (يونيو) ١٩٦٦ ، ص ٤٠/٤١ ، مع تعديلات لجعل الارقام تنطبق على نهاية عام ١٩٦٦ .

(١٤) لن نتعرض لشروط وآماد القروض الاستثنائية والدولية للبلدان النامية ، علـى اهمية الموضوع ، بالنظر لتباين هذه الشروط وصعوبة التعميم حولها . على ان ما يجوز ذكره بشكل مقتضب تلخيصي هو ان قروض الكتلة السوفياتية الصينيـة اسهل شروطا من حيث الفوائد وآماد السداد من قروض البلدان « الغربية » .

عوامل التحكم بالتمويل الخارجي الرسمي الثنائي

يمكن تسجيل عدد كبير من العوامل ذات الأثر الملموس في تقرير انسياب القروض والهبات الرسمية الثنائية من بلد لآخر ، سواء في البلدان الصناعية الغربية أو الشرقية . وأهمها ما يلي :

١ — مستوى الدخل والادخار ونمط توزيع الدخل ، وما يقال حول اثر هذا العامل في توفير الموارد التثميرية الداخلية (كما سبق ذكره في القسم د) يصح ان يقال هنا ، سوى ان البلدان المتقدمة لا تشكو شحة في المدخرات بل هي تحقق مدخرات ضخمة في الغالب فوق مـا تود استيعابه في تثميرات محلية . فاذا ذكرنا ان التحويلات التثميرية هي حالياً دون ١ بالمـائة من الناتج القومي القائم في المتوسط في البلدان المتقدمة ادركنا ان عبء التحويلات خفيف ولا يؤثر بشكل يذكر في المقررات التثميرية الداخلية للبلدان المتقدمة .

٢ — المصلحة الذاتية للبلدان المتقدمة ، اذ لا ريب ان هذه البلدان تفيد في السياق الطويل من اعانة البلدان النامية عـلى النهوض والتقدم السريع ، فذلك مما يفسح مجالاً اكثر اتساعاً لمنتجات البلدان المتقدمة في البلدان النامية ، ويخفف من حدة التوترات الدولية من سياسية واجتماعية وبالتالي من قلق الدول المتقدمة ، ويوفر المزيـد من السلع التي يمكن للبلدان النامية ان تصدرها للبلدان المتقدمة . فالثابت استقرائياً ان ارتفاع مستوى الدخل يؤدي الى زيادة التبادل التجاري ، حتى بين البلدان التي يبدو ظاهرياً ان منتوجاتها تتشابه الى حد بعيد (كبلدان اوروبا الغربية مثلاً) وعـلى العكس ينخفض التبادل فيما بين البلدان ذات الدخل المنخفض (كبلدان العالم العربي مثلاً) .

٣ — التحسس بالمسؤولية الدولية والتجـاوب مع الحاح التخلف ،

فلسنا ندعي ان البلدان المتقدمة لا تتجاوب الا مع مصلحتها ، على ان هذا التحسس في حـاجة الى ارهاف اشد يعبر عن نفسه برفع مستوى المعونات الاقتصادية وتخفيف شروط القروض فيها بل وتحويل قسم متزايد منها الى هبات او شبه هبات ، تصويباً للوضع الحاضر حيث تلقي القروض عبئاً متزايداً على كاهل البلدان النامية خاصة وان آمـاد سداد الديون لا تماشي وتطوير القدرة على جني العملات الاجنبية بفضل استخدام القروض بحيث تستحق أقساط القروض قبل ان تتوفر العمـلات الأجنبية الكافية للسداد . وفي عدد من الحالات أصبح عبء الدين الخارجي ثقيلاً مرهقاً بل وينذر بأخطار تهدد مكاسب التنمية بالذات .

٤ — الروابط التاريخية بين بعض البلدان المتقدمة (كفرنسا وهولندا وبريطانيا مثلاً) وبعض البلدان النامية التي كانت تخضع بشكل أو بآخر للفئة الأولى تعمل على حث هذه الفئة بسخاء في التمويل الانمـائي . والاحصاءات التفصيلية المتوفرة تؤيد ما نذهب اليه .

٥ — الحرب الباردة من حيث موقف البلدان النامية منها عامل تقرير في حجم التمويل الخارجي ، فمن سوء الحظ ان الدول الكبرى تستجيب لمتطلبات الحرب الباردة أكثر مما يجب ولمسؤولياتها الانسانية أقل مما يجب — وهذا أيضاً يظهر في نمط توزيع المعونات الاقتصادية على البلدان النامية مما سبق التلميح اليه . وما دام عالمنا المعاصر على ما هو عليه من تكتل وتمايز فلا مناص من أخذ عامل الحرب الباردة (وما يشبهه من عوامل) في الحسبان .

٦ — توقعات التصنيع في البلدان النامية ، ويظن ان هذا العامل يحد من رغبة البلدان المتقدمة على تمويل النمو الصناعي في البلدان النامية بضغط من القوى العمالية التي تدعي ان المنتجات الصناعية من هذه البلـدان الأخيرة تكون رخيصة الاثمان بسبب انخفاض كلفة قوة العمل مما يشكل

مزاحمة غير مشروعة في اسواق البلدان المتقدمة ويؤذي مصالح قوة العمل فيها . واننا نعتقد ان هنالك من الأدلة ما يكفي لاثبات وجود تحديد كهذا للتمويل ، على انه ليس هنالك مـــا يشير الى ان هذا العامل ذو فاعلية ضخمة .

٧ — مزاج البلدان النامية وموقفها من التمويل الخارجي ، وحساسية الممولين (بكسر الواو) تجـــاه ذلك الموقف . فالبلدان النامية ، خاصة تلك التي عانت الحكم الأجنبي المباشر او الوقوع في منطقة نفوذ لدولة اجنبية لا يزال يتملكها شعور مزدوج من التقدير للتمويل التثميري الذي يردها من الخارج والريبة بنوايا مصادر التمويل ، وكثيراً ما تعبر عن ريبتها بأوضح مما تعبر عن تقديرها ، فذكريات الماضي لا تزال حية كما ان هنالك من الأحداث الجارية ما يحرك هذه الذكريات من وقت لآخر . تجاه هذا الوضع كثيراً ما ينشأ لدى البلدان المتقدمة ردة فعل قوية من التأفف وضيق الصدر التي تحد من انسياب التمويل . وهـــذه العلاقة المزدوجة ، التي تصح تسميتها بالازدواجية النفسية ، تفعل لا بين البلدان الاوروبية ذات الماضي الاستعماري والبلدان النامية فحسب بل وبين الولايات المتحدة والبلدان الأخيرة كذلك . ولعل تغير المناخ الدولي وتطور هـــذه العلاقة بشكل خلو من العقد النفسية ومن أثر الرواسب لن يتم بسرعة ، خاصة ما دامت الثغرة بين مستويات الدخل بين فئتي البلدان كبيرة بل وآخذة بالاتساع . ان العامل الذي نحن بصدده كبير الخطورة فيما نعتقد ومسؤولية اضعاف أثره مشتركة بين الفئتين الا ان البلدان المتقدمة مدعوة فيما نرى لاتخاذ مبادرة أقوى ولاتخاذ موقف أكثر مسؤولية مما بدر منها حتى الآن لتطوير العلاقة تطويراً سليماً في صالح التعاون الانمائي .

٨ — النظم الاجتماعية ونوع الحكومات في البلدان النامية عامل آخر من عوامل التحكم بحجم التمويل الخارجي ، على ان هذا العامل هو أضعف أثراً الآن مما كان عليه ابان احتدام الحرب الباردة حين كانت البلدان الغربية

المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة ، تعير اهتماماً كبيراً لا للميول السياسية لدى الحكومات في البلدان النامية فحسب بل ولنـــوع النظم الاجتماعية الاقتصادية فيهـــا . وقد نشأ عن هذا الموقف تناقض غريب اذ كانت البلدان المتقدمة ، وخاصة الولايات المتحدة ، لا تـــأنف من معونة نظم فردية دكتاتورية ما دامت هذه « يمينية » النزعة (كدكتاتوريات اميركا الوسطى واميركا الجنوبية) ، وتتعنت في معونة النظم « اليسارية » وان كانت يساريتها تجريبية ذات محتوى اصلاحي واضح . ويمكن ان يقال ان نقطة التحول في سياسة الولايات المتحدة من هذا القبيل كانت في مطلع الستينات وخلال عهد كندي بالذات ، وان تكن هنالك بوادر نكسة الآن في هذه السياسة .

٩ — طريقة استعمال المعونات عامل واضح الصلة بموضوع التمويل الخارجي ، وعامل جدير بالاعتبار ، فالبلد الذي يحسن استعمال المعونات والبادي التصميم على التنمية والاصلاح الاجتماعي أهـــل للمعونة . على ان الواقع لا يشير لسوء الحظ الى ترابط ايجـــابي كبير بين حجم المعونة وحسن استعمالها اذ تتدخل عوامل أخرى كثيرة في تقرير هذا الحجم منها ما جرى ذكره ومنها ما سنأتي على ذكره فيما بعد . وكثيراً ما يحجب ضباب الدعاية السياسية او فعل « فئات الضغط » — خاصة في الولايات المتحدة — حقيقة فاعلية الجهد الانمائي في البلد النامي فيحرم هذا البـــلد قسماً مما كان سيناله من معونة لولا تدخل الدعاية والضغط . وليس بخاف ما عانته الهنـــد والجمهورية العربية المتحدة مثلاً من هذا التدخل ، وكيف نالت بلدان أخرى أقل جدارة المعونة فوق مـــا هي أهل له (محتسباً بالنسبة للفرد او الناتج القومي او خلاف ذلك) لانها كانت بلداناً مرضياً عنها سياسياً او عاطفياً .

١٠ — نتائج التمويل والقدرة على سداد القروض ، وترتبط هـــذه

بالعامل المار ذكره الى حد ما على ان التركيز هنا هو على أثر التمويل الخارجي في توليد المصدرات القادرة على جني العملات الأجنبية الكافية لسداد القروض . ويجدر القول ان هذا العامل ليس ميسور التطبيق اذ هو يقوم على التكهنات حول المستقبل ، بل وبالمستقبل غير القريب في كثير من الحالات ، مما يجعل تطبيقه صعباً .

١١ — اعباء ميزان المدفوعات في البلد النامي ، وهي اعبـاء ترتبط بدورها بموضوع قدرة التثميرات الجديدة على جني المزيد من العملات الأجنبية — الموضوع الذي تناوله البند (١٠) أعلاه . أما الأعبـاء فينبغي النظر اليها من أربع زوايا :

— حجم الدين الخارجي التراكمي ومقارنته بالناتج القومي .
— حجم الأقساط المستحقة سنوياً والمتوقع استحقاقها في المستقبل في ضوء القروض الخارجية المستجدة ، مقـارنة بالواردات السنوية المتوقعة من العملات الأجنبية .
— نسبة القروض للناتج القومي ، جملة واقساطاً .
— نسبة التمويل التثميري الخارجي لجملة التثميرات سنوياً .

ويتضح من مجرد تعداد هذه الزوايا تعقد مسألة تقدير عبء الدين الخارجي الجائز تحمله في سبيل التنمية ، وصعوبة تعيين نسب ثابتة تنطبق على كل البلدان في كل الأحوال ، بل وتنطبق على نفس البلد في ظروف مختلفة . واذن فانه يترتب على كل بلد ان يقرر لنفسه مـا سنطلق عليه مصطلح « منسوب السلامة » الذي ينبغي ان لا يتخطاه حجم القروض الواجب سدادها بالعملات الأجنبية . فالقروض ينبغي ان يوضع لها حد في مكان ما مهما كانت فوائدها جلية اذا ما أخذ حجم الدين الخارجي التراكمي او حجم القروض السنوية يتعـدى منسوب السلامة ، اذ ان العجز عن سداد القروض قد يؤذي مصلحة البلد النامي الطويلة الأجل

بأكثر مما يؤذيها حرمـان التثميرات من المقدار الاضافي الذي يتخطى المنسوب . وأخيراً تجدر الاشارة الى ان فكرة « منسوب السلامة » التي قدمناها ينبغي ان تكون مرنة حركية لأن المنسوب يرتفع بتسارع خطى التنمية وتزايد القدرة على التصدير وجني العملات الأجنبية .

١٢ — « الكاريسما » التي يتمتع بها قادة البلد النامي والتي يستطيعون بواسطتها ممارسة التأثير على قادة البلدان المتقدمة . فمن المعلوم ان بعض الزعماء السياسيين محببون ذوو جاذب سياسي او جماهيري يصعب تعيين عناصره واسبابه — وهو ما يسمى « بالكاريسما » — ممـا يتيح لهؤلاء الزعمـاء ، فيما إذا تساوت العوامـل الأخرى ، ان يستدروا من المعونات الاقتصادية فوق مـا يقدر عليه سواهم ممن لا يتمتع بالكاريسما (١٥) .

١٣ — اخيراً ، مدى تعبئة البلد النامي لمواردد الذاتية ، وهو يشكل عاملاً حساساً لدى البلدان المتقدمة . فهذه البلدان تشعر ان البلد الذي يجهد لتعبئة أقصى ما يمكن من الموارد الداخلية أهل للمعونة الاقتصادية الخارجية لأن جهده يكون دليل تصميم ومسؤولية ، خاصة اذا اعتبرت السياسات الاقتصادية المتخذة والنظام الاجتماعي الاقتصادي المعتمد مرضية وصالحة لتحقيق أهداف التنمية . وعلى العكس — كما أوردنا في مكان سابق من هذا البحث — فان البلد المتقاعس عن اعتصار المـدخرات الداخلية وتعبئتها في سبيل التنمية يصبح أقل أهلية للمعونة الخارجيـة ، اذا تساوت العوامل الأخرى . ولن ننتهي من هذا القسم دون التذكير بأن تعبئة الموارد تمتد الى ما هو أبعد من الموارد التثميرية لتشمل الموارد البشرية والمعنوية ، من مهارات وكفاءات ، وعزم ، وتنظيم ، وادارة

(١٥) لن نقدم امثلة على قادة سياسيين يعتبرون متمتعين بالكاريسما لئلا يكون في ذلك احراجا لسواهم !·

عامة ، ومواقف نفسية . كل هذه موارد حيوية وحاسمة بالنسبة لعملية التنمية ولا جدوى من ايجاد الموارد المادية دون توفير المـوارد الأخرى بالمقابل [١٦] .

عوامل التحكم بالتمويل الخارجي في مصادر التمويل الخاص

بطبيعة الحال ، تتأثر مصادر التمويل الخاص بغير ما تتأثر به الحكومات المتقدمة من عوامل عند اتخاذ المقررات حول توظيف رؤوس الأموال في البلدان النامية . « فاعتبـارات الدولة » كالمصلحة السياسية والتحسس بالمسؤولية الانسانية ومتطلبات الحرب الباردة وسواها من اعتبارات كبيرة الوزن في حساب الحكومات الممولة (بكسر الواو) على انها لا تؤخـذ بالحساب المباشر للافراد والشركات الخاصة عند القيام بالتمويل ، وان كانت هذه الاعتبارات بعض عناصر « بيئة » او « مناخ » العلاقة بين البلد المتقدم والبلد النامي التي تؤثر في موقف القطاع الخاص في البلد المتقدم وان بشكل غير مباشر . وكذلك فان القطاع الخاص ينظر من زاويته هو الى جـدوى المشاريع المراد التثمير فيها ، لا من زاوية البلد

(١) بالرغم من ان المراجع التي تبحث موضوع التمويل الخارجي تغفل عددا كبيـرا من العوامل التي قمنا بعرضها ، فان من المفيد الاشارة اليها . وسندرج اسماء المراجع المختصة ، اي سنتحاشى الكتب التي تبحث موضوع التنمية بشكل عـام ونركز على تلك التي تدور حول التمويل بصورة خاصة .

(a) F. Benham, *Economic Aid to Underdeveloped Countries.*
(b) H. J. P. Arnold, *Aid for Development.*
(c) I.M.D. Little and J.M. Clifford, *International Aid.*

هذا بالاضافة الى تقارير الامم المتحدة التي تصدر بين حين واخر وتبحث موضوع التمويل الخارجي (مما اشرنا الى بعضه فيما سبق من صفحات) ، والى تقارير منظمة التعاون الاقتصادي التي اشرنا الى بعضها ايضا .

النامي الا هامشياً ، فلقد يكون من صالح هذا البلد تنمية صناعة الاسمدة كخطوة رئيسية في استراتيجية التنمية ، على ان التمويل لا يأتي لهـذه الصناعة اذا كانت مصادر التمويل ترى مصلحتها في التعدين او في صناعة أخرى او زراعة محصول ما .

على ان التمويل المباشر لم يعد كما كان قبـلاً ينطلق من المقررات المتخذة في جانب واحد بل صار للبلد النامي القول الفصل في قبول هذا التمويل او رفضه او الحد منه ، وبدأت صيغة المشاريع المشتركة تتخذ أهمية متزايدة بحيث صار يجوز الافتراض ان مصلحة البلد النامي تؤخـذ الآن بالاعتبار (ولو كان ذلك من خلال عيون المثمرين الوطنيين المشاركين للمثمرين الاجانب) عند تقرير المشاريع المنوى تأسيسها . وبهذا الصدد تجب الاشارة الى ان التمويل الخاص ، على ضخامة حجمه ، لا يزال يتجه في كتل كبيرة الى عدد صغير من البلدان والقطاعات ، فالكتلة الأكبر حجماً من حيث التوزيع الجغرافي تتجه صوب بلدان اميركا اللاتينية ، ومن حيث التوزيع القطاعي تتجه صوب النفط ، مما يجيز الاستنتاج بأن هنالك مجالاً فسيحاً للتوسع في التمويل الخاص جغرافيـاً وقطاعياً . وسنشير الى هذا الأمر في نهـاية البحث عند تقديم الاستنتاجـات والاستخلاصات .

وكما فعلنا عند بحث مصادر التمويل الثنـائي الرسمي سنعرض الآن العوامل التي تتحكم بحجم التمويل الخاص ، وذلك باقتضاب كلي :

١ — مجالات التثمير وتوقعاتهـا من حيث الجدوى والأربحية ، التي تشكل عاملاً واضحاً لا يحتـاج الى توسع . على ان من الضروري ان نضيف ان اتساع السوق عنصر رئيسي في التوقعـات ، ولذلك كانت التكتلات الاقليمية التي تؤدي الى توحيد السوق عاملاً ايجابياً في اجتذاب رؤوس الأموال اذا تعادلت العوامل الأخرى .

٢ – حسن دراسة المشاريع الساعية للتمويل الخاص – ومن الملاحظ ان الدراسات التقنية وبحوث الجدوى الاقتصادية هي عنق اختناق في البلد النامي مما يلقي على الممول (بكسر الواو) الخارجي مسؤولية الاسهام بالدراسات والبحوث او تشجيع دور البحث على القيام بهذه الدراسات .

٣ – توافر رؤوس أموال محلية وصيغة تعاونها مع رؤوس الأموال الخارجية عامل ذو أثر ملموس ، فبسبب مخاطر توظيف رؤوس الأموال في البلدان النامية حيث تختلف المفاهيم السياسية والقانونية والمعطيات البشرية والاقتصادية يرجح ان يرحب رأس المال الخارجي بالمشاركة الوطنية ، خاصة وان المشاركة تخفف من ريبة البلد النـــامي وتضعف امكانات المصادرة والمضايقات الادارية التي كثيراً ما تلجأ البلدان النامية اليها .

٤ – المعطيات من قوة العمل الماهرة والادارة ومن الكفاءات التقنية في البلد النامي فكلما ازدادت هذه المعطيات ازداد استعداد رأس المـــال الأجنبي للقدوم ، إذا تعادلت العوامل الأخرى .

٥ – المذهبية الاجتماعية والنظام الاقتصادي ، وغني عن البيان ان رأس المال الأجنبي ينفر من الأنظمة الاشتراكية ومن البلدان التي مارست التأميم والمصادرة وإذا اقدم فانه يفعل ذلك بحذر شديد وباشتراط شروط قاسية . ولعل أفضل النظم اجتذاباً لرأس المال الأجنبي – هـــذا اذا تساوت فرص التوظيف والعوامل الاخرى – تلك المتميزة بالحريـــة الاقتصادية المنظمة التي يساندها قطاع عام مسؤول يؤمن ادارة حكومية رشيدة ونزيهة وذات كفاءة .

٦ – اسلوب الادارة الحكومية ونهجها التصرفي ، خاصة فيما يتعلق بالامور التالية :

– شروط السماح للاجانب بالعمل .
– مدى المضايقات البيروقراطية والروتينية والقانونية وسواها .

– القوانين المعمول بها بصدد المصادرة والتأميم والقطع الأجنبي ومراقبته وترحيل الرساميل وتحويل الأرباح ونوع العملات التي يجوز ان يتم ذلك فيها .
– قوانين العمل وتنظيمات العمال ، وهو العامل الأكبر اثراً في ذهن اصحاب رؤوس الأموال الخـــاصة – من حيث الاجور والعقود والتسريح وما الى ذلك [١٧] .
– الفساد والرشوة ، وتأخير المعاملات (أو العكس) .
– اسلوب تفسير القوانين وتعمد التعقيد (أو العكس) .

ولا حاجة فيما نعتقد لايضاح مدلول هـــذه النقاط في تحرك رؤوس الأموال الخاصة الخارجية باتجاه البلدان النامية .

٧ – الريادة الاقتصادية في البلد النامي ، فكلما ازداد عدد رجـــال الأعمـــال المجددين ونشطوا في استغلال المجالات البكر وتدبر الموارد التشميرية لذلك الغرض ، اتسع افق التعاون مع رؤوس الأموال الخاصة الخارجية .

٨ – نظام الضرائب في البلد النامي وتطبيقه ، ويدخل تحت هـــذا العامل مسألة التمييز او التكافؤ في فرض الضريبة وفي تفسير مفعولها بين المكلفين الأجانب والوطنيين الى جـــانب مسألة انواع الضرائب ومستوى معدلاتها – وهما مسألتان في غايـــة الخطورة في نظر اصحاب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة . وكذلك فان مسألة امتلاك رأس المـــال الذي

---

(١٧) يؤيد هذا القول استقصاء واسع النطاق قامت به حكومة كندا يشير اليه :
Higgins, *op. cit.*, pp. 588-594.
كما ان دراسة الرواد الاقتصاديين في لبنان اثبتت الامر ذاته .
راجـــع :
Yusif A. Sayigh, *Entrepreneurs of Lebanon: The Role of the Business Leader in A Developing Economy.*

تتيحه الأنظمة الضريبية تشكل اعتباراً رئيسياً في ذهنهم عند اتخـاذهم مقررات التثمير في البلد النامي . ولعل الخطوة التي اتخذها عدد كبير من البلدان النامية باعطاء تسهيلات ضريبية (تبلغ حد الاعفاء من ضريبة الدخل بشروط معينة) تشجيعاً لقيـام مشاريع ضخمة مشتركة ذات مدلول انمائي واستخدامي ، هي خطوة رشيدة وفعالة .

٩ — وجود أجهزة أو مراكز تثمير مستقلة في البلد النامي أو اجهزة تابعة لمصارف الانماء ، تقوم بالتحري عن مجـالات التثمير وبعمل الدراسات الأولية لها وبتعميم المعلومات حولها ، يشكل عاملاً واضح الأثر في اجتذاب رؤوس اموال قد لا تدري بهذه المجالات لولا جهد الأجهزة. وقد تبنى عدد محدود من البلدان النامية اجهزة كهذه وأفاد منها فائدة ملموسة .

١٠ — دور الدولة الاقتصادي ومدى تدخلها ، ويشمل هذا العامل ما يلي :

— في حال تعاطي الدولة نشاطاً انتاجياً مباشراً ، وجوب رسم حدود القطاع العام والقطاع الخاص بوضوح وعدم تخطي الحدود الا عند الضرورة القصوى والا ضاعت الثقـة واصيبت التوقعات بفوضى تجمد التثمير الخاص .

— اقدام الدولة على دور « العامل التحريكي » في الريادة الاقتصادية واستعدادها للانسحاب عند بروز الرواد في القطاع الخاص القادرين على الحلول مكانها .

— قدرة الدولة على عدم التحيز لفريق او لآخر عند قيام تباين في الرأي بين اصحاب الأعمال وقوة العمل ، وقدرتها عـلى تطبيق القوانين في هذا الصدد .

— فاعلية الدولة في وضع السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية لتوجيه الاقتصاد وحدود هذه السياسات .

وهنا يجب القول ان اضطلاع الدولة بدور قوي مسؤول هو حتماً في صالح القطاع الخاص في السباق الطويل لأن ذلك ينظم الحياة الاقتصادية ويوفر لها المناخ الصالح والظروف المؤاتية . على ان كثرة التدخل وعدم الاستمرار في السياسات الموضوعة وكثرة التبديل فيها وعدم التقيد بالقوانين كله مما يخيف رؤوس الأموال الخاصة ويحملها على الحذر والتريث ان لم يكن الأحجام الكلي .

١١ — المفهوم القانوني المسيطر في البلد النامي ، وطريقة النظر الى الالتزامات والعقود ، وصيرورة القانون امراً مجتمعياً لا فردياً تمييزياً ، والنظر الى القانون على انه عامل تنظيم لا عامـل تعقيد ، لما يؤثر في مقررات رأس المال الخاص الأجنبي تأثيراً مباشراً [١٨] .

عوامل التحكم بالتمويل الخارجي من مصادر التمويل الدولية [١٩]

أول ما يتبادر الى الذهن في هذا المجال ان أهمية الوكالات الدولية من حيث دورها وعلاقتها بالبلدان النامية ودوافعهـا اكبر بكثير من التثميرات والمعونات الفنية الفعلية التي تقوم بها ، وقد رأينا في القسم

---

(١٨) بصدد موضوع تنقل رؤوس الاموال الخاصة وظروف هذا التنقل وسبل تشجيعه ، انظـر :

(a) UN, Department of Economic and Social Affairs, *The International Flow of Private Capital 1956-1958* (1859).

(b) UN, ECOSOC, *The Promotion of the International Flow of Private Capital* (1960).

(١٩) هنالك عدد ضخم من وكالات التمويل الدولية او الوكالات ذات العلاقة بالتمويل والمعونة الفنية وهي تتفرع عن الامم المتحدة او تشكل « هيئات متخصصة » في الامم المتحدة ، او تتفرع عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، واسمـاء الوكالات الرئيسية بأحرفها الاولى المعروفة بها هي التالية :

IBRD, IDA, IFC, FEDOM, IDB, OAS, UNTA, UNSF, UNDP, UNEPTA, UNRWA, UNHCR, FAO, WHO, UNESCO, ...DAC (OECD), etc.

(و) اعلاه ان الموقع الـــذي تحتله التشميرات الصادرة عن الوكالات الدولية ثانوي بالنسبة لموقع التشميرات من ثنائية رسمية وخاصة . وتبرز اهمية الوكالات الدولية في ضوء مـــا قدمنا حتى الآن من عوامل تتحكم بالتمويل الخارجي من مصادر التمويل الثنائية والخاصة حيث تلعب السياسة دوراً ضخماً في العلاقات الثنائية والأريحية في علاقـــات ممولي القطاع الخاص . وإذا اريد لعملية التمويل ان تتخذ مسيرتها الطبيعية أي المتأثرة بالاعتبارات الانمائية دون سواها فليس هنالك أفضل من الوكالات الدولية جهازاً يستقبل تبرعات واشتراكات الدول المفردة ويوزعها عـــلى الدول النامية ، ففي تحويـــل معظم عمليات التمويل الى الوكالات الدولية ضمان لأبعاد السياسة عن التمويل إلى حد بعيد ولتخفيف مفعول الحرب الباردة ومفعول العلاقات الخاصة : اي اخضاع عملية التمويل الى معايير في صلب التنمية ومجالاتها وامكاناتها .

الا ان الوضع المثالي شيء ، والواقع الدولي شيء آخر . فلا الدول الغربية المتقدمة ترغب في توجيه معظم هباتها وقروضها عبر الوكالات الدولية والضياع في لا ــ شخصية هذه الوكالات وفقدان القدرة على التحكم بالتمويل ومن ثم النفوذ السياسي الذي يتيحه التمويل ، ولا الدول الشرقية ترغب في الاشتراك بهذه الوكالات . ولهذا ظلت امكانات الوكالات ، على ضخامتها المطلقة ، متواضعة نسبياً إذا قيست بحاجات البلدان النامية.

على ان الانصاف يدعونا الى القول ان معظم هذه الوكالات يؤدي قسطاً كبيراً من المعونة الفعلية عبر مبالغ غير ضخمة نسبياً ، وذلك لأن التمويل عبر الوكالات تسبقه دراسات جديـــة وقيمة في الغالب ويرافقه تجرد إلى حد بعيد ويتصل به انواع مختلفة من المعونة الفنية والتدريب .

بعد هذه التعميمات حول دور الوكالات الدولية للانماء ، ننتقل الى استعراض عوامل التحكم بحجم التمويل الخارجي من الوكالات ، وذلك

بنفس الاقتضاب الذي ميز استعراض العوامل في حـــالي التمويل الثنائي والتمويل الخاص : [٢٠]

١ ــ نوعية الحكومة والادارة في البلد النامي وتوقعات قدرتهما على القيام بمسؤولية التنمية ، وهذا يشكل الاعتبار الأول الذي تأخذ بـــه الوكالة المعنية عند النظر في طلب بلد من البلدان النامية . وبديهي الا يتفق تقييم الوكالة لهذه القدرة وتقييم البلد ذاته ، على ان مستوى الثقة بالوكالات الدولية مرتفع الى الحـــد الذي يجعل مسؤولي البلدان النامية يصغون اليها اكثر بكثير مما يصغون لرأي وتقييم مسؤولي البلد المتقدم في حال المفاوضات الثنائية .

٢ ــ وضع البلد الاقتصادي العام ومدى « حسن ترتيبه » واستعداد المسؤولين لوضع الامور في نظام سليم إذا اقتنعوا بوقوعها في فوضى ، خاصة فيما يتعلق بالتنظيم الاقتصادي والمؤسسي واستقرار الأسعار وميزان المدفوعات . فـــاذا شعرت الوكالة بعدم الرغبة في التعاون أو بالمكابرة المتمادية ترددت أو احجمت عن التمويل .

٣ ــ مستوى الدخل والادخار في البلد النامي ومقدار الجهد المبذول لتعبئة المدخرات للاغراض الانمـــائية ، وتزداد الوكالة الدولية تفهماً لصعوبات البلد النامي وعطفاً على مطالبه كلما ازداد جهـــد البلد واتصف تصرفه بالمسؤولية الانمائية .

٤ ــ نوعية المشاريع المراد تمويلها وحسن دراستها والنتائج المتوقعة للمشاريع والقدرة على سداد القروض (ان كانت المعونة في شكل قرض)

---

(٢٠) سنقتصر على العوامل المشتركة التي تؤخذ بالاعتبار في قرارات معظم الوكالات . على انه يجدر التذكير بأن الوكالات ذات اختصاصات ومهام متعددة متباينـــة بحيث كان ينبغي التمييز بين العوامل الاشد صلة بكل منها لولا ضيق المقـــام والرغبة بتحاشي التفصيل .

أو القدرة على الاستفادة من المعونة الفنية (اذا كانت هـذه هدف العلاقة) . ولعل هذا العامل هو اكثر العوامل التي نحن بصددها اهمية وصلة بالموضوع . فالوكالات الدولية تدقق في تحري جـدوى المشاريع ليس من حيث اربحيتها في حد ذاتها فحسب بل وفي جدواها كعنصر دفع في استراتيجية التنمية الاجمالية أو عـلى الأقل القطاعية . وبالنظر للاختبار الغني الذي اكتسبته اكثر الوكالات طيلة عملها فقد توصلت الى وضع مبادىء وصيغ ورسم سياسات محددة تعينها على اتخاذ المقررات في مختلف الحالات ، هذا وقد صدر عن هـذه الوكالات عدد كبير من الدراسات التحليلية والتوجيهية القيمة التي تشكل مكتبة ثمينة في ذاتها في النطاق الذي نحن الآن بصدده .

٥ — حاجة البلد النامي والضغوط الانمائية فيه تشكل عاملاً واضح الأثر ، فالبلد الذي لا يعي حاجاته ولم تصبح الضغوط الانمائية فاعلة فيه بعد، لا توليه الوكالات الدولية كبير اهتمام خوفاً من ان تهدر مواردها فيه وهو ما زال غير مـدرك لخطورة مسؤوليته الانمائية . ومن الواضح ان الوكالات ، بما هو معروف عنها من الحذر وتحاشي اثارة الحساسيات لدى البلدان النامية ، قلما تتخذ المبادرة في اثـارة الوعي في البلد النامي وحمله على اعداد نفسه لطلب المعونة واستخدامها .

٦ — « تاريخ » البلد النامي من حيث القيـام بالتزاماته ، وطريقة استخدامه لموارد التثمير ، ولهذا الاعتبار المزدوج أثر ملموس لـدى الوكالات الدولية عند اتخاذها مقرراتها التمويلية . والالتزامات لا تقتصر على سداد القروض الماضية وانما تمتد كذلك الى التعهد بتحقيق استقرار في الأسعار ، أو بتصويب ميزان المدفوعات ، أو بتصحيح انظمة مراقبة القطع الأجنبي ، أو بتعديل النظام الضريبي . اما طريقة استخدام الموارد التثميرية وسلامتها وارتكازها الى دراسات دقيقة سابقة للتثمير ، وعملية

الاستخدام بالذات وتنفيذها وتتبع خطاها وتقييم نتائجها وجدواها فكلها اسئلة تهم الوكالات الدولية وتدخل في صميم عناصر التقرير لديها . ولعل هذا العامل يأتي الى جانب العـامل السابق في المكانة وينال الكثير من الوزن والتشديد في اعتبارات التمويل والمعونة الفنية .

٧ — وضع ميزان المدفوعات ، وهو عامل يفعل في اتجاهين يبدوان متناقضين . ففي حين يعمل ارهاق ميزان المدفوعات ووقوعه في متاعب على حمل الوكالات الدولية على العطف على البلد النامي والرغبة في معونته بسبب احتياجه لتلك المعونة ، نرى هذا الارهاق بالذات يحمل الوكالات على التريث والحذر لئلا يكون الوضع ناجماً عن سوء السياسة الاقتصادية في البلد النامي أو هفوات خطته الانمـائية أو هزال تنفيذها أو انعدام الدراسات أو خلاف ذلك من عوامل تقع مسؤوليتها على عاتق البلد النامي ذاته . والتمييز جدير بالتوضيح،ففي حال نشوء متاعب ميزان المدفوعات عن الجهـد الانمائي الضخم والاضطرار لاستيراد السلع الترسملية بمقادير كبيرة تكون الوكالات الدولية اكثر تفهماً للصعوبات ورغبة في مد يد المعونة . اما حيث تكون المتاعب ناتجة عن التقاعس الانمائي والتراخي الاستيرادي الاستهلاكي فان الوكالات تغدو اكثر تصلباً وأقل رغبة — وموقفها في الحالين واضح وجدير بالقبول .

على ان هنالك حالة ثالثة تخلق صعوبة خاصة للوكالات الدولية اذ يصعب عليها ان تتخذ موقفاً مرضياً بصددها — هـذه الحالة هي قيام البلد النامي ببذل جهد انمـائي ضخم واستيراد مقادير كبيرة من السلع الترسملية ، واتباع سياسة انمائية نشيطة تؤدي الى ارتفاع الدخل ، ولكن مع اهمال اعتماد سياسة تقشف استهلاكي بحيث يرتفع الاستهلاك العـام بأكثر مما يجب فتتحول الى الاستهلاك نسبة اكبر مقداراً ممـا ينبغي من الدخل الحـدي . وهنا يعتري توزيع الموارد الخلل اذ لا تنصرف الى الأغراض الانمائية المقادير الممكنة ومن ثم تنشأ ضغوط اضافية لاستيراد

المزيد من السلع الاستهلاكية مما يزيد متاعب الميزان حدة واتساعاً . في وضع كهذا يتجاذب الوكالات الدولية موقفان متناقضان : واحدهـا ينطوي على التفهم والعطف والرغبة بالمساعدة والثاني ينطوي على التصلب والرغبة في الاحجام عن المساعدة . اما ما يقرر الموقف النهائي فهو جملة العوامل الاخرى ذات الصلة .

٨ – طريقة مقاربة البلد النـامي للمؤسسة الدولية واسلوب المقاربة ومقدار ما يتمتع به البلد النامي وقادته من قبول « وجاذبية » . ولعل المرء يشعر ان مسؤولي الوكالات الدولية يجب ان يكونوا فوق مثل هذه الاعتبـارات الشخصية ، الا ان من الانصاف التذكير انهم بشر وانهم يخضعون للاعتبارات الشخصية والاسلوبية ، هـذا مع العلم ان سجل هذه الوكالات ليس مثقلاً بالأخطاء المتواترة في هذه الناحية .

٩ – اخيراً ، موقف كبار مساهمي الوكالة – اي الدول الكبرى – من البلد النامي المعني بالأمر . ومن سوء الحظ ان هذا العـامل حقيقي وفاعل لا يجوز نكرانه ، ولعـل اختبار مصر سنة ١٩٥٦ حين سحب البنك الدولي رغبته في التمويل الجزئي للسد العالي بعد مـا فعلت ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا أكثر الأدلة بروزاً – وان لم يكن الدليـل الوحيد . فالوكالات الدولية لا تتمتع بحرية فعلية مطلقة من هذا القبيل وان كانت تتمتع بتلك الحرية في النصوص بمعنى ان نصوصها تجعـل عملياتها ومقرراتها رهناً بما تضعه هي من اعتبارات ومعايير في الميزان . ولا تستطيع الوكالات الدولية التحرر ما دامت مضطرة لمراعاة رغبات الدول ذات المساهمة الكبرى في تمويلها والتي تعجز الوكالات عن العمـل بدون مساندتها المادية والمعنوية .

ح : عوامل التحكم بالتمويل الخارجي في البلد النامي

حتى هذه النقطة كانت زاوية النظر الى التمويل الخـارجي مصادر هذا التمويل ، من حكومات ، وافراد ومؤسسات خاصة ، ووكالات دولية ، وصار من الضروري الآن الانتقال الى الزاوية الثـانية : زاوية هدف التمويل اي البلدان النامية المستفيدة منه . فمـا هي العوامل التي تتحكم بسعي البلد النامي ذاته الى التمويل الخارجي ؟

١ – الحاجة الى التمويل والحاح التخلف العامل الأول البـديهي ، وهو يقوم ، في ضوء أهداف المجتمع ، على تقييم متطلبات النمو من الموارد التثميرية ، ومن ثم الموارد المتـاحة داخلياً والموارد المطلوبة من الخارج . ولا ريب ان حجم الحاجة المطلق يعتمد على عـدة عناصر نفصلها فيما يلي :

– حجم البلد المطلق من حيث مساحته وعدد سكانه .
– معطيات البلد من الموارد الطبيعية ورأس المـال والقوى البشرية والتقنولوجيا والتنظيم والادارة في نقطة زمنية معينة ، بما تتميز به تلك النقطة من فاعلية اقتصادية ومستوى دخـل ونمط توزيع للموارد وحجم مدخرات ونمط تثمير وتركيب قطاعي ؛
– نوع وحجم « المرتكز » الذي يراد للتنمية ان تنطلق منه ، وهو يتوقف بدوره عل مرحلة النمو التي وصل البلد النامي اليها بمـا يترتب عليها من متطلبات [٣١].

(٢١)قدم الاقتصادي جان كنيث غالبرايث تصنيفا جديدا للبلدان المتخلفة ، عمد فيه الـى وضع بديل لتصنيف والت روستو في كتابة مراحل النمو الاقتصادي ، قسم فيه هذه البلدان الى ثلاث فئات : فئة تحتاج اكثر ما تحتاج الى « مرتكز » (Platform). انطلاقي من تجهيزات هيكلية وما اليها · وفئة تحتاج في المقام الاول الى ثـورة اجتماعية مؤسسية اقتصادية في حقل القيادة والاصلاح الريفي والضرائب ومـا

كل هذه العناصر تقرر الحاجة في المبدأ وحجم الحـــاجة ونوعها . ونستطيع التعميم فنقول ان جميع البلدان النامية بحاجة للمعونة الانمائية ان لم يكن في حقل التمويل بمدلوله الحرفي (كما هو الحال في البـــلدان المنتجة للنفط مثلاً الغنية بالموارد المالية) في نطاق المعونة الفنية والتنظيمية والادارة الحكومية وفي البحوث والدراسات .

بقي اذن ان العـــامل الذي نحن بصدده يدور حول أنواع المعونة ومقاديرها الأمر الذي يختلف باختلاف البلد واختلاف أوضاعه كما تبين من مضمون العناصر التي جرى تعدادها .

٢ — وعي البلد النامي لضرورة التنمية وتصميمه حولها وتفرغه لها وجهده في تعبئة موارده الداخلية في سبيلها . فالعامل الأول الذي جرى عرضه فيما سبق يؤدي الى تقييم ضخم او متواضع للحاجات التمويلية في ضوء مدى هذا الوعي والتصميم والجهد . ورب تحول نفسي ثوري في المجتمع يؤدي إلى مضاعفة الحاجـــات بين ليلة وضحاها . ورب مجتمع آسن متخلف لا يستشعر وجود هذه الحاجـــات إلا بمقدار في منتهى الضآلة . وهنا تبرز نقطة مشتركة بين العامل الأول أعلاه والعامل الثاني الحالي وهي مركز التمويل في سلّم مقومات التنمية وعوامـــل تقريرها ، فما لم يتوفر المناخ الانمائي — وهو ممـــا أشرنا اليه في القسم الأول من البحث — عبثاً نحقن الاقتصاد بوسائل التمويل إذ تهدر هذه وتضيع في غياب الاستقرار السياسي والرغبة بالتحول الاقتصادي الاجتماعي والحـــد الأدنى من التعليم والتدريب والقيادة السياسية المسؤولة . ومن المؤسف ان كثيراً من البحوث والمؤلفات في التمويل الانمائي تقصر النظر في موضوع التمويل على الموارد المالية وحدها كانها قادرة على الفعـــل المستقل أو

= الى ذلك . وفئة ثالثة توفر لها المرتكز وتحققت فيها الثورة وهي بحاجة الـــى رؤوس الاموال والتبدل التقنولوجي . (من محاضرة في مارس ١٩٦٥ في نيويورك ، مؤتمر جمعية التنمية الدولية ، ولم تنشر المحاضرة بعد فيما نعلم) .

كانما هي قادرة على النجاح لمجرد توفرها بمقادير ضخمة . ليس أبعد عن الحقيقة من اعتقاد كهذا . على أن تصويب الاعتقـــاد يتطلب ولوج بحث مستفيض في مقررات التنمية الأمر الذي لا يسعنا الاقدام عليه في نطاق هذه الدراسة المحدودة .

٣ — فاعلية التخطيط وسلامة عنـــاصره ، من ضمن استراتيجية التنمية ، ومدلول هذا العامل ان التخطيط العلمي الرشيد القائم على دراسة الحسابات القومية بتفصيلاتها وما يلازمها من بحوث يعبر بالمصطلح الرقمي عن مقدار الحاجة إلى التمويل بأنواعها ومواعيدها . وكما بيّنا في بحث الحاجة إلى الموارد الداخلية في قسم سابق ، فان فرضيات مستوى الدخل ومعامل رأس المال للناتج تعيّن الحاجة إلى الموارد التثميرية جملة عندما يتقرر معدل النمو المرغوب ، كما ان الدراسات ذاتها تبيّن مقدار المتاح من هذه الموارد داخلياً ومقـــدار المطلوب من الخارج . ولا ريب ان تعيين الحاجة ليس بهذه البساطة إذ ان الحاجة الاجمالية يمكن تقسيمها في صيغ مختلفة أولاً بين المصادر الداخلية والخارجية وثانياً بين الاستعمالات الاستهلاكية والتثميرية تبعاً للسياسة الاقتصادية المراد اعتمادها وللاستراتيجية الانمائية . فقد يراد التركيز على موارد خارجية لان ذلك يسمح بسلع ترسملية أو معونات فنية توسع بعض أعناق الاختناق الخطيرة في مرحلة مبكرة من الخطة الانمـــائية في حين تستعمل الموارد الداخلية البديلة للاستهلاك ، ومن ثم يزداد الاعتماد فيما بعد على الموارد الداخلية للتثمير . وقد يراد اتباع سبيل آخر . باختصار ان مرحلية توزيع الموارد عـــدا حجمها وأنواعهـــا ومصادرها تعتمد على الاستراتيجية الانمائية وتركيب الخطة القطاعي ومعاميل الانتـــاج الفنية والسياسة الاقتصادية الاجتماعية . والبحث يطول لو جئنا نفصل صلة كل من هذه العوامل بحجم الحاجة إلى التمويل الخارجي ولذلك نكتفي بالاشارة العابرة اليها .

٤ – مدى التركيز على الاعتماد على الذات ، وكما بيّنا قبلاً فإن البلد النامي الذي يدلل على اعتماد على الذات كبير يستدر التفهم والمساعدة الخارجيين أكثر من البلد الذى لا يبذل جهداً داخلياً كبيراً إذ يخسر عطف مصادر التمويل الخارجية .

٥ – المذهبية الاجتماعية ونوع الحكومة ونظرتها إلى التنمية ، أي ان محتوى النظام الاجتماعي الاقتصادي المسيطر ، سواء أكان هناك عقائدية واضحة المعالم أو مجموعة أفكار ورغبات ومثل ، مما يعيّن اهتمام القيادة السياسية والفكرية بالتنمية ومقاربتها لها وجهدها في سبيلها وبالتالي يعين نوع الحاجة إلى التمويل الخارجي ومداه . ومن الواضح ان نوعية القيادة ومزاجها ونوعية الادارة الحكومية وكفاءتها معاً تقرر شدة الضغط من أجل التنمية وسرعتها المطلوبة وبالتالي حجم التثميرات ونوعها وتركيبها ومرحليتها .

٦ – التمويل الخارجي المطلوب ونسبته إلى الناتج القومي ، وجملة الاستثمارات ، وواردات القطع الأجنبي الجارية والمتوقعة . أما تقدير هذه النسب فمدلوله انه يعطي المسؤولين والباحثين مؤشرات رقمية لعبء التمويل الخارجي ودوره على السواء كما ان توفر هذه النسب عبر السنين يعطي البلد النامي مجالاً للمقارنة والمفاضلة الزمنية من حيث ازدياد الاعتماد على الخارج أو تناقصه ومن حيث فاعلية التمويل الخارجي وجدواه وما إلى ذلك من عبر يمكن استخلاصها من هذه النسب .

٧ – توقعات الاستفادة من التمويل ، من حيث الأربحية والمردود ، وبقية الفوائد التي يمكن قياسها كالعمالة والتنويع القطاعي وجني العملات الأجنبية والتكامل بين الصناعات والقطاعات. ولا ريب ان المشاريع الضخمة ذات فائدة في أكثر من مجال ولهذا يصبح من الضروري عند درس توقعات الاستفادة وضع أنواع الاستفادة في سلّم أولويات لتسهل المقارنة بين مشروع ومشروع حين تكون الموارد المالية المتوقعة أعجز عن أن تفي

بأغراض جميع المشاريع المرشحة للتمويل . والأولويات تختلف بين بلد وآخر بل بين موعد زمني وآخر في البلد ذاته ، ولهذا وجب اعادة النظر في قواعد اختيار المشاريع من حين لآخر لكي يجري توزيع الموارد التثميرية في نطاق سلم الأولويات المقبول في حينه .

٨ – شروط التمويل من سياسية وعسكرية واقتصادية وادارية ، ولهذا العامل مدلول كبير في ذهن المسؤولين في البلد النامي واذهان الشعب ، خاصة بالنظر للنفور القومي من التمويل ذي الارتباطات والاشتراطات التي تعني الحد من السيادة والخضوع للنفوذ الخارجي أو الدوران في فلك الدولة المتقدمة التي هي مصدر التمويل . ومع الاعتراف بأن التمويل الخارجي لا يمكن أن يكون خلواً من الاعتبارات السياسية واعتبارات مصلحة الدولة مصدر التمويل ، الا ان البلد النامي شديد الحساسية لأي تعبير عن هذه المصلحة وأي ربط بينها وبين التمويل ، فما يفهم وجوده ويستشعر به – بل ويقبل به ضمناً من حيث سيطرة المصلحة يصعب القبول به إذا أفصح عنه أو لوّح به . وهنا مجال ممارسة الدول المتقدمة لضبط النفس وبعد النظر والكياسة إلى جانب أخذ البلدان النامية بالواقعية ، بانتظار حدوث تحول في العلاقة بين الفريقين عبر الزمن وازدياد قبول الدول المتقدمة بالوكالات الدولية وسيطاً للتمويل مما يخفف وزن العامل الذي نحن بصدده .

٩ – حجم الدين الخارجي وتوقعات نمو ، فمع ان القروض السنوية الجارية قد لا تشكل عبئاً كبيراً بالمقارنة بالناتج القومي أو بجملة الاستثمارات أو بإيرادات ميزان المدفوعات الجارية ، الا انها إذا أضيفت إلى جملة الدين الخارجي التراكمي قد تصبح ثقيلة مرهقة وقد تشكل « القشة الاضافية التي تقصم ظهر الجمل » . وهنا تبرز أهمية وجود نظام محاسبة دقيق وسريع في البلد النامي يستطيع المسؤولون بفضله معرفة جملة التزامات البلد المالية الخارجية وتوزعها بين البلدان والعملات الأجنبية

ومواعيد استحقاقها وشروطها وما الى ذلك . وباستخدام هذه المعلومات يمكن اجراء تقييم مستمر لحقيقـــة عبء الدين الخارجي وتحاشي تجاوز « منسوب السلامة » فيها كما سبق وحددنا هذا المنسوب .

١٠ — موقف البلد النامي من رؤوس الاموال الخاصة والثنائية ومن المعونات الخارجية جملة ، وارتباطه بالموقف من العلاقات الخارجية ودرجة « الشوفينية » او الانفتاح . فكلما ازداد التزمّت ازداد الحذر من التمويل الخارجي والاحجام عنه ، وكلما ازدادت الثقة بالنفس تجاه العالم الخارجي سهل السعي الى التمويل الخارجي . ولا ريب ان هنالك درجات متفاوتة من التهالك على التمويل الخارجي والحكمة البديهية في ان يتحاشى البلد النامي اختيـــار المواقف المتطرفة من تهالك وتهافت تضيع معه الكرامة ، وتزمّت وانغلال ينحبس معه التمويل .

١١ — اخيراً ، نوع المساعدة فيما اذا كانت قرضاً او هبة او معونة فنية ، ومصدر المساعدة . فكثيراً ما يختلف نظر البلد النامي الى كل من هذه الانواع ، وقد يختلف النظر باختلاف البلدان الى جانب اختلاف الانواع . فرب بلد يرفض الهبات ويفضل القروض لانه لا يود ان يقع تحت « دين الجميل » بما يستتبع ذلك من ارتباطات او انضواء سياسي ، ورب بلد يفضل الهبة تحاشياً لاعباء السداد ، ورب بلد يفضل المعونة الفنية ولا يرغب في الحصول على سواها اذا قدر على الاستغناء . وكذلك فان مصدر المساعـــدة عامل تقرير في ذهن مسؤولي البلد النامي : اهو وكالة دولية ، ام حكومة بلد متقدم ، ام قطاع خاص في البلد المتقدم ، واذا كان بلداً متقدماً فما هو هذا البلد ؟ وهنا تدخل في الصورة اعتبارات العلاقات التاريخية مع هذا البلد وما يظن انه نوايا هذا البلد وعلاقتـــه بجيران البلد النامي (من خصوم واصدقاء) وما الى ذلك من اعتبارات تزيد الامر تعقيداً .

ط : خلاصة واستنتاجات

هذا البحث ، على ضخامته ، ظل مقتضباً اذا اخذنا بالاعتبار اتساع الموضوع وتشعبه وتعدد جوانبه وتمايز زوايا النظر فيه ، وقد اوجب ذلك عرض اقسام البحث عرضاً هيكلياً في الغالب ، كما انه يوجب الاقتصار في هذا القسم الاخير على ابراز الاستنتاجات الرئيسية كخلاصة للبحث .

وسنعمد الى وضع الاستنتاجات بشكل « قضـــايا » — وطرح القضايا بصيغة جذابة في مثل السياق الحالي لانه يبقي مجال النقاش مفتوحاً ويسمح بالاثبات او الدحض العلمي الاسلوبـي .

١ — القضية الاولى المطروحة في موضوع « تمويل التنمية في البلدان النامية » : ان التمويل عنصر اساسي في عملية التنمية ومن مقررات هذه العملية ، الا انه لا يبلغ مستوى مرضياً من الفاعلية قبل ان يتم ارضاء بعض الاشتراطات الاخرى . فلا بد اولا من تململ المجتمع تحت كابوس التخلف وتطلعه الى التحسن الاقتصادي والاجتماعي وقبوله بالتبدل التقنولوجي ولا بد من قيام قيادة سياسية وفكرية واعية ، قوية ، مسؤولة تسعى الى تنظيم الجهد الانمائي وتسهيل بروز المواقف النفسية الملائمة وقيام المؤسسات اللازمة للتنمية — والا ظل الوعي الانمائي على مستوى منخفض وظلت الحاجة الى التمويل متواضعة .

٢ — ان تقرير الحاجة الى التمويل الانمائي وتقييمهـــا رهن بوجود استراتيجية انمائية ، وان هذه الاستراتيجية تعينها اهداف المجتمع الاقتصادية التقنولوجية ، وان هذه الاهداف تشكل التعبير المحدد لصورة المجتمع المنشود في المستقبل .

٣ — ان التمويل ليس في الجوهر مسأله مالية كما تشير التسمية ، بل هو مسألة توفير الموارد التثميرية من سلع وخدمات وليست الناحيـــة المالية سوى تعبير مالي لهذه الموارد ، او سوى وسيط يتيح الحصول على الموارد التثميرية .

٤ — ان توفير الموارد التثميرية رهن في النتيجة بما يستطيع الاقتصاد ادخاره — اي حجبه عن الاستهلاك — وهو بالتالي تعبير عن الجهد الانمائي اى انه فعل الارادة الانمائية .

٥ — ان فاعلية التمويل ليست تلقائية عفوية ، اي انه لا يصح النظر الى موارد التثمير على انها قادرة عل الاثمار بشكل آلي ، فهي مرتبطة ارتباطاً مباشراً بعدد من عناصر التقرير الاخرى واهمها قوة العمل على مختلف مستوياتها المهارية والادارية والفنية والتنظيمية ، والموارد الطبيعية ، وتنظيم القطاع الحكومي وقدرته ، والريادة الاقتصادية في القطاع الخاص ، وعنصر المبادرة الشخصية وطبيعة التخطيط وسلامته ، وتوافر مجالات التثمير ، ووجود مؤسسات البحث والدراسات ، واخيراً الموقف النفسي المجتمعي من قضية التطور الاقتصادي والنهوض الاجتماعي ومدى التحسس بمسؤوليتها لدى الحكومة والشعب على السواء .

٦ — ان جميع هذه العناصر ، بما فيها التمويل ، تعيّن قدرة الاقتصاد على استيعاب التثميرات ، وان من الخطأ استدرار احجام معينة من التمويل دون ربطها بالقدرة الاستيعابية والاّ تباعدت هذه الاحجام عن الاستخدام الامثل للموارد التثميرية مما ينتج عنه هدر للموارد اذا جاءت الاحجام فوق مستوى الاستخدام الامثل او اصبحت الموارد عنق اختناق خطير اذا نقصت عن ذلك المستوى .

٧ — ان القدرة الاستيعابية ليست معطى جامداً ، فهي تتأثر بحركية المجتمع وبمقدار الجهد النّير المبذول في المسيرة الانمائية ، وانه ينبغي اذن اعادة تقييم هذه القدرة باستمرار لتجيء تعبيراً عن واقع الاقتصاد والمجتمع في اي وقت وعن تطلعاتها .

٨ — ان الفصل بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية فصل اصطناعي

وان النظر السليم الى الامور يستدعي الانطلاق من تكامل المصدرين وتنظيم انسياب الموارد التثميرية من كل منها تنظيماً ارادياً في ضوء متطلبات الاستراتيجية الانمائية . كما ينبغي الانطلاق من مبدأ اعتصار اقصى حجم ممكن من الموارد الخارجية شريطة ان يستهدف في استدرار الموارد الخارجية توسيع اعناق الاختناق التي لا سبيل لتوسيعها اذا اقتصر الاعتماد على الاقتصاد الداخلي .

٩ — ان البلدان النامية مدعوة لبذل اقصى جهد ممكن في الادخار وتعبئة المدخرات للاغراض التثميرية الانمائية ، وانه بقدر ما يبذل من جهد وبقدر ما يتميز به الجهد من استمرار وسلامة في القواعد ونجاح في خلق المناخ التثميري الصالح ترتفع قدرة البلدان النامية على اجتذاب التمويل الخارجي .

١٠ — ان دور التمويل الخارجي التاريخي ودوافع انسياب هذا التمويل في الماضي تختلف في عدة وجوه عن الدور والدوافع كما هي اليوم ، كما ان صلة البلدان التي اتجهت اليها معظم الموارد التثميرية في الماضي بمصادر هذه الموارد تختلف عن صلة البلدان النامية المعاصرة بالبلدان المتقدمة ، وان قيام التمويل الخارجي باعباء دوره الخطير في عالمنا الحاضر يتطلب تبدلا واسعاً في الدور والدوافع والصلة اذا اريد للبلدان النامية ان تحصل على المزيد من الموارد بشروط اكثر ملاءمة في سعيها الى تضييق الشقة بين فاعليتها الاقتصادية وفاعلية البلدان المتقدمة .

اما الخطوط العريضة لهذا التبدل فنرى ان تكون على الشكل التالي :

— اشتداد احساس الدول المتقدمة بمسؤوليتها الدولية وبالتحديد مسؤوليتها تجاه البلدان النامية ، وتزايد الاقتناع بان المعونة الاقتصادية للبلدان النامية هي في صالح البلدان المتقدمة ، وتعاظم اثر هذا الاحساس في مقررات

التمويل مقابل انخفاض اثر العوامل السياسية كالحرب الباردة وما اليها .

– ازدياد النضوج لدى الدول النامية بالادراك لواقع العالم السياسي ولنوعية العوامل التي تفعل في قيادات البلدان المتقدمة بصدد موضوع المعونات ، والتعايش مع هذا الواقع الى ان يتبدل في اتجاه اشتداد الاحساس بالمسؤولية الدولية الذي اشرنا اليه .

– اقدام الدول المتقدمة على تخصيص نصيب أكبر من الناتج القومي للمعونات الاقتصادية على ان لا يقل هذا النصيب عن ١،٥ بالمائة وان يتأرجح بين ١،٥ و ٢،٥ بالمائة – اي بين حوالي ١٨،٠٠٠ و ٣٠،٠٠٠ مليون دولار في العام ، وذلك بالتدرج خلال عقد من السنين تتزايد معه القدرة على استيعاب التثميرات ويرتفع مستوى التخطيط وفاعليته في البلدان النامية .

– جنباً الى جنب مع السخاء المتزايد في المعونات ، خفض البلدان المتقدمة للعوائق في سبيل المستوردات الصناعية من البلدان النامية وتنظيم انسياب المواد الاولية ضمن شروط ملائمة ، املا في السياق الطويل في ان تحل التجارة الخارجية تدريجياً كمصدر للعملات الاجنبية محل المعونات الخارجية في موازين المدفوعات للبلدان النامية ، او على الاقل ان تتناقص نسبة اسهام المعونات وتتزايد نسبة اسهام المصدرات في هذه الموازين في ما تبقى من سنوات القرن العشرين .

– قبول البلدان المتقدمة بتوجيه الجزء الاعظم من معوناتها بشكل هبات تحاشياً لخطر تراكم الدين الخارجي على البلدان النامية مما يرهق خطواتها الانمائية بالاعباء قبل ان تتوافر لها القدرة على السداد ، والى جانب ذلك قبول البلدان المتقدمة بجعل شروط الاقراض اكثر سهولة من حيث الآماد ومن حيث الفوائد على السواء .

– توجيه المزيد من معونات البلدان المتقدمة الى الوكالات الدولية لتصبح هذه المصدر الرئيسي للمعونات التثميرية ، على اعتبار ان تحولاً كهذا يعبر عن نضوج البلدان المتقدمة وقبولها بمسؤوليتها الانمائية الدولية واختيارها للصيغة الفضلى للمعونة من زاوية البلدان النامية .

– قيام البلدان النامية بايجاد الظروف الملائمة من سياسية وضريبية ومؤسسية لقدوم رؤوس الاموال الخاصة اليها ضمن صيغة المشاركة التي تثبت صلاحيتها بتزايد ، والعمل على توسيع مجالات استخدام لرؤوس الاموال الخاصة في مختلف القطاعات .

– العمل على توجه معونات فنية وتنظيمية وعلمية ذات شأن الى البلدان النامية ، وكذلك تشجيع انسياب الافكار الريادية ، لكي تتضافر المعونات المالية مع هذه المعونات الاخرى في دفع عملية التنمية . ولا ريب ان بمقدور الوكالات الدولية ان تقوم باعباء دور رئيسي في هذا المجال .

– العمل على قيام وكالات اقليمية للمعونة الاقتصادية ولتبادل الخبرات خاصة حيث تتوفر لبعض البلدان النامية معطيات افضل بكثير مما لجيرانها مما ينمّي مزايا الاعتماد على النفس اقليمياً ويعين على تأصل فكرة التعاون الاقليمي وامتدادها الى نواح اخرى كالتجارة واستغلال المرافق المشتركة .

١١ – اخيراً ، ولعل حق الصدق العلمي علينا يشفع بقسوة ما سنقوله. ان الثغرة التي تفصل مراتب التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتقنولوجي والمؤسسي في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية ستظل واسعة جداً لسنين طويلة ، بل لقد تزداد اتساعاً في كثير من الحالات حسب منطق حساب النمو ، حتى مع افتراض ظروف تمويلية انمائية مؤاتية في جانب البلدان النامية وموقف سخي في جانب البلدان المتقدمة . ان للتمويل مهمة عظيمة الشأن لكنها ذات حدود . وليس هنالك من عصا سحرية –

مالية او غير ذلك – تأتي بالمعجزات الانمائية فتحول التخلف الى تقدم بشكل آلي وتطوي العقود في سنوات . ان الطريق الانمائي طويل وشاق ولكنه طريق لا بد لنا ان نسيره اذا كنا نطمح الى غـــد مشرق يمسح آلام الحاضر البائس في العالم الثالث .

تمويل التنمية في البلاد العربية

للاستاذ برهان الدجاني
الامين العام لاتحاد غرف
التجارة والصناعة العربية

تختلف الأساليب المتبعة في تمويل التنمية في البلاد العربية تبعاً لاختلاف الأوضاع الاقتصادية ، والموارد المالية المتاحة ، ومواقع تمركز هـــذه الموارد ، وتبعاً للوعي والطموح في مجـــال التنمية ، ولمقدار الربط بين التنمية ونوع النظام الاقتصادي والاجتماعي المتوخى في المستقبل ، ولنوعية الحكومات وكفاءاتها .

وسنبدأ قبل الشروع – قدر المستطاع – في تصنيف هذه الأساليب ضمن نماذج محـــددة ، سنبدأ في ايراد بعض التحديدات والأوصاف العامة عن المقصود بسياسة التمويل للتنمية ، وعن متطلبات هذه السياسة .

١ – المقصود من تمويل التنمية وسياسة تمويل التنمية

أول ما يجب توضيحه في هـــذا المجال ، ان تمويل التنمية عملية لا تقتصر على تمويل القطاع الحكومي من أعمال التنمية ، بـــل تتناول

مشاريع التنمية كلها ، في القطاعين العام والخاص .

والشيء الثاني الذي يجب توضيحه ان المقصود من التنمية هنا ، هو مجموع المشاريع والأعمال التي من شأنها ان تزيد الانتاج ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، كالمصانع ومشاريع تخزين المياه ، التي تزيد الانتاج بصورة مباشرة مثلاً ، أو كمشاريع المواصلات ورأس المال الثابت عموماً ، التي تزيده بصورة غير مباشرة . ويدخل في عداد هذه المشاريع الخدمات المخصصة مباشرة للانتاج ، كمشاريع زيادة الكفاءة الانتاجية ، أو مشاريع التدريب المرتبطة بمنشأه صناعية قائمة أو تحت الانشاء . ولكن لا يدخل في عدادها مشاريع الخدمات الأساسية ، غير المربوطة بالانتاج تحديداً ، كمشاريع الوقاية العامة ، والتطبيب أو التعليم العام بمختلف مراحله وشعبه .

والشيء الثالث الذي يجب توضيحه هو ان التنمية تحصل فعلاً ، في القطاعين العام والخاص ، قبل ان يتبلور لدى المجتمع مفهوم واضح عن سياسة تمويل التنمية . وان بروز سياسة لتمويل التنمية يتطلب ثلاثة امور مختلفة : احدهما الوعي للتنمية ذاتها ، والثاني التفهم لمختلف المتضمنات والآثار والعواقب الاقتصادية المتعددة المتشجعة الناجمة عن الأساليب البديلة لتمويل التنمية ، وثالثها تقصد الربط بين التنمية والتمويل في صيغة محددة ، تضبط الآثار والعواقب ضمن حدود مرسومة . ومن هذه النقطة يتضح لنا تفريق لا بد منه ، وهو ان اسلوب تمويل التنمية في مصطلحنا الحالي ، شيء يختلف عن سياسة تمويل التنمية . فاسلوب تمويل التنمية هو الطريقة العفوية ، أو الصدفية ، التي تمول بها التنمية في أي بلد ، بينما سياسة تمويل التنمية هي الطريقة المتفهمة التي تربط بين مشاريع التنمية ، وبين العواقب المترتبة على طريقة التمويل ، وتتخذ كافة الاحتياطات لضبط هذه العواقب ضمن حدود مرسومة ومتوقعة .

٢ – عناصر سياسة تمويل التنمية

تتألف سياسة تمويل التنمية من عناصر متعددة أولها انها تستطيع ان تبدأ برصد حصة واقعية من مجموع الدخل القومي ، لأعمال التنمية .

ان هذا الرصد عملية صعبة لأنه – إذ يحدد مقدار الادخار – والاستثمار ، المتوخى ، يحدد تلقائياً ، وفي الوقت ذاته ، مستوى الاستهلاك السلعي والخدماتي . فاذا كان الدخل القومي مقسوماً بمجموعه – اجمالاً – بين الادخار والاستهلاك ، فان حصة اي من هذين العنصرين من عناصر الدخل القومي تقرر حصة الآخر . وهذه نقطة ، على بساطتها كثيراً ما تغيب عن المسؤولين عن وضع سياسة التنمية ، فيرصدون مبالغ مالية طائلة للتنمية ، ويستعجلون في الوقت نفسه زيادة الاجور ، وتخفيض ساعات العمل وزيادة الخدمات الاستهلاكية والرفاه . ولكنهم لا يلبثون ان يجدوا في النهاية ان الاستهلاك قد زاد بحيث لم يترك الموارد الكافية لمقدار التنمية المتوخى ، أو ، اذا ما دفعت التنمية قدماً بقطع النظر عن العواقب ، فان الاستهلاك نفسه سيتراجع من خلال التضخم ، اي من خلال زيادة الأسعار التي ينقص الدخل الحقيقي ، لأنها تنقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بواسطة الدخل النقدي المتوفر . وبعبارة اخرى فان زيادة الاستهلاك عن الحصة المخصصة له من مجموع الدخل القومي ، لا يمكن ان تفوق القدر الذي تستطيع فيه هذه الزيادة ان تمول ذاتها ، اي لا يمكن ان تفوق الزيادة المباشرة في الانتاج ، التي تحدث نتيجة تحسن في انتاجية العامل بسبب زيادة استهلاكه تحديداً . فان مثل هذه الزيادة يوازن ذاتها في العاجل ، – لأن أثر تحسين الانتاجية في زيادة الانتاج أثر سريع وغير مرتبط باقامة استثمارات جديدة . فاذا لم تتجاوز زيادة الاستهلاك هذا القدر المحدود جداً ، فانها لن تؤثر في مجمل الصورة ، اما اذا تجاوزتها فلا بد من حصول مضاعفات تعيد المعادلة (الادخار + الاستهلاك = مجموع الدخل) الى وضعها الواقعي الذي

يتضمن اما عدم حدوث زيادة حقيقية في الاستهلاك ، أو عدم حصول زيادة حقيقية في الاستثمار .

لكي يكون الرصيد واقعياً ، فانه يجب ان يستند الى معرفة بحقيقتين هامتين : اولاهما مقدار الدخل القومي ، اذ انه كلما كان الدخل القومي أعلى ، كلما كان المعدل الممكن رصده للادخار — الاستثمار أعلى ايضاً . فمن الحقائق المعروفة مثلاً ان المجتمعات التي يبلغ مستوى الدخل الفردي فيها حد الكفاف تقريباً تستطيع عادة ان تدخر وتستثمر حوال ٥٪ من دخلها القومي فقط . ومن ناحية ثانية فان مستوى الاستثمار الادنى الذي تتحقق بواسطته زيادة في الدخل الفردي ، اي الذي تزيد عنده النسبة المئوية لزيادة الدخل القومي بمجموعه عن النسبة المئوية لزيادة السكان يتراوح بين ١٠ و ١٢ بالمئة من الدخل القومي . وكلما زادت نسبة الادخار عن هذا المعدل ، كانت نسبة زيادة الدخل الفردي اكبر . والحقيقة الثانية التي تقرر مقدار ما يمكن ادخاره من الدخل القومي ، وتخصيصه بالتالي للغايات الاستثمارية ، هي طريقة توزيع الدخل . فمثلاً من الامور المعروفة ان عملية الادخار من الأرباح أسهل من الادخار من الريع ، وذلك تبعاً لكون أرباب الأعمال أقل ميلاً للاستهلاك العالي ومظاهر الترف ، وأكثر ميلاً الى الاستثمار والبناء ، بعكس مالكي الأراضي . كذلك من الامور التي تستوقف النظر بالنسبة للبلاد العربية ، ان بعض الحكومات العربية ، وهي حكومات البلاد البترولية ، تستطيع التصرف بنسبة عالية جداً من الدخل القومي ، وهي الدخل من البترول ، وتستطيع بذلك ان تحول الى الاستثمار جانباً عالياً من الدخل القومي ، يفوق بكثير المستوى المألوف في البلاد الاخرى ذات الدخل الفردي المساوي . فان بلاداً كالعراق والكويت والسعودية ، تستطيع بسهولة ان ترصد من دخلها القومي للاستثمار نسباً ، تفوق اي نسب معروفة في العالم . وهذا وضع يحسب حسابه في رسم سياسة التنمية عموماً ، وتمويلها بصورة خاصة .

ان عملية الرصد هذه ، لكي تكون مجدية ، يجب ان لا تقتصر ، بطبيعة الحال ، على ان تكون الأرقام المرصودة واقعية ، كما قدمنا بل ويجب ان تكمل بانتهاج الأساليب التمويلية التي تحقق الأرقام المرصودة في الواقع . وهذه الأساليب طبعاً تنبع من قرار رئيسي ، وهو ما اذا كان عبء التنمية واقعاً في الدرجة الأولى على الحكومة والقطاع العام ، ام على القطاع الخاص ، ام موزعاً بين القطاعين . اذا كان الاعتماد الرئيسي مثلاً على القطاع العام ، كان معنى ذلك ان تكون لدى الحكومة القدرة والكفاءة على فرض الضرائب وتحصيلها . غير ان اهم مصدر للادخار ، في البلاد التي تنتهج النظام الاشتراكي ، هو قطاع الأرباح . اذ ان الحكومة ، في الوضع الاشتراكي هي المنتج الوحيد أو الأكبر ، ولذا فان لها القدرة على تحديد الأسعار كما تشاء ، والعادة ان تحدد الأسعار بأعلى من الأكلاف بصورة ملحوظة ، الا بالنسبة لنطاق محدود من السلع الأساسية ، ومن ثم تقتطع بالضرائب الجانب الأعظم من ارباح المؤسسات التي تقوم بعمليات البيع . الا ان البلاد العربية التي سارت على النهج الاشتراكي ، لم تحاول حتى الآن ان تفيد افادة كاملة من امكانيات قطاع الأرباح وذلك بسبب عاملين مهمين : احدهما السياسة المتبعة في تشجيع الرفاه العام وزيادة الاستهلاك ، التي رافقها كبت للاسعار ، مما جعل قطاع الارباح دون المستوى الذي يمكن بلوغه بكثير ، والثاني سياسة الرفاه العمالي ، التي تقوم في أحد جوانبها على اساس تخصيص ٢٥٪ من قطاع الأرباح للعمال ، الذين هم بطبيعتهم مستهلكون ، لا مدخرون . الا ان الجمهورية العربية المتحدة انتبهت الى هذه الناحية ، فقررت ان يحول نصف حصة العمال من الأرباح لصناديق الرفاه العمالي والضمان الاجتماعي ، مما جعل هذه الصناديق أوعية ادخار الى حد ما .

عندما يكون الاقتصاد مكوناً من قطاعين عام وخاص ، تنشأ بطبيعة الحال حاجة الى ايجاد صيغة — صريحة او ضمنية — لتقاسم المدخرات

بين القطاعين العام والخاص ، اذ ان الوعاء الذي تستقي منه المدخرات، والمجموع العام الذي تصل اليه واحد ، سواء أكان هذا المجموع موزعاً على قطاعين أو محصوراً في احدهما . ولما كانت الحكومة صاحبة سلطة المبادرة في المجتمع ، فان اتخاذ هذا القرار مسؤولية من مسؤولياتها ، ومن الأفضل ان تتخذه صراحة وبتفهم، من ان تتخذه ضمناً . وينعكس قرار الحكومة هذا في نوعية الضرائب التي تفرضها وفي معدلاتها ، مثلما ينعكس في سياستها المالية عموماً .

ولا بـــد ان تكون في أي مجتمع مدخرات مكتنزة ، أي غير مهيأة للاستثمار ، ويغلب ان تكون هـــذه المدخرات في القطاع الخاص (وقد يمكن ان تكون في القطاع العام بشكل احتياطي عال للنقد ، أو أرصدة عالية في الخارج ، أو فائض احتياطي متراكم في الموازنة) . ان من مهام السياسة الاقتصادية تحريك هذه المكتنزات ــ اذا ما وجدت ــ وتحويلها الى استثمارات . وقد اظهرت التجارب انه قد يكون لمواطني بعض البلاد ــ نتيجة ظروف خاصة ــ مدخرات موجودة خارج البلاد ، بصيغة نقد أجنبي . وان استعادة مثل هذه المدخرات تتطلب سياسة مطمئنة للاستثمارات الخاصة من ناحية ، وتوفر فرصاً للاستثمار المربح من ناحية اخرى . وفي أحوال عدم الاستقرار السياسي ، يغلب ان ينتقل جانب كبير من المدخرات عبر الحدود الدولية ، ويلتجىء الى بلاد اخرى ، ولا بد لأي سياسة ناجحة لتمويل التنمية ان تأخذ هـــذه الحقائق بعين الاعتبار ، وان تجد لها الحلول الملائمة .

من هنا نرى ان أهم شرط يجب ان تحققه سياسة التمويل ، في حال وجود قطاع خاص ، هو توضيح شروط عمل هذا القطاع الخاص بشكل يقيني . ولا بد بصورة خاصة ، من تطمين اصحاب المدخرات ، الى ان الاستثمارات التي تتم وفقاً لحدود قانونية بينة ، تنال حماية القانون ، وانها بالتالي لا تؤدي الى لقاء تعويض فوري حقيقي وعادل .

الا ان اسلوب تمويل القطاع الخاص ، اذا ما وجد مثل هذا القطاع، لا يمكن ان يكون بمعزل عن السياسة الاجتماعية العامة للمجتمع . والواقع ان المجتمعات الصناعية المتقدمة ، التي اعتمدت في تنميتها الاقتصادية اعتماداً كلياً ، أو كبيراً ، أو ملحوظاً ، على القطاع الخاص ، والتي شجعت بالتالي هذا القطاع ، وأمنت الاطار العـــام الملائم لوجوده ، وعمله، ونموه، هذه المجتمعات ذاتها تتوخى ان يتم عمل القطاع الخاص، ضمن حدين واضحين : أولهما عدم قيام الاحتكارات ، والثاني عـــدم حصول تفاوت فادح في الدخول . والعادة ان يسعى للهدف الأول بنوعين من التشريع أولهما التشريع المناهض للاحتكار ، والـــذي يمنع المنشآت الانتاجية من تنظيم نفسها أو اسواقها بصورة تستطيع معهـــا من خلال هذا التنظيم المتواطىء ، ان تؤثر مباشرة في الأسعار ، وثانيهما التشريعات المختلفة ، التي تهدف في الدرجة الأولى إلى منع قيام الاحتكارات المالية والتي تشتمل ، فيما تشمل ، على منع البنوك التجارية من شراء أسهم الشركات ، وعلى تنظيم اعمـــال المؤسسات المالية ــ كشركات الاستثمار والتأمين التي يجاز لها شراء هذه الأسهم وتداولها . والنمط الصناعي الذي ينتج عن هذه التنظيمات هو نمط تقوم فيه منشآت كبرى قليلة اثنتان او ثلاثة أو أربع أو خمس مثلاً . ــ في كل حقل من حقول الانتاج ، كشركات السيارات الأربـــع الكبرى في اميركا أو كشركات الصلب الثلاث أو الأربع أو شركات البترول الخ .. وتتصرف هذه الشركات في السوق على أساس احتكار القلة ــ وهو البديل الذي تقبله الرأسمالية عن احتكار المنشأة الواحدة .

أما تكافؤ الدخول فيسعى اليه مثل هذا المجتمع من خلال الضرائب وبخاصة ضريبة الدخل التي تصبح مؤسسة وطنية اجتماعية ، فضلاً عن كونها أهم مورد للدولة . وتعطى هذه الضريبة مغزى خاصاً وقيمة خاصة في المجتمع ، ويصبح التهرب منهـــا امراً بالغ الخطورة ، قانونياً

ومعنوياً ، ويعتبر ذلك كله ثمناً لا بد من تأديته في سبيل استبقاء النظام كله .

واذن فان قوانين منع الاحتكار ، وتنظيم المؤسسات المالية ، وضريبة الدخل تشكل الجانب الاجتماعي لسياسة التمويل المتعمدة على القطاع الخاص .

٣ – تمويل التنمية واثره على الاوضاع الاقتصادية العامة في البلد

لقد سبق لنا ان أوضحنا ان لسياسة تمويل التنمية اثاراً وعواقب مهمة على مجمل الأوضاع الاقتصادية في البلاد . وتلمس هذه الآثار ، اكثر ما تلمس في قطاعين : اولهما قطاع الاسعار ، وثانيهما ميزان المدفوعات، وبشكل خاص فيما يتعلق بتوافر النقد الأجنبي للتنمية .

ففيما خص الأسعار ، نجد ان الأسعار ، في البلد النامي ، تتأثر بنوعين من المقررات : اولهما بالنسبة لأسعار المنتجات المحلية ، مدى اللجوء الى التمويل التضخمي للتنمية ، سواء عن طريق موازنات العجز للدولة ، ام عن طريق توسيع الاعتمادات المصرفية . والثاني ، بالنسبة لأسعار السلع والخدمات المستوردة، مدى وفرة النقد الأجنبي والاطار الضريبي والتوزيعي الذي يتم من خلاله الاستيراد .

لقد قيل الشيء الكثير بحق التمويل التضخمي ، مما يمكن تلخيصه بأن مثل هذا التمويل ، اذا لم يتجاوز حدوداً معينة ، واذا حسن فيه اختيار المشاريع بحيث تكون من النوع الذي لا تحتاج الى فترة حضانة طويلة ، بل يبدأ في اعطاء المردود في وقت مبكر ، كمشاريع بتحسين الانتاجية العمالية ، وتحسين الافادة من الطاقة الانتاجية الموجودة – ومن ارض ومنشآت ومصانع – وما شابهها ، فان الأثر على الأسعار يبقى ضمن حدود معقولة . اذ ان ارتفاع الأسعار بنسبة ٢ بالمئة سنوياً ،

مثلاً ، أو اكثر أو أقل قليلاً من ذلك ، هو أمر لا ضرر منه ، بل له بعض الفوائد . ولكن التمويل التضخمي الذي يثير القلق والخشية ، هو ذلك الذي لا يعرف حدوداً ، لأنه يرتضي اثار التضخم ويعتبرها الوسيلة الطبيعية لتحقيق الادخار القسرى ، الذي يصبح وسيلة الادخار البديلة للادخار الطوعي . ان شرود الأسعار ، في مثل هذا الوضع ، يصبح بالغ الضرر على فرص التنمية ، وانتظامها ، اذ ان التنمية لكي تتحقق في أحسن الأوضاع ، يجب ان تتم ضمن نظام كامل ، وفي انتظام كلي ، والا جاءت متقطعة ، متناثرة ، مخلفة جيوباً هامة هنا وهناك ، غير متناسقة ولا منسجمة ، وكانت كلفتها أعلى ، لأن تسلسل المشاريع يتم وفقاً لتأثيرات التضخم ، لا وفقاً لحسابات الكلف الاقتصادية والاجتماعية ، وكانت اعباؤها المعنوية عالية بغير مبرر ، وكان توزيع العبء فيها بعيداً جداً عن العدل . ومن الأشياء التي تلفت النظر بالنسبة للدول العربية انها حاولت عموماً ، تجنب التضخم ، ولعل المثل الوحيد من أمثلة الشرود التضخمي في الاسعار في البلاد العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان التضخم الذي حصل في المملكة العربية السعودية عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ، ثم ما لبثت الحكومة السعودية ان وضعت برنامجاً حازماً للحد منه .

بل ان بين الدول العربية دولة كانت خلال فترة طويلة تعمل على كبت أي زيادة في الاسعار – وتلك هي الجمهورية العربية المتحدة . وما تزال الجمهورية العربية المتحدة تنتهج سياسة تحديد الاسعار ، الا انها اخذت تسمح بنوع من الارتفاع المحدود في مستوى الاسعار ، تعويضاً عن كبت سعري طويل كان مبنياً على اعتبارات اجتماعية لا اقتصادية .

بذلك نرى ان البلاد العربية لم تواجه وضعاً كالوضع الموجود في البرازيل مثلاً او في اندونيسيا . وهذا امر يدعو الى الارتياح . والظاهر ان الوعي لهذه الناحية موجود في البلاد العربية .

والعنصر الثاني المؤثر في اسعار السلع والخدمات هو مدى توافر النقد الأجنبي . وهذا شيء مهم بالنسبة للدول التي تعتمد على استيراد السلع الجاهزة أو الوسيطة ، بالاضافة الى سلع رأس المال . وهذا امر يستدعي الالتفاف الكافي الى مجمل السياسة المتعلقة بتصدير واستيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال . وربما كان من متطلبات هذا الوضع الالتفات في وقت مبكر الى مجالات الانتاج القابلة للتصدير ،والى امكانات استبدال الاستيراد الأجنبي بالسلع المحلية .

٤ – مواقع اخرى تتعرض للضغط تبعاً لاسلوب التمويل

من الاشياء الاخرى التي يجب الانتباه اليها اثناء عملية التنمية ، ان هذه العملية بطبيعتها ، تخلق ضغطاً استهلاكياً ، تبعاً لزيادة العمالة وزيادة الدخول ، اي بقطع النظر عن السياسة النقدية . ان الضغط الاستهلاكي سيكون اكثر في احوال التضخم، ولكنه قائم على اي حال حتى بدون التضخم . ولذلك ، فان التنمية يجب ان تكون واعية من جهة لأهمية زيادة السلع الاستهلاكية ، ومدركة من جهة اخرى لاهمية انتهاج الاساليب التي تحدد الاستهلاك ضمن امكانات السلع والخدمات الاستهلاكية الموفورة .

ومن الاشياء التي يجب التنبه اليها ايضاً ان المنشآت الصناعية التي تقام اثناء عملية التنمية تحتاج الى مخزونات ملائمة من المواد الاولية والسلع الوسيطة . وكثيراً ما تسهو هذه الحاجات عن البال اثناء رصد الموارد المالية ، فلا ترصد لها موارد مالية كافية ، مما ينتج عنه ان تقل هذه المخزونات عن الحد الادنى الضروري لتأمين الانتاج المنتظم . وهذا يؤدي بدورد الى عدم امكان الافادة الكاملة من المنشآت الصناعية ،

بحيث يحصل بعض التقطع في اعمالها، وهذا من شأنه ان يزيد كلفة الانتاج، فضلاً عن انه يمثل هدراً في مورد ثمين جداً بالنسبة لأوضاع البلاد النامية ، وهو مورد رأس المال .

٥ – القروض والاستثمارات الاجنبية

تحتاج معظم البلاد النامية ، الى المعونة الاجنبية ، وبصورة خاصة بشكل نقد أجنبي يلزم لشراء المعدات الانتاجية والموارد الأولية والوسيطة. طبعاً ان بين الدول العربية من لديه في المرحلة الحاضرة من النمو، وفرة في رأس المال ، وفي النقد الاجنبي ، وتلك هي الدول البترولية . ولكن امثال هذه الدول هي الاستثناء لا القاعدة ، اذ يغلب ان يكون النقد الاجنبي من المآزق التي لا بد من اجتيازها في عملية التنمية ، والتي قد يساعد في حلها ، في بعض الظروف، الحصول على النقد الاجنبي بشكل قروض او استثمارات من الخارج .

ان معظم الدول النامية التي تواجه مثل هذه الحاجة ، تحاول ان تحصل على اي قدر ممكن من القروض الاجنبية التي تساعد عملية التنمية. ومصادر القروض الاجنبية على نوعين : المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، والحكومات المختلفة المستعدة لتقديم القروض ، اما مباشرة ، او بضمانات تقدمها الى مؤسسات مالية في بلادها . وطبيعي ان هذه القروض كلها يجب ان تسدد هي وفوائدها ، ولذلك فان السياسة التمويلية الحكيمة هي التي تهيء اسباب التسديد وتخطط لها . فالتسديد مثلاً لا يتم الا بالصادرات ، مما يتطلب تخطيط زيادة صادرات البلد بشكل يتناسب مع الحاجة الى تسديد الديون ، والى تغطية المستوردات الاخرى . والظاهر ان هذه العملية ليست بالعملية السهلة بسبب مختلف الضغوط التي تنشأ

اثناء التنمية ، والتي اشرنا اليها في الفقرتين السابقتين . ومن الاسباب الاضافية لها ان صادرات البلاد النامية ، هي في الغالب من السلع الأولية أو الوسيطة أو البسيطة التصنيع ، وهذه السلع كلها تشكو من ان شروط التبادل التجاري تميل في الأجل الطويل الى غير مصلحتها . وعلى ذلك فان الدول النامية كثيراً ما تجد نفسها — رغم الجهود الصادقة — غير قادرة على استيفاء حاجاتها من النقد الاجنبي ، نظراً لان جهودها لزيادة انتاجها الاولي ، يقابلها في الجانب الآخر الهبوط المستمر في اسعار منتجاتها الاولية . كما انها تعاني في الوقت نفسه من ضغط السكان ، الذي يضطرها لان تحول للاستهلاك المحلي ، مزيداً من انتاجها الاولي . فثمة بلاد كثيرة كانت حتى وقت قريب في عداد البلاد المنتجة للقمح أو للارز مثلاً ، واصبحت في عداد البلاد المستوردة لها . واننا لنشاهد في كل يوم بلاداً تجتاز الخط الفاصل بين كونها مصدرة للمنتجات الزراعية وانتقالها لتصبح مستوردة لها .

هذه الاسباب كلها هي التي دعت الدول النامية لان تعقد مؤتمرها الاقتصادي في القاهرة ، الذي انبثقت عنه فكرة المؤتمر العالمي الدولي للتجارة والتنمية ، الذي عقد في جنيف ويوشك الآن ان يعقد دورته الثانية في اثينا .

هذا من ناحية القروض، اما من ناحية الاستثمارات الاجنبية ، فالذي نلاحظه ان الخط العام للاستثمارات الاجنبية لمنشآت الدول الصناعية ، في الدول النامية يكاد يقتصر على الانتاج الاولي ، كالبترول والنحاس والقصدير . اما الاستثمارات الصناعية فقليلة . وقد جربت دول نامية كثيرة اجتذاب رأس المال الاجنبي بمنحه مختلف الامتيازات من حق تحويل الارباح ، وعودة رأس المال ، والتخفيف والاعفاء من الضرائب لفترة محددة . غير ان الاستجابة لهذه القوانين من جانب منشآت الدول المتقدمة كانت ضعيفة . هذا من ناحية ، ومن الناحية المقابلة فهنالك

في الكثير من الدول النامية ريبة في رأس المال الاجنبي ، نظراً لتجاربها السابقة معه اثناء فترات الحكم الاستعماري . ثم ان هناك تساؤلاً عن مدى الفائدة الحقيقية التي يناها البلد من ورائه ، طالما ان الارباح تعود الى بلاد اجنبية ، وتحول الى تلك البلاد سنة بعد سنة .

مع ذلك فاننا نعتقد ان دخول اموال اجنبية مستثمرة ، بصفة شريكة لرأس المال المحلي ، امر مفيد ، لان هذه الاستثمارات ، فضلا عما تحققه من زيادة في فرص العمالة ، وفي الخبرات المحلية ، التي هي من اهم عناصر التنمية ، تأتي معها بمعرفة تكنولوجية هامة ، وتنقل التكنولوجيات المحسنة الى البلد النامي باستمرار . وهي بالتالي تساعد في مسارعة تحول البلد النامي الى الانتاج الصناعي ، والى انواع الانتاج الصناعي القابلة للتصدير في كثير من الاحيان . وفي البلاد العربية الآن تجارب مهمة الى جانب البترول طبعاً . فالصناعات البتروكيماوية الحديثة في الكويت والمتوقعة قريباً في السعودية قائمة على اساس المشاركة مع شركات اجنبية . والمجهود الصناعي في الجمهورية العربية المتحدة يستفيد من المشاركة مع شركات ذات خبرات تكنولوجية متقدمة مثل فيات ودويتس وهوفر الخ .. ويحاول الاردن انشاء صناعة البوتاس والمشاركة مع شركاء اجانب . وهذا يوحي بأن هذه الناحية من سياسة تمويل التنمية قد تحتاج الى تطوير . ومما يلفت النظر في هذا المجال توصية صدرت عن المؤتمر العربي للتنمية الصناعية الذي عقد في الكويت في اذار سنة ١٩٦٦ ، والتي تطالب بدراسة امكانية انشاء مؤسسة عربية لضمان رؤوس الاموال العربية والاجنبية المستثمرة في البلاد العربية . الا انه يبقى مع ذلك كله ان على كل بلد نام ان يعتمد في الدرجة الأولى على موارده الخاصة .

٦ ـ معونات الدول العربية لبعضها بعضاً في حقل التنمية

واقع الامر ان بعض البلاد العربية لديها في الوقت الحالي فائض من القدرة التمويلية ، ناجمة عن وفرة عائداتها البترولية ، بالنسبة لامكاناتها الاستثمارية . وقد جدت بعض المحاولات لادخال بعض الترشيد الى هذا الوضع عن طريق مؤسسات تمويلية تمد البلاد العربية المحتاجة لرأس المال بالقروض وتساهم في الاستثمار فيها من هذه المحاولات ، محاولة انشاء المؤسسة المالية العربية للتنمية الاقتصادية باشراف جامعة الدول العربية . ولكن المحاولة لم تنجح ، رغم ان نطاقها في الاصل صغير ومحدود ، واقترح رجل الاعمال اللبناني المرحوم اميل البستاني تخصيص ٥٪ من عائدات النفط العربي لصندوق لتنمية البلاد العربية عن طريق القروض ، ولكن الاقتراح لم يلق استجابة . وجرت بعض الاتفاقيات الثنائية للقروض بين الدول العربية ، وبينها قروض قدمتها حكومة الكويت الى دول عربية مختلفة ، وقروض اخرى قدمتها حكومة المملكة العربية السعودية . غير ان المحاولة المنظمة الوحيدة هي محاولة الكويت بواسطة صندوق التنمية العربي ، الذي رصدت له حكومة الكويت ١٠٠ مليون دينار ثم ضاعفت رأس ماله . وقد قدم هذا الصندوق قروضاً عديدة لبلاد عربية متعددة ، وقروضاً قائمة على دراسات مستفيضة واسس اقتصادية سليمة . وزاد مجموع ما وزعه من القروض حتى الآن عن ٥٠ مليون دينار .

وهنالك اخيراً المحاولة المنبثقة عن مؤتمرات القمة لتمويل مشاريع استثمار روافد الاردن في البلاد العربية ، وهي محاولة ظاهر تعثرها في الوقت الحاضر .

وواضح انه لو امكنت زيادة التعاون العربي في هذا المجال ، وتنظيم هذا التعاون في مؤسسات عالية الكفاءة ، لعاد ذلك بالخير العميم على البلاد العربية كلها .

٢ ـ خاتمة

نستخلص من البحث المتقدم ، ان البلاد العربية ، فيما خص تمويل التنمية ، تنقسم عموماً الى نموذجين :

احدهما النموذج المألوف للبلاد النامية ، حيث موارد رأس المال محدودة ، وحيث صعوبات التمويل تفصح عن نفسها بالمظاهر المعروفة اثناء عملية التنمية ، وهي ارتفاع الاسعار ، تبعاً لنمو الطلب بأسرع من نمو الانتاج ، وقلة النقد الاجنبي ، نظراً لاختلال شروط التجارة الخارجية ضد مصلحة الدول النامية من جهة ، ولزيادة ضغط السكان وضغط الاستهلاك من ناحية اخرى .

ان المشكلة التي تواجه بلاد هذا النموذج هي مشكلة وضع سياسة تمويلية متكاملة توازن بين مختلف الاهداف ، وتحسب بأقصى ما يمكن من الدقة ، مختلف العواقب وتحتاط بأفضل ما يمكن ، لهذه العواقب .

ونعتقد ان صعوبة هذه المشكلة تنشأ عن عاملين ـ احدهما عدم الالمام الكافي بالعواقب ، مما ينجم عنه حدوث عواقب غير متوقعة وغير محسوبة ، تعالج من ثم معالجات عاجلة طارئة ، دون وضعها في اطار سياسة طويلة الاجل . الا ان الاهم من ذلك ان ضغط الطلب الاستهلاكي والترفيهي ، المتصاعد بتأثير عامل المحاكاة من ناحية ، وتصاعد الزيادة السكانية من الناحية الاخرى ، يخلق ضغطاً سياسياً على جهاز الحكم . ولا بد من تبصير المجتمع وتوعيته بحقائق الحياة الاقتصادية ، وبضرورة انتهاج سياسات التقشف زمناً طويلاً ، وبأن ثمرات التنمية لا تأتي بين عشية وضحاها . بل لا بد من العمل الشاق والانتظار سنوات طويلة لعبور المآزق الخطرة ، والانطلاق في التنمية بعد ذلك انطلاقاً ثابتاً مستمراً ، ذاتياً ، متصاعداً ، لا خوف فيه من رجوع الى الوراء .

ان على المجتمعات العربية التي تعاني مثل هذا الوضع وبينها جميع الدول العربية ما عـدا الدول البترولية (واستثناءات اخرى قليلة لديها اوضاع شبيهة الى حد مـا بالاوضاع البترولية ، كلبنان) في الدرجة الاولى الى ان تستقصي مواردها المالية الخاصة وتعبئها الى اقصى حـد ممكن في سبيل مسارعـة عملية التنمية ، وان تنتهج الاساليب ذات الانسجام المنطقي الداخلي في سبيل هذه التعبئة ، وان لا تستهين بأن قدراً من المدخرات قد يمكن تعبئته ، فلا تترك بالتالي باباً الا وتطرقه ، ولا امكانية الا وتستنفدها .

مع ذلك فان اوضاع امثال هذه الدول هي التي تثير ، على النطاق العالمي ، نظرة اشد وأحد الى موضوعي شروط التبادل التجاري والاثمان بالنسبة لمختلف السلع من ناحية والمعونات الاقتصادية من ناحية اخرى . وهي التي تجعل المعونات الاقتصادية من اشد حاجات الامم النامية ، بما يجعلها تسعى اليها من خلال الاتفاقات الثنائية ايضاً ، بحيث اصبح موضوع المعونة من اهم اسباب التوترات بين الامم .

النموذج الثاني هـو نموذج البلاد المنعمة بالبترول وموارده بصورة خاصة ، ومشاكل هذه البلاد الظاهرة اخف ، غير ان لهـا مشاكل مستترة تحتاج الى دراسة . فليس هنا صعوبة تذكر في التمويل ، ممـا ينجم عنه ميل الى عدم قياس المشاريع بقياسات الاقتصاد في رأس المال ، ومما يؤدي الى كثير من الهدر في هذا المورد الثمين . ثم ان هذه البلاد تميل الى تنمية الموارد الماديـة اكثر من ميلها لتنمية الموارد البشرية . وتتفشى فيها نظرة استخفافية ، وغير صحيحة ، تتصور ان كل شيء يشترى بالمال وينشأ لديها نوع من عقلية الوريث العاطل ، الذي لا يأبه لفضائل الجهد والعمل والكد ، ولا يتفهم روعة البناء ، بل يتصور ان القيمة هي فقط في حاصل الجهد لا في الجهد نفسه ، فاذا جاء الحاصل بغير جهد ، فلا كان جهد . وكلما اسرعت هذه البلاد بتفهم ما في

مثل هـذا الوضع من تدهور ، كلما كان افضل . وان من واجب الحكومات هنا ان تستلم زمام المبادرة في تعويد الناس على الواجب ، وعلى دفع الضرائب ، وعلى شرف الجهد ، ورجولة التغلب عـلى الصعاب والمشاكل .

سياسة تمويل الانماء في لبنان

للدكتور خطار شبلي

المدير العام لتعاونية الموظفين

يتناول بحثنا حول سياسة تمويل الانماء في لبنان أربع نقاط رئيسية :

- النقطة الأولى : وضع لبنان العام بين التخلف والتقدّم ، وبالتالي مدى حاجته إلى سياسة انمائية .
- النقطة الثانية : تمويل الانماء في القطاع العام .
- النقطة الثالثة : تمويل الانماء في القطاع الخاص .
- النقطة الرابعة : تقييم واقتراحات .

* * *

أولا – وضع لبنان بين التخلف والتقدّم ، وبالتالي مدى حاجته الى سياسة انمائية .

يتميز الوضع الاقتصادي العام في لبنان بأنه مزيج من ظاهرات تبدو متناقضة الاتجاهات ، متباينة الطبائع ، متنافرة الألوان . وكثيراً ما يقف

الباحث تجاهها حـائراً مجمداً ، لا يقوى على ان يستخلص منها نزعة عامة او ينتزع خطاً عريضاً أو يتبين اطاراً تدور هـذه الظاهرات في فلكها .

إذا تطلعت إلى قطاع الخدمات ألفيته على جانب كبير من الازدهار ، بل يكاد يبتلع سائر القطاعات . هو يمثل بما فيه التجارة والنقـل والمواصلات والخدمات الأخرى ، ٦٨٪ من الدخل القومي . وإذا توغلت في تفاصيل هذا القطاع ، رأيت ان المتوسط السنوي لدخـل الفرد من التجارة يبلغ ثلاثة أضعاف المتوسط السنوي العام اي / ٣٦٠٠ / ل ل ، كما رأيت ان المتوسط السنوي لدخل الفرد من القطاع المـالي يزيد خمسة أضعاف عن المتوسط العام ، بحيث يبلغ / ١٨٠٠٠ / يضاف إلى ذلك ان تطور قطاع الخدمات ينزع نحو نموّ مستمرّ وسريع .

هذا جانب من اللوحة مضيء يبهر العيون .

أما إذا نظرنا إلى الجوانب الأخرى من اللوحة رأينا الأضواء تستحيل ظلالاً في بعض المجالات وشحوباً في مجـالات أخرى ، فالقطاع الزراعي لا يمثل من الدخل القومي سوى نسبة ضئيلة تدور حول ١٥٪ في حين تزيد نسبة السكان الذين يعيشون من الزراعة على الـ ٥٠٪ ، وفي حين لا يبلغ متوسط دخل الفرد من الزراعة أكثر من ثلث المتوسط العـام أي / ٤٠٠ / ل ل . في السنة تقريباً . وتطور الدخل الزراعي يشير ، على خلاف تطور دخل الخدمات ، إلى تنـاقص مستمر بالنسبة لمجموع الدخل القومي .

والقطاع الصناعي لا يمثل من الدخـل القومي سوى نسبة تدور حول ١٢٪ ، وهو كالدخل الزراعي يشير إلى تنـاقص مستمر بالنسبة لمجموع الدخل القومي .

هذا الوهن في القطاعين الزراعي والصناعي يتبلور عجزاً جسيماً ومزمناً

في الميزان التجاري الذي لا تتجاوز المصدرات فيه ١٩٪ من المستوردات . ولولا الفيض الذي ينعم به ميزان الحسابات ، هـذا الفيض الناتج عن قطاع الخدمات وحركة رؤوس الأموال ، لكان الاقتصاد اللبنـاني في وضع لا يحسد عليه . وإذا أدركنا ان هـذا الفيض الذي لازم ميزان الحسابات سنوات طويلة سوف يتضاءل أو يزول أو ينقلب عجزاً في السنوات المقبلة ، لتبين لنا مدى الجهد الذي يجب بذله لتقويم الأوضاع ، وبكلمة أخرى للتعويض عن الخسارة المنتظرة .

وهذا التفاوت بين مختلف القطاعات الاقتصادية بجانبه تفاوت من نوع آخر ، هو التفاوت بين مختلف المناطق لجهة كثافة السكان وتيسّر مجالات العمل ، وتوفر الشروط الحياتية الأساسية كالطريق والماء والكهرباء والمدرسة والطبيب والمستشفى .

ثمة مقاييس عديدة لاظهار هذا التفاوت بين المناطق ولتبيّن مداه . وربمـا تكون الاحصاءات الضريبية من المقاييس التي يصح اعتمادها في هذا الموضوع .

تدل هذه الاحصاءات على ما يلي :

اسم المحافظة	الدخـــل		الامـــلاك	
	تحققات ضريبة الدخل سنة ١٩٦٥	النسبة المئوية	تحققات ضريبة الأملاك المبنية سنة ١٩٦٥	النسبة المئوية
بيروت	٤٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٩،٢٩	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٩،٤٤
لبنان الشمالي	٩ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤،٨٧	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥،٩٤
جبل لبنان	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٤،٩٦	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٩،٧٢
لبنان الجنوبي	٢٦٠ ٠٠٠	٠،٤٣	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢،٩٧
البقاع	٢٧٥ ٠٠٠	٠،٤٥	٦٥٠ ٠٠٠	١،٩٣
	٦٠ ٥٣٥ ٠٠٠	١٠٠،٠٠	٣٣ ٦٥٠ ٠٠٠	١٠٠،٠٠

ومن ظاهرات التخلف ، إلى جانب ما تقدّم ، ان المقارنة بين حركة النمو العامة التي تتمثل بتزايد الدخل القومي سنة فسنة وبين تزايد عدد السكان تشير إلى أن النمو يسير ببطء شديد . من المؤكد ، إذا استمر سير النمو على هذا النمط ، اننا ، لا نحن ولا أولادنـا ، سنرتع في اغياء بلد متقدّم تتوفر فية ضمانات العيش الكريم ، ويسود فيه الرخاء . ويعلم الله ما إذا كان أحفادنا سيكونون أكثر حظاً منّا .

انطلاقاً من هذه المعطيات : قطاعات مختلفة ، وانسجام مفقود بين قطاع وآخر ، وتفاوت بين المناطق ، وميزان للمدفوعات مهدد بالعجز ، وبطء في حركة النمو العامة ، انطلاقاً من هذه المعطيـات التي تثبت مدى الحاجة إلى سياسة انمائية ، ومن البديهيات القائلة ان لا انماء بدون تمويل ، نتساءل عن سياسة التمويل المتبعة عندنا ، عن قسط كل من القطاعين العام والخاص في هذا المجال .

ثانياً : تمويل الانماء في القطاع العام

لن يكون كلامنا عن تمويل الانماء في القطاع العـام مفيداً إلا إذا شمل الأشخاص المعنويين الثلاثة الذين يتألف منهم هذا القطاع ، وهم : الدولة ، والبلديات ، والمؤسسات العامة بمـا في ذلك المصالح المستقلة التابعة للدولة أو البلديـات ، وذلك على اعتبار ان لكل من الأشخاص الثلاثة نشاطاً معيناً ، وحقل عمل ينفرد به .

١ ــ على صعيد الدولة

ان مشكلة تمويل الانماء في لبنان لم تنشأ إلا منذ بضع سنوات بعـد أن بدأت الدولة تنتهج سياسة انمائية تتميّز بشيء من السرعة والشمول .

في السابق ، وأعني منـــذ فجر الاستقلال ، كانت الدولة تعتمد في تمويل نفقاتها على مصدرين رئيسيين هما : واردات الموازنة ، ومـــال الاحتياط وهو الفيض السنوي في واردات الموازنة على نفقاتها ، وعلى مصدر ثانوي هو بعض المساعدات الخارجية ومنهـــا مساعدات النقطة الرابعة . وكانت هذه المصادر كافية لتمويل جميع الحاجات العامة من عـــادية وانشائية وتجهيزية . والسبب في هذه الكفاية ان الدولة لم تتوسع في سياسة الانماء ، بل اقتصر عملها الانمائي على بعض المشاريع العمرانية الملحة ، كانشاء المطار ، والعناية بشبكات الميـــاه والكهرباء ، وبنـــاء المدارس والمستشفيات وما شابه ذلك . كما ان الدولة لم تكثّف عملها الانمائي في الزمن ، بل جاء متراخياً ، ممدداً على عدد كبير من السنين . الاولوية في سياسة الدولة أعطيت لامكانات الخزينة على التمويل أكثر مما أعطيت لضرورات الانماء : المال أولاً ثم الانماء .

منذ عام ١٩٥٩ شرعت الدولة تأخذ بالمفاهيم العلمية الحديثة لوظائفها . ان المحافظة على مال الاحتياط ، والتباخل في الانفـــاق العام ، وتمديد المشاريع على حقبـــات طويلة من الزمن ، لم تعد أشياء مقدسة بعرف الدولة . الأهم منها أن ننشىء لبنان جديداً متقدماً يهـــدف إلى اللحاق بالركب الحضاري ومجاراة التطورات العالمية والاقليمة بما يتناسب وروح العصر . الاولوية في سياسة الدولة اعطيت لضرورات الانماء اكثر مما اعطيت لامكانات الخزينة على التمويل : الانماء اولا ، ثم التمويل .

من هنا دعوة بعثة ارفد لدراسة الاوضاع الراهنة ووضع الخطـــط والتصاميم . ومن هنا تدفق قوانين البرامج كمشروع الـ /٨٤/ مليون ل.ل. لربط القرى المحرومة بشبكة الطرقات العامة ، ومشروع الـ /٤٥٠/ مليون ل.ل. للطرق ومياه الري ومياه الشفة والكهرباء ، والمشروع الأخضر ، ومشروع معرض طرابلس ، ومشروع أعمال التحديد والكيـــل ، وغير ذلك من المشاريع . ومن هنا تحويل البلاد إلى ورشة « عمل » .

بنتيجة هذه السياسة الانمائية الجديدة ، أخذت واردات الموازنة تقصر عن النفقات ، فاستعانت إلى حين بأرصدة مال الاحتياط حتى نفـــدت بكاملها وظهر العجز في الموازنة لأول مرّة خلال عام ١٩٦٣ على أثر قطع حساب موازنة عام ١٩٦٢ . وافتح هنا هلالين صغيرين لأقول ان هذا العجز لم يكن مفاجـــأة لنا ، بل أكّد ما ارتقبناه وأعلناه منـــذ بضع سنوات قبل حصوله في دراستنا حول تطور حركات الانفاق والجباية ومال الاحتياط .

واستمر عجز الموازنة في كل من السنوات التالية . وتقدّر قيمة مـــا تراكم منه بين موازنة عـــام ١٩٦٢ وموازنة عام ١٩٦٦ — بعد حسم رصيد مال الاحتياط — بحوالي /١٧٥/ مليون ل.ل . (هذا الرقم تقديري على اعتبار ان قطع حساب موازنة سنة ١٩٦٦ لم ينجز بعد . أما عجز موازنات السنوات ١٩٦٢ لغاية ١٩٦٥ فقد بلغ /١٤١/ مليون ل.ل .)

وإذا نظرنا إلى تطور كل من واردات الدولة ونفقاتها خلال السنوات الخمس المقبلة (١٩٦٧ — ١٩٧١) نظرة موضوعية ، آخذين بعـــين الاعتبار قوانين البرامج المستحدثة ومنها مشروع الـ /٢٧٢/ مليون ل.ل . الذي وضع موضع التنفيذ ومشروع الـ /٣٥٤/ مليون ل.ل . الذي يدرس حالياً في اللجان البرلمانية المختصة ، لتبين ان عجز هذه السنوات لن يقل عن الـ /٥٠٠/ مليون ل.ل.

أجل نحن أمام مشكلة تمويل منذ عام ١٩٦٣ . وهي تزداد حدة كل سنة تحت ضغوط الحاجـــات المتزايدة من ادارية وسياسية واقتصادية واجتماعية وعمرانية . ولن يفيدنـــا بشيء أن نجهل المشكلة أو نتجاهلها أو نسعى لاخفائهـــا . الأفضل أن ندرك حقيقتها وخطورتها ونعمل ، مواطنين ودولة ، على تدارك أخطارها .

أما ما قامت به الدولة من تدابـــير جديدة ، بالاضافة إلى التدابير التقليديـــة المتمثلة بتحقيق الضرائب وجبايتها ، والمتمثلة أيضاً ببعض

المساعدات الخارجية ، فكائن في ما يلي :

التدبير الأول

التوسع في اعطاء سلفات الخزينة :

لجأت الدولة إلى التمويل بواسطة سلفات الخزينة . وقد بلغت قيمة هذه السلفات حتى الآن ما يزيد عن الـ /٤٣٤/ مليون ل ل. أعطيت إلى المصلحة الوطنية لنهر الليطاني ، وإلى مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى (أبنية المدينة الحكومية ومرفأ بيروت ....) وإلى مصلحة كهرباء لبنان . واستعمل قسم منها لاسترداد بعض الامتيازات ولاعطاء منح للموظفين ، وغير ذلك .

ان هذا التدبير ينطوي على كثير من الخطورة ، إذ يتبين من دراسة هذه السلفات ان مبالغ كبيرة منها غير قابلة للاسترداد ، وانه لا بد لتسويتها من اللجوء إلى فتح اعتمادات نهائية في الموازنة . سلفات الخزينة لا تجوز إلا في حالتين : الأولى لمصالح أو لمشاريع تدر ريعاً مباشراً وكافياً ، بحيث تتمكن من اعادة السلفة ، والثانية عندما يرافق اعطاء السلفة تصميم من الدوله على زيادة واردات الموازنة لتسويتها بواسطة فيض مرتقب .

التدبير الثاني

تعديل انظمة الضرائب

وضعت الأجهزة المختصة في وزارة المال مشاريع عديدة بتعديل أنظمة الضرائب ، شملت ضريبة الدخل ورسم الانتقال ورسم السيارات ورسم

الترابة ، والرسم على المسافرين .

لكن هذه المشاريع لم تصدر حتى الآن ، فضلاً عن ان الانتاجية المرتقبة لها ضئيلة . وهكذا يبقى مجال العمل في هذا الحقل مفتوحاً على مصراعيه .

التدبير الثالث

القروض

كان لا بدّ للدولة ، بعد أن وجدت نفسها تجاه مشاريع ضخمة لا تقوى على تمويلها ، من اللجوء إلى القروض . كانت البادرة الأولى بهذا الموضوع الاجازة التي أعطيت للحكومة بموجب المادة الرابعة من قانون الـ /٤٥٠/ مليون ل ل . باللجوء إلى الاستقراض من مؤسسة الاصدار لتمويل مشروع المدينة الحكومية . وأقول البادرة الأولى على اعتبار ان القرض الذي سبق عقده مع البنك الدولي لصالح المصلحة الوطنية لنهر الليطاني انما تم عقده مع هذه الأخيرة بكفالة الدولة ، وذلك بالنظر إلى ان المصلحة المذكورة تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة .

وكانت البادرة الثانية الاجازة التي أعطيت للحكومة لأن تضع تحت تصرف المصلحة الوطنية لنهر الليطاني ما تحتاجه من سلفات في حدود /٨٥/ مليون ل ل . ولأن تؤمن هذه السلفات بواسطة قروض داخلية أو خارجية شرط أن لا يتجاوز مجموع القرض /٥٥/ مليون ل.ل . وان لا يتجاوز معدل الفائدة ٥٪ .

وكانت البادرة الثالثة في تضمين مشروع موازنة عام ١٩٦٥ نصاً يجيز للحكومة ان تعقد قرضاً داخلياً بقيمة /٣٠٠/ مليون ل ل . وأحدث

هذا النص عاصفة في مجلس النواب إذ تضاربت فيه الآراء بين مؤيد ومعارض ، إلى أن استقر الرأي على نص ما يزال يعتمد منذ عام ١٩٦٥ ، وهو يقضي بأن « تمول اعتمادات الجزء الثالث من الموازنة – وهي اعتمادات التجهيز والانشاء الطويلة المدى – اما بأحداث موارد جديدة واما باللجوء إلى قروض طويلة الأجل على أن تعرض على تصديق السلطة التشريعية مشاريع قوانين خاصة لهذه الغاية . » وتنفيذاً لهذا النص عقد في السنة المنصرمة قرض مع دولة الكويت بقيمة ٥ ملايين دينار . وتجري الآن دراسات ومفاوضات لعقد قروض أخرى من داخلية وخارجية .

٢ – على صعيد البلديات

ان التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعانيه بعض المناطق ، والتفاوت الصارخ فيما بينها ، وهذا الزحف الجارف نحو المدينة وما يترك وراءه من آثار دامية كبوار الأرزاق وانجراف التربة وهبوط الانتاج الزراعي وبالتالي افتقار الأرياف ، كل هذا يدعو إلى الاهتمام الكلي بالقرية بغية تطويرها ورفع مستواها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية . ولا يتحقق هذا التطوير إلا إذا جهزنا له الأموال اللازمة .

حتى عام ١٩٥٦ كانت الموازنة البلدية ، بصورة عامة ، موازنة بسيطة عقيمة قلما تعكس الحاجات الحقيقية وقلما تفعل في حياة البلدة . ومرد ذلك إلى ان واردات البلديات كانت وقفاً على بعض الرسوم التي تستوفيها كل بلدية مباشرة من مواطني البلدة وعلى بعض المبالغ التي تستوفيها الحكومة لحسابها . مع العلم ان مجموع ما كان يصيب البلدية كل سنة من مختلف المصادر كان زهيداً متواضعاً لدرجة انه لم يكن ليتموى على تحقيق أي مشروع حيوي انمائي للبلدة .

وظل الوضع كذلك حتى صدور المرسوم ٣٠١٥ بتاريخ ١٣ آب سنة ١٩٥٦ الذي قلب الموازنة البلدية رأساً على عقب ، إذ وفر لها امكانات مالية جديدة ، وذلك عن طريق انشاء الصندوق البلدي العام الذي تخصص الأموال المتجمعة فيه للمشاريع البلدية ذات المنفعة العامة والتي لا تستطيع البلديات تحقيقها من موازنتها العادية ، وعن طريق اعتماد أسس جديدة لتوزيع الرسوم البلدية المشتركة . كان توزيع الرسوم يتم قبل المرسوم ١٣٠١٥ على أساس متوسط الحاصل الفعلي للرسوم البلدية خلال السنتين السابقتين . فلا تستفيد من التوزيع افادة محسومة إلا البلديات الكبرى التي تنعم بواردات هامة . وأصبح يتم التوزيع ، بعد المرسوم ١٣٠١٥ ، بنسبة ٤٠٪ من الرسوم البلدية المشتركة على أساس عدد السكان وبنسبة ٦٠٪ منها على أساس متوسط الحاصل الفعلي للرسوم خلال السنتين السابقتين . وبذلك أصبحت البلديات ذات الموازنات الصغرى تربح عن طريق العنصر السكاني ما كانت تخسره عن طريق متوسط الرسوم .

هذه هي الخطوة الأولى في حقل تمويل الانماء على الصعيد البلدي . وكانت الخطوة الثانية تخصيص البلديات الصغرى بـ ٢٠٪ من عائدات الدولة من كازينو لبنان لمساعدتها على القيام بمشاريع عمرانية .

لقد حملت هذه التدابير نتائج طيبة إلى البلديات ، ومن المقارنة بين أحوال البلديات المتردية قبل عام ١٩٥٦ وبين ما آلت اليه خلال السنوات العشر الأخيرة نلمس آثار هذه النتائج : شقت طرقات ، وعبدت ساحات ، وانشئت أرصفة ، وجهزت البلدة بشبكات الماء والكهرباء .

يبقى انها ما تزال بحاجة إلى مزيد من العناية لتقريب شقة التفاوت بين منطقة ومنطقة . هذا التفاوت الذي ظل على الرغم من كل التدابير السالفة الذكر جاثماً فوق الصدور . وتدل الاحصاءات على ان محافظة

بيروت وحدها تلتهم ما يقارب ثلثي الأموال البلدية[1] .

اسم المحافظة	عدد البلديات	التحصيلات ٪	النفقات ٪
بيروت	١	٦٤	٦٣
جبل لبنان	١٧٤	١٩	٢١
لبنان الشمالي	٥٧	٩	٩
لبنان الجنوبي	٦٠	٤	٤
البقاع	٤٩	٤	٣
	٣٤١	١٠٠	١٠٠

ويبقى ان البلديات ما تزال بحاجة إلى عدد كبير من الخدمات المختلفة ، كجمع النفايات وانشاء المجاري والمكتبات والتعاونيات والنوادي الثقافية والرياضية ، وما شابه ذلك .

ويبقى انها بحاجة إلى الاسراع في العمل ، كي لا يفوتها القطار .

٣ – على صعيد المؤسسات العامة

المؤسسات العامة هي أشخاص معنوية من أشخاص القطاع العام مستقلة عن شخصية الدولة . وهي تشمل فئة المصالح المستقلة التي يجمع بينها تشريع موحد ، وسائر المؤسسات العامة التي ينطبق عليها هذا التشريع .

ولكل مؤسسة عامة موازنة مستقلة تضعها المؤسسة المختصة ويصدق عليها مبدئياً مجلس ادارة المؤسسة . اما مدى ارتباط المؤسسة بالسلطة التنفيذية من الوجهتين المالية والادارية فتنص علية أحكام التشريع الموحد فيما يتعلق بالمصالح المستقلة وقانون انشاء كل مؤسسة فيما يتعلق بسائر المؤسسات العامة .

١ – اخذت هذه الاحصاءات من مديرية الاحصاء المركزي ، وهي تعود لعام ١٩٦٣ .

اعتباران يبرران انشاء المؤسسات العامة : الأول طبيعة أعمال المؤسسة ، ويشترط هنا أن تكون هذه الطبيعة غير قابلة للائتلاف مع طبيعة الاعمال الادارية ، كأن تكون تجارية أو صناعية . والثاني أن يكون المشروع الذي ينوى جعله مؤسسة عامة يتمتع بواردات ذاتية وكانت المصلحة تقضي باعطائه الاستقلال المالي والاداري تسهيلاً لسير أعماله من جهة وللاطلاع على نتيجة نشاطه من جهة ثانية . والمؤسسات العامة تتكاثر بنوع خاص في الدول التي تهدف إلى التدخل في مختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وقد استعملت هذه المؤسسات كوسيلة لتحقيق الأغراض الانمائية الحديثة .

وفي لبنان أنشيء في السنوات العشر الأخيرة عدد كبير من هذه المؤسسات ، منها ما تبرر انشاءه القواعد العامة ، ومنها ما أنشيء بدون مبرر .

من ناحية التمويل ، توزع المؤسسات العامة في لبنان ثلاث فئات : فئة تعتمد بصورة جوهرية على التمويل الذاتي ، ولا تلجأ إلى مساعدات الدولة (سلفات الخزينة ومساهمات الموازنة) إلا في حالات استثنائية ، كمصلحة كهرباء لبنان ، ومصلحة مياه بيروت ، وسائر مصالح المياه والكهرباء . وفئة تعتمد في تمويلها على وارداتها الذاتية وعلى مساهمات الدولة في وقت واحد كمصلحة الليطاني والسكك الحديدية ومكتب الفاكهة . وفئة تعتمد في تمويلها بصورة كلية على مساعدة الدولة كمصلحة الانعاش الاجتماعي ، والمجلس الوطني للأبحاث العلمية .

يتبين من استعراض نشاط هذه المؤسسات العامة والاطلاع على أوضاعها المالية ، ولا سيما مؤسسات الفئتين الثانية والثالثة التي تستند إلى مساعدات الدولة جزئياً أو كلياً ، انها تعاني كثيراً من الصعوبات المالية التي تحول دون تحقيق أهدافها وبالتالي دون الاسهام في عمليات الانماء الموكولة اليها

الإسهام الكافي . أكتفي بمثل واحد للتدليل عمل هذا الوضع : في برنامج مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك مشاريع كثيرة مجمّدة ، أهمها تطوير الشبكة بما في ذلك استبدال الخطوط القديمة البالية بخطوط حديثة ، وشراء قاطرات جديدة . يكلف هـذا المشروع عشرات الملايين من الليرات ، لا واردات المصلحة الذاتية تكفي لتمويله ولا مساعدات الدولة تسمح بذلك . وما يقال عن مشاريع السكك الحديدية يقال عن مشاريع مكتب الفاكهة ومكتب الحرير وغيرهما .

ثالثاً – تمويل الانماء في القطاع الخاص

قد يكون تمويل الانماء في القطاع الخاص أكثر أهمية منه في القطاع العام . ذلك ان الاقتصاد اللبناني مركز بصورة عامة على المبـادرة الفردية ، هذه المبادرة التي تكاد تكون حرّة كالريح ، توجه الاقتصاد الوطني كما تشاء وتفعل فيه بقدر مـا تشاء . والمبادرة الفردية ترسي قواعدها على أساس الكسب فلا تتجه إلا ناحية القطاعات التي تدرّ عليها الربح المباشر الوفير . وستنقضي حقبات طويلة من الزمن قبل أن يحركها الشعور بالمسؤولية الوطنية من اقتصادية واجتماعية .

وممّا يزيد في خطورة تحركات هذه المبادرة ان الاطـار الذي تدور فيه على جانب كبير من الاتساع ، وان الحـدود التي رسمت لها غير واضحة المعالم ، وانها على أي حال حدود واهية لا تصمد أمام التيارات التي تعصف بها .

إذا أردنا ان نتبيّن سياسة معينة أو اتجاهاً معيناً لتمويل الانمـاء في القطاع الخاص ، بدون التوغل في تشعباته وتفاصيله ، كان لا بد من الاستعانة بالاحصاءات المصرفية التي تتناول معظم القطاعات الاقتصادية .

يظهر من هذه الاحصاءات ان السلف التي منحتها المصارف العـاملة في لبنان لمختلف القطاعات في نهاية عام ١٩٦٥ بلغت ما يلي :

اسم القطاع	المبلغ المسلف [١] بملايين الليرات	النسبة المئوية
القطاع الزراعي	١٢٨,٠٩٤	٪٥،٥٨
القطاع الصناعي	٣٠٣,٧٣٠	٪١٣،٢٣
قطاع البناء	٢٠٦,٥٣٦	٪٨,٩٩
قطاع التجارة	١,١٨١,٢٨٨	٪٥١،٤٧
قطاع المؤسسات المالية	١١٥,٧٧٠	٪٥,٠٤
قطاعات متفرقة	٣٥٩,٥٨٢	٪١٥,٦٦

تثبت هذه الأحصاءات مدى تخلّف القطاعين الزراعي والصناعي بنوع خاص . كما تثبت ان الداء كامن في حجم المبالغ المسلّفة وفي نسبتها . ويجدر التساؤل هنا عن الأسباب التي تحمل المصارف على الإغـداق على القطاع التجاري في حين تتشدّد في تمويـل القطاعين الزراعي والصناعي .

من الأسباب ما تنص عليه المادة ١٠٠ من قانون النقد والتسليف في اطـار القروض والتسهيلات التي يمكن للمصرف المركزي ان يمنحها للمصارف الخاصة . قضت هذه المادة بانه « يمكن المصرف (المصرف المركزي) أن يحسم سندات تجارية نـاتجة عن ديون حقيقية أساسها عمليات تجارية أو صناعية أو زراعية . ويجب أن يكون لهـذه السندات تواريخ استحقاق معينة وان لا تتجاوز مدته ٩٠ يوماً وأن تحمل ثلاثة تواقيع مشهورة » . ان مدة التسعين يوماً هذه لا تسمح للمصارف

١ – اخذت هذه الاحصاءات عن التقرير السنوي لمصرف لبنان المركزي لعام ١٩٦٥ .

الخاصة بإعطاء سلفات لأغراض زراعية وصناعية ، إذ ان المقترض لهذه الأغراض لا يقوى على تسديد ديونه إلا بعد مضي بضع سنوات . أما المقترض لأغراض تجارية فقد يتمكن من إعادة المبلغ المقترض في هذا المدى القصير . ولذلك توجّه المصارف نشاطها شطر التسليف التجاري دون قطاعي الزراعة والصناعة .

ومن الأسباب ان نسبة كبيرة من المبالغ التي تسلفها المصارف العاملة في لبنان يجري توظيفه خارج لبنان . يشهد على ذلك ان مجموع القروض التي كانت ممنوحة في آخر عام ١٩٦٥ من قبل مجموعة المصارف العاملة في لبنان بلغ /٣٦٨٥/ مليوناً من الليرات اللبنانية ، وان مـا أعطي من هذه القروض للقطاع الداخلي بلغ /٢٢٩٥/ مليوناً ، وان الفرق البالغ /١٣٩٠/ مليوناً ، وهو يمثل ٣٩٪ من المبالغ المسلفة ، أعطي لمؤسسات أجنبية خارج لبنان [١] . وقد تم توظيف هـذا المبلغ الأخير الـ ١٣٩٠ مليون أو القسم الأكبر بواسطة المصارف الأجنبية .

لبنان بحاجة إلى مصادر تمويل ، ومن أجل ذلك اعتمد سرية المصارف ، ومن أجل ذلك يقـدّم مختلف التسهيلات لرؤوس الأموال الأجنبية التي تود العمل فيه ، بما في ذلك الاعفاء من ضريبة الدخـل واعتماد نظام ضريبي لا يماثله في الاعتدال أي نظام آخر ، ومع كل هذا نسمح بتسرّب ودائع مصارفنا من لبنانية وأجنبية إلى خارج لبنان ! ..

ان العيوب التي تعتور عملية تمويل الانماء في القطاع الخاص ، بما فيها العقبات التي تحول دون تقدم بعض عناصر هذا القطاع والثغرات العديدة في البناء الاقتصادي ، حملت الدولة على مد يدها اليه ببعض

١ – تراجع الصفحة ٢١ من الدراسة التي وضعها الاستاذ امين علامة المدير العام المساعد لبنك بيروت والبلاد العربية بعنوان « تسعة دروس من الازمة » .

التنظيم والتوجيه والتسهيلات .

تلخص تدابير الدولة بهذا الموضوع بما يلي :

١ – في حقل الانماء الزراعي .

وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ حزيران سنة ١٩٦٦ على مشروع قانون يتعلق بالانماء الزراعي عن طريق تعديل صلاحيات مكتب الفاكهة . وهو الآن قيد التصديق أمام السلطة التشريعية .

يجيز هذا المشروع للحكومة ان تسهم مبـاشرة أو بواسطة مكتب الفاكهة ، بتأسيس شركة مختلطة مغفلة غايتها تصريف انتاج التفاح في الخارج وتتولى جميع النشاطات التجارية التي تؤول إلى تحقيق هذه الغاية بما في ذلك المقايضة وتوفير جميع وسائل النقل أو استئجار مستودعات حفظ الفاكهة في الخارج . وتغطي مساهمة الدولة برأس مال هذه الشركة بسلفة خزينة .

ويجيز المشروع للحكومة ان تحصر بالشركة المختلطة تصدير التفاح على أن تلتزم الشركة في هذه الحالة بشراء التفاح بسعر لا يقـل عن حد أدنى يعين بقرار من مجلس الوزراء قبل حلول الموسم بشهر واحد على الأقل .

كما يجيز المشروع للحكومة :

– اعطاء تجار التفـاح ومنتجيه قروضاً موسمية بدون فائـدة لقاء ضمانات .

– اعطاء قروض بدون فائدة لانشاء برادات جديدة وتوسيع برادات قائمة ، لقاء ضمانات .

– المساهمة في الخارج مع شركات تتعـاطى تجارة التفاح وحفظه وتبريده أو نقله .

وتعطى هذه القروض والمساهمات بواسطة سلفـات خزينة يمكن أن تتجاوز مدة تسديدها السنة الواحدة .

ويجيز مشروع القانون للحكومة أيضاً المساهمة في انشاء شركة أو عدة شركات لتسهيل تصريف انتاج الحمضيات والزيتون وفقاً للشروط المحددة لتصريف التفاح ، على أن لا تتجاوز مساهمة الدولة في مجموع رؤوس أموال هذه الشركات مبلغ خمسة ملايين ل . ل .

٢ – في حقل الانماء الصناعي .

بتاريخ ٥ تشرين الأول سنة ١٩٦٦ اتخذ مجلس الوزراء قراراً هاماً يتعلق بالمبـادىء التي يقتضي اعتمادها في الحقول الصناعية والسياحية والاجتماعية .

يستفاد من حيثيات هذا القرار انه تتمة لقرار ١٣ حزيران سنة ١٩٦٦ المتعلق بالانماء الزراعي .

ورد في هذه الحيثيات « ان التنمية في حقلي الصناعة والسياحة هي من الشروط الأساسية لانماء الاقتصاد اللبناني وهي ضرورية لإيجاد العمل إلى اللبنانيين الذين يتزايد عددهم سنة بعـد سنة » . وان « من شأن الانماء الاقتصادي ان يزيد الدخل الوطني ولا سيما لأصحاب الدخـل المحدود وهو يؤدي بالتالي إلى تأمين عدالة اجتماعية أفضل ان لم يرافقه ارتفاع في أكلاف المعيشة » . وورد أيضاً « ان تنمية الصناعة يجب أن تحصل بناء على مبادرة القطاع الخاص على أن تدخل الدولة ومساعدتها يجب أن يستهدفا تحسين النوع والانتاج وبالتالي يتوجب على الدولة ... ان تراعي قبل كل شيء مصلحة البلاد العامة وحماية المستهلك » .

أمّا القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء فتتعلق ، بوجه عـام : بما يلي :

– تشجع انشاء صناعات جديدة وتقوية الصناعات القائمة .

– جعل التعرفة الجمركية تتوافق مع حماية المؤسسات القـابلة للنمو والتي تبيع منتوجات جيدة الصنع وبأسعار متدنية .

– توفير شروط المزاحمة المشروعة ومكافحة ارتفاع الأسعار .

– مكافحة الاحتكارات .

ومن أجل تنفيذ هذه القرارات المبدئية يوصي مجلس الوزراء الادارات العامة المختصة باتخاذ التدابير العملية التالية :

– على وزارتي المالية والاقتصاد الوطني ان تقترحا تدبيراً يمكن من اعطاء الأفضلية للانتاج الوطني في حدود ١٠٪ من السعر في حال توفير شروط الجودة .

وعليها العمل على مساعدة الانماء الصناعي سواء بإقرار الإعفاء من ضريبة الدخل أو بتقديم تسهيلات ومساعدات أخرى .

وفي هذا الموضوع أقر مشروع قـانون ما يزال قيد التصديق لدى مجلس النواب يقضي بمنح المؤسسات الصناعية التي تتوفر فيها شروط معينة اعفاءات وتخفيضات ضريبية هامة . من أحكام هذا المشروع الاعفاء من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات كل مؤسسة صناعية أنشئت أو تنشأ في لبنان خلال خمس سنوات اعتباراً من ١٢ شباط سنة ١٩٦٤ شرط أن تستهدف انتاج سلع جديدة ، وأن لا تقل قيمة الأصول الثـابتة التي تملكها المؤسسة في لبنان وتخصصها لانتاج السلع الجديدة عن مليون ل.ل.، وان لا يقل مجموع الأجور التي تدفعها المؤسسة إلى مستخدميها واجرائها العاملين في لبنان عن /١٥٠٠٠٠/ ل.ل . في السنة . وثمة تسهيلات خاصة للمؤسسات التي تقيم مشاريع صناعية في مناطق ترغب الحكومة في تنميتها ، وذلك بأن ترفع مدة الإعفـاء إلى ١٠ سنوات بدلاً من ست سنوات

وبأن تخفض المبالغ المتعلقة بقيمة الأصول الثـابتة ومجموع الأجور إلى النصف . ويقضي المشروع ، بالإضافة إلى ما تقدم ، بأن تستفيد جزئياً من الاعفاء المؤسسات الصناعية القائمة التي تنشىء نشاطات جديدة . كما يجيز المشروع للمؤسسات الصناعية ان تغطي بجزء من أرباحهـا السنوية الصافية المبالغ التي تخصصها لتوظيفات ذاتية ، وتعفى هذه المبالغ من ضريبة الدخل .

— على وزارة الاقتصاد الوطني تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى المؤسسات الصغيرة بغية تحسين طرق انتاجها وجودة منتوجاتها .

— على المجلس الأعلى للجارك إعادة النظر بالتعرفة الجمركية ، وتحديد الشروط الواجب املاؤها من قبل صناعة أو مجموعة صناعات للاستفادة من مساعدة الدولة في نطاق سياسة اقتصادية معيّنة .

— على وزارتي المالية والتصميم العام إعداد مشروع بإنشاء مصرف للتسليف المتوسط والطويل الأمد . وقد تم بهذا الشأن وضع مشروع قانون لانشاء مصرف خاص للانماء ، كما تم وضع مشروع قانون بتشجيع انشاء مؤسسات مصرفية تتخصص في اعمال التسليف لآجـال متوسطة وطويلة على أن تكون لها موارد ثابتة بقروض أو ودائع لا تقل آجالها عن سنتين .

رابعاً — تقييم واقتراحات

هذا بعض من الدلائل التي تتيح لنا التعرّف إلى سياسة تمويل الانماء المتبعة في القطاعين العام والخاص ، وهي سياسة ما تزال ، بوجه عام ، دون مستوى الحاجات بنسبة كبيرة .

في القطاع العام

في القطاع العام ، تميّزت سياسة تمويل الانماء منذ عام ١٩٥٩ بالجرأة والإقدام عندما استبدلت بالذهنية القديمة التي تعطي الأولوية لإمكانات الخزينة على ضرورات الانماء الذهنية العقلية التقدمية الجديدة التي تعطي الاولوية لضرورات الانماء على امكانات الخزينة ، وعندما وضعت الدولة ، عملا بالذهنية الجديدة هذه ، الخطط والتصاميم وقوانين البرامج .

غير ان هذه السياسة بقيت عرجاء ، اذ لم يحقق منهـا سوى الشق المتعلق باستنباط المشاريع والعمل على تنفيذها ، دون الشق الآخر المتعلق بايجاد وسائل التمويل . كان فضل السياسة الجديدة ان اثـارت مشكلة التمويل ، ان وضعتنا واياها وجهاً الى وجه ، وكان خطأها انها لم تعمد الى حلها . واذا كان التغاضي عن الحل في السنوات الاولى من ظهور المشكلة امراً جائزاً — اذا صح هذا القول — فلم يعد مقبولاً البتة الآن بعد انقضاء ما يقارب الخمس سنوات على ظهور المشكلة وبعد ان تراكم العجز في موازنات السنوات السابقة وتكاثرت اعباء المستقبل .

ان مشكلة التمويل التي استعصت بتقادم الزمن عليها لم يعد من الممكن حلها اليوم الا بطرق جميع الابواب دفعة واحـدة وبالسرعة المقتضاة . وفي اعتقادي انه يمكن اعتماد الحلول الآتية :

١ — يقتضي اعادة النظر بالنظام الضريبي بصورة جذرية بحيث يؤمن في وقت واحد العدالة الضريبية وزيادة محسوسة في الانتاج ، وذلك بتعزيز الضرائب المباشرة وما يصيب الفئات الميسورة من الضرائب غير المباشرة ، على ان يوضع النظام الجديد موضع التنفيذ فور انقضاء الظرف الاقتصادي العابر الذي تجتازه البلاد في الوقت الحاضر . هذا مع العلم ان نسبة المقتطعات الضريبية من الدخل القومي ما تزال تسمح بذلك ، وان زيادة هـذه المقتطعات بنسبة ٣٪ فقط من الدخل القومي قد تعطي حوالي ٩٠ مليون

ل . ل . ويقتضي ان يرافق اعادة النظر هـذه تعزيز اجهزة التحقق والجباية .

٢ – ينبغي اللجوء الى قروض طويلة الاجل لتمويل مشاريع التجهيز والانشاء والمشاريع المنتجة . والافضل ان يبدأ بالقروض الداخلية ، وفي حال عدم كفايتها يلجأ الى القروض الخارجية من المؤسسات الدولية او من الدول الصديقة .

كما يمكن اللجوء الى قروض متوسطة الأجل من مصرف لبنان ، وهي القروض التي نصت عليها المـادة ٩١ من قانون النقد والتسليف التي اشترطت لاعطائها ان تكون البلاد في ظروف استثنائية الخطورة او في حالات الضرورة القصوى . وحددت المادة ٩٤ مدة هذه القروض بعشر سنوات على الاكثر .

وارى ان المصلحة تقضي بتليين احكام هاتين المادتين لجهة كل من شروط اعطاء القرض ومدته .

وقد سبق لبعثة ايرفد ان ابدت في موضوع الاستلاف من مصرف لبنان الرأي التالي :

On peut penser recourir aux avances de la Banque Centrale. Cette solution ne saurait être retenue, à un moment où cet organisme vient de démarrer. Aussi comprend-t-on que les autorités de la Banque Centrale veuillent limiter leur rôle à la défense et à la stabilisation de la monnaie.

«Néanmoins, elle doit contribuer au développement économique du pays en mettant à sa disposition les divers instruments d'une politique monétaire en liaison étroite avec le trésor.

«Nous insistons sur ce rôle, car on risque d'avoir une politique trop orthodoxe qui finirait par rendre toutes les ressources monétaires du pays stérilisées.

ويجب على أي حال ان لا تتجاوز نسبة المبالغ المقترضة للدخل القومي حدوداً معقولة ، بمعنى ان تتراوح هذه النسبة بين ١٠ و ١٥٪ ، مع العلم ان الدولة لم تعقد حتى الآن سوى قرض وحيد مع دولة الكويت بقيمة / ٥ / ملايين دينار ، ولا يشكل هذا المبلغ سوى ١,٥٪ من الدخل القومي.

٣ – ينبغي الاستفادة من مساعدات الدول المتقدمة ومن المؤسسات الدولية الى اقصى حد ممكن سواء عن طريق ارسال الخبراء الينا، وانشاء فروع للمؤسسات الدولية عندنا ، وانشاء ادارات مشتركة بيننا وبينها ، أو عن طريق المساعدات المختلفة الاخرى من عينية ونقدية .

٤ – وقد يمكن التفكير بالعمل عـلى تخفيض النفقات الادارية التي يستلزمها سير الادارات العامة ، ولا سيما عن طريق الغاء بعض الاجهزة التي تتشابه صلاحياتها او تتراكم . وربما نتج عن ذلك تحرير بعض المبالغ فتستعمل لأغراض الانماء .

٥ – وفي حقل البلديات والمؤسسات العامـة بوجه خاص ، يقتضي العمل على ايجاد مصادر جديدة لها لتمويل الاعباء المتزايدة . وقد يكون الحل في تعزيز مواردها الذاتية وفي الاقتراض بكفالة الدولة وفي تخصيصها بمساعدات حكومية تتناسب وحاجاتها فور الانتهاء من تعديل النظام الضريبي .

هذا ، في القطاع العام ، اما في القطاع الخاص .

فلا بد من تنظيم المبادرة الفردية وتوجيهها ، بحيث يؤدي ذلك الى الاحتفاظ بالموارد المالية المتوفرة في السوق اللبنانية ، والى الاستزادة من

هذه الموارد بشتى الوسائل ، والى توظيفها في المرافق المتبعة وللآجال التي تفرض الحاجة .

ومن اجل ذلك يجب اتخاذ التدابير التالية .

١ — يقتضي اتباع سياسة ترمي الى اجتذاب رؤوس الاموال الى لبنان، سواء عن طريق رفع معدل الفائدة أو عن طريق اعفاء الودائع الأجنبية من الضريبة على الدخل كلياً أو جزئياً .

٢ — يقتضي التحظير على المصارف العاملة في لبنان توظيف ودائعها، من لبنانية وغير لبنانية ، خارج لبنان الا باجـــازة تصدر عن المصرف المركزي ، على ان تحدد شروط اعطاء هذه الاجازة بصورة دقيقة .

٣ — يقتضي ان تسهم الدولة في تمويـــل بعض المشاريع الصناعية والزراعية وغيرها التي لا تـــدر الربح السريع المباشر ، وبكلمة اخرى التوسع في انشاء شركات مختلطة يشترك فيها كل من القطاعين العام والخاص .

٤ — يجب تعديل المادة ١٠٠ من قانون النقد والتسليف التي تنص على انه يمكن للمصرف المركزي ان يحسم سندات لا تتجاوز مدة استحقاقها الـ / ٩٠ / يوماً ، وذلك بتطويل هذه المدة .

٥ — يجب التعجيل في تنفيذ قرارات مجلس الوزراء الـــتي سبقت الاشارة اليها ، ولا سيما ما يتعلق منها بوضع بنك الانماء موضع التنفيذ وباصدار النصوص التي ترمي الى تشجيع انشاء مؤسسات للتسليف المتوسط والطويل الأمد .

* * *

اعتقد اننا نجتاز — على صعيد تمويل الانماء — مرحلة صعبة ودقيقة ،

تحتم علينا ، من اجل نجاح عملية التمويل ، ان نجيّش كل طاقاتنا في القطاعين العام والخاص .

التضحيات الآنية التي نبذلها في سبيل تمويل الانماء ستعود علينا غـــداً بالمغانم والمكاسب الوفيرة ، فلا يجوز الاحجام عنها . وكل تقاعس عن بذلها اليوم سندفع ثمنه أضعاف أضعاف في المستقبل .

مناقشات الجلسة الأولى

رئيس الجلسة – الدكتور خليل سالم

ان من مقتضيات الانماء ان يكون لحلقة مثل هذه الحلقة رئيس واحد بدلاً من رئيسين، وتمشياً مع هذه الخطة فقد وزعت الأسئلة على الأشخاص الذين وجهت إليهم وهناك سؤال واحد لدي لم أعرف لمن يجب أن يوجه سأقرأه ثم أحاول الإجابة عليه .

س – ما هو حظ لبنان في النجاح في السياسة الإنمائية إذا لم نتمكن من تخطي العقبات الرئيسية التي تقف حائلاً دون بلوغ الغاية المرجوة مثل فقدان الثقة أو ضعفها بين المواطن والدولة ، وعدم التزام سياسة الحياد التام بين التيارات المتصارعة دولياً وعربياً ، والتفاوت الطبقي داخلياً بين منطقة وأخرى وبين طائفة وأخرى والنظر إلى كل مشكلة حيوية في هذا البلد وإلى الحلول التي توضع لها نظرة طائفية ضيقة لا تمكن من خلق التعاون البناء بين القطاع العام والخاص لأغراض التنمية الاقتصادية ، ولا تسهل بالتالي التجاوب الكامل بين فئات الشعب والدولة في هذا المجال ، أعان الله لبنان .

ج – أعتقد ان من مقتضيات الانماء الاقتصادي هو التخصص ، وبما ان الحلقة هي مقتصرة على الانماء الاقتصادي وهذا الموضوع هو سياسي،

أكثر مما هو إنماء اقتصادي ، فالجواب عليه موجود في ابحـاث المؤتمر الوطني الأول للانماء ، وفي الكتاب الذي أصدرته الندوة عن هذا المؤتمر تحت عنوان :

« الدولة والانماء في لبنان »

اقترح الآن أن يبدأ الدكتور يوسف صايغ بالإجابة على الأسئلة التي وجهت اليه :

الدكتور يوسف صايغ

الأسئلة الموجهة إلي تظلمني قليـلاً لأن عدداً كبيراً منها يركز على نواحي عملية في لبنان . تظلمني لأن بحثي الشفهي الذي قدمته اليوم لم يكن في الغيوم ، بعيداً عن العملية ، وعندما يقال لي « الرجـاء الجواب عملياً » ، وشحطة تحت كلمة عملياً ، فذلك اتهام لي كأنني كنت أسبح في الخيال ، ان موضوعي هو تمويل الإنماء في العالم الثالث كله في ٢٠ دقيقة . ولم يكن بوسعي أن أركز على لبنان ، ويكون من نوع التنطح للأمور أن أجيب على الأوضاع في لبنان لانني لست لبنانياً . فالرجاء إعفائي من تطبيق الجوابات على لبنان بالذات وتحويل الناحية اللبنانية من الجواب للدكتور شبلي مثلاً .

س – أمام مختلف الضغوطات الداخلية والخارجية التي تواجه البلدان النامية ، وأمام ازدياد شقة التباعد بينها وبين الدول المتقدمة رغم محاولتها على كافة الأصعدة بردم هذا الخندق بأقصى سرعة ممكنة . أليس أفضل طريق للحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة هو أسلوب التنمية الاشتراكي الذي ينتهج سياسة حرق المراحل ؟

ج – هنالك مزايا ضخمة في النظام الاشتراكي من حيث التنمية ، فبإمكان النظام الاشتراكي في تحكمه بمقدار ما ينتجه من الموارد صوب الاستهلاك وبمقدار ما يبقى للادخار والتثمير أن يعجل بعملية التثمير في التنمية عن طريق شد الأحزمة شداً مركزياً . إنما هنالك سؤال أخير ، ماذا نفعل بحق الخيار السياسي ؟ فمن الواضح ان اختيار معين من الحرية السياسية والحرية الاقتصادية والحرية الاجتماعية ، وطبخ الحريات الثلاث معاً بحيث تخرج طبخة متلائمة مناسبة يتضمن شيئاً من الحد في الحريـــة السياسية في صالح التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، هذه الطبخة تلائم كل بلد بمفرده ، ومن الواجب أن يجري هذا الخيار في كل بلد بمفرده ، بحيث يختار كل بلد مقدار التحديد الذي يراه مناسباً لعملية التنمية .

س – مساهمة الشعب بالتمويل الداخلي للإنماء قضية ثقة قبل كل شيء ، فما هي الخطوات التي تقترحون اتخاذها لزيادة هذه الثقة كي يعين الشعب نفسه (كما قال الدكتور صايغ).

ملاحظة – أكون شاكراً إذا كان الجواب أو التعليق عملياً ، آخذاً الواقع اللبناني بالاعتبار ، مبتعداً عن النظريات العامة التي لا يمكن تطبيقها عندنا قبل عشرات السنين .

ج – أنا اتفق ان قضية التمويل الداخلي ، قضية ثقة قبل كل شيء ولكن الثقة لا تأتي بمرسوم ، وإنما يمكن تحقيقها عن طريق نوع الحكومة التي تتولى الحكم . والحكومة التي تتولى الحكم رهن بمشيئة الشعب إلى حد بعيد جداً . فعندما أراد الشعب في السودان تغيير الحكومة وقف في وجه الدبابات وغيرها ، وإذا ركن الشعب إلى حكومة يعتبرها غير أهل لتحمل المسؤولية الانمائية فالمسؤولية في رأيي تقع على الشعب الذي يسمح لهذه الحكومة بالاستمرار .

س – هل تعتقدون ان عدد خبرائنا الماليين والاقتصاديين العاملين

في القطاع العام كاف ؟

ج – كلا بالرغم من الاصلاح الإداري الذي بدأت ظواهره تبدو في التعيينات الأخيرة وبالنشاط الفكري الذي يقوم به عدد من الاقتصاديين في الحكومة ، ولكن المجال واسع جداً لعشرات من الاقتصاديين وإلى خبراء في المال .

س – هل هناك نسبة مئوية يمكن استعمالها للمقارنة ؟

ج – ليس هناك نسبة مئوية يضعها المؤلفون ولكن بالإمكان عمل مقارنات بين لبنان وبين بلدان أخرى ينبغي لبنان رسم خطاها ، مثـلاً بإمكاننا النظر إلى بعض البلدان والنظر إلى النسب المئوية بين فئات الجهاز الحكومي كالاقتصاديين والماليين ومقارنة هذه النسب بما هو قائم في لبنان . ولكن هذه الكتب الاقتصادية لا تعطينا نسباً واضحة محددة .

س – ما هي في رأيكم الخطوات العملية الواجب اتباعها لجعل احساس الدول المتقدمة يشتد نحو زيادة مساهمتها في تمويـــل الانماء في البلدان المتخلفة . وما هو رأيكم بالمشاكل التي طرحها مؤتمر التثمير والتجارة في جنيف سنة ١٩٦٤ من حيث تجارة المواد الأولية وملاحظة تطور أسعار المواد المصنوعة بشكل يفوق تطور أسعار المواد الأولية وانعكاس ذلك على الميزان التجاري للبلدان المتخلفة .

س – ان تمويل الوكالات الدولية من قبل البـــلدان المتقدمة لتمول بدورها الوكالات الاقليمية أو البلدان النامية مباشرة أمر هام جداً لأنـــه يدل على تجرد البلدان المتقدمة الممولة وعدم أنانيتها وبالتالي يخلق طمأنينة لدى البلدان النامية ويجنبها تجارب متعددة الأهداف توصلاً لهذا النوع من التمويل للوكالات الدولية .

س – هل قام أحد بمساع جدية لتحقيق هذا الهدف ؟

ج – نعم في مؤتمر جنيف .

س – هل يعتقد الدكتور صايغ ان هذه الفكرة سهلة القبول من قبل الدولة المتقدمة ؟

ج – لا والدليل جاء أيضاً في مؤتمر جنيف حيث الدول المتقدمة رفضت القبول بمقترحات الدول النامية الصغيرة وان سايرتها مسايرة . فهي في الواقع لم تقبل الاشتراطات التي وضعتها الدول النامية . أما كيفية مجابهة هذا الوضع فهي في إعادة الكرة . يجب أن تحاول الدول النامية بتكرار فرض وجهة نظرها ولكن هذا يتم بصورة مقبولة أكثر فيما إذا توفرت الشروط التي أشرت اليها في دراستي المطولة حول الشروط التي تتحكم في التمويل الخارجي . فكلما استوفيت هذه الشروط كلما صعب على الدول المتقدمة ان ترفض باستمرار وتماد مطالب الدول النامية .

س – بما ان عمليات التنمية ومشاكلها مرتبطة بشكل أساسي بالنظام السياسي القائم في البلد النامي أرجو معرفة رأي حضرة المحاضر بالجدل القائم حول النظام السياسي الأصلح في البلاد النامية للإسراع بعمليات التنمية واللحاق نوعاً بالبلاد المتقدمة ؟ ما رأي المحاضر (موجزاً) بتجربتي الصين والهند !

س – تقولون في الصفحة الثالثة من البحث عن ضرورة وجود قيادة سياسية واعية ، قوية ، تعطي المحتوى الاقتصادي الاجتماعي لجهدها السياسي والقومي مكاناً كبيراً في مهمتها القيادية قيادة تؤمن مقداراً من الاستقرار السياسي وحكم القانون .

– ألا تعتقدون أيضاً وبالإضافة إلى ما تقدم بأن طبيعة النظام السياسي وأهدافه ، وتعبير الفئة الحاكمة عن مصالح الطبقات في المجتمع ، هي التي تتحكم في السياسة التي تنتهجها الدولة ؟

– ولذلك ألا ترون بأنه من اللازم أن تكون الحكومة تعبيراً صادقاً وممثلاً حقيقياً عن الشعب وكثرته الساحقة ؟؟ إذ انه لو تمثلت مثلاً الأقلية في الحكم لما عملت لمصلحة الشعب العامة التي قد تتطلب بل من المؤكد انها تتطلب زيادة الصرائب وتنمية القطاع العام ، وتوجيه الاستثمار ، وغير ذلك من الاتجاهات التي يعارضها عادة ممثلو الأقلية ؟؟

ج – لا ريب ان النظام السياسي له أثر ملموس ، وبعد الصفحة ٣ يجد حضرة السائل محاولة للإجابة على هذا السؤال . وإذا جاز لي أن أعمل دعاية لكتاب نفد من السوق « الخبز مع الكرامة » لقلت لحضرة السائل اني بحثت بتطويل قضية الترابط بين النظام السياسي والمفاهيم السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . دون ريب إذا كانت الحكومة أوليغاركية في صميمها وفي تركيبها فانها لن تسمح بتدفق التيارات الفكرية الانمائية التي تؤدي بالتالي إلى سحب السجادة من تحت الحكم . فإذاً من الواجب ان يتمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً بالحكومة لكي تأتي حكومة تهتم فعلاً بالقلق الانمائي . وإذا صمم الشعب فعلاً على الحصول على تلك الحكومة فبإمكانه أن يفعل شيئاً من هذا القبيل ، بعدم بيع أصواته الانتخابية ، وبالتصويت للمرشحين الذين يلتزمون بالانماء .

س – تفضلتم بتقرير ضآلة فعالية الموارد المالية الخارجية في عمليات التنمية إذا كانت القدرة الاستيعابية للدول النامية ضعيفة . ثم أعربتم في نهاية كلمتكم عن وجوب تضاعف الموارد التمويلية الخارجية للاسهام في تحقيق التنمية وانجاحها دون الاشارة الواضحة إلى مدى تزايد القدرة الاستيعابية لدى الدول النامية في نفس الوقت وبذات النسبة أو بنسبة أعلى .

فكيف ترون امكان حصول التوازن والتفاعل بين العاملين المتقدمين ؟

ج – من الدراسة المطولة أيضاً وجوب السعي إلى رفع القدرة الاستيعابية جنباً إلى جنب مع ارتفاع قيمة المعونة الخارجية ولم استطع

من خلال الـ ٢٥ دقيقة إلا أن أشير إشارة عابرة إلى إنه يؤمل خلال عقد من السنين ازدياد القدرة الاستيعابية بحيث تتمشى مع ازدياد حاجة المعونة الخارجية . أما كيف يمكن رفع القدرة الاستيعابية ، بتحسين مستوى الحكم وكفاءته بتحسين مستوى الدراسات (دراسات الجدوى والأريحية) بازدياد الوعي الانمائي والقلق الانمائي وبرفع انتاجية العمل ، كل هذه معاً ترفع من القدرة الاستيعابية التي ليست معطى جامداً كما قلت . فإذا كانت القدرة الاستيعابية تتزايد بفعل الاختبار الانمائي فإن ذلك نفسه مما يسمح باستيعاب المزيد من المعونات الأجنبية .

س – كيف يمكن التوفيق في طرق وأولوية الإنفاق في البلدان النامية عامة ولبنان خاصة سواء جاء هذا التمويل عن طريق القروض الخارجية أو الادخار الوطني ؟ وبصورة أوضح ماذا يجب أن نقدم في انفاقنا واستثمارنا المشاريع الانتاجية أم المشاريع الاجتماعية غير المنتجة طبعاً وضرورية وملحة في الوقت نفسه ؟

ج – أنا أرفض كلمة « طبعاً » ، فالخدمات الاجتماعية منتجة طبعاً ، وليست « غير منتجة طبعاً » فالعامل الذي يشعر انه ينال نصيباً متكافئاً مع جهده يصبح عاملاً أقوى في عمله لذلك فانا اعتقد كما حاولنا أن نبين ذلك إنا والدكتور محمد عطاالله في كتابنا الاقتصاد اللبناني ان المشادة القائمة حول ايهما نعطيه الأولوية الادخار ، أي لجم الاستهلاك مما سيؤدي إلى زيادة التنمية أو الخدمات الاجتماعية في سبيل العدالة الاجتماعية – ان هذه المشادة اصطناعية إلى حد بعيد ، فبالإمكان المضي بعيداً في كلا الخطين قبل أن تنشأ حقيقة المشادة وكثيراً ما تخفي هذه المشادة الرغبة في التهرب من مسؤولية العمل الاجتماعي ، ولذلك يجب الاهتمام بالعدالة الاجتماعية وبتحسين نمط توزيع الدخل ليس لأن ذلك هو من قبيل الشفقة الاجتماعية كلا بل لأن ذلك من قبيل المصلحة الانمائية ذاتها . ولهذا أنا لا أؤمن بهذا التمييز الواضح بين أمرين كما يفهم من هذا السؤال .

س – عرض الأستاذ صائغ نظرية في تمويل الانماء ولكنه لم يشر إلى القطاعات التي يجب توظيف المال فيها هذا ومن ناحية أخرى ما هي القطاعات التي يجب أن ننميها في لبنان .

ج – فيما يتعلق في لبنان أرى أن أحيل السائل الى كتابي أنا والدكتور عطاالله عن الاقتصاد اللبناني وهناك يجد رأينا في القطاعات من حيث التنمية . من حيث عدم الاشارة للقطاعات لم استطع في العجالة في ٢٥ دقيقة أن أولي كل نقطة حقها من البحث لكن بإمكاني القول ان التمويل الخارجي يتركز بكتل كبيرة في قطاعات معينة أهمها النفط . ولا ينصرف إلا جزئياً للتصنيع . فالتصنيع من القطاعات التي تتبادر إلى الذهن طبعاً . ولكن يجب أن لا ننسى ان الزراعة حجر أساسي للتصنيع ذاته ومن سوء الحظ ان العجلة في عملية التنمية حجبت عن النظر أهمية الزراعة والتنمية الزراعية كغرض في ذاتها وكوسيلة للتنمية الصناعية . فأنا أعتقد ان المزيد من الموارد التثميرية يجب ان تتجه للصناعة والزراعة معاً ولكن على أن يؤخذ بالإضافة إلى ذلك وضع كل بلد بمفرده من حيث قطاعاته وأولوياته .

س – طالما ان قضية تمويل الانماء تأتي في المرتبة التالية لتوفر العوامل الأربعة .

– وجود القلق في المجتمع .
– قبول التبدل التكنولوجي .
– وجود قيادة سياسية واعية .
– تحقيق حد معقول من التعليم والتدريب .

فما هو مقدار توفر هذه العوامل في لبنان ؟

ج – من حيث القلق في المجتمع ، يوجد ، لكنه لسوء الحظ موجود أكثر عند المحرومين مما هو عند الأغنياء ، ولكن من ظواهر القلق الانمائي في لبنان هذا المؤتمر والندوة الانمائية بالذات . فلا داعي للقول انه

لا يوجد قلق في لبنان . أما القبول بالتبدل التكنولوجي ، فهذا موجود بشكل واضح في رأيي في لبنان خصوصاً إذا قارناه بالبلدان النامية الأخرى ، وكذلك فان تحقيق مقدار معقول من التعليم والتدريب موجود الا أن توزع المهارات العلمية والتدريب ليس بالنمط الأفضل للتنمية ، فمثلاً التدريب الجامعي ذو تركيز ضخم على الحقوق والقانون وينعكس هذا التركيز في الادارة العامة . وأنا برأيي المتواضع ان التركيز الحقوقي على أهميته وجدارته ليس بالتركيز الأمثل للأغراض الانمائية . لأن المحامي وأنا أعرف ان ثلثي الجمهور محامون ، يركز على المهارة الكلامية ، على كسب الجولة الكلامية ، على كسب الدعوى بالحجج والمباريات الكلامية ، أنا لا أنقص من قدر أحد لأن التدريب القانوني بصلبه يوجد هذا التوجه ، بينما التدريب الهندسي والاقتصادي يركز على الخلق وعلى المسائل الانتاجية المباشرة . فالإنماء لا يتطلب أن أسبق أحداً آخر في المباراة الكلامية وفي الحجة مما هو جيد للتجارة . ولذلك هنالك تركيز على التجارة في لبنان بينما التنمية الصناعية والمواصلات والسياحة والأمور الأخرى تتطلب اختصاصات أخرى . ولهذا فالمطلوب اعادة النظر في النمط التعليمي العالي في لبنان . ان نمط التركيز يجب أن يتبدل في صالح المهارات الأخرى . وإذا اتجهنا نحو التدريب المهني والفني لرأينا انه يوجد نقص في لبنان . وفي رأيي بدل كل التركيز على البكالوريا لو ركزنا على المهارات المهنية لكان ذلك في صالح التنمية الاقتصادية .

اسئلة واجوبة

الدكتور خطار شبلي

س — هل تصبح تسمية المشاريع المتفرقة التي اشار اليها حضرة المحاضر خطة انمائية سليمة ووافية ؟

ج — في معرض كلامي قلت ان الحكومة وضعت الخطط والتصاميم ولم أقل انها وضعت الخطط والتصاميم السليمة الوافية . ولي رأي سابق أبديته في موضوع الخطة الخمسية التي وضعتها الحكومة وكان ذلك في معرض محاضرة في الندوة اللبنانية ، ومما قلته في هذا الموضوع ان الخطة تجميع لقوانين البرامج وانها غير مترابطة ، وانها وقف على نشاط القطاع العام دونما تطرق الى نشاط القطاع الخاص . واعتقد ان باب وضع الخط الانمائية السليمة والوافية ما يزال مفتوحاً على مصراعيه .

س — ما هي المظاهر التي تجلت فيها سياسة الانماء اولاً ثم التمويل ؟

ج — اكتفي بشاهد واحد ، وهو ان الدولة بدأت منذ عام ١٩٦٥ تضع الموازنة على أساس عدم التوازن خلافاً للمبدأ التقليدي القائل بالتوازن بين النفقات والواردات . أي انها اعطت الافضلية لمشاريع الانماء فارتبطت بتحقيقها عن طريق رصد الاعتمادات اللازمة لها قبل ان تتوفر لها مصادر

التمويل . وفي نية الدولة طبعاً عندما لجأت إلى هذا التدبير ، ان تبادر إلى فرض ضرائب جديدة أو إلى الاقتراض .

س — هل يعتبر المحاضر ان الدولة قامت بواجبها لجهة وضع خطة تنمية شاملة قبل ان تفتش عن وسائل التمويل ؟

ج — اذكر السائل بأنني قلت في كلمتي ان الذهنية الجديدة نجحت في انها اثارت مشكلة التمويل ، انها وضعتنا واياها وجهاً لوجه ، وقلت ان خطأها كان في انها لم تفتش عن وسائل التمويل .

س — هل هناك حاجة إلى التمويل فقط أو ان هنالك خطأ في تنفيذ المشاريع لانعدام الرقابة وعدم اعطاء الاولوية إلى المشاريع المنتجة والتي تصبح في حال تنفيذها مورداً لتمويل مشاريع اخرى أقل انتاجاً ؟

ج — لا شك ان هناك بعض التقصير في مراقبة الاعمال ، نلاحظ ان المعاملات تجري بصورة قانونية أي انها تجري عن طريق لجان المناقصات ووفقاً لقوانين معينة . ولكن المشكلة هي مشكلة التنفيذ ، ومراقبة التنفيذ ، ومشكلة لجان الاستلام التي تستلم المشاريع والسلع التي تعهد الملتزم بتقديمها . المعاملة قانونية مئة بالمئة عند الانطلاق وتعتورها العيوب عند الاستلام . لا شك في انه يجب تعزيز اجهزة المراقبة وأجهزة الاستلام . اما بشأن اعطاء الاولوية إلى المشاريع المنتجة فيبدو لي ان تحقيق هذا الامر يتوقف الى حد كبير على مدى تمكن الدولة من ايجاد موارد جديدة . الموارد الحالية لا تكفي لتأمين النفقات العادية وزيادة ما يرصد من اعتمادات لنفقات التجهيز والانشاء .

س — هل يمكن ان نعتبر العدالة الضريبية التي اشرتم اليها فرض ضرائب تصاعدية تصيب بالمساواة نسب الارباح والدخل لا الاشخاص وعددهم .

ج — لا شك في ان الضرائب التصاعدية تساهم كثيراً في تحقيق العدالة الضريبية باعتبار ان معدلات الضريبة تطال المداخيل كلما كبرت احجامها ، فضلاً عن انها تأخذ بعين الاعتبار الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمكلفين . غير انه بوسع الضرائب ذات المعدلات الثابتة ان تحقق شيئاً من العدالة الضريبية ، وذلك بالتمييز بين انواع السلع التي تستهلك مختلف الفئات ، فتوضع الضريبة على السلع التي تستهلكها الفئتان المتوسطة والغنية ، وتعفى من الضريبة السلع التي تستهلكها الفئة الضعيفة .

س — هل يتفضل حضرة الدكتور شبلي ان يذكر لنا بعضاً أو واحدة من الحالات التي يصرف فيها خارج لبنان ٣٩٪ من مجموع السلفات التي تمنحها البنوك في لبنان .

ج — أحيل السائل الى مرجعين — الاول تقرير مصرف لبنان الذي يشير إلى ان مجموع القروض التي اعطيت من قبل المصارف العاملة في لبنان بلغ في نهاية عام ١٩٦٥ — ٣٦٨٥ مليوناً من الليرات اللبنانية اعطي منها للقطاع الداخلي ٢٢٩٠ مليوناً . والثاني دراسة وضعها أحد الاخصائيين اللبنانيين وهو مدير أحد المصارف، يستنتج منها صراحة ان الوفر البالغ ١٣٩٠ مليوناً والذي يمثل ٣٩٪ من المبالغ المسلفة جرى توظيفه في الخارج ولا يسعني سوى أن اشاركه هذا الاستنتاج .

س — لاي سبب تضع الحكومة عراقيل بوجه البعثات اللبنانية إلى الاتحاد السوفياتي ، بعثات تعليمية واقتصادية ؟

ج — تسأل وزارة الخارجية .

س — يظهر من مجموعات الابحاث القيمة التي شاركنا بحضورها وتفهمها انها اثبتت الصعوبات التي تعترض تمويل الانماء في لبنان . لماذا لا نعمل جاهدين وجادين في مجال التنمية الاجتماعية وهي عملية قد تبدو

أقل كلفة من التنمية الاقتصادية وأولى بالاهمية كأن نقنع اللبنانيين مثلاً بأنهم مواطنون لا مسلمون ومسيحيون في معابدهم لكي نتخلص من هذا الاتحاد الفدرالي للطوائف ؟

ج – الكلام على تمويل الانمـــاء الاجتماعي أيضاً . فعندما نتكلم عن بناء المدارس وبناء المستشفيات وعن انشاء ضمان اجتماعي ومصلحة الانعاش الاجتماعي هذه الامور لا تمت بصلة فقط إلى القضايا الاقتصادية بل هي بالاحرى من صميم التنمية الاجتماعية . اذن موضوع التنمية الاجتماعية وارد من ضمن موضوع تمويل الانماء . اما بشأن الشق الثاني من السؤال وهو توعية المواطنين فلا شك بأن الامر هام جداً : نعلم بأن المواطنين في لبنان يتهربون من واجباتهم ، كما نعلم ان الدولة كثيراً ما تخفي بعض الحقائق عنهم ولا بد من ردم الهوة القائمة بين المواطنين والدولة والتوعية . ولي في هذا المجال اقتراح قديم وهـــو ان يرصد كل سنة اعتماد في الموازنة لا يقل عن نصف مليون ليرة لبنانية يخصص للتوعية في جميع الحقول ويدعى كبار الباحثين والمفكرين والعلماء في لبنان للاسهام في هذا الموضوع ، على ان تنشر الابحاث بواسطة الاذاعة والتلفزيون وفي المؤتمرات والصحف وغيرها من وسائل الاعلام لذلك نشارك السائل رأيه بوجوب الاهتمام بالتوعية الاجتماعية .

الجلسة الثانية

الموضوع :

الموارد الوطنية والإنماء في لبنان

الرئيسان : الدكتور انطوان حنين نقيب الاطباء
والدكتور عصام حيدر المدير العام للرياضة والشباب

الدكتور حسن صعب

سيداتي وسادتي ، ارحب بكم اجمل ترحيب الى الجلسة الثانيـة من جلسات المؤتمر الوطني الثاني للانماء . قضينا في هذا الصباح ساعتـين ممتعتين فناقشنا فيها موضوع سياسة تمويل الانماء ، فحدثنا الدكتور يوسف صايغ وحدثنا الدكتور خطار شبلي وتغيب عنا لسوء الحظ ولظروف قاهرة الاستاذ برهان الدجاني ، فتحدث بالنيابة عنه الاستاذ الياس غنطوس .

ونتابع حديثنا في هذه الامسية حول موضوع الموارد المالية والانماء في لبنان . ونحن هذه الندوة حريصون كل الحرص على ان يأتي الانماء في لبنان ثمرة تعاون بين القطاعين العام والخاص ، ثمرة تعـاون خلاق ، ونحرص على ان نعطي لهـذه الامسية دليلا رمزياً بل عملياً على اعتقادنا هذا بوجود ممثلين للنقابات بيننا بالاضافة لممثلي الحكومـة . واود ان اذكر هنا ان النقابات وفي طليعتها نقابة الاطباء تعاونت مع ندوة الدراسات الانمائية في انشاء هيئة جديدة للتوعية العامة بالانماء سميناها مجلس الهيئات الوطنية للانماء والتخطيط . ووجود الدكتور انطوان حنين بيننا هذا المساء هو تعبير عن هذا التعاون المتزايد بين ندوتنا وبين الهيئـات النقابية في لبنان . اما وجود الاخ العزيز الدكتور عصام حيدر وهو من اعضـاء الندوة وهو من يعرفه الشباب والشيوخ معا بوصفه مديراً عامـاً للشباب والرياضة فهو ايضاً مدعاة لسرورنا . وسوف نقسم هذه الجلسة لقسمين القسم الاول يكون برئاسة الدكتور انطوان حنين ونستمع فيـه لموجزات

انحاث الباحثين الذين وزعت عليكم بنصها الكامل ، وفي النصف الثـاني الذي سيكون برئاسة الدكتور عصام جيدر سوف يتلقى الباحثون اسئلتكم الخطية ويجيبون عليها .

وكلمة شكر حارة لاخواني الباحثين الذين تطوعوا لاعـداد بحوثهم لهذا المؤتمر واهلا بكم اليوم وغداً وبعد غد .

الدكتور انطوان حنين رئيس الجلسة الثانية

الكلمة الآن للدكتور الياس غناجه

الادخار وتمويل الانماء في لبنان

للدكتور الياس غناجه
استاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية
وجامعة القديس يوسف
وعضو مجلس التصميم

من بين المصادر العديدة لتمويل الانماء في البلدان النامية ، تعتني هذه الدول في الوقت الحاضر بتحويل مدخراتها الممكنة الصيرورة الى مدخرات فعلية . واذا كانت هذه الدول قد فضلت في الماضي اللجوء الى حلول سلطوية من خلال الترجيح المعطى للادخار العام ، او الى حلول سهلـة المنال باللجوء الى الادخار الاجنبي الذي يصعب تبريره دائما ، الا انها تدرك اليوم ان هذه الاشكال من الادخار ، مهما كانت مفيدة ، اصبحت ثانوية بالنسبة لتعبئة الادخار الداخلي وبشكل خاص الادخار الخاص .

إن تعبئة الادخار الخاص هو نقطة الارتكاز في قرارات سياسية انمائية واعية تحترم المبادرات الفردية . وهذه التعبئة ، في مداها الاكثر عمقـاً وشمولا ، تعني ازدياد الاستهلاك مع بقاء الانتـاج ، كنتيجة لذلك ، عند مستواه أو حتى ازدياده . لهذا الاعتبار ، فان كل سياسة واعيـة

ستتحلى بطابع كمي وذلك بالتحديد المناسب لحجم الادخار المطلوب وللجهد الذي يجب بذله من أجل تجاوز الفارق بين ما هو مرجو وما هو حقيقي. وهذه السياسة يجب ان تكون بالضرورة ايضاً نوعية وذلك بالتأثير على بنيات الادخار ، اي على القطاعات التي يتجمع فيها الادخار الخاص بشكل رئيسي .

ان نمو الادخار الداخلي وتحديد كيفية تركيبه وذلك بالتأثير على القطاعات الاقتصادية التي يتجمع فيها وعلى العناصر ذات الفاعلية المالية التي تشكله ، يبقيان ايضاً محور اهتمام اولئك الذين يبحثون عن سياسة واعية في هذا المجال .

وعلى ضوء هذين الموضوعين سندرس على التوالي بنية الادخار الخاص في لبنان ووسائل تعبئته .

اولا — الادخار الخاص

عندما نحاول تحديد حجم الادخار الخاص في لبنان نصطدم بعقبات ذات طابع حسابي واحصائي . والارقام التي سنقدمها هي ارقام قياسية تقريبية بوجه عام وتشكل المحاولة الاولى في هذا المضمار [1] . وقد وجهنا اهتمامنا الى عام ١٩٦٤ لأنه يمتاز عن غيره باعتباره يمثل نقطة الانطلاق للحسابات الوطنية التي ستنشر عما قريب .

يتوفر لنا في عام ١٩٦٤ ادخار اجمالي مقداره ٦٠٠ مليون ليرة . واذا قدرنا الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق بـ ٣،٢ مليار — وهو

١ نود هنا ان نشكر مديرية الاحصاء المركزي لجميع المعلومات التي وضعتها تحت تصرفنا . ويبقى ان نشير الى ان تبعة هذه الارقام تقع على مسؤولية الكاتب الشخصية وليس على وزارة التصميم .

الرقم الذي يحتمل ان تسفر عنه الحسابات الوطنية لعام ١٩٦٤ — فان الادخار الوطني يمثل نسبة مقدارها ١٨٪ من الناتج الوطني الاجمالي . ورغم ان المعلومات اللازمة تنقصنا لاجراء دراسة متطورة لهذا المعدل ، الا ان له في حد ذاته دلالة خاصة عند مقارنته مع المعدلات المماثلة في الدول الاخرى . ان ما يقارب خمس الناتج الوطني الاجمالي هو مدخر ، ولهذا الاعتبار نحن في طليعة البلدان نصف — النامية . ولذلك فانه منذ البداية يجب الاشارة الى اهمية الحجم الاجمالي للادخار في لبنان . وخلافاً لما قد يمكن تصوره ، فان لبنان لا يزال مستودعاً للادخار . ويبقى ان نشير انه لا بد من بذل جهود كثيرة اذا ما اعتبرنا الادخار الوحيد هو الادخار الداخلي . وبينما تتراوح نسبة الادخار الداخلي الى الناتج الوطني الاجمالي بين ٢٠ و ٢٥٪ في البلدان الغربية [1] ، فهي لا تتجاوز ١٣ ٪ في لبنان عام ١٩٦٤ وتبلغ ما يقارب ٤٢٥ مليون ليرة .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو البحث عن مصادر هذا العرض الاجمالي للادخار . فالكلام عن ٦٠٠ مليون ليرة لا يكفي . وبالتالي فانه يجب الذهاب الى ابعد من ذلك والبحث عن مكونات هذا العرض . ومن الضروري على التوالي التدقيق في اهمية الادخار الخارجي بالنسبة لمجمل الادخار ، وتحديد دور الادخار العام في اطار الادخار الداخلي ، واخيراً التفريق بين الادخار المؤسسي الكلاسيكي والادخار التعاقدي وهذه هي مختلف اشكال الادخار التي سنوضحها .

١ — ادخار خارجي

في بلد شديد الانفتاح كلبنان يُلمس ، اكثر من أي مكان آخر ، مدى اهمية مساهمة الادخار الخارجي في الحجم الاجمالي للادخار . ويقصد

١ ف. ماديسون — « النمو الاقتصادي في الغرب » — آلن — لندن ، ١٩٦٤ . صفحة ١٤٨ (بالانكليزية) .

بالادخار الخارجي كل فائض في مستوردات السلع والخدمات سواء كان هذا الفائض على شكل تدفق الاستثمارات الاجنبية او على شكل تقديم هبات او على شكل وجود التحويلات من جانب واحد . ولا بد من العودة الى ميزان المدفوعات كمصدر للمعلومات الاحصائية من اجل التعرف على الادخار المتأتي من الخارج . ففي خلال الفترة الممتدة من ١٩٦١ الى ١٩٦٤ تمثل الحركات الصافية لرؤوس الاموال القصيرة والطويلة الاجل ١٥٦ مليون لعام ١٩٦١ ، ١٣٠ مليون لعام ١٩٦٢ و ١١٥ مليون لعام ١٩٦٣ . ومن المؤكد ان هذه المبالغ تشكل العنصر المقرر للادخار الخارجي المتدفق على لبنان . وبالنسبة لعام ١٩٦٤ الذي يهمنا بشكل خاص ، وبالاستناد الى النتائج الاخيرة لميزان المدفوعات لعام ١٩٦٤ ، بلغت الحركات الصافية لرؤوس الاموال ما يقارب ١٩٠ مليون ليرة وبلغت ٢٢٢ مليون ليرة بالنسبة لعام ١٩٦٥ .

الجدول رقم ١

الادخار الخارجي اللبناني (١٩٦١ — ١٩٦٥)

(بملايين الليرات اللبنانية)

	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
١ — الحركات الصافية الخاصة للرساميل القصيرة الامد	١٠٤	٦٧	٥٨	١٠٧،٠	١٤٣،١
٢ — الحركات الصافية للرساميل الطويلة الامد :					
أ — الخاصة	٤٤	٥٢	٥٠	٦٣،١	٧٤،٣
ب — العامة	١٨	١١	١١	٢٠،٥	٤،٨
٣ — الادخار الخارجي	١٥٦	١٣٠	١١٥	١٩٠،٦	٢٢٢،٢

المصدر : ميزان المدفوعات للاعوام ١٩٦١ — ٦٣ . وزارة التصميم .
أما ارقام ميزان المدفوعات لعامي ٦٤ و ٦٥ فلا تزال مؤقتة وقابلة للمراجعة .

وتظهر هذه الارقام ان بامكان لبنان الاعتماد على ما يقارب المئتي مليون ليرة تأتيه من الخارج . وبالتأكيد ، وكما تبين الاحصاءات على كل حال ، فان الامر يتعلق هنا بحساب مؤقت ومؤرجح لا يمكنه ان يشكل العنصر الدائم لسياسة تمويل . ومع ذلك فانه لا يسعنا ان نقلل من اهمية هذا الادخار الخارجي الذي يمثل بالنسبة لعام ١٩٦٤ ، نسبة مئوية تعادل ما يقارب ٣٠٪ من الحجم الاجمالي للادخار الوطني . وهكذا فان ما يقارب ثلث ادخارنا الاجمالي يتأتى من الخارج .

وبصدد هذا الأمر علينا ان نعرف فيما اذا كان العطاء الاجنبي يسهم في تنمية لبنان ام لا ؟ وهل يجب اعطاء هذا الادخار المتأتي من الخارج طابعاً متمماً ومكملا للتمويل الداخلي ؟ يبدو انه في بنية العرض الاجمالي للادخار ، يمثل الادخار الخارجي عنصراً لا يمكن اهماله مع العلم ان درجة امكانية استمراره تبقى مؤرجحة .

٢ — ادخار عام ام خاص

واذا ما تركنا الادخار الخارجي جانباً لنقصر بحثنا على الادخار الداخلي ، فان هذا الاخير بلغ ما يقارب من ٤٢٥ مليون ليرة ، اي ما يعادل ١٣٪ من الناتج الوطني الاجمالي . واذا ما اردنا البحث عن تفسير اكثر عمقاً لهذه النسبة من الادخار الداخلي ، فانه من المفروض التدقيق في العناصر المؤلفة لهذا الادخار وبشكل خاص الادخار العام .

ان الادخار العام — بمعنى فائض الواردات على النفقات الجارية للدولة يبدو وكأنه معطى قابل للتغير بكثرة بين بلد وآخر لانه يتوقف على كيفية عمل النظام الاقتصادي المعتمد ودور الدولة في الانماء . وبالاستناد الى التعريف المقترح اعلاه ، فان الادخار العام في لبنان يبلغ ١٠٣ مليون

ليرة عام ١٩٦٤ – ولقد شبهنا بالنفقات الجارية للدولة المدفوعات التحويلية الا اننا استثنينا من ذلك الاجور المدفوعة لاقامة الانشاءات النوعية [١]

وفي اطار من الاقتصاد الحر ، يعطي الادخار العام الذي يمثل ما يقارب خمس العرض الاجمالي للادخار ، يعطي للدولة دوراً اكثر اهمية مما يمكن تصوره . والواقع ان الاستثمارات العامة التي بلغت في عام ١٩٦٤ : ١٣٢ مليون ليرة مُوِّلت بكاملها تقريباً من الادخار العام ، باعتبار ان العجز البسيط سحب من مال الاحتياط . ومع ذلك فلو اخذنا كمؤشر النسبة المئوية للادخار العام بالنسبة للناتج الوطني الاجمالي ، فانه يبلغ في لبنان ٣٫٩٪ في عام ١٩٦٤ . ولعله من الصعب التوقع في المستقبل تعزيز الادخار العام . ففي اطار سعي لبنان لانماء متسارع ، وحيث يبرز دور الدولة في التوسع في التجهيزات الاساسية الاقتصادية (مرافىء ، طرقات..) وفي التجهيزات الاساسية الاجتماعية (مستشفيات ، مدارس الخ ...) فانه لا بد من القبول بزيادة النفقات العامة . وهذه الزيادة تتجلى بالضرورة بانخفاض معدل الادخار العام بالنسبة للناتج الوطني الاجمالي . واذا ما اتبعت السلطات العامة سياسة ضرائبية واعية قادرة على تعزيز الواردات الضرائبية فان هذا الانخفاض في معدل الادخار العام سيتقلص في الحال . وهكذا فان تطور الادخار العام اللبناني سيكون عرضة للتجاذب بين سياسة ضرائبية اكثر ملاءمة لمتطلبات الانماء وبين الدور المتعاظم للدولة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية .

وقد لا يمكننا استكمال هذه الدراسة للادخار العام دون ان نأتي على ذكر ادخار المؤسسات العامة . ففي الادخار العام لم نأخذ بعين الاعتبار

١ ان الاجور المدفوعة لاقامة الانشاءات المنجزة من قبل الدولة لم تحسم . وبالاضافة الى ذلك لقد شبهنا بالمدفوعات التحويلية قيمة الاستملاكات المدفوعة من أجل اقامة الانشاءات .

سوى مصلحتي البرق والهاتف وكذلك المصالح المستقلة ذات الطابع الصناعي او التجاري . واذا استطعنا تحديد الادخار الجماعي فانه قد يمكننا تصنيفه تحت هذا البند . والواقع ان ادخار المؤسسات العامة يمثل ما يقارب ٢٠ مليون ليرة في عام ١٩٦٤ وهي بمثابة اداة للتمويل الذاتي للمصالح العامة.

٣ – ادخار كلاسيكي ام تعاقدي

في بنية الادخار الاجمالي اللبناني يهيمن من بعيد الادخار الخاص الداخلي الذي يشكل ما يقارب من ٣٠٠ مليون من اصل ٦٠٠ مليون ليرة في عام ١٩٦٤ ، اي حوالي ٥٠٪ ونظراً لاهميته من الضروري استخلاص العناصر المكونة لهذا الادخار الخاص الداخلي .

هل يمكننا قبل كل شيء ان نفصل ادخار الشركات عن ادخار القطاع العائلي ؟ ان المقصود بادخار الشركات بشكل عام هو المؤونات الموجودة لمواجهة الهبوط في القيمة والارباح غير الموزعة . والتعبير الاحصائي عن مصدر هذه المعلومات صعب الحصول عليه . فمصادر المعلومات التي من الضروري استقاؤها من وزارة المالية غير متوفرة . ولهذا فانه في اطار هذا الادخار للشركات يجب ادخال ادخار المؤسسات العامة الذي قدرنا قيمته أعلاه بـ ٢٠ مليون ليرة .

وبدلا من ان نحاول التحديد بشكل مباشر للادخار في القطاع العائلي، سننطلق من تحليل للسيولة النقدية لنصل الى تقدير للادخار الخاص في عام ١٩٦٤ .

وفي الجدول رقم ٢ نعرض تطور حركة التداول النقدى والودائع المصرفية منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٥ بقصد اعطاء قياس تقريبي بوجه عام لتطور اتجاه السيولة النقدية في لبنان .

جدول رقم ٢

ازدياد السيولة النقدية اللبنانية (١٩٥٣ – ١٩٦٥) – (بملايين الليرات اللبنانية)

عـــام	المبلغ في نهاية السنة			الزيادة خلال السنة			
	حركة التداول النقدي	ودائع تحت الطلب	ودائع لاجل	ودائع تحت الطلب	ودائع لاجل	زيادة السيولة النقدية
١٩٥٠	١٩٦	٢١٠	٥	—	—	—
١٩٥١	٢٠٨	٢٥٣	٦	١٢	٤٣	١	٥٦
١٩٥٢	٢٠٠	٣٠١	١٢	٨	٤٨	٦	٤٦
١٩٥٣	٢٠٥	٣١٤	١٩	٥	٢٣	٧	٣٥
١٩٥٤	٢٤٢	٣٦٢	٢٧	٣٧	٣٨	١٢	٨٧
١٩٥٥	٢٦٦	٤٤٤	٣٩	٢٤	٨٢	١٢	١١٨
١٩٥٦	٣٣٣	٤٤٠	٤٢	٥٧	٤–	٣	٥٦
١٩٥٧	٣٥٦	٥٥١	٥٠	٢٣	١١١	٨	١٤٢
١٩٥٨	٣٩٩	٥٥٩	٥٣	٤٣	٨	٤	٥٥
١٠٥٩	٤٠٠	٧٧٨	٧٨	١	٢١٩	٢٤	٢٤٤
١٩٦٠	٤٣١	٩٥٥	١١٣	٣١	١٧٧	٣٥	٢٤٣
١٩٦١	٤٣٧	١٠٨٢	١٣٨	٦	١٢٧	٢٥	١٥٢
١٩٦٢	٤٧٠	١٢٦٨	١٨٤	٣٣	١٨٦	٤٦	٢٦٥
١٩٦٣	٤٩٧	١٩٦٥	٤٩٨	—	—	—	—
١٩٦٤	٥٠٠	٢١٢١	٣٨٨	٣	٤١٦	٤٠٠	٣٧٩
١٩٦٥	٦٤٥	٢٥٩٨	٤٤٤	٤٧	٤٧٧	٥٦	٥٨٠

ملاحظة : المصادر الاحصائية : مديرية الاحصاء المركزي . قدرت ارقام عام ١٩٦٣ وذلك للأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في اعدادها من قبل مصرف لبنان

وقد يكون من المفيد حساب معدل الزيادة لمجمل الودائع خـــلال العقد ١٩٥٣ – ١٩٦٤ . ونستنتج من ذلك ان المعدل الوسطي السنوي للزيادة يبلغ تقريباً ٢١٪ وهذا ما يمثل تقدماً ملحوظـــاً ومؤشراً لتوسعنا الاقتصادي .

ولنحاول من خلال هذه المعطيات ان نستخلص الادخار الخاص في عام ١٩٦٤ . فادخار الافراد بشكله المالي ، أما ان يحتفظ باستقـــلاله الذاتي مرتدياً بشكل رئيسي صورة زيادة الاوراق النقدية واما ان يتحول بواسطة اجهزة المؤسسات المختصة .

وبشكل زيادة في السيولة النقدية ازداد الادخار الطوعي ٣ ملايين ليرة فقط في عام ١٩٦٤ بالنسبة لنتائج عام ١٩٦٣ . وبسبب التغير في اسلوب اعداد الاحصاءات المصرفية ، فان حركة التداول النقدي هي موضوع قابل للتحفظ ازاءها في عام ١٩٦٤ . الا انه مع ذلك من المهم الاشارة الى ان زيادة التداول النقدي بلغت ٤٧ مليون ليرة في عـــام ١٩٦٥ . وتجدر الاشارة ايضاً انه خلال العقد ١٩٥٣ – ١٩٦٣ انحصرت تغيرات التداول النقدي بين ٢٥ و ٥٠ مليون ليرة ، مع بعض الثبات في بعض السنوات مثل ١٩٥٣ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦١ ، ولعدم وجود معلومات احصائية افضل ، لنلحظ رقم ٣ ملايين ليرة كأساس لزيادة السيولة النقدية في عام ١٩٦٤ .

الا ان الجزء الاكبر من الادخار الخاص تحول الى مؤسسات مالية ، سواء كانت على شكل مصارف تجارية او وسطاء ماليين . ولنحاول تحديد الزيادة السنوية للاموال المحولة الى المؤسسات المالية .

من بين العناصر المكونة للادخار المؤسسي ، تمثل الودائع تحت الطلب او التوفير وكذلك الودائع لاجل في المصارف التجـــارية ، جزءاً مهماً . وهنا تبرز عقبة من الضروري توضيحها . ان اصحاب حسابات التوفير في لبنان قد لا يكونون كلهم مصنفين من بين افراد القطاع العائلي . اذ

اننا نجد عدداً من المؤسسات التي تستعمل دفاتر التوفير بغية الاستفادة من الاعفاءات الضرائبية المرتبطة بها . وايضاً ، وبسبب عدم القدرة على الفصل بين حسابات التوفير العائدة للقطاع العائلي وتلك العائدة للمؤسسات ، فاننا نفضل اعتبار مجموع الودائع تحت الطلب والتوفير كتعبير عن الادخار الخاص وليس عن ادخار القطاع العائلي .

بلغت زيادة الودائع تحت الطلب وودائع التوفير ولاجل ٣٧٦ مليون ليرة عام ١٩٦٤ و ٥٣٣ مليون عام ١٩٦٥ . الا انه في هذا الادخار المحول الى المصارف التجارية يجب استبعاد ما هو متأتي من الخارج بقصد تجنب وقوع استخدام مزدوج مع الادخار الداخلي . وهذا ما قد يجعل ، على وجه التقريب ، الادخار المحول الصافي يبلغ تقريباً ٣٠٠ مليون لعام ١٩٦٤ و ٤٠٠ مليون لعام ١٩٦٥ . وهذه النتائج ذكرت في الجدول رقم ٣ ، وهي تبين باسلوب واضح اهمية الادخار المؤسسي الكلاسيكي .

جدول رقم ٣

الزيادة السنوية للامـوال المحولـة

الى المؤسسات المالية (بملايين الليرات)

	نهاية سنة	
	١٩٦٤	١٩٦٥
١ ــ بنوك تجارية (ودائع تحت الطلب ، حسابات توفير وودائع تحت الطلب)	٣٧٦،٠	٥٣٣،٠
٢ ــ شركات التأمين على الحياة (زيادة الاحتياطات)	٢،٠	٢،٠
٣ ــ احتياطيات لتعويضات نهاية الخدمة	٨،٢	١٠،٢
	٣٨٦،٢	٥٤٥،٢

والواقع ان الادخار التعاقدي المحول على شكل عقود تـأمين على الحياة ومقتطعات معاشات التقاعد ، يبقى زهيداً جداً في لبنان . فقـد انحصرت مدفوعات التأمين على الحياة في عام ١٩٦٤ بـ ٨،٥ مليون ليرة وقد لا تتجاوز ١٠ ملايين في عام ١٩٦٥ . أما فيما يتعلق باحتياطات تعويضات نهاية الخدمة فانها تمثل ما يقارب ٤،٧٪ من رواتب الموظفين ، وبالتالي فهي تشكل جزءاً قليـل الاهمية ، وتتراوح بين ٨ و ١٠ ملايين ليرة .

ومع ذلك يبقى هذا التحليل البنيوي للادخار الخاص غير كاف . ومما لا شك فيه ان لدينا فكرة عن اكتناز الذهب لدى الافراد . فشراء الذهب بقصد اكتنازه بلغ مليون ليرة في عام ١٩٦٤ (١) ، ويبدو ان هذا الرقم لم يطرأ عليه تغيرات كثيرة خلال السنوات الـلاحقة . ومع الأسف لم نستطع الحصول على المعلومات اللازمة فيما يتعلق بمبلغ الادخار المستثمر في الاسهم المتداولة . وهنا أيضاً يتعلق الامر بادخار مالي يذهب مباشرة إلى سوق الرساميل . وتنقصنا أيضاً المعلومات حول الادخـار الذي يستثمر في البناء أو في التجهيزات والذي لا يمر في قناة المؤسسات المالية . وبما ان هذه الفئة من الادخار مختصة بالمحيط الريفي ، فـانه يبدو انه ليس من الضروري تعليق أهمية كبرى على عدم وجود تقدير لهذا البند .

وعلى ضوء هذا التحليل لنرسم جدولاً لبنية الادخار اللبـناني لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ .

١ المصدر : ميزان المدفوعات لعام ١٩٦١ .

الجدول رقم ٤

بنية الادخار (بملايين الليرات)

	١٩٦٤	١٩٦٥
أ ــ الادخار الخاص		
١ ــ زيادة التداول النقدي	٣,٠	٤٧,٠
٢ ــ زيادة الودائع تحت الطلب وودائع التوفير	٤١٦,٠	٤٧٧,٠
٣ ــ زيادة الودائع لاجل	٤٠,٠	٥٦,٠
٤ ــ مشتريات الذهب من قبل القطاع العائلي	١,٠	١,٠
٥ ــ زيادة احتياطيات شركاء التأمين على الحياة	٢,٠	٢,٠
٦ ــ احتياطيات لتعويض نهاية الخدمة	٨,٢	١٠,٢
٧ ــ مجموع الادخار الخاص (١+٢+٣+٤+٥+٦)	٣٩٠,٢	٥٩٣,٢
٨ ــ زيادة الودائع الاجنبية	١٨٧,٠	١١٥,٠
٩ ــ الادخار الخاص الداخلي (٧ ــ ٨)	٣٠٣,٢	٤٧٨,٢
ب ــ الادخار العام		
١ ــ ادخار القطاع الحكومي	١٠٥,٠	١١٥,٠
٢ ــ ادخار المشاريع العامة	٢٠,٠	٥٧,٠
٣ ــ الادخار العام (ب ، ١ + ب ، ٢)	١٢٥,٠	١٧٢,٠
ج ــ الادخار الخارجي		
١ ــ حركة الرساميل الطويلة الأجل	٨٣,٦	٧٩,١
٢ ــ حركة الرساميل القصيرة الأجل	١٠٧,٠	١٤٣,١
٣ ــ الادخار الخارجي (ج ، ١ + ج ، ٢)	١٩٠,٦	٢٢٢,٢
د ــ مجموع الادخار (أ ، ٩ + ب ، ٣ + ج ، ٣)	٦١٨,٨	٨٧٢,٢

(١) هذه الارقام مؤقتة بانتظار نشر ميزان المدفوعات لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥

يمكن تلخيص النتائج المتجمعة من هذا الجدول على الوجه التالي :

١ ــ ان الحجم الاجمالي للادخار مرتفع نسبياً في لبنان ، وبما انه يمثل أكثر من ٦٠٠ مليون ليرة في عام ١٩٦٤ وأكثر من ٨٥٠ مليون في عام ١٩٦٥ ، فهو ذو دلالة في بلد في أوج توسعه حيث لا تنقص رؤوس المال . وإذا ما اقتصرنا على عام ١٩٦٤ فان ما يقارب خمس الناتج الوطني الإجمالي هو مدخر .

٢ ــ الا ان الادخار الخارجي يحتل مركزاً مرموقاً في بنية هذا الادخار . وباستثناء بعض البلدان مثل باناما وبورتوريكو التي تستفيد من رؤوس الأموال الأجنبية لأسباب واعتبارات خاصة ، فاننا لا نجد في أي مكان آخر بلداً كلبنان عنده مثل هذا المعدل المرتفع نسبياً للإدخار الخارجي . ان هذا الادخار الخارجي يمثل نسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠٪ من العرض الإجمالي للادخار ، وهو يشير بوضوح إلى دور لبنان الخاص كملجأ لرؤوس الأموال وخاصة العربية منها . ولهذا فإنه يجب البحث عن امكانيات استمرار تدفق هذه الرساميل وبالتالي امكانيات استعمالها لتوسع الاقتصاد اللبناني .

٣ ــ وفي اطار الادخار الخاص الداخلي الذي يتجاوز نصف الادخار الاجمالي ، يمثل الادخار المؤسسي الجزء الأكبر . وباستثناء جزء ضئيل يرتدي طابع الأوراق النقدية ، فإن هذا الإدخار المؤسسي بمجمله تقريباً محول إلى المؤسسات المالية ، وبشكل خاص إلى الأجهزة المالية الكلاسيكية مثل مصارف الودائع . أما مساهمة الإدخار التعاقدي بشكل تحويلات للوسطاء الماليين فيبقى ضئيلاً في لبنان ولا يتعدى عشرة ملايين ليرة .

ومع التأكيد على أهمية معدل الإدخار المحول ، فإننا نود الاشارة إلى انه يوجد هنا مؤشر فعال للدور الذي يجب أن تلعبه المؤسسات المالية في توظيف الادخار بغية تحريك الموارد المنتجة . والكلام عن زيـــادة سنوية للأموال المحولة بمعـــدل ٤٠٠ مليون عام ١٩٦٤ و ٥٥٠ مليون عام ١٩٦٥ يفرض بالتـــالي التساؤل عن الوسائل التي تمارسها السلطات اللبنانية لتوجيه استعمال هذا الادخار المحول . وبالفعـــل ومهما كانت المؤسسات المالية حرة الا انها لا تستطيع التهرب من التوجيهات الأساسية التي تستهدفها الدولة من خلال برامجها الانمائية . وبالتـــالي فإنه ينبغي صياغة سياسة شاملة لتعبئة هذا الادخار المحول نظراً لأنه يمثل حوالي ثلثي العرض الاجمالي للإدخار .

ثالثاً ــ وسائل تعبئة الادخار الخاص

ان المعلومات الاحصائية التي جرى تحليلها أعلاه أظهرت ضرورة وجود سياسة لاستقطاب الادخار الخاص في لبنان . والأمر يتعلق بمبلغ يتراوح بحدود ٤٠٠ مليون كحد أدنى و ٥٥٠ مليون ليرة كحد أقصى . وحل هذه القضية يفترض من جهة وجود شبكة من المؤسسات المالية المختصة من أجل إعـــادة توزيع رؤوس الأموال ، ومن جهة أخرى وجود أدوات مناسبة للتعبئة تتوقف طبيعتها وميزاتها على الأهـــداف الملحوظة لمختلف أجهزة الادخار والتسليف .

١ ــ مؤسسات مالية

في ضوء هذا التصور للتعبئة لنبين المؤسسات الرئيسية التي جمّعت

خلال هـــذا العقد الأخير الادخار في لبنان وحاولت توجيهه نحو استثمارات منتجة .

ان مصارف الودائع لا تزال هي الأجهزة الكلاسيكية لتوظيف الادخار في لبنان . فبقبولها على السواء الودائع تحت الطلب ولاجـــل وبتعاطيها ايضاً حسابات التوفير ، تشكل اليوم احد العوامل الأكثر اهمية لتجميع رؤوس الأموال . لهذا الاعتبار هناك تدابير كثيرة يمكن استحسانها بقصد تنمية دور المصارف التجارية في تعبئة الادخار . من بين هذه التدابير لنذكر قبل كل شيء تعميم استعمال الشيك . فعلى الدولة ان تدفع رواتب موظفي الفئات العليا بواسطة الشيكات وذلك كي تجعلهم يألفون الوسائل المصرفية وبالتـــالي تحثهم بطريقة غير مباشرة على ايجاد ارصدة لهم في المصارف . ولنبرز ايضاً تأثير الاختلاف في معدلات الفائدة على زيادة الادخار ، فباعتماد فارق اكبر بين معدل الفائدة على الحسابات الجارية ومعدل الفائدة على الودائع لأجل يتيسر تجميع رؤوس الأموال دون ان يكون هناك اي عبء ثقيل على النظام المصرفي . واخيراً ، لا شيء يمنع من ايجاد يانصيب مع سحب جوائز بالقرعة لصالح فاتحي حسابات لأجل ودائـــع التوفير . ففي مجتمعات لا تزال سريعة التأثر والحساسية للمراهنات والألعاب ، كمجتمعنا ، يمكن لليانصيب ان يكون حافزاً ذا قيمة للادخار في المؤسسات .

واذا كانت مصارف الودائع تستقطب الادخار في المدى القصير ، فان ايجاد مصرف انماء ومؤسسات متخصصة للتسليف قد يؤمن جمع رؤوس الأموال الباحثة عن توظيف لأجل طويل . وبالتالي فان نشاطات هذه الأجهزة المالية مكملة لمصارف الودائع . وهذه الأجهزة المالية قد تسهّل تكوين سوق لرؤوس الأموال وتجتذب رؤوس الأموال الخاصة اللبنانية لاكتتاب سندات مالية محلية .

وبهذا القدر من المؤسسات المكونة لبنية النظام المصرفي، لا يمكننا ان

نتجاهل مراقبة المصرف المركزي التي ستنظم توجيه الادخار المجمع . ان التدابير المعلنة عديدة وقد تمت صياغتها في قانون النقد والتسليف ، ويمكنها ان تقتصر على قواعد تبين الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب على المصارف توفيره والاحتياطات التي يجب ايداعها لدى المصرف المركزي . وعلى الأخص فان هذه التدابير تتعلق بالسلطة المعطاة للمصرف المركزي لمراقبة الحجم الاجمالي للتسليف من خلال سياسة اعادة الحسم او سياسة السوق المفتوح open market policy . وهـــذه التدابير لا تستبعد ايضاً انتهاج سياسة مختارة للتسليف . وبوجه عام ، فان مجمل شبكة المصارف بتكوينها الكلاسيكي من مصارف للودائع ومؤسسات متخصصة للتسليف الطويل الأجل ، توجب التنسيق والانسجام الذي تقع مسؤوليته على المصرف المركزي . وهذا التنسيق للشبكة المصرفية يفرض نفسه في لبنان فيما اذا كانت السلطات تبحث عن تعبئة شاملة للادخار المحول بغية تنمية تكوين رأس المال في لبنان .

ان المؤسسات المالية التي سبق وصفها اعلاه تختص بالأشكال الكلاسيكية لاستقطاب الادخار . والنظام المصرفي مع كل مرونته في القدرة على تعبئة الادخار ، الا انه مع ذلك يفسح المجال لهروب بعض المصادر التي بدأت الأمم الحديثة تعي اهميتها . وهذا الأمر يتعلق بشكل رئيسي بجميع الأجهزة التي تستقطب الادخار التعاقدي . وما يثير انتباهنا بشكل خاص في لبنان هو شركات التأمين على الحياة وأموال الضمان الاجتماعي .

ومن بين الوسطاء الماليين الذين يلعبون دوراً مشابهاً لدور المصارف ، تبرز شركات التأمين اليوم كمصدر للادخار يجب اخذه بعين الاعتبار . والواقع انه بمقـــدار كون هذه الشركات تستوفي اقساطاً اكثر مما تدفع بصفة تعويضات فانها تجني فائضاً مالياً قابلاً للتعبئة . وفي هذا المجال فان التأمينات على الحياة تسترعي انتباهاً خاصاً . وفي حال كون مخاطر الوفاة اقل من المخـــاطر الخارجية ، بفضل تقدم الطب ، فانه ينتج عن ذلك

فائض صاف جدير بالاستثمار .

وبالرغم من ان التأمينات على الحياة لا تمثل عنصراً هاماً للشركات اللبنانية ، الا انها ليست الشكل الوحيد للتأمين كأداة للتعبئة . فمن الممكن ايضاً الاشارة الى اشكال خاصة اخرى كالتأمينات على الحوادث والتأمينات ضد مخاطر السرقة والحريق والفيضان حيث اصبحت الخسائر اكثر فأكثر نادرة .

ان انتشار التأمين يفترض دعاية قوية في اوساط الجماهير في الريف والمدن . وتعميم التأمين على الحياة يستلزم بشكل خاص قبول الفئـــات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والضئيل بتوظيف ادخارها على هذا الشكل . وهذا ما لا يتم بدون تربية وحث للجماهير على ذلك .

ومن بين أشكال تعبئة الادخار التعاقدي في المستقبل ، وستبرز احتياطيات الضمان الاجتماعي كأحد هذه الأشكال الأكثر أهمية . فهي تشكل مصدراً فعالاً لتجميع الأموال من اجل الاستثمارات المختصة ، لأنها من المحتمل ان تبلغ في حدها الأدنى خمسين مليون ليرة . والسؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة ما اذا كان من الممكن زيادة الفوائض المجمعة في مؤسسة الضمان الاجتماعي ، ونحو اية مرامي يجب توجيهها . لأجل ذلك احتاط الجهاز اللبناني للضمان الاجتماعي فأوجد لجنة مالية مسؤوليتها السهر على توظيف الاحتياطيات المتوفرة . وفي البلدان التي اعتمدت الضمان الاجتماعي يتم التوظيف عموماً اما بسندات مالية على الدولة ، واما ان يوجه لتمويل رأس المال الاجتماعي سواء كان على شكل مستشفيات او على شكل مساكن شعبية . وفي اطار اعداد جدول بنيوي structurelle للادخار الخاص يشكل جهاز الضمان الاجتماعي اداة مختصة لتعبئة هذا الادخار من اجل تخصيصه للاستثمارات الاجتماعية مثل السكن الرخيص وبناء المستشفيات . وبمثل هذا العمل نكون قد أوجدنا السبيل لإعادة التوزيع لصالح العمال انفسهم الذين استقطب ادخارهم اجبارياً بمساهمتهم الأصلية بمختلف التأمينات .

والجهاز اللبناني للضمان الاجتماعي يجب عليه ان يستوحي مثل هذه الاتجاهات في سياسته لتخصيص احتياطياته .

* * *

بذلك نكون قد تعرضنا لبحث اهم المؤسسات المالية اللبنانية التي تؤمن تعبئة الادخار الخاص . الا انه على الرغم من حسن تنظيم شبكة المؤسسات المالية ، توجد ايضاً حاجة ملحة للعمل على ايجاد الأدوات التي تجعل البنية المؤسسية للادخار اللبناني فعالة .

٢ – اساليب تعبئة الادخار الخاص

تبقى المؤسسات المالية التي جاء وصفها اعلاه عديمة الفائدة اذا لم تسهم ، في حال جمعها للادخار الداخلي ، في تنمية السوق النقدي القائم على سندات الدولة وعلى ايجاد سوق الرساميل حيث يمكن تبادل السندات المالية المتداولة والقيام بالتسليف الطويل الأجل .

* * *

ان تعبئة موجودات المؤسسات المالية تبقى مفتاح السوق المالي المدعوم . ومن اجل توفير سيولة كافية ، فان كل سياسة واعية يجب ان تلجأ الى تعبئة الموارد بطرح قرض داخلي . وهذا ما يخلق سوقاً لسندات الدولة التي تنضم الى السوق النقدي ، باعتبار ان الأمر يتعلق بتسليفات قصيرة الأجل . ويبقى الاقتراض المباشر من الجمهور ، في هذه الحالة ، غير ذي فاعلية وذا تأثير ضعيف . ومما لا شك فيه ان الاكتتاب بسندات الدولة من قبل الجمهور يجمد كل امكانية للتضخم . وهذا الاكتتاب يمثل توظيفاً للمداخيل التي ربما كانت قد صرفت على سلع استهلاكية او سلع انتاجية . والواقع ان موارد القرض نادراً ما تتأتى عن توظيف مباشر من

قبل الجمهور ، فهي تتعلق باكتتابات المؤسسات المالية التي عرفت كيف تجمع الادخار الداخلي الى ادخار مؤسسي . وهكذا فان المصارف التجارية تعتبر المشتري الرئيسي للسندات القصيرة الأجل ولسندات الخزينة ، فيما اذا كانت هذه الأخيرة صادرة عن الخزينة نفسها . وبالتالي فان القرض ، من خلال بعض الاجهزة ، يضع تحت تصرف الدولة جزءاً من ادخار الأفراد الطوعي الموجود بشكل رئيسي لدى مصارف الودائع .

وما أتينا على ذكره بخصوص السندات القصيرة الأجل يمكن اعتماده من جديد للقرض الطويل الأجل وذلك على شكل سندات تتجاوز مدتها السنة . وهكذا كان الاستقطاب الطوعي سيتم بواسطة صناديق التوفير البريدية أو بواسطة شركات التأمين . والقرض سواء ارتدى شكل سندات مالية قصيرة أم طويلة الأجل يفترض من جهة وجود مجموعة من الشروط المغرية للاكتتاب ومن جهة أخرى ثقة الجمهور والمؤسسات المالية في نفس الوقت بتعهدات الدولة . فسندات الدولة المكتتب بها يجب أن تكون قابلة للتحويل النقدي بسرعة . وهذه القابلية للتحويل السريع هي رمز لسوق نقدي مرن كفاية لتلبية الحاجات . وفي هذا المضمار فإن المصرف المركزي مساعد ذو قيمة لتصفية السندات . وعلى العكس من ذلك فإنه يجب اعتماد سلسلة من التدابير بقصد تشجيع المكتتبين على الاحتفاظ بسنداتهم : من هذه التدابير العمل على رفع معدلات الفائدة عند اقتراب موعد استحقاق السندات ، واعطاء السندات العامة المصادرة حق الاستفادة من سحب جوائز بالقرعة ، وكذلك اعطاء سندات الدولة حق الاستفادة من الاعفاءات الضرائبية بهدف تشجيع الجمهور على الادخار . ومن البديهي ان هذه السلسلة من التدابير ليست شاملة وإنما هي دالة فقط على التشجيعات الممكنة لتوسيع السوق النقدي . وزيادة على هذه الاجراءات

الجزئية ينبغي توفير الثقة الممكنة للاكتتابات بتعهدات الدولة .

والسوق النقدي المعتمد بشكل رئيسي على سندات الدولة يشكل أداة للتعبئة غير المباشرة للادخار الخاص من خلال المؤسسات المالية . وعلى العكس من ذلك فإن سوق الرساميل يتميز بتعبئة مباشرة للادخار باستثمار الأموال في أسهم أو سندات ذات فائدة ثابتة . وينبغي التدقيق في التدابير الواجب اتخاذها لتحسين تنظيم عمليات البورصة ومعرفة الظروف التي يؤدي فيها خلق مؤسسات متخصصة للتسليف إلى المساهمة في توسيع سوق الرساميل .

ومن أهم التدابير توفير معلومات مفصلة عن الأوضاع المالية للشركات المطروحة اسهمها في البورصة . ويجب على الجمهور أن يكون على اطلاع بالعناصر المؤلفة لكل شركة . كما انه يجب أن يكون لدى المساهمين معلومات وافية حول القيمة الحقيقية للأسهم قبل حصولهم عليها . ويبدو ان الصحافة لا تسد هذا الفراغ في الغالب .

بيد أنه يجب الذهاب إلى أبعد من ذلك ، وإيجاد لجنة مراقبة لكل سوق للسندات المالية بغية تشجيع الادخار على الاستثمار مع السهر على حماية المساهمين . وسوف لن تسمح مثل هذه اللجنة بطرح سندات جديدة إلا إذا كانت الشركات التي تم تشكيلها حديثاً مطابقة في تكوينها للشروط القانونية . وبعد ذلك يمكن لهذه اللجنة ان تصنف مختلف السندات والأسهم المطروحة حسب درجتها المقدرة من الامان . وهذا ما يشجع المشترين على اقتناء السندات المضمونة ويزيد في نفس الوقت من تداولها . وليس هناك ما يمنع من اعطاء هذه اللجنة سلطات أوسع فيما يتعلق بالتباين بين مختلف السندات والأسهم . وهكذا فإن بعض أنواع السندات ستتمتع بامتياز خاص لتستخدم كضمان للقروض المصرفية . وعلى العكس

من ذلك فإن السندات المالية التي قد تنتهك الموجبات القانونية ستستبعد من قائمة الأسهم والسندات المطروحة في البورصة . ونرى في بعض هذه التدابير الخاصة الدور الذي تضطلع به لجنة المراقبة في تنظيم بورصة السندات والأسهم وفي توجيه الادخار نحو سوق الرساميل . وهذه اللجنة ، بدون أي تدخل مباشر ، تحاول أن توحي للمدخرين بثقة أكبر في السندات المطروحة في البورصة . وبهذا الاتجاه وجهت مؤخراً التشريعات الهندية والمكسيكية والكولومبية ، تلك البلدان التي توسعت فيها كثيراً عمليات البورصة . وبهذا الاتجاه يجب أن تنظم بورصة السندات والأسهم في لبنان .

إذن ، في ضوء تصور سوق أكثر اتساعاً لرؤوس الأموال ، يجب العمل على تطوير مؤسسات التسليف المتخصصة في لبنان . وفيما عدا مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري (B. C. A. I. F.) المهيأ للاصلاح ، لا يوجد في لبنان مؤسسة متخصصة للتسليف . إذ انه سواء تعلق الأمر بتسليف زراعي أو صناعي أو حتى بقروض للصناعات الصغيرة والحرف ، فإن هذه المؤسسات تساهم بقوة في توجيه الادخار نحو استثمارات منتجة . وهذه المؤسسات بضمانها للسندات الصادرة عن الشركات أو مساهمتها في الاسهم الصادرة عن هذه الشركات ، تدعم سوقاً لا يزال طري العود أو على الأقل ترسخ دعائمه بانتظار أن تبرز للعيان بشكل مجسد فوائد هذا السوق في يوم مناسب . وهكذا فإن مؤسسات التسليف المتخصصة تصبح أداة فعالة للتسليف الطويل الأجل . وهي بحصولها ليس فقط على الأموال العامة ، ولكن باستفادتها أيضاً من سوق الرساميل ، تسهل انطلاق مشاريع عديدة كان من الممكن أن تصادف صعوبة في تصريف أسهمها في سوق السندات والأسهم . وهذه المؤسسات المتخصصة يمكنها بواسطة عمليات الأقراض وأخذ الحصص أن تتلافى

جزئياً عدم كفاية رأس المـــال في التوظيفات الطويلة الأجل ، وتعيد معدلات الفوائد المرتفعة المعتمدة للتسليف الذي يتعدى خمس سنوات إلى مستوى ، ان لم يكن متدنياً ، فعلى الأقل معتدلاً بقصد تشجيع انطلاق المشاريع الوطنية .

* * *

وبالخلاصة ، لنحاول ان نرسم جدولاً لسياسة عقلانية لتعبئة الادخار بقصد تمويل الانماء . فالادخار اللبناني يبرز كادخار مهم ، جدير بالانتباه لانه يبلغ ما يقارب خمس الناتج الوطني الاجمالي . الا انه ايضاً ادخـــار ذو بنية غير مستقرة Structure Instable ومعرض للأخطار بسبب كون أكثر من ربعه مرتبط بتدفق رؤوس الاموال الاجنبية . وهو اخيراً ادخار مؤسسي او محوّل بمعنى ان الجزء الغالب من الادخار الخاص هو بين أيدي المؤسسات المالية . ولهذا كان هدف القسم الثـــاني من هذه الدراسة صياغة الخطوط الكبرى لتعبئة هذا الادخار الخاص بقصد تمويل الانماء . إلا ان التمييز الذي اجريناه بين المؤسسات المالية وأساليب التعبئة يبقى مصطنعاً . فالواقع ان أدوات التعبئة التي اقترحت (سندات مـــالية على الدولة ، اسهم متداولة ، الخ ...) هي المحرك بالنسبة للمؤسسات المالية . وتساهم المصارف التجارية ومصرف الانماء ومؤسسات التسليف المتخصصة وكذلك شركات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي بتعبئة الادخار عن طريق مشاركتها الكثيرة أو القليلة ، في توسيع السوق النقـــدي أو في توطيـــد سوق الرساميل . إذن فالمؤسسات والأساليب تمثل الوجوه التأسيسية والديناميكية لهدف واحد هو الوصول باستقطاب الادخار اللبناني الحد الأقصى بقصد تمويل برامج الانماء . وفي الختام ، ان أمنيتنا هي ان نرى في لبنان تحت ظل المصرف المركزي ، ولادة سياسة واعيـــة

ومتناسقة لتعبئة الادخار الموجود وذلك حسب الخطوط المرسومة أعلاه . وإلا فإن التدفق النقدي كالمياه سيستمر في البقاء بلا جدوى وضائعاً أو مهدوراً في البحر .

ترجمه الى العربية الاستاذ احمد ستيتيه
من مديرية الاحصاء المركزي

الضرائب وتمويل الانماء في لبنان

للدكتور زكي مزبودي
استاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية
وجامعة بيروت العربية

تهتم بلدان العالم قاطبة ، ولا سيما تلك التي ما تزال تسير في طريق النمو ، بدور الضرائب في عمليات الانماء الاقتصادي لكونها تأمل ان تجد فيها الملاذ للخلاص من وضع تعيس متخلف والسير في طريق التقدم والارتقاء.

فشعوب تلك البلدان تحسست واقعها المؤلم وادركت انها ما فتئت تعيش في الظـــلام بالنسبة لسواها من الشعوب المتقدمة ، فرفعت لواء الانماء وضغطت على حكوماتها من اجل تعبئة الطاقات استعداداً لجولة التسابق مع الزمن تعوض عليها ما فاتها من رغد العيش ورفاه الحياة .

فالقضية بالنسبة اليها هي قضية مصيرية ، فلا غرو ان هي تعلقت بأهداب الأمل وتطلعت الى اراء ومقترحات الباحثين في الوسيلة الضريبية علهم ينيرون السبل الموصلة الى تحقيق الأهداف .

ونحن في لبنان بدأنا نزداد اهتماماً بموضوعات الانماء والتمويل وبالضريبة بنوع خاص منذ ان حاول المسؤولون لدينا وضع مشروع خطة خمسية

للتنمية وانصرف الخبراء الى تدارس مختلف جوانب الخطة وتقليب وجوه الرأي في وسائل تمويلها .

فمشروع الخطة غدا مادة خصبة وضعها الخبراء تحت مجهرهم وشرعوا يتفحصونها ويتفقدون فيها العاجل والملح ويوازنون بين مختلف عناصرها في ضوء معيار الأولويات .

ووسائل تمويل مشروعات الخطة ، والضرائب بصورة خاصة ، باتت تشكل موضوعاً حياً للمناقشات الطويلة الدافئة .

فعديدون هم اولئك الذين يرغبـــون ، بدافع الاطلاع او بداعي المسؤولية ، في معرفة ما اذا كانت حصيلة الضرائب تكفي لتمويل مشاريع الانماء الحالية وما اذا كانت قادرة على مواجهة النفقات الانمائية المتزايدة في المستقبل .

وعديدون هم اولئك الذين يرغبون في تلمس مواطن تجاوب الضريبة اللبنانية مع متطلبات الانماء بعد ان خرجت الضريبة من نطاقها التقليدي لتستخدم كأداة تدخل وتوجيه في مختلف الميادين العامة .

ويبدو ان الخبراء الذين انكبوا على دراسة مصادر التمويل كادوا يجمعون ، في غمرة الاتجاهات المتعارضة التي تتناول دور الضريبة في عمليات الانماء ، على ضرورة التوفيق بين هدفين :

١ — توفير الحصيلة الكافية من الايرادات حتى ولو ادى ذلك الى عدم التجاوب مع سائر الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية .

٢ — تأمين الأجواء الضريبية المشجعة لاقامة الاستثمارات ، ولا سيما الأجنبية منها ، حتى ولو ادى ذلك الى تدني الحصيلة .

ويبدو ، ايها السيدات والسادة ، ان كلا الهدفين واجب الادراك ، فلا انماء دون كفاية ولا كفاية دون توسع .

فالضريبة ، كأداة تمويل ، تؤمن الكفاية في الايرادات التي يتعذر

على الدولة بدونها تنفيذ مشاريع التجهيزات الهيكلية وتوفير الخدمات الأساسية لانماء القطاع الخاص .

والضريبة ، كأداة تشجيع ، تحرك الحوافز وتجتذب رؤوس الأموال والخبرات الوطنية والأجنبية نحو استثمارات جديدة او نحو التوسع في استثمارات قائمة .

على ان هذه التأكيدات ، التي تبدو بسيطة في ظاهرها ، تصطدم بواقع ضريبي مؤلم وهو استحالة ضبط الجباية والحصول على ما ينبغي الحصول عليه من ايرادات وبالتالي بقاء قسم كبير من طاقات المكلفين على الدفع دون استثناء .

وهذا الواقع ، الذي يسود جميع البلدان السائرة في طريق النمو ، هو الذي يجعل الدول تتردد في استخدام الضريبة كأداة تشجيع ، نظراً لشح الايرادات وحاجتها الملحة الى المال .

فما هو السبيل لرفع معدل استنفاد الطاقة التكليفية ، وكيف يمكن تفادي نواقص الايرادات ، وهلا يمكن اصلاح الحال ، وبأية وسيلة ، واخيراً هل تنطوي الاعفاءات والامتيازات الضريبية على مساوىء ، ام انها تحمل في ثناياها بواعث الخير والنشاط ؟ .

اسئلة تخطر على بال كل منكم ولا شك ، ، ولكن الاجابة عليها تستدعي بعض الشروحات والايضاحات التي سنحاول استعراضها واياكم فيما يلي :

اولا — في الطاقة التكليفية وضعف معدل استنفادها

يقصد بعبارة « الطاقة التكليفية » النسبة التي يمكن اقتطاعها من دخول الأفراد وثرواتهم لغايات النفع العام دون الحاق الضرر بهم ودون حدوث ردات فعل سياسية او اجتماعية عنيفة .

وهذه الطاقة تتأثر بعدة عوامل اهمها :

١ — المعدل الوسطي لدخل الفرد .

٢ — كيفية توزيع الدخل الوطني .

٣ — ما يفيض من دخل الفرد عن استهلاكه الضروري .

وجدير بالتنويه ان الاستهلاك الضروري للفرد لا يقتصر على حاجاته الغذائية البيولوجية فقط ، وانما يتعداها الى المستوى المعيشي الذي اعتاده جمهور السكان وما التصق به من عادات يومية كالتدخين وتناول القهوة والشاي وسوى ذلك .

ومن البديهي ان لا يتساوى بالضرورة المستوى المعيشي في بلدين او اكثر تتعادل فيها دخول الأفراد ولا سيما اذا كان توزيع الدخل سيئاً في احد هذه البلدان ، اذ ان المستوى المعيشي ينخفض حتماً في البلد الذي تستأثر فيه الأقلية الميسورة بنسبة كبرى من الدخل الوطني .

ويبدو ان هنالك من العوامل ما يجعل معدل استعمال الطاقة التكليفية ، في البلدان النامية ضعيفاً للغاية ، بحيث تأتي حصيلة المقتطعات الضريبية مخيبة للآمال بعيدة كل البعد عن قدرة المواطن الحقيقية على الدفع . ومرد ذلك في غالب الأحيان ، الى الثغرات الكامنة في التشريع الضريبي ، والنقص في الكفاءة الادارية ، فضلاً عن ضعف السلطة وصمود الأقلية المتنفذة ومقاومتها بضراوة وعنف لكل محاولة ترمي الى زيادة اعبائها الضريبية .

ولا ريب في ان مثل هذا الوضع المتردي ، يؤدي الى نتائج مضرة بالصالح العام ، اذ ان السلطة تجد نفسها عاجزة ، ليس فقط عن الاستجابة لضرورات الانماء المباشرة ، بل عن تلبية ضروات الانفاق العادي الذي يؤثر القصور فيه على الجو الانمائي العام ، كالانفاق على شؤون الصحة والتربية والأمن وما اليها من ضروب الانفاق التي لا غنى عنها في عملية انماء المجتمع .

وعليه يصبح من أول واجبات المسؤولين ان يتداركوا الأمر ويعملوا على معالجة الوضع المالي المرتبك تفادياً لقصور الايرادات الضريبية واستمرار عجز الموازنة حتى لا يضطروا الى الاستعانة بمصادر التمويل الأخرى الا ضمن الحدود المعقولة وفي نطاق ضيق .

ومن المفيد جداً ، ان نلفت الانتباه الى انه من غير الجائز اعتماد المقـارنات الدولية لتحديد الطاقة التكيفية والوقوف على نسبة ما يمكن اقتطاعه من الدخل الوطني ، بمثابة اعباء ضريبية ، لأن مثل هذه المقارنات لن تفيد في شيء اذ ان نظام الضرائب الذي يتوافق مع ظروف وحاجات بلد معين ، قد لا يتوافق اطلاقاً مع ظروف وحاجات بلد آخر .

ولدينا في الأرقام الواردة في النشرات الاحصائية الصادرة عن المؤسسات الدولية المختصة (النشرة المالية للأمم المتحدة ١٩٥٩ ونشرة المركز الدولي للاحصاء ١٩٦٠) خير دليل على عدم جدوى تلك المقارنات . فنسب الاقتطاع الضريبي تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين بلد وآخر من ذات المستوى . ففي حين بلغت النسبة ٣٠ بالمئة في المانيا ، لم تكن تزيد عن ١٦ بالمئة في كندا ، وكلاهما بلد متقدم . وفي سيلان تفوق النسبة الـ ٢٠ بالمئة في حين انها لا تتعدى ١٦ بالمئة في اليونان ، وكلاهما بلد نام .

ثانياً – في الضريبة كأداة تمويل رئيسية

وازاء واقع حصيلة الضرائب الهزيلة غير الكافية ، وامام متطلبات التمويل الانمائي ، تجد الدول النامية نفسها محمولة على التحري عن مصادر أخرى للتمويل غير الضرائب تؤمن لها الايرادات الاضافية المطلوبة .

فالحاجة ملحة الى مزيد من الايرادات للانفاق على عدد لا يستهان به من المشاريع الهامة التي تشكل عاملاً اساسياً وجوهرياً في انماء البلاد ، ولتأمين النفقات الجارية التي يتعذر الاقتصاد فيها غالباً بالنظر لارتباطها

الصميمي بتوفير الأجواء الملائمة للانماء كنفقات الأمن وصيانة شبكات الطرق وسواها من نفقات مشابهة قد يبدو للبعض ، خطأ ، انها نفقات عادية يمكن ضغطها .

وقد دلت التجارب ، التي مرت بها معظم البلدان السائرة في طريق النمو ، على ان اللجوء الى مصادر التمويل الأخرى لا يأتي دائماً بالنتائج المرغوبة ، وعلى ان الضرائب يجب ان تبقى المصدر الأساسي للتمويل وتوفير الايرادات المقتضاة .

فالتفكير يتجه عادة الى الاستعانة بالقروض الداخلية او الخارجية او باللجوء الى البنك المركزي ، اذا استنكفت الدولة عن قبول المساعدات الخارجية .

فالقرض الداخلي ، الذي يتم عن طريق بيع سندات الخزينة ، وان كان مقبولاً على العموم ، فانه لا يأتي بحصيلة مباشرة تذكر ، بسبب ضعف السوق المالية وعدم اعتياد الجمهور على هذا النوع من التعامل فضلاً عن تخوفه من تضخم نقدي محتمل .

والقروض الخارجية ، وان كانت اوفر حصيلة من سواها من المصادر ، فهي تستدعي الحيطة والحذر وموازنة الأمور بالنسبة للعبء الذي تلقيه تلك القروض عند السداد على ميزان المدفوعات .

واما اللجوء الى البنك المركزي فانه ، عدا مزالقه الخطرة ، قد يتسبب بالتضخم الشرير نتيجة لعدم تجاوب الانتاج المحلي في البلد النامي ، بالسرعة اللازمة ، مع زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات التي تنجم عن ذلك النوع من التمويل .

اما المساعـدات الخارجية ، فانها لا تسمن ولا تغني عن جوع ، لكونها لا تغطي في العادة الا جزءاً ضئيلاً جداً من عجز الايرادات ولا تستحق بالتالي منّة الغير على البلد .

وبذلك يتضح لنا انه ينبغي التركيز على الايرادات الضريبية ، في

الدرجة الأولى ، لتمويل الانفاق بشقيه العادي والانمائي . واذا كان لا بـد من ايرادات اضافية ، فلتبق محصورة في أضيق نطاق ولتتخذ الحيطة اللازمة حتى لا تسفر عنها آثـار ضارة على مستقبل الاقتصاد الوطني .

وهكذا نخلص الى ضرورة اعارة الضرائب مـا تستحق من اهتمام بتطوير تشريعها وسد الثغرات التي ينطوي عليها ، ورعـاية مصلحة الضرائب دون ان نتغاضى عن الهدف الانمائي للضريبة وضرورة استخدامها كاداة لاجتذاب الخيرات والرساميل .

ثالثاً : في تطوير نظام الضرائب

لقد بات معروفاً لدى الجميع ان النظام الضريبي الامثل هـو الذي يتجاوب ويتفاعل باستمرار مع المتطلبات المـالية والاقتصادية والاجتماعية ويكون منسجماً ومتناسقاً في جميع نصوصه وأحكامه .

غـير ان الدول لا تتمكن دائماً من تطوير نظمها الضريبية تطويراً كاملاً من زمن لآخر اذ انها تضطر غالباً ، تحت ضغط الظروف الطارئة والحاجات الملحة ، الى ادخال التعديل تلو التعديل على نظمها الضريبية دون ان تكون في وضع يمكنها من النظر في مدى تأثير التعديلات المتتالية على سائر الضرائب مما يؤدي ، مع الزمن ، الى ارتباك النظام وفقدانه ما كان يتمتع به من تكامل وانسجام .

وهذا ما يدعو الدول لأن تعمل ، من زمن لآخر ، على اصلاح نظمها الضريبية اصلاحاً شاملاً فتعيد النظر فيها جملة وتفصيلاً في ضوء خطة عامة تستمد عناصرها من معطيات الزمن الحاضر حتى تأتي متوافقة مع مقتضيات العصر .

وقد شهد لبنان ، منذ بضع سنوات ، محاولة لاصلاح نظامه الضريبي

الموروث عن عهود الانتداب بعد ان شاخ وتجاوزه الزمن وبـات بالياً لا يتجاوب في شيء لا مع حاجات التمويل العادي والانمائي ولا مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المستجدة .

ولا ندري لماذا توقفت ثمار تلك المحاولة التي كانت بدأت طلائعها تظهر منذ أواخر سنة ١٩٦٢ حيث صدر قانون ضريبة الامـلاك المبنية الجديد وتلاه قانون ضريبة الملاهي الذي صدر في أواخر سنة ١٩٦٥ .

والواقع انه لا بد من استئناف المحاولة حتى نؤمن الزيادة في الحصيلة، ونحقق اغراض الانماء الاخرى فضلاً عن اضفاء ميزتي الوضوح والانسجام على النصوص القانونية النافذة، وسد ما يعتريها من ثغرات يتلمسها المتهربون من دفع الضرائب .

وفي محاولة زيادة الحصيلة ، ينبغي الانتباه الى ضرورة البقاء ضمن حدود الطاقة التكليفية وعدم الاضرار بالمستوى المعيشي لجهود السكان ، فضلاً عن وجوب مراعاة ظروف تكوين الرساميل وقيام الاستثمارات في القطاع الخاص .

وعلى كل فان أية زيادة في العبء الضريبي يجب ان تدرس بعناية وان يتم تنفيذها ، في حال الاقتناع بعدالتها وجدواها ، عـلى مراحل وبتأن تام حتى لا تثير الخواطر وتصطدم بردات فعل عنيفة .

ونعتقد ان الاتجاه نحو الاكثار من الضرائب المباشرة عـلى الدخل والثروة والاقلال من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك ، هو اتجاه سليم شرط ان لا نغالي في رفع معدلات الضرائب التصاعدية، وان نقصر الاعفاآت والتخفيضات في ضرائب الاستهلاك على ما هو ضروري للمعيشة من المواد والسلع .

ولا نرى بأساً في ان تكون نسبة الضرائب غـير المباشرة الى مجموع الايرادات الضريبية مرتفعة ، اذ ان الاحصاآت الدولية تدل بوضوح على ان هذا الوضع هو مشترك بين جميع البلدان النامية .

ولا يجوز ان نغالي بفرض الضرائب المباشرة على الدخل والثروة حتى لا نحد من تكوين الرساميل ومن قيام الاستثمارات ، لأن مثل هذه النتيجة لا تكون في مصلحة العدالة الاجتماعية في مطلق الاحوال .

وقد دلت احصاآت الامم المتحدة والمركز الدولي للاحصاء العائد لسنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ على ان المعدل الوسطي لنسبة الضرائب غير المباشرة الى مجموع الايرادات الضريبية قد بلغ في ٢٤ دولة نامية من مختلف الجنسيات (افريقية واسيوية واميركية واوروبية) ٨٢ بالمئة ، وان القسم الاكبر من هذه الحصيلة يتأتى عن الضريبة الجمركية على المستوردات .

وتدل أرقام الموازنة اللبنانية لعام ١٩٦٧ الجاري على ان الايرادات الضريبية موزعة كما يلي :

ضرائب مباشرة		٪٢٥
ضرائب غير مباشرة :		
— رسوم طوابع وتسجيل	١١ر٥٠	
— ضرائب على الاستهلاك	٢١	
— ضرائب جمركية	٤٢ر٥٠	٪٧٥
المجموع		٪١٠٠

لا شك ان ترجمة هذه الأرقام ، المستندة الى واقع الجباية ، إلى لغة العدالة تنبيء بأن نظامنا الضريبي هو صالح وعادل بالنسبة إلى بلد نام كلبنان .

واننا نعتقد انه إذا احسن تطبيق القانون الضريبي ، وتوفرت الخبرة والكفاءة الادارية لحسن تطبيقه ، فانه سيبدو اكثر عدالة وتلاؤماً مع ما ينشده اللبنانيون في هذا المجال .

ذلك ان نسبة الغش والتهريب في الضرائب المباشرة هي اعلى منها في

الضرائب غير المباشرة ، فضلاً عن ان الثانية هي أسهل جباية من الأولى .

وبديهي ان يكون من نتائج حسن تطبيق القانون قلب النسب التي عرضناها رأساً على عقب حتى ولو لم يجر أي تعديل في النظام يستهدف رفع المقتطعات الضريبية المباشرة .

والآن ، لا بد لنا من كلمة حول الدور الآخر الذي يجب ان تلعبه الضريبة ، عنينا بـــه دور التشجيع واجتذاب الرساميل والخبرات بقصد توسيع الاستثمارات وزيادة الانتاج عن طريق منح الامتيازات والاعفاآت الضريبية .

رابعاً : في الضريبة كأداة توجيه انمائي

اننا ، عندما نبحث في دور الضريبة كأداة توجيه انمائي ، نتطلع نحو اتخاذ تدابير ضريبية كثيرة الفعالية يكون من آثارها اجتذاب كبريات الشركات العالمية الى لبنان حتى تقيم فيه المراكز والفروع جالبة اليه رساميل ضخمة وخبرات فنية عريقة ، ونتطلع كذلك نحو تشجيع الادخـــار في الداخل وتكوين الرساميل اللازمة للقيام بمشروعات محلية هامة .

ونحن نعلم ان تلك الشركات العالمية لا تقدم على الاستثمار في اي بلد الا بعد ان تجري حساباتها بدقة في ضوء مرتقبات السوق العالمي . وبديهي ان تكون الاعفاآت والامتيازات الضريبية التي تمنح لها ذات اثر كبير في اجتذابها لا سيما إذا توفرت الظروف الملائمة من حيث كلفة الانتاج وسمحت لها ظروف السوق بمزيد من التوسع .

ومما لا ريب فيه ان تردد بعض الذين يدعون الخبرة في التسليم بفكرة الاعفاآت والامتيازات الضريبية بداعي انهـــا تحرم الدولة من جزء من

ايراداتها الضريبية ، يستدعي من المدركين لاعماق الامور الانتقاد المرير .

فالاعفاآت والامتيازات ، عندما تمنح لمدة معينة وفي نطاق المعقول وليس كما يجري مع شركات البترول المحتكرة ، تعتبر افضل وسيلة لدفع عجلة الانماء والاسراع في تحقيقه .

يضاف إلى ذلك ان حركة التشغيل التي تسفر عن اتخاذ تلك التدابير ، تعطي البلاد من الدخل والثروة اكثر بكثير مما تحرم منه خزينة الدولة من ايرادات ، علماً بأن الضريبة ستطال حتماً الرواتب والاجور التي تدفع لمستخدمي واجراء الشركات المعفاة .

ولا بد للبلدان النامية الراغبة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بواسطة الضريبة من ان تحذر التنافس فيما بينها ، لأن تعدد الاعفاآت والامتيازات الضريبية المماثلة من شأنه ان يضع تلك البلدان جميعاً على قدم المساواة ، ولا يفيد منهـــا الا الشركات العالمية ، اذ ان البلد لا يستطيع ان يفيد من من تدابيره الضريبية الا إذا منحها هو وحده من دون الغير .

ويبدو ان التعاون والتفاهم بين البلدان النامية الراغبة في اجتذاب الرساميل عن هذه الطريق هما أفضل وسيلة .

امـــا في لبنان ، فقد صدر قانون في سنة ١٩٥٤ اعفى المؤسسات الجديدة التي تتوفر فيها شروط معينة من الضريبة على الأرباح لمدة ست سنوات وبقي معمولاً به ، بعد تمديد مفعوله ، حتى ١١ شباط سنة ١٩٦٥ .

وقد أعد منذ اكثر من سنتين مشروع بديل اكثر توافقاً مع متطلبات الانماء ومن شأنه تشجيع الاستثمارات الجديدة ، وكذلك المؤسسات القائمة والراغبة في التوسع ، ولكنه بقي حتى الآن دون اقرار .

ونعتقد جازمين ان مصلحة لبنان تقضي باصدار القانون المتضمن الاعفاآت والامتيازات الجديدة ، لا سيما وانها رافقت المشروع منذ البدء بتأسيسه

مروراً بسني استثماره الأولى وحتى وصوله الى المستوى الذي يمكنه من الانطلاق والتصدير .

وعلى كل ، فـــان البلد النامي الذي لا يرغب في منح مثل تلك الامتيازات والاعفاآت أو يرغب في حصرها ضمن نطاق محدود ، لا يستطيع ان يجتذب الرساميل أو الخبرات الا إذا وفر للاستثمارات الاجنبية جواً ضريبياً ملائماً ولم يثقل كاهلها بالتكاليف المرتفعة .

ونعتبر أفضل طريقة لتحقيق هذا الغرض حصر الضريبة أو الضرائب التي تجبى من الاستثمارات الأجنبية عـــلى اختلافها بنتائج العمليات التي تجري داخل اقليم الدولة ، وهـــذا ما يتبعه لبنان في الواقع ليس فقط بالنسبة للاستثمارات الأجنبية بل بالنسبة لجميع المؤسسات والأفراد من المكلفين .

وعلى كل ، فان لبنان ، الذي يعتبر جنّة ضريبية وملجأ للرساميل بسبب نظامه الحر وسرية المصارف ، لن يفيد كلياً من الرساميل القابلة للهرب في كل لحظة الا إذا اتخذ التدابير الضريبية وغير الضريبية الكفيلة بزرع تلك الرساميل في ارض لبنان وفي مشروعاته الانتاجية .

وبعد هذه اللمحة عن ادوار الضريبة التمويلية والانمائية ، نرى ان نلتفت قليلاً نحو الادارة التي تعنى بشؤون الضرائب لنطلع على ما تعانيه من ارهاق وبصق الدم دون ان تصل إلى مـــا تأمله منها البلاد ، وتبقى عرضة للنقد والتجريح في كل مناسبة من قبل بعض المكلفين والمسؤولين على السواء .

خامساً : في رعاية ادارة الضرائب

من البديهي جداً ان يقال ان فعالية نظام الضرائب متوقف على

وجود ادارة كفؤة قـادرة بتجردها وصلاحها ان تفرض احترامها على الجميع .

غير ان البلدان النامية ، بحكم اوضاعها المتخلفة ، لا تملك العدد الكافي من العناصر التي تتمتع بالمؤهلات والخبرات المطلوبة ، مما يؤدي لزاماً الى سوء تطبيق القانون .

يضاف الى ذلك ، وبالنسبة الى قوانين الضرائب بصورة خاصة ، ان ثمة سبباً آخر يعزى الى ظروف التخلف وهو ان المكلفين في البلدان النامية لا يمسكون ، في معظمهم اية محاسبة نظامية ويعتمدون على العناية الالهية الرزاقة ويجدون البركة والخير في عدم التدقيق واجراء الحسابات .

وليس من المستغرب ان لا يكون هنالك ضريبة صحيحة حيث لا محاسبة ولا تنظيم . وتجمع البلدان النامية على الشكوى من ان حصيلة الضريبة على الدخل لا تستوفى بالفعل وبالقدر شبه المعقول الا من كبريات الشركات والمؤسسات ومن مستخدميها وموظفي الدولة والمؤسسات العامة .

وعلى هذا ، فان اية ادارة ضريبية في اي بلد نام تستطيع رغم الظروف السائدة ان ترفع حصيلة الضرائب بشكل ملحوظ ، تستحق التهنئة لكونها تكون قد ابتدعت المعجزات .

اما ادارة الضرائب اللبنانية فهي ، كسائر زميلاتها في البلدان الاخرى ، تشكو من نواقص عديدة يعود للمسؤولين أمر معالجتها والعمل على تلافيها .

وهذه النواقص تتناول كيفية تعيين الموظفين المكلفين بشؤون الضرائب ، وبعددهم وكفايتهم وأوضاعهم المادية والتجهيزات الموضوعة تحت تصرفهم .

والواقع ان عدة مشاريع هامة تستهدف تطوير الادارة الضريبية في لبنان قد اعدت وبحثت مراراً ولكنها لم تر النور حتى اليوم . وقد يكون السبب انشغال المسؤلين بأمور اصلاحية اخرى اكثر فعالية .

والمشاريع المذكورة ترمي الى مضاعفة عدد الموظفين واحداث فرع في معهد الادارة والانماء لتدريب الموجودين منهم واعداد الجدد بغية تزويد هؤلاء واولئك بالمعلومات الكافية عن شؤون الضرائب والمحاسبة وتلقينهم المبادىء القانونية والاقتصادية ، وكذلك احداث هيئة داخلية للتفتيش الضريبي الدائم تساعد الادارة على تأمين سلامة التكليف والحؤول دون اية اساءة او انحراف .

ولا بد من الاشارة الى ان فعالية ذلك الجهاز تتوقف ايضاً على اعتراف الدولة له بحقوقه عليها وتقدير اهمية الدور الذي يقوم به ومنحه الراتب الكافي والحصانة الحقيقية فتزيدهم كرامة العيش حصانة على حصانة .

وعلى المسؤولين ان يفكروا بمعاونة الادارة الضريبية عن طريق سد الثغرات في القوانين التي تمكن بعض المكلفين من تلمس منافذها وتغليف مغايراتهم برداء من القانونية الظاهرة . وكذلك عليها سن التشريع اللازم لتنظيم مهنة المحاسبين القانونيين الذين يستطيعون ، اذا ما اخلصوا، ان يكونوا خير معوان للادارة ، على ضبط عمليات التكليف .

* * *

ونخلص إلى القول ان لبنان يستطيع ان يحقق الكثير من اغراضه الانمائية اذا تمكن المسؤولون من تحديد الطاقة التكليفية للمواطن ، ولو بصورة تقريبية ، وعملوا على استنفاد ما يمكن استنفاده منها كاعباء ضريبية عن طريق تطوير التشريع ورعاية الادارة ، وكذلك اذا تمكنوا من اجتذاب

الرساميل الأجنبية المعدة للمكوث في ارض لبنان وفي مشاريع لبنانية .

واننا نتمنى للمسؤولين ان ينجحوا في مهمتهم الانمائية الدقيقة والخطيرة في آن واحد نظراً لمـــا تتطلبه من كفاءات وخبرات مقرونة بالصدق والاخلاص والضمير الحي .

وفي ذلك يكون ، ولا شك رفاه اللبنانيين وخير لبنان .

القروض الداخلية وتمويل الانماء في لبنان

للدكتور حسن عواضة

مقدمة :

شهد لبنان ، ابتداء من عام ١٩٦٢ ، تحولا هاماً في تطور الموازنة العامة ، فقد كانت الواردات ، حتى تلك السنة ، تفيض على النفقات مما ساعد على تمويل العديد من المشاريع الهامة ، ثم اخذت النفقـــات ، ابتداء من السنة المذكورة ، تزيد على الواردات ، واستمر الحـــال على ذلك حتى الآن .

اما اسباب ذلك ، فمردها الى ان الدولة اللبنانية اخذت ، منذ عام ١٩٦١ ، تنتهج سياسة انمائية جديـــدة ، تهتم بحاجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، وتستهدف تقليل الفوارق بين المناطق اللبنانية المتفاوتة جداً في العمران والتقدم ، واقامة التجهيزات الاساسية التي لا بد منها للبلاد ، لتتمكن من التطور والنهوض في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية الخ.. وكان من نتائج ذلك ان اقرت الحكومة مشاريع عديدة تطلب تنفيذهـــا ويتطلب مئات الملايين من الليرات ، اهمها :

– مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة المخصص لطرقات القرى النائية .

– مشروع الـ ٤٥٠ مليون ليرة للمياه والكهرباء والمباني وغيرها .

– مشروع معرض طرابلس .

– المشروع الاخضر .

– مشروع الحوض الثالث في المرفأ .

– مشروع الـ ٢٧٢ مليون ليرة (للمياه والكهرباء ، وسد ميفدون، والجامعة اللبنانية ، والتعليم المهني والتقني الخ ...)

– مشروع الـ ٣٥٤ مليون ليرة الذي يلحظ اوتوستّرادات للساحل ومداخل بيروت ، ونفق حمانا – شتورا ، وبعض الطرقات الحديثة الخ ..

وغير ذلك من المشاريع المختلفة التي ادت الى عجز في موازنات السنوات الاخيرة يبدو جلياً من الجدول التالي :

السنة	ارقام الموازنة العامة	الواردات الفعلية	النفقات الفعلية	الفرق (نقصان)
١٩٦٢	٣٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٦٠ ١١٤ ١١٦	٣٦٠ ١١٤ ١٢١	٥٥ ١٦٤ ٠٠٥
١٩٦٣	٤٢٥ ٤٠٠ ٠٠٠	٤١٢ ٦٥٦ ٦٨١	٤٣٠ ٢٨٤ ٧٥٠	١٧ ٦٢٨ ٠٦٩
١٩٦٤	٤٧٦ ٤٠٠ ٠٠٠	٤٤٥ ٣٨٠ ٩١٧	٤٧٣ ٠١٦ ٨٨١	٢٧ ٦٣٥ ٩٦٤
١٩٦٥	٥١٤ ٧٩٠ ٠٠٠	٤٨٤ ٩٣٤ ٤٥٧	٥٢٦ ١٧٢ ٨٢٣	٤١ ٢٣٨ ٢٦٦

اما في عام ١٩٦٦ ، فلم يصدر قطع الحساب بعد ، انما بلغت اعتمادات الجزء الثالث (الخاص بنفقات التجهيز والانشاء الطويلة المدى) ، التي لم تغط بالواردات العادية ، ٨١ مليون ليرة ونيف . كما ان هذه الاعتمادات بلغت في موازنة ١٩٦٧ ما يزيد على ٧١ مليون ليرة .

وهكذا نجد ان الواردات العادية ، في وضعها الحالي ، لم يعد بامكانها تغطية البرنامج الانمائي الذي اعتمدته الدولة ، والواجب تنفيذه ، مع العلم ان الحاجات الاقتصادية والاجتماعية آخذة بالازدياد المطرد في مختلف الحقول .

ولا يمكن التفكير بتخفيض النفقات – الا فيما عنى بعض النفقات الادارية القليلة نسبياً – عن طريق الغاء بعض المشاريع ، لان هناك مشاريع اخرى ستحل محلها ، تفرضها اوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، والتطورات المختلفة التي تتناسب مع روح العصر الذي نعيش فيه .

فلا بد اذن ، لمعالجة الوضع ، من اعتماد احد الحلول الآتية :

– احداث ضرائب جديدة ، او زيادة معدلات الضرائب الموجودة، مع تحسين وسائل التحقق والجباية الى اقصى حد .

اللجوء الى القروض من خارجية وداخلية .

اللجوء الى بعض الوسائل النقدية .

ولذلك نجد ان الدولة ، في لبنان ، لحظت ، لأول مرة ، امكانية اعتماد وسائل تمويل عن طريق القروض ، في قانون موازنة عام ١٩٦٥، اذ نصت المادة ١٤ منه على ما يلي :

« تمويل برامج التجهيز والانشاء الطويلة المدى التي ترصد اعتماداتها في الجزء الثالث من الموازنة العامة ، اما باحداث موارد جديدة، واما باللجوء الى قروض طويلة الاجل ، على ان تعرض الحكومة على تصديق السلطة التشريعية مشاريع قوانين خاصة لهذه الغاية » .

وقد ورد النص نفسه تقريباً في المادة ١٥ من قانون موازنة عام ١٩٦٦ ، ثم في المادة ٩ من قانون موازنة عام ١٩٦٧ الحالية . كما اثير موضوع القرض الداخلي ، بصورة جدية ، خلال مناقشة مشروع موازنة عام ١٩٦٧ وبعدها ، من قبل مجلس النواب والحكومة ، مما يجعل هذا البحث عن القروض الداخلية ذا اهمية خاصة في الوقت الحاضر .

واننا سنعتمد في هذا البحث التقسيم التالي :

١ ــ افكار عامة حول القروض وانواعها وطريقة اصدارها .
٢ ــ الشروط الاساسية للقروض الداخلية .
٣ ــ امكانات القرض الداخلي في لبنان .
٤ ــ دور المصرف المركزي في القروض الداخلية .

١ ــ افكار عامة حول القروض وانواعها وطريقة اصدارها :

من الملاحظ ان القروض ، بصورة عامة ، تلعب دوراً كبيراً في التطور الاقتصادي الحديث للدول النامية ، والاسراع بهذا التطور . ومع ذلك فان بعض الاقتصاديين ما يزالون يعارضون فكرة الاستقراض من اساسها . وقد قرأنا ، في لبنان ، آراء مختلفة في هذا الصدد ، منها ان القروض تتيح التبذير في الانفاق ، وتؤدي الى تضخم نقدي ، والى نقص في رؤوس الأموال المعدة للاستثمار في المشروعات الخاصة الخ .. وهذا يذكرنا بآراء مفكري المدرسة التقليدية القديمة الذين كانوا يرون ان القروض تضر ، عموماً ، بالاقتصاد ، ولا يجوز اللجوء اليها الا في

ظروف استثنائية جداً ، اذ انها تزيد عبء دافعي الضرائب في المستقبل، والقرض ما هو الا ضريبة مؤجلة تتحملها الأجيال المقبلة ، ولا يشكل ايراداً حقيقياً الخ ...

ولكن المفكرين المحدثين ــ ومنهم كينز وهانسن ولوفنبرجر ــ يرون ان قضية المفاضلة بين الضريبة والقرض تتوقف على الظروف والامكانات المادية والمعنوية ، وان القرض طبيعي ، ويشكل ايراداً كالضريبة ، والاختيار بينهما يتوقف على تقرير ايهما اكثر ملاءمة من حيث الاوضاع الخاصة بكل بلد . واننا نوافق على هذا الرأي للاسباب التالية :

أ ــ ان القروض تلعب دوراً حقيقياً في التنمية الاقتصادية ، اذا انفقت لغايات انتاجية ، والدليل على ذلك ما ادته وتؤديه من دور في بناء اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء .

ب ــ لا يمكن للدول النامية ان تمول برامجها الانمائية والاستثمارية الا عن طريق القروض ، نظراً لضآلة مواردها العادية ، ولما تحتاجه هذه البرامج من نفقات ضخمة جداً . فالقروض تساعد هذه البلدان على بناء التجهيزات الاساسية فيها وعلى استثمار مواردها الطبيعية .

ج ــ ان القروض ، وبخاصة الداخلية منها، تؤدي الى زيادة الدخل القومي والثروة الوطنية ، اذ انها تسحب كميات من المدخرات المجمدة، او المستخدمة في التسليف الاستهلاكي ، لاستخدامها في عمليات التجهيز والانشاء ، وعمليات الاستثمار الزراعي والصناعي والسياحي الخ .. اي انها تحول الاموال المستعملة لتمويل قطاعات غير منتجة الى قطاعات منتجة ، اكثر ملاءمة لمتطلبات النمو الاقتصادي وزيادة الثروة القومية .

د ــ والقروض ، حتى الخارجية منها ، لا يمكن ان تحدث تضخماً نقدياً اذا استعملت في مشاريع منتجة تزيد في عرض السلع والخدمات بصورة متوازية مع كمية النقد الموضوع قيد التداول . اما القروض

الداخلية ، فـــلا يمكن ان تحدث اي تضخم اذ ان الدولة تسحب ، بواسطتها ، كمية من النقد المتداول ، ثم تعيدها بواسطة النفقات على المشاريع الانتاجية التي تزيد في حجم السلع والخدمات .

هـ — ان خطأ المفكرين التقليديين يكمن في انهم يقيسون القرض العام على القرض الخاص ، فالقرض العام الداخلي ما هو ، بالنتيجة ، سوى اقتطاع جزء من الدخل القومي ، من القوة الشرائية لدى المواطنين ، وتحويل هـــذا الجزء من الاستهلاك الى الانتاج ، وبذلك يكون الجيل الحاضر ، في مجموعه ، قد تحمل عبء النفقات العامة المغطاة بالقرض . اما بالنسبة للاجيال المقبلة ، فلا يشكل القرض ، اذا نظرنا لهذه الأجيال في مجموعها ، أي عبء أو اقتطاع من القوة الشرائية لديها ، وكل ما هنالك اعادة توزيع القوة الشرائية ، بحيث تحرم فئة المكلفين بالضريبة من قسم من قوتها الشرائية لصالح فئة المقرضين التي تستوفي القرض وفوائده : وكثيراً مـــا تكون الفئتان مؤلفتين من الاشخاص أنفسهم . فالقضية ، اذن ، هي قضية توزيع المقتطعات العمومية ، من ضرائب وقروض ، ليس بين أجيال كما كان يعتقد المفكرون التقليديون ، بـــل بين فئات اجتماعية وأفراد في داخل كل جيل .

المفاضلة بين القرض الداخلي والقرض الخارجي

ان هذه المفاضلة صعبة جداً من الناحية العلمية ، اذ ان ذلك يتوقف على ظروف كل بلد ، وحاجاته الانمـــائية الملحة ، وتوقيت القرض ، ووجوه انفاقه ، ونتائج هذا الانفاق الخ ... وكثيراً ما تلجأ الدول الى القروض الداخلية والخارجية معاً .

الا ان هناك اتفاقاً بين المفكرين الاقتصاديين والماليين على ان القرض

الداخلي يفضل على القرض الخارجي بسبب [illegible] وقد ذكر بعضهـــا فيما سبق من البحث — نلخصها فيما يلي ، بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية الخاصة بالقرض الخارجي احياناً :

— يخشى في القرض الخارجي من خطر التضخم ، بينما لا يخشى ذلك في القرض الداخلي ، كما بينا سابقاً .

— ان الفوائد التي تدفع عن القرض الداخلي هي بمثابة اعادة توزيع للقوة الشرائية بين افراد البلد الواحد ، في حين ان الفوائد عن القرض الخارجي تشكل اقتطاعاً يعطي للغير من القوة الشرائية لدى المواطنين ؛ هذا عدا الصعوبات التي قد تجدها الدولة المستقرضة في الحصول عـــلى العملات الأجنبية الضرورية لتسديد القرض الخارجي وفوائده .

— للقرض الداخلي فوائد هامـــة في الحقل النقدي ، اذ ان وجود السندات الحكومية ، سواء أكانت قصيرة ام متوسطة ام طويلة الأجل ، يساعد على خلق السوق النقدية والمالية في البلاد ، وعلى تمكين المصرف المركزي من خلق وسائل فعالـــة للرقابة النقدية مثل عمليات « السوق المفتوحة » [١] ، التي يمكن للمصرف المركزي ان يسهم ، بواسطتها ، في ايجاد نوع من التوازن في الأوضاع المالية ، كلما دعت الحاجة ، وذلك بتوفير السيولـــة للسوق عن طريق شراء السندات الحكومية في اوقات الأزمة ، وتخفيف السيولة في أوقات التضخم عن طريق بيع هـــذه السندات .

---

١ تعني « السوق المفتوحة » ان تباع السندات الحكومية او تشترى من قبل المصرف المركزي في السوق النقدية (Marché monétaire) ، اي السوق لاجل قصير التي تتعامل فيها المصارف بصورة خاصة . اما السوق المالية (Marché financier) فتعنى السوق لاجل طويل ، حيث تباع السندات الحكوميـــة وتشترى بواسطـــة البورصة ، بصورة خاصة .

ان القرض الداخلي يشجع المواطنين على الادخار وتوظيف اموالهم في السندات الحكومية ، ويتيح الفرصة لتأمين استثمارات مناسبة للمصارف ، وشركات التأمين ، وصندوق الضمان الاجتماعي ، كما انه يؤدي، بذلك ، الى توجيه الأموال المجمدة الى التوظيف في اعمال انمائية تسهم في انعاش الوضع الاقتصادي .

— ان نجاح القرض الداخلي يدل اخيراً على ثقة المواطنين بالدولة . ويزيد ذلك من قدرة الدولة على الحصول على قرض خارجي ، عند الضرورة : فالثقة الخارجية تتوقف ، قبل كل شيء ، على توفر الثقة الداخلية .

اصدار القروض الداخلية وطريقة الاكتتاب بالسندات الحكومية

على الدولة ، عندما تريد قرض عقد داخلي،ان تعين مقدار القرض، وسعر الفائدة ، وسعر الاصدار (بالقيمة الأسمية أو بأقل من القيمة الأسمية) ، ونوع السندات المصدرة وفئاتها (سندات أسمية،او لحاملها، سندات من فئة واحدة ، او من فئات تختلف حسب قيمة السند .)

اما طريقة الاكتتاب ، فيمكن ان تتخذ اساليب ثلاثة :

أ — الاكتتاب العام ، اي عرض السندات على الجمهور مباشرة ، دون وساطة المصارف ، فتوفر الدولة ، بذلك ، العمولة التي تتقاضاها المصارف لقاء وساطتها .

ب — الاكتتاب عن طريق المصارف ، ويعني ان تأخذ المصارف على عاتقها عرض السندات على الجمهور وبيعها منه لقاء عمولة تتقاضاها، او ان تلتزم نقابة المصارف القرض في سبيل اعادة بيعه لزبائنها . ويتم ذلك عن طريق اتفاق بالتراضي بين وزير المالية والمصارف ، او

عن طريق المزايدة فيما بينها ، فتباع الأسهم لمن قدم افضل الأسعار بالنسبة للسعر الأدنى للاصدار . ولكن المصارف قد تحاول ، عن طريق التلزيم ، ان تجني اقصى ما يمكن من الربح ، بحيث يزيد ذلك كثيراً عن العمولة التي يمكن ان تتقاضاها .

ج — بيع الأسهم في البورصة ، وذلك بأن تعرض الدولة السندات للبيع في البورصة ، على دفعات متتالية ، بحسب سعر السوق . ولكن اتباع هذا الأسلوب لا يكون مجدياً الا اذا كان مبلغ القرض غير كبير ، وكانت الدولة في حاجة غير عاجلة الى المال ، اذ لا يمكن طرح كمية كبيرة من الأسهم للبيع خوفاً من تدهور الأسعار .

وتلجأ الدولة ، في سبيل التشجيع على الاكتتاب بالقرض ، الى استعمال وسائل اغراء متنوعة ، منها منح بعض الامتيازات للسندات الحكومية كعدم قابلية الحجز ، واعفاء الفوائد الناجمة عنها من الضرائب والرسوم ، وجوائز يا نصيب تمنح بصورة دورية ، وامكانية قبول السندات في تسديد الضرائب الخ ...

٢ — الشروط الأساسية للقروض الداخلية

لا بد ، لاصدار القروض الداخلية ، من توفر شروط اساسية تجعل اصدار مثل هذه القروض في مأمن من العثرات ، خصوصاً في بلد نام لم يسبق له ان مارس هذا النوع من الواردات ، ولم يسبق لأهليه ان تمرسوا به بحيث يتولد جو الثقة والطمأنينة لديهم . واننا نرى ان اهم هذه الشروط تتلخص بما يلي :

أ — لا يمكن التفكير باللجوء الى القروض من اجل النفقات العادية ، ومن الضروري ربط سياسة عقد القروض بالسياسة الانمائية للدولة ، وتخصيص هذه القروض لمشاريع التنمية فقط . ولذلك ، قبل الشروع

باصدار السندات الحكوميـــة ، يجب ان تتوفر خطة للتنمية مستندة الى احصاءات وارقام حقيقية ، والا فمن الصعب جداً ان تدعي الدولة الحاجة الى القروض ، وان تختار من انواعها ما يناسب اوضاعها الخاصة . وفي حال عدم وجود خطة كاملة للتنمية الاقتصادية ، يجدر ، على الأقل ، تحديد المشاريع المطلوب من اجلها القرض وفقاً لأولويتها بالنسبة للاقتصاد القومي ، واجراء دراسة علمية وافية جدية لهذه المشاريع بحيث تعرف كلفتها وانتاجيتها ومدى فائدتها للبلاد ، وتذاع على الرأي العام لكسب ثقته ومشاركته الفعالة في تنفيذ سياسة الدولة الانمائية . ولا بد ان يرافق ذلك حملة توعية انمائية تقوم بها اجهزة الدولة المختصة ، بالاشتراك مع بعض الهيئات الخاصة الواعية ، اذ ان الدعاية المنظمة الواعية تساعد كثيراً على نجاح القرض الداخلي لدى فئات الشعب المختلفة .

ب — ان امكانية القرض الداخلي مرتبطة ، في الدرجة الأولى ، بوجود المقرضين ، وهذا يستوجب اولاً وجود الادخار الجاهز ، وثانياً استعداد هذا الادخار للتحول نحو القرض العام . ومعنى ذلك ان القرض الداخلي يتوجه نحو بعض الفئات الاجتماعية من المواطنين دون الفئات الباقية ، او نحو بعض المؤسسات الخاصة ، كالمصارف وشركات التأمين وصندوق الضمان الاجتماعي ، شرط ان يكون لدى هذه المؤسسات المدخرات الكافية ، والفائضة عن عملياتها الضرورية العادية .

ج — ان الدعاية واثارة المشاعر الوطنية لا تكفيان ، لوحدهما ، كي يسهم الأفراد والمؤسسات في القرض الداخلي ، اذ ان المقرض ، بصورة عامة ، لا يوظف امواله في القرض الا اذا ضمن الحصول على فوائد اكثر ، او على الأقل مساوية لما يمكن ان يحصل عليه من توظيفها في مشاريع اخرى . والعنصر الأساسي الذي يجب ان يتوفر هنا هو اطمئنان المقرض الى سلامة التوظيف والثقة بكفاءة الدولة . ولا تكون هذه الكفاءة

حقيقية الا اذا كانت قيمة النقد مستقرة ، اذ ان قروض الدولة اكثر القروض ضماناً في حال وجود الاستقرار النقدي : فالتضخم ، او الخوف من التضخم ، وبالتالي الخوف من هبوط قوة النقد الشرائية ، هي العوائق الأساسية لاصدار أي قرض داخلي .

د — ان الاستقرار النقدي يجب ان يرافقه استقرار سياسي ، ويتعلق ذلك بثقة المواطنين ، او ثقة المقرضين ، على الأقل ، بالدولة ، والحكومات الموجودة على رأس الحكم . ولا شك في ان اتخاذ القرارات الواعـــية والحازمة ، من قبل الدولة واجهزتها ، في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية يساعد على خلق الاستقرار السياسي المنشود ؛ ويفترض ذلك ان يكون للدولة سياسة مالية واقتصادية محكمة وواضحة ، وان يكون الجهاز الاداري للدولة على مستوى لائق من الكفاءة والنزاهة .

هـ — يبقى ، بعد ذلك ، تقدير الظروف الملائمة للقرض ، وهذا يتوقف على كل حالة ، على حدة ، او ان هذه الظروف تختلف باختلاف البلدان ، وعقلية المواطنين ، والأوضاع الاقتصادية والمالية التي تكون سائدة وقت اصدار القرض الخ .. واذا وجدت الدولة ان الظروف ملائمة لزيادة الضرائب او تعديلهـــا ، فعليها ان تلجأ الى الضرائب بدلاً من القروض . ولا بد من الاشارة اخيراً الى ان اللجوء الى القروض يفترض اولاً طرح الضرائب المعمول بها وتحصيلها بصورة كاملة ، قدر الامكان ، بحيث تستنفد الطاقة الضريبية للمكلفين قبل اللجوء الى القروض .

٣ — امكانات القرض الداخلي في لبنان

يجب بحث امكانات القرض الداخلي ، في لبنان ، بالاستناد الى ما مر معنا سابقاً . وقبل البدء بدراسة هذه الامكانات في ضوء الشروط الأساسية للقروض الداخليـــة ، يجدر ان نذكر ان المسؤولين اللبنانيين

مقتنعون ، عن حق ، بتوفر الظروف الملائمة لعقد قرض داخلي . فالى جانب ما ذكرناه عن النص على امكانية اللجوء الى القروض ، بصورة عامة ، في قوانين الموازنة ، منذ عام ١٩٦٥ ، فقد ورد في البيان الوزاري ، في اواخر كانون الأول ١٩٦٦ ، ما يلي :

« ... والموارد العامة ، رغم تزايدها المطرد ، تقصر عن تلبية الحاجات المتزايدة في مختلف الحقول . لذلك ستعنى الحكومة بتأمين زيادة كافية في الموارد العامة تمكن الدولة من القيام بدورها الانمائي المتوسع والمتطور .

« والحكومة ترى ان بأمكانها ان تؤمن القسم الأكبر من الزيادة المطلوبة بالواردات عن طريق تطوير بعض القوانين المالية والضريبية ، بغية سد منافذ التهرب منها وتنسيقها ، وعن طريق تعزيز اجهزتها الادارية التي تعنى بشؤون الضرائب ، وتطبيق القوانين بكل حزم ودقة وأمانة .

« ويمكن تأمين القسم الآخر عن طريق تعديل بعض معدلات الضرائب الحالية باعتدال كلي ، مع الحرص على عدم التأثير على مستويات الاسعار ، او على اجتذاب رؤوس الاموال ، او عن طريق الحصول على قروض ».

وقد ورد في تقرير مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي ، عن عام ١٩٦٥ ، ما يلي :

« هناك حلان اساسيان لانشاء سوق مالية واعادة الحيوية الى البورصة :

« ١ — تعديل قانون الشركات الخ ...

« ٢ — اصدار سندات دولة ، تشكل للأفراد او للمصارف توظيفاً امينا لاموالهم يمكنهم تحقيقه متى يريدون . وبهذه الطريقة يكون بوسع الدولة تكييف سيولة الاقتصاد العامة وفقاً لحاجات السوق ، كما يتوفر لها وسائل جديدة لتمويل مشاريعها الكبرى . ان المعدل السنوي لازدياد واردات الدولة هو اكثر من ١٠٪ [١] ، منذ عام ١٩٥٠ . ان بوسع

١ بلغت الزيادة في الواردات ٦،٢ ٪ فقط في عام ١٩٦٦ بالنسبة لواردات عام ١٩٦٥ : ٥١٥ مليون ليرة ، كما هو مقدر قبل صدور قطع حساب موازنة ١٩٦٦ ، مقابل ٤٨٥ مليون ليرة في عام ١٩٦٥ .

الخزينة العامة ان تسدد دينها شرط ان تدير الدين العام بحكمة . وبهذه الطريقة فقط يمكن تحويل الادخار القصير الامد الى توظيف طويل الامد » .

هذا الى جانب المشاريع والاقتراحات التي صدرت مؤخراً بشأن القرض الداخلي ، والتي سنتطرق اليها فيما بعد .

اما من حيث توفر الشروط الاساسية للقرض الداخلي ، في لبنان ، فأننا نرى ما يلي :

— بالرغم من ان خطة التنمية ، القائمة على اسس علمية ، والمستندة الى احصاء وارقام حقيقية ، غير متوفرة حالياً في لبنان ، فأن هناك مشاريع وردت في ما سمي بـ « الخطة الخمسية » ، وهي قوانين البرامج التي ورد ذكرها في اول هذا البحث ؛ ويصح ان تكون هذه المشاريع الانمائية اساساً للحصول على قرض داخلي ، خصوصاً وانها تتعلق بالتجهيزات الاساسية التي لا بد من توفرها للبلاد اولاً للتمكن من اتباع سياسة انمائية تشمل مختلف الفروع . الا ان هذه المشاريع تحتاج الى تنسيق ، والى دراسة اكثر جدية وعمقاً ، بحيث يمكن تصنيفها حسب سلم للأولويات يقدم فيه الاهم على المهم . وعلى وزارتي المالية والتصميم ، بالدرجة الاولى ، ان تتعاونا كلياً لاعداد موازنة انمائية لعدد من السنوات المقبلة ، بعد اعادة النظر في المشاريع الكثيرة المتراكمة ، ودراستها بواسطة الاختصاصيين ، وترتيبها وفقاً لمتطلبات البلاد الملحة في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي . وبعد ذلك تقدر حاجة البلاد الى مقدار القرض الداخلي ويشرع باصدار السندات العامة .

— ان الادخارات الخاصة متوفرة ، في نظرنا ، حتى بعد حادثة « انترا » ، واذا اخذنا ارقام حسابات الادخار والودائع الخاضعة لعلم مسبق او لاجل محدد ، في آخر عام ١٩٦٥ ، لوجدنا انها بلغت حوالي ١٧٠٠ مليون ليرة لبنانية . الا ان هذا المبلغ ليس كله للبنانيين . ولكن حسابات الادخار ، كما دلتنا ازمة « انترا » ، اكثرها للبنانيين . وقد

بلغت لوحدها ١٢٥٥ مليون ليرة ونيف . وتقدر حسابات الادخار ، بعد ازمة انترا ، بحوالي ٨٠٠ مليون ليرة ، مما يشكل رقماً هاماً يمكن اعتماده من اجل القرض الداخلي .

يمكن القول ان الاستقرار النقدي وكذلك الاستقرار السياسي يتوافران ، حالياً ، في لبنان ، نظراً لسلامة النقد اللبناني ، وصموده امام هزة « انترا » . الا ان الدولة بحاجة الى رسم سياسة مالية محكمة ، والجهاز الاداري بحاجة الى تطبيق القوانين بكل حزم ودقة وأمانة ، كما ورد في البيان الوزاري.

وهكذا يمكننا القول ان الشروط المادية للقرض الداخلي متوفرة ، في لبنان ، مع بعض التحفظات الواردة اعلاه . ويبقى ان تؤمن الدولة ، في حال اصدار القرض الداخلي ، الفوائد المناسبة والمشوقات اللازمة من اعفاءات ، وجوائز يانصيب وغيرها لاغراء المدخرات في التوظيف بهذا القرض ، وتجدر الاشارة الى ان المادة ٧١ من قانون ضريبة الدخل (المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٥٩/٦/١٢) تعفي من الضريبة على دخل رؤوس الأموال المنقولة ايرادات السندات على الخزينة اللبنانية .

اما اشكال القرض الداخلي المقترحة ، فعديدة ، نذكر بعضاً منها ، حسب اهميتها :

أ — صدر اول اقتراح عن وزارة المالية ، في ٢٩ شباط ١٩٦٤ ، بعقد قرض داخلي تحدد قيمته بـ ٣٠٠ مليون ليرة ، لمدة ٥٠ سنة . واقترحت ان يكون قرضاً ذا جوائز بمعدل ٣٪ سنوياً ، وان يقسم الاصدار الى ٢٠ فئة بمعدل ٣٠٠٠٠٠ سند لكل فئة ، وان تكون القيمة الاسمية للسند ٥٠ ليرة لبنانية . وورد في الاقتراح ان تكون الجوائز شهرية بين ٦٥٠٥٠٠ ل. للفترة الأولى و٢٥٠٠٠٠ ل. للفترة الأخيرة . وان لا يستهلك شيء من القرض خلال السنوات العشر الأولى ، على ان يستهلك ابتداء من السنة الحادية عشرة حتى السنة الخمسين . وقد حسب معدل الاعباء

(فائدة وجوائز) بحوالي ٤٫٤٠٪ سنوياً .

ولم ينص الاقتراح على كيفية الاكتتاب . وفي رأينا أن الاكتتاب بالقرض الداخلي لا يمكن ان يتم حالياً ، في لبنان ، الا بواسطة المصارف .

ب — هناك اقتراح آخر يقول بوضع برنامج مفصل لاصدار السندات تراعى فيه ضرورة البدء بمبالغ صغيرة نسبياً ، بغية تحسس تقبل السوق لها بحيث يكون بالامكان تعديل برنامج الاصدار في ضوء التجربة ، ولتأمين تصريف كل السندات المصدرة بفائدة معتدلة . ويرى هذا الاقتراح ان لا يتجاوز الاصدار ، في السنة الأولى ، الثلاثين مليون ليرة ، وان تصدر سندات الخزينة لمدة ثلاثة عشر اسبوعاً ، وتباع على اساس الحسم عن طريق المصارف والمؤسسات المالية ، بطريقة المزايدة ، على ان يحدد العوض معدل الحسم الذي يتعهد به المصرف والكمية القصوى التي يعرض المصرف شراءها . وبتاريخ الاصدار توزع السندات على المكتتبين حسب ترتيب عروضهم على اساس الحسم المقترح ، بحيث يعطى المصرف الذي يعرض ادنى معدل للحسم كل ما يطلب شراءه اذا كان ذلك لا يتجاوز الكميات المصدرة ، ثم يعطى المصرف الذي يليه من حيث معدل الحسم المعروض ما يطلبه ، وهكذا الى ان يستنفد الاصدار بكامله .

ويقترح هذا المشروع اعفاء الفائدة على هذه السندات من الضرائب ، وان تعتبر كجزء من السيولة التي يمكن ان يطلبها المصرف المركزي من المصارف عملاً بأحكام قانون النقد والتسليف ، وان تكون قابلة للحسم لدى المصرف المركزي بسعر اعادة الحسم المعمول به ، وتطلق للمصرف المركزي الحرية بتملك اي كمية قد يختارها او قد تفرضها عليه الظروف . وتعلن بورصة بيروت عن اسعار المشترى والمبيع المعروضة يومياً . وينشأ جهاز خاص في وزارة المالية لادارة عمليات القرض الوطني الداخلي .

يتصف هـــذا المشروع بشيء من التعقيد ، عدا انه يقترح اصدار

السندات لثلاثة اشهر تقريباً ، ثم لسنة واحدة ابتداء من السنة الثالثة . وفي رأينا ان ذلك لا يلبي المتطلبات الانمائية للبلاد التي تريد القرض لتمويل مشاريع طويلة الأمد ، لعدة سنوات . والدولة ليست بحاجة الى قرض داخلي يعقد لسنة واحدة ، اذ ان اللجوء الى الخزينة يكفي ، في مثل هذه الحالة . انا اعتقد ان واضعي المشروع رأوا منه امكانية للنجاح وان هذا النجاح يؤدي الى حالة نفسية حسنة بالنسبة للسندات الحكومية بحيث يعتاد الناس عليها شيئاً فشيئاً ، مما يساعد ، فيما بعد ، على اصدار سندات طويلة الأجل . وقد يكون في ذلك بعض الصحة .

ج — خلال شهر شباط المنصرم طلب حضرة النائب الدكتور امين الحافظ اعتماد القروض الداخلية ، وقدم ، على أثر ذلك حضرة النائب الدكتور منوال يونس مشروع قانون بعقد قرض داخلي قيمته ١٥٠ مليون ليرة ، بالشروط التالية :

— يعقد القرض لمدة سبع سنوات وبفائدة لا تزيد عن الـ ٦٪ .

— تصدر الحكومة ، بواسطة وزارة المالية ، سندات على الخزينة بهذا القرض في مدة اقصاها اربعة اشهر من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية .

— يحق للمصارف التي تجد مشترين لهذه السندات أو بعضها من بين زبائنها ان تتقاضى عمولة قدرها ١/٢٪ على قيمة كل مبيع من هذه السندات .

— تصدر هذه السندات لحاملها ، وتكون قابلة للتداول ، ويمكن حسمها في المصرف المركزي بنسبة وفائدة يحددهما هذا المصرف.

— تعفى من الضرائب الفوائد العائدة لمالكي هذه السندات .

— لمجلس الوزراء ان يحدد بقرارات منه كيفية اصدار هذه السندات

وقيمة كل منها ، وكل ما يتعلق بطريقة طرحها في الأسواق وتسديد فوائدها .

— يخصص كامل القرض لتنفيذ المشاريع التالية : بناء المدارس التعليمية والمهنية الجاهزة دراساتها ، تكملة مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة المخصص لطرقات القرى النائية ، تنفيذ الطرقات الدولية والرئيسية الجاهزة للتنفيذ لدى وزارة الاشغال العامة وفقاً لأولوية اهميتها .

وقد ورد في الأسباب الموجبة لهذا المشروع ما يلي في معرض الكلام عن حسنات القرض الداخلي :

— ان القرض الداخلي يجنب البلاد التأثر بأي عامل سياسي قد ينجم عن عقد قروض خارجية .

الفائدة المغرية التي تدفعها الدولة للمقرضين من حاملي السندات ، واعفاء هذه الفائدة من الضرائب، يسهمان في الحؤول دون تحويل الأموال الى الخارج سعياً وراء فائدة عالية ، ويشجعان ، بالاستناد الى ضمانة الدولة ، الكثير من الأموال المجمدة على التوظيف .

— التداول في البورصة بالسندات التي تصدرها الدولة لقاء القرض ، وامكانية اعادة حسمها في المصرف المركزي ، يعززان السوق المالية في لبنان ، وينشطان حركة البورصة اللبنانية ، بعد ان اصيبت ببعض الركود في الآونة الأخيرة .

ان هذا المشروع صحيح من الوجهة المبدئية ، ومن حسناته انه اقتصر على الخطوط العامة تاركاً للسلطة التنفيذية تحديد الامور الفنية الخاصة بالاصدار . الا ان تخصيصه ببعض المشاريع دون غيرها قد لا يحقق افضل النتائج المتوخاة من القرض . وفي رأينا ان يخصص القرض للمشاريع الانمائية ، بصورة عامة ، تاركاً للحكومة أمر دراسة هذه المشاريع وتصنيفها حسب اهميتها وافضليتها للانماء الوطني . اما النص على اعفاء

فوائد القرض من الضرائب ، فقد مر معنا ان هذه الفوائد معفاة بموجب قانون ضريبة الدخل الحالي ، ولا لزوم للنص على ذلك من جديد .

د ــ هناك مشروع قال به السيدان جوزف شادر وطلحة اليافي ، يقضي باقتراح عقد قرض مختلط ، اذا صح التعبير ، بحيث يكون قرضاً خارجياً وداخلياً في الوقت نفسه [1] . ويلخص هذا المشروع بما يلي :

تستقرض الدولة من احدى المؤسسات المالية الدولية مبلغ ٣٠ أو ٤٠ مليون دولار ، بفائدة ٥٪ مثلاً . يودع هذا المال في المؤسسة ذاتها ، أو في المؤسسات الاخرى باسم بنك لبنان لقاء فائدة قدرها ٤٪ ، وبناء على هذا الايداع لا شيء يمنع البنك المركزي من اصدار نقد لبناني وتسليفه الى الخزينة لغاية ما يقابل مبلغ الـ ٣٠ أو ٤٠ مليون دولار المستقرض . وهذا النقد يكون مغطى بكاملة بالوديعة المحفوظة لدى المؤسسة الدولية ، وبهذه الوسيلة تكون الدولة قد تحملت فائدة ١ أو ١ ١/٢٪ ، وهو الفرق بين معدل فائدة القرض ومعدل فائدة الايداع .

ان هذا المشروع يضر ، في رأينا ، بالاقتصاد الوطني ، للاسباب التالية :

ــ يقوم هذا المشروع على الفكرة التقليدية القائلة بأن التغطية النقدية كافية لوحدها لضمان سلامة النقد ، في حين ان العلم والتجارب بينت ان التغطية النقدية لا تكفي لوحدها ، بل ان الضمان الأساسي يتمثل في قوة الاقتصاد القومي ، وفي التوازن بين كمية النقد وحجم السلع والخدمات المقابلة . ويكمن خطر المشروع في انه يتلخص بالنتيجة في خلق اوراق نقدية جديدة ، مما يؤدي الى التضخم ، خصوصاً وان المبالغ المتوفرة

١ ورد هذا الاقتراح في مجلة « رجال الاعمال » ــ العدد ٧ ــ ايلول عام ١٩٦٦ .

من الاصدار ستنفق على مشاريع تختص بالتجهيزات الأساسية للبلاد ، لا تنتج ، في اكثرها ، خدمات وسلعاً جديدة ، ويجب ، في رأينا تجنب كل قرض لا يأتي مباشرة من المدخرات العامة ، اي القرض الصادر عن بنك الاصدار ، لأن ذلك يعني ، بنتيجته ، فرض ضرائب على الشعب ، بصورة غير مباشرة .

ــ ان المشروع ، الى جانب ذلك ، غير عملي ، اذ ليس في علمنا ان احدى المؤسسات المالية الدولية تكتفي بفائدة قدرها ١٪ ، في حال ايداع المبلغ في المؤسسة ذاتها ، او ان احدى هذه المؤسسات قد منحت لأي بلد من البلدان قرضاً من هذا النوع ، الا اذا كان القرض يعطى لاسباب سياسية محضة ، ولقاء فوائد اخرى .

هـ ــ يبقى ، اخيراً ، اللجوء الى الشركات الكبرى ، وخصوصاً الأجنبية منها ، لتمويل المشاريع بواسطتها ، على صفقات يؤجل دفع قيمتها الى سندات لاحقة، بحيث يشكل ذلك قروضاً داخلية أو خارجية . ويعترف بعض المسؤولين بأن مثل هذه الصفقات تكون ، بالنتيجة ، أغلى على البلاد من التمويل بواسطة القروض الداخلية لقاء فائدة ، وانها تشكل تضحية قد تضطر الدولة الى اللجوء اليها اذا لم تتمكن من الحصول على القروض ، على اعتبار ان ذلك افضل من الانتظار والجمود . وفي رأينا ان اللجوء الى مثل هذه الشركات قد يضر بالمصلحة العامة ، من حيث التكاليف ومن حيث سمعة الدولة ، بصورة عامة . وما دامت الشروط المادية للقرض الداخلي متوفرة ، فمن الأفضل بكثير ان نلجأ الى القرض الداخلي وان تشرف الدولة مباشرة على المشاريع الانمائية التي تقرها [1] .

١ بعد القاء هذا البحث صدق مجلس النواب اللبناني على مشروع قانون ضمان

٤ – دور المصرف المركزي في القروض الداخلية :

لقد مر معنـــا كيف ان المصرف المركزي يمكنه بواسطة « السوق المفتوحة Open Market » ان يسهم في ايجاد التوازن في الأوضاع المالية، بشراء وبيع السندات العامة وفقاً للحاجات الاقتصادية والمالية العامة في البلاد . وقـــد ورد في المادتين ١٠٥ و ١٠٦ من قانون النقد والتسليف أحكام خـــاصة بحسم وشراء وبيع السندات العامة . ويمكن للمصرف المركزي ان يقوم بدور فعـــال واساسي في عملية القرض الداخلي ، نظراً للتعاون الوثيق ، القانوني والعملي ، القائم بينه وبين الخزينة من جهة ، وبينه وبين المصارف الخاصة كمراقب لها ولسياسة التسليف ، من جهة اخرى .

الا ان صدور قانون النقد والتسليف في عام ١٩٦٣ لم يتح للمصرف المركزي عملياً ، ولاسباب عديدة ، ان يقوم بغير أعمال الاصدار ووضع لائحة المصارف التي فرض القانون حداً أدنى لرأسمالها ثلاثة ملايين ليرة، والقيام باعطاء التسهيلات لعدد من المصارف . ومن الأرجح ان ضعف السوق المالية ، وعدم وجود سندات متداولة ، سواء أكانت عـــامة ام خاصة ، حالاً دون قيام المصرف المركزي بدوره المطلوب منه في التأثير في السوق النقدية عن طريق التعامل بهذه السندات ، بيعاً وشراء .

ومن الجدير بالذكر ان بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والتسليف

= الودائع المصرفية ، وذلك بتاريخ الثامن من شهر ايار سنة ١٩٦٧ . وقد تضمن هذا القانون ، حسب ما ورد في الصحف ـ اذ لم ينشر بعد رسميا حتى هذا التاريخ أحكاما تجيز للحكومة ان تصدر لغاية ٧٥ مليون ليرة ، سندات خزنية ذات فوائد ، وفي بعض الحالات ذات جوائز وان تضع التنظيمات لهذه الغاية بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء . كما اجاز المشروع المصدق لمصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري ان يصدر سندات قروض وفقا لاصول وأحكام خاصة .

تشكل عقبات في وجه القرض الداخلي . فالمـــادة ١٠٩ مثلاً تفرض ان لا يزيد مجموع ما يمكن ان يحوز عليه المصرف من السندات العامـــة المحسومة ، أو الممتلكة في ظل نظام عقد الامانة ، او المشتراة من قبل المصرف المركزي ، على مجموع رأسمال المصرف واحتياطه العام ، أي على ١٥ مليون ليرة حالياً . ومن الواضح ان هذه الكمية ضئيلة جداً ، وقد تؤدي الى عدم رواج السنداتالعامة رواجاً كلياً ، اذ لا تسهل على المقترض ، فرداً كان ام مصرفاً خاصاً ، الاستلاف على السندات الموجودة لديه ، في حين ان مقدار السندات الحكومية قد يبلغ احياناً في المصارف المركزية الاخرى أضعاف رأس المال والاحتياط (٣٠ ضعفاً في المصرف المركزي البريطاني) . كما ان المادتين ١٠٥ و ١٠٦ سمحتا بحسم وشراء السندات العامة التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ٩٠ يوماً ، اي ان القانون حصر التعامل بالسندات العامة القصيرة الأجل ، وهي السندات التي يحتاج اليها لبنان لمشاريعه الانمائية . ونورد ، الى جانب ذلك ، مـــا جاء في المادة ٧٦ من قانون النقد والتسليف التي تلزم المصارف ان تودع لـــدى المصرف « اموالاً (احتياط ادنى) حتى نسبة معينة من التزاماتها الناجمة عن الودائع والأموال المستقرضة ، بالعملة اللبنانية » . وبذلك لا يطال الاحتياط الالزامي الودائع بالعملات الأجنبية ، وفي ذلك نقص كبير يحد من قدرة المصرف المركزي في مجال التأثير على التسليف ، خصوصاً اذا علمنا ان قسماً كبيراً من الودائع يتمثل بالعملات الأجنبية المختلفة . وهذا ما حـــدا بالحكومة – كما ورد في الصحف – لأن تقر مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون النقد والتسليف ، فنص على حذف الفقرة الخاصة « بالعملةاللبنانية » وتطبيق الالزام على جميع انواع العملات ، من لبنانية واجنبية ، وقد ورد في المشروع نفسه اقتراح تمديد مهلة حسم السندات من ٩٠ يوماً الى ١٨٠ يوماً ، وفي رأينا ان هـــذا غير كاف

تماماً لتشجيع اصدار القروض الداخلية [1] .

وعليه ، نرى ، في سبيل تسهيل مهمة الاقتراض الداخلي ، الأخذ بالمقترحات الملحة فيما يلي :

١ — اعتماد سياسة مالية واضحة ، وتعزيز وزارة التصميم بحيث تصبح قادرة على وضع خطة تنمية علمية وشاملة ، مستندة الى احصاآت دقيقة تقدمها مديرية الاحصاء المركزي ، على ان يشرع فوراً في اعادة النظر بجميع المشاريع الانمائية ، ودراستها جدياً في سبيل تصنيفها حسب سلم للاولويات يقوم على مقاييس علمية تستند الى المصلحة العامة دون غيرها . وبذلك يتضح لنا مقدار القرض اللازم ، والأشكال التي يجب ان نعتمدها في اصدار السندات العامة .

٢ — تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ، عن طريق ضمان جدية الأغراض والمشاريع التي تنفق فيها أموال القرض وامكان سدادها ، والانتفاع بغلاتها المنتظرة ، وسلامة التوظيف وفوائده .

٣ — انشاء سوق مالية ، نظراً لأهمية هذه السوق في خلق قاعدة قوية للقطاع المصرفي الذي يحتاج ، في سبيل ذلك ، الى وسائل الادخار والتوظيف من السندات العامة والأوراق المالية المختلفة . وباصدار السندات العامة ، تتمكن المصارف من ان توظف ، بواسطتها ، الأموال السائلة لديها ، وتتقاضى لقاءها فائدة . ويكون من المناسب ، والمغري بالنسبة للمصارف ، ان يسمح لها باستبدال قسم من ودائعها الالزامية لدى

١ ان القانون المصدق في الثامن من ايار سنة ١٩٦٧ عدل هذه المدة فعلا فجعلها ١٨٠ يوما بدلا من ٩٠ يوما ، كما ورد اعلاه ، كما انه حذف عبارة « بالعملة اللبنانية » من المادة ٧٦ المذكورة .

المصرف المركزي بسندات حكومية ، على ان تطلق للمصرف المركزي الحرية في تملك الكمية التي يراها مناسبة للظروف الاقتصادية والمالية ، وهكذا يتمكن المصرف المركزي من التأثير في السوق النقدية ، فيضخم حجم التسليف أو ينقصه وفقاً لمقتضيات الأوضاع النقدية والمالية والاقتصادية ولا شك في ان السوق المالية تؤدي الى زيادة المدخرات وتنظيم توظيفها في مشاريع مثمرة ، تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني بمجمله .

٤ — تعديل بعض احكام قانون النقد والتسليف بحيث تتوافق مع اغراض الدولة وأهدافها في التنمية ، ومراقبة المصارف وحجم التسليف الخ ...

٥ — الزام المصارف الأجنبية ، بتشريع خاص ، بأن توظف قسماً من أموال المقيمين المودعة لديها في القرض الحكومي . كما يمكن النص على منع المصارف كافة من اداء الفوائد على الودائع تحت الطلب بالعملة اللبنانية ، وذلك تشجيعاً للادخار والتوظيف في السندات العامة ؛ وكذلك يمكن الزام شركات التأمين بتوظيف المدخرات اللبنانية بكاملها داخل لبنان على ان توظف جزءاً كبيراً منها في السندات العامة الطويلة الأجل [1] .

والخلاصة ان الاتكال ، حالياً ، في القرض الداخلي يجب ان ينصب على المصارف الوطنية والأجنبية ، وشركات التأمين ، وصندوق الضمان الاجتماعي ، وبذلك تتحق للقرض فرصة كبيرة من النجاح . الا ان

١ ان احكام مشروع القانون المصدق في ٨ ايار سنة ١٩٦٧ اجبر فروع المصارف الاجنبية العاملة في لبنان ان توظف ٥٠ ٪ من اموالها الخاصة في حساب مجمد مصرف لدى مصرف لبنان دون فائدة ، او في عقارات في لبنان ، او في سندات حكومية لبنانية ، او في سندات مكفولة من قبل الدولة . وقد عدلت هذه الاحكام في المجلس النيابي ، كما ورد في الصحف ، بحيث اصبح التوظيف يقتصر على العقارات المبنية وفي حدود ٣ ملايين ليرة لبنانية .

ذلك يجب أولا ان واجب الدولة في لبنان يجب ان ينصب اولاً على تحقق الضرائب وتحصيلها من المكلفين بصورة جدية وفعالة اذ ان نسبة الهرب من ضريبة الدخل تقدر في لبنان بحوالي ٧٠٪ ، وهذه النسبة لا يمكن القبول بها مطلقاً ، وبخاصة في العصر الحديث .

المناقشة العاملة للجلسة الثانية

رئيس الجلسة الدكتور عصام حيدر

كنت منذ لحظات أيها السيدات والسادة وردتني كتابة من حضرة الأمين العام لندوة الدراسات الانمائية ، ملحوظة ، أي انه في حال الافتقار إلى الاسئلة الخطية لا بأس من إطلاق المجال أمـــام السادة الحضور الكرام باعطاء المجال أمام الاسئلة الشفهية . ولكن منذ ذلك الحين دفق الخير علينا بكثرة واعتقد ان المجال لن يكون كافياً للإجابة على الاسئلة الخطية التي وردت ، أترك بالترتيب إذاً للسادة المحاضرين الرد على الاسئلة التي وجهت اليهم رجياً أن يبقوا قدر الإمكان ضمن حدود الوقت .

الكلام للدكتور غناجة

ـ الادخار الاختياري هو مرتكز على القروض وانما الادخـــار الاجباري يكون ضرائب وهي تشكل الادخار الاجباري لذلك أجيب :

س ـ هل ان الدولة في الوقت الحاضر تستهلك ما يتوفر لها من الادخارات المحلية ومن ثم توجه هذه الادخارات للمشاريع الانمائية ، وإذا كانت لا تفعل ذلك ، فما هو العائق ؟

– ما هي الخطوات التي اخذتها الدولة لايجاد سوق مالي ومـــا هي الصعوبات التي ستواجه الدولة من أجل انشاء هذا السوق .

ج – بالحقيقة الدولة اللبنانية لا تستهلك جميع الادخارات المتوفرة في لبنان لانها لم تجد بعد الطرق الحديثة أو الطرق الملائمة لاستيعـــاب جميع هذه الادخارات ، ان الطريقة الأساسية لاستيعاب الادخار هي : (١) الضرائب ، انمـــا إذا لم تستوعب الضرائب كلها لأسباب مختلفة يتوجب عليها أن تلجـــأ الى الاقتراض الداخلي أو الخـــارجي . لم تأخذالدولة بعد الاجراءات الكافية لتحقيق القروض . اما الخطوات التي اتخذتها لايجاد صندوق مالي لسوء الحظ ان الخطوة الأولى الاساسية لإيجاد سوق مالي هي أولاً انشاء مصارف تسليف متخصصة ، لحد الآن القانون لانشاء المصارف هو قيد الدرس في مجلس النواب ، ولإيجاد السوق المالي أيضاً يجب إيجاد بنك للانماء مضى أربع أو خمس سنوات وهم يتداولون فيه . في قانون ١٩٦٢ الخاص بوزارة التصميم يفرض ايجاد بنك أنماء لم يتحقق بعـــد ولا زال كلامـــاً . والعـائق هو يعود إلى عـــدم وضع خطة تنفيذية في لبـــنان . (نحكي كثير ونحقق قليل) .

س – الا تعتقدون ان وجود بنك حكومي للادخار وبشروط مغرية يساعد الشعب على الادخار لانه يصبح مؤمناً على أمواله .

ج – في بلاد عديدة كالهند وباكستان يوجد بنوك للادخار أو يوجد صناديق بريدية للادخار . أمـــا في لبنان فان قانون صناديق البريد موجود ولسوء الحظ لم تطبق . وليس من المناسب في الوقت الحاضر خلق بنك للادخار في لبنان يتوجب علينـــا أن نبتديء في وسائل كالقرض الداخلي ، وخلق السوق النقدي ، وتحقيق القروض الـــداخلية . اعتقادي ان أول خطوة لتجنيد الادخـــار تتحقق عن طريق القرض

الداخلي أو تحسين معدلات الضرائب أو زيادتها .

س – الا تعتقد بوجوب تشجيع المواطن اللبناني على زيادة مدخراته ؟ وما هي الوسائل التي تؤول إلى هذه النتيجة ؟ والى امكان استعمال هذه المدخرات في مشاريع انمائية ؟

ج – نعم هذا مؤكد مما لا شك فيها يجب تشجيعها ، عندها يوجد طرق منها ان الموظفين من الفئة الأولى بدلاً من أن يعطوهم آخر الشهر رواتبهم نقدية أحسن ان يتحولوا إلى فتح حساب في المصارف عندها يوجد نوع من الادخار كما قلت أيضاً الفوارق بين معدلات الدخل على مدى طويل ومدى قصير يكون الفرق ملموساً عندها يشجع الادخار وطرق تشجيع الادخار عديدة والأساس خلق جو في لبنان للادخار يعني أن نعلم المواطن اللبناني ان يـــدخر على أسس سليمة .

س – الى أي حد تعتبرون الادخار يكون في مصلحة لبنان الانمائية وما هي الأرقام التي يصبح معها الادخار تضخماً غير نافع . ؟

ج – افتكر حقيقة لا يوجد ادخار غير نافع أي الأساس أن نعرف كيف نستوعب الادخار لمشاريع انمائية ، الادخار هو لمصلحة لبنان ، إذا قدرنا استعماله ، والمشكلة الأساسية للتمويل ختاماً للبحث ، المشكلة هي انه توجد في لبنان الرساميل بل المشكلة ايجاد طريقة لاستيعابها ، طريقة إذا وجد نظام حر اللبنانيون لا يريدون ازدياد الضرائب وإذا أرادوا تحقيق مشاريع انمائية فلا يوجد هناك طريقة تستوعب الادخـــار الموجود إلا عن طريق القروض . وإذا لم نقدر أن نحقق طريقاً للاستيعاب لا يمكن أن يوجد انماء سريع ، ولا يمكن للمواطن اللبنـــاني أن يطلب مشاريع إنشائية وان يطلب تحقيق خطة بدون أن يأخذ بالوقت ذاته بوسائل التنمية .

س – ألا تعتقدون ان الخطة التنفيذية التي نفتقر اليها يعود وضعها إلى لجنة التخطيط المنبثقة عن مجلس التصميم ؟

ج – الحقيقة تحقيق الخطة بأي بلد يعود إلى السلطات العليا ، يعني تحقيق خطة في بلد معين ، يعني ان اللبنانيين كلهم يريدون تحقيق خطة . الدكتور شبلي صباحاً قال ان الخطة هي سلسلة من المشاريع ، ويمكن أن تتحسن . الخطة لها وجه اقتصادي واجتماعي كما ان لها وجهاً سياسياً . علينا أن نعرف إذا كان لبنان حقيقة يقبل أن يدفع ثمن الخطة ام لا . هذا المشكل الأساسي ، لجنة التخطيط جاهزة إذا أراد اللبنانيون دفع ثمن الخطة .

الدكتور عصام حيدر

أشكر معكم الدكتور غناجة على أجوبته وأترك الكلام الآن للدكتور مزبودي للرد على الأسئلة التي وجهت اليه حول شؤون الضرائب وشجونها .

الدكتور زكي مزبودي

يبدو ان هنالك هجوماً على الضرائب ،

الأسئلة عديدة وأرجو أن أحاول الاختصار لأجاوب عليها كلها .

س – كيف يمكننا تفسير جدوى فرض الضرائب المباشرة أكثر من الضرائب غير المباشرة ؟

ج – السائل يريد أن يعرف لماذا نقول ان الاتجاه نحو فرض الضرائب على الدخل والثروة بنسبة مرتفعة أكثر مما هي عليه الآن ،

يكون أكثر جدوى والحقيقة أكثر عدالة . القضية تتعلق بنسبة الضرائب على الدخل والثروة بالعدالة الضريبية اي بالعدالة الاجتماعية على اعتبار ان الضريبة على الدخل تؤخذ من الأرباح . وتفترض في السلطة عندما تحدد المقياس بأن تكون قد درست الطاقة الضريبية على أقل افتراض . والطاقة الضريبية يعني ترك المبلغ اللازم من الأرباح الذي يؤمن الاستهلاك الضروري للانسان وبيان ما هو معنى الاستهلاك الضروري . ليس توفير حاجات غذائية بيولوجية فقط بل ما هو متصل بالجمهور أيضاً ، بعد أن تقتطع الضريبة على هذا الشكل لا يمكن ان نمس بالمستوى المعيشي للسكان في حين ان الضرائب على الاستهلاك هي عبارة عن اضافات على المواد التي يشتريها الجمهور وكأنه يشتري مع السلع التي يبتاعها ضريبة . أي ان من يدفع ثمناً لسلعة معينة يدفع الثمن ويدفع ثمن الضريبة أيضاً . ولذلك يقال بأن الضرائب غير المباشرة لا تكون عادلة لا سيما إذا فرضت على مواد ضرورية أساسية إذ انها بذلك تستنفد قسماً لا يستهان به من دخول الأفراد . كان بإمكانهم فيما لو خفضت هذه المواد الضريبية أن يستخدموها في شراء مواد وسلع أخرى تشبع لديهم الحاجات وإذا ما كان هؤلاء من الفقراء فإنهم يصابون في صميم رفاههم ، في صميم معيشتهم . لذلك فإن الضرائب غير المباشرة لا تكون عادلة وان كانت أكثر حصيلة على اعتبار انها تمس جميع السكان طالما ان الجميع يستهلكون . ويحاول علماء المال أو رجال الادارة او المشترعون ان يخففوا من قلة عدالة الضرائب غير المباشرة بإعفاء الضروريات الجوهرية ولا سيما ما يتصل بالأسباب المعيشية المباشرة .

س – يستفاد من كلمة الدكتور مزبودي انه يعتبر ان النظام الضريبي اللبناني سليم ، وان نسبة الضرائب غير المباشرة معقولة . هل له أن يتوسع في شرح هاتين النقطتين في ضوء ما يعمل به في البلدان الراقية ؟؟

ج – ان هذا السؤال يريد إيضاحاً حول ما ورد في كلمتي عن ان

النظام الضريبي كما هو الآن وبالنسبة للبلدان النامية اي غير المتقدمة والتي لا تزال في طور النمو يعتبر سليماً ومعقولاً او صالحاً . لا يعني ذلك بأن النظام الحالي وبالنسب التي بيناها بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة أنه عادل ، وبالنسبة لما يبتغيه المواطنون ، أن هناك ضرورات البلد النامي لا تستطيع أن يعتمد على الضرائب المباشرة ، لأن حصيلة هذه الضريبة بالأساس ضئيلة ، ومهما بلغ الجهد الذي تبذله الادارة لا يمكنها بأي شكل ما أن تصل الى المستوى المرغوب لأن كما قلنا الناس في البلدان التي لم تصل الى المستوى الرفيع من الرقي والتقدم يكون معظمها معتمداً على العناية الالهية الرزاقة والخيرة ، الخير والبركة ، فليس هناك من محاسبات تمكن الادارة من ضبط القيود ومعرفة حقيقة الارباح وفرض الضريبة بالشكل الذي يجب أن تكون عليه . اما في الأنظمة المماثلة للنظام اللبناني لا بد من ان نراعي الظروف التي يمر بها لبنان وهو ظرف انمائي والبلد لا يزال في طور النمو .

س — هل الضريبة التصاعدية مطبقة في لبنان ولماذا لا تطبق ؟ .

وهل من العدل ان يدفع العمال والفلاحين الذين يشكلون اكثرية الشعب اغلبية الأموال الضريبية التي هي الضريبة الغير مباشرة ؟

ج — اعتقد ان من توجه بهذا السؤال يريد ان يعرف لماذا لم تطبق الضريبة العامة على الدخل ذات المعدلات التصاعدية لأن ذات النظام الضريبي يشتمل على ضرائب تصاعدية ضرائب الدخل على الارباح التجارية والصناعية والمهنية ، والضريبة على الرواتب والأجور كلها ذات معدلات تصاعدية وهنالك الضريبة التصاعدية الافرادية التي تفرض على اصحاب الأملاك المبنية وعلى كل من يزيد على ٢٠ الف ليرة من ايراداتهم

الاجمالية من عقارات مبنية . اعتقد انه يقصد لماذا لا تطبق الضريبة العامة على الدخل ، وهي الضريبة التي تطال من مجموع ما يحصل عليه كل مكلف من اي مصدر كان . الضرائب المطبقة في لبنان هي ضرائب نوعية اي مجموعة من ضرائب كل ضريبة تفرض على حدة وبحسب نوعية المصدر الذي ادى الى حصول الدخل . هذه الضرائب النوعية لم تتوج في لبنان بضريبة عامة على الدخل تجمع جميع الايرادات من اي مصدر اتت وتفرض عليها ضريبة عامة على الدخل . لا شك ان فرض مثل هذه الضريبة يتوافق تماماً مع العدالة الضريبية ويجب ان يلجأ في لبنان الى تطبيق مثل هذه الضريبة . اما الفكرة عندما وردت عارضها بعض من يعتبرونها مسببة لهروب الرساميل وعدم ترغيب الاستثمارات الأجنبية في المجيء الى لبنان . اذ ان الضريبة العامة على الدخل تفرض عادة على ما يحصل عليه الفرد من كل ما يجنيه داخل البلاد او خارجها . ولذلك قلنا في بحثنا ان البلد الذي لا يرغب في اعفاء الاستثمارات الأجنبية يمكنه ايضاً التخفيف عنها عن طريق قصر ما يفرض عليها من ضرائب على نتائج العمليات التي تقوم بها داخل البلد دون ان تطال ما اجرته خارج البلاد .

س — ان المواطن اللبناني لا يثق بالدولة والدولة نفسها لم تقم بواجبها نحو المواطن لهذا يتهرب المواطن اللبناني من دفع الضريبة . عندما توجد هذه الثقة عند ذلك يسهل تطبيق القوانين .

فما هو رأيكم ؟ .

ج — الواقع ان مشكلة التهرب من الضرائب تتعلق بناحيتين هامتين ناحية مردها المكلف نفسه الذي تتوجب عليه الضريبة ، وبالمستوى الذي بلغه من الوعي القومي ، وبمدى تقدم درجة هذا الوعي تخف درجة التهرب من الضريبة . اما الناحية الثانية فهي تتعلق بالدولة . لا شك انه من المفروض ان يثق الفرد بالدولة حتى يشعر ان كل ما يدفعه على شكل

ضريبة يذهب في سبيل خيره وخير بلاده . اما لماذا يثق الفرد او لا يثق الفرد في لبنان بالدولة ، فاعتقد انه مع الوقت سيثق بالدولة لأنه اعتاد منذ ايام الانتداب على اعتبار ان الحاكم لم يكن لبنانياً . اما مع الزمن فان هذه الروح سوف تتلاشى حتماً .

س — لا احاول النظر في جميع بنود محاضرتكم القيمة ولكني احصر بحثي لقصر الوقت بالسؤالين التاليين :

١ — ما دام الانمـــاء للاقتصاد الوطني اللبناني يتوقف على الأموال الكافية المجموعة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة فهل يجوز للحكومة اللبنانية ان تتنازل لبعض الصناعات غير القابلة للحياة بعشرات الملايين من الليرات ارضاء لبعض المتنفذين ؟

٢ — قال الأستاذ شبلي في محاضرته الصباحية ان الدخل القومي من التجارة هو ٦٨ بالمئة ومن الصناعة ١٥٪ ومن الزراعة ١٥٪ فهل يمكن ان نعلم لماذا تبذل الحكومة جهدها لانماء الصناعة على حساب التجـــارة فتضعف التجارة بقرارات عديدة مستعد لشرحها مع ان الصناعات المحلية معظمها غير قابل للحياة فهل هذه السياسة تساعد السياسة الانمائية ؟

ج — الواقع ان السؤال محق اذ ان اعفاء الصناعات في اي بلد نام كتشجيع الصناعات عن طريق الحماية وفرض الرسوم الجمركية على المتوردات المنافسة كلاهما لا يجوز ان يطبق في اي بلد يرغب في تشجيع الصناعات النامية الا بعد درس عميق للصناعات المعفية والتأكد من انهـــا قابلة للحياة اذ ان من يسير على نهج الحرية الاقتصادية كلبنان لا يمنح الحماية ولا يخفف اعباء الضرائب الا لفترة موقتة وذلك من اجل توفير الأجواء الملائمة لأصحاب الصناعات حتى تستكمل نموها وبعد ذلك عليه ان يرفع الحماية ويترك الصناعة التي كانت محمية لتتنافس مع سواها مع

صناعة مماثلة اجنبية . اعتباراً منه ان فتح الباب للصناعات الأجنبية يؤمن دخلاً وفيراً وحياة مرفهة للمواطنين لأسباب هامة . انما من يتمشى على نظام الحرية كلبنان يؤمن بأن فتح الباب يعني ان البلد يستطيع ان يتخصص في صناعات يتوفق فيها على الغير . ومتى تفوق وتمكن من مزاحمة الغير حتى في عقر داره وفي الأسواق العالمية تستطيع ان يصل الى الانتـــاج الكثير وان يوفر مزيداً من الدخل القومي وعلى ذلك لا يجوز للبنان ولا لغير لبنان ان يحمي ويضفي الاعفاءات واسباب التشجيع الا على الصناعات القابلة للحياة .

اعتقد ان السؤال متمم للسؤال الأول اما كون التجارة تؤمن لنا دخلاً او جزءاً يبلغ ٦٨٪ من الدخل القومي فلا يكفي لعدم اعارة الصناعات القابلة فعلاً للحياة الاهمية واجتذاب الرساميل اليها من الداخل ومن الخارج على السواء . اما فكرة حماية المتنفذين لا يجوز طالما ان المبدأ الذي يجب ان يعتمد لا يهتم اطلاقاً بالأشخاص .

س — ما دامت الطبقة الغنية الحاكمة هي التي تشرع فمن الطبيعي الا تشرع قوانين ضريبية وتنال من مصالحها بالاضافة الى قدرتها — كما تعمل على التهرب من دفع الضرائب اذا فرضت .

افلا ترون اذن ان الاصلاح يجب ان يطال النظام القائم ، كل النظام القائم من اساسه ، بحيث تتولى مقادير الأمور الطبقة التي لهـــا مصلحة بالتغيير . وعليه فان كل اصلاح جزئي هو ترقيع للأوضاع وتسكين لأوجاع المرض وليس استئصالاً له ؟

ج — السؤال يخرج عن نطاق الضرائب جزئياً وسأحاول ان اجيب على الجزء الضريبي منه .من المعروف لدى جميع الباحثين والمتعمقين في شؤون الضرائب في اي بلد ان اية فئة تسيطر على الحكم ولا تكون ديموقراطية بالمعنى الحقيقي تحاول ان تخفف العبء الضريبي عن نفسها وان تلقيه على

الفئات الأخرى هذا من الناحية المبدئية العامة اما في لبنان فاعتقـــد بأن النظام الديموقراطي يسمح بأن تتمثل فيه جميع الطبقات وجميع الفئات وهي التي تشرع القوانين بما فيه القوانين الضريبية .

س — هل ترون دكتور مزبودي اعفاء الحرفيين من الضريبة .

ج — سؤال عام الحرفي وهو الذي يقوم بأعمال بسيطة بيده مستخدماً آلات عادة لا يكون من كبار المكلفين الذين يجنون الارباح الطائلة . وعلى هذا الأساس فان اية ضريبة تفرض عليه ستكون هزيلة ضئيلة طالما انها ستأخذ بأوضاعه العائلية بعين الاعتبار فتحسم له من اصل ارباحه مبلغاً حسب وسعه العائلي يعفى من الضريبة وبدء الضريبة خفيفة ومعتدلة جداً . وعلى هـــذا الأساس لا ارى من موجب للقول باعفاء الحرفيين . هنالك طريقة جديدة نص عليها قانون ضريبة الدخل في لبنان تقول بأن لا يكلف صغار المكلفين من صغار الباعة والتجار والحرفيين بمسك السجلات وتقديم التصاريح واعفائهم من كل الموجبات الضريبية والاكتفاء بتقدير بسيط من قبل لجنة مختلطة لارباحهم وفرض الضريبة عليهم على هـــذا الأساس بحيث تكون معتدلة . على هذا الأساس لا موجب للقول باعفاء الحرفيين . من الممكن ان نطلب رفع مقدار المبلغ الذي يخفض من الارباح قبل فرض الضريبة . وبذلك نطال الحرفيين وغير الحرفيين عندما نخفف من المبلغ الذي نعتبره من الحد الأدنى للاستهلاك الضروري الذي يجب ان لا تمسه الضريبة ؟

س — ما هي برأيكم النسبة التي يجب ان تبلغها الضريبة المباشرة بالنسبة لورادات الدولة العامة لتصبح الضريبة بشكل عام اكثر عدالة بالنسبة للمكلفين واكثر فعالية بالنسبة للتمويل ؟

ج — الواقع ان هنالك مساوىء ومحاسن لكلا النوعين من الضرائب . فالأولى عادلة والثانية وفيرة الحصيلة وقد وجد علماء المال نتيجة ابحاثهم

ان خير الأمور الوسط بمعنى ان افضل نظام ضريبي هو الذي يعتمد على ضريبتين بالتعادل تقريباً مع شيء من التفضل للضرائب المباشرة .

س — كيف يمكن ان نعمل على تطوير الانمـــاء طالما اننا سنعفي الشركات الكبرى من الضرائب وغيرها من الاعفاءات واذا كنا سنكتفي بفرض الضرائب الغير مبـــاشرة وباعفاء اصحاب الرساميل الكبرى من ضريبة الدخل بينما نرى في البلاد المتطورة ان هذه البلاد تستند في تقوية ميزانيتها على الضرائب التصاعدية التي تبلغ احياناً ٩٠٪ مثلا انكلترا .

ج — اعتقد ان هذا السؤال يجب ان يوجه الى بلد غير لبنان بلد متقدم جداً ، عندما نبحث في امور انكلترا البلد المتقدم جداً لا يجوز ان نأخذه مثالاً للبحث بأمور ضريبة لا يجوز البحث ببلد كلبنان ما يزال في طور النمو ، على اعتبار ان البلد النامي الذي هو في طور النمو يشكو عادة من البطالة ، من قلة التشغيل وهذا يعني وجود عناصر انتاجية غير موجودة في حالة تشغيل عاطلين عن العمل . سواء اكانت هـــذه الطاقة طبيعية اراضي مثلاً او بشرية ايدي عاملة عاطلة عن العمل ، او رساميل وهذا غير وارد بالنسبة للبلدان المتخلفة او النامية . وعندما يستهدف المشترع من وراء الاعفاءات استغلال هذه الطاقات باجتذاب العناصر التي يمكنهـــا ان تشغل العناصر الموجودة والعناصر التي يفتقر اليها البلد عندما نجتذب الرساميل غير الموجودة وبدونها يتعذر استغلال الطاقات الأخرى المتوفرة عندما نجتذب الخبرة الفنية التي لا تكون في البلد النامي الا ضعيفة جداً عندئذ نحاول ان نزيد الانتاج ، وزيادة الانتاج تزيد الدخل وزيادة الدخل النتيجة واذا حسن توزيع هذا الدخل بالطبع بالنسبة لهذا الموضوع هنالك ابحاث كثيرة ويعود للسلطة كيفية وضع التشريعات عندئذ يستفيد الجميع سواء اكانوا من طبقات فقيرة او غير فقيرة من الزيادة في الانتاج والدخل .

س – هل من دراسات حول الطاقة التكليفية في لبنان وبالتالي عن حجم الزيادة المرتقبة في الواردات اذا ما اعتمدت الدولة السياسية الضريبية الأكثر ملاءمة ؟

ج – اعتقد ان هذا السؤال سابق لأوانه اذ ان ما تقوم به مديرية الاحصاء المركزي الآن من دراسات تستهدف وضع محاسبة قومية وما يقوم به سائر الأقسام والمصالح في وزارة التصميم من دراسات تتعلق بالنشاطات الاجتماعية ومستوى المعيشة كلها يمكن ان تؤدي بالنتيجة الى الوقوف ولو بصورة تقريبية على الطاقة التكليفية .

س – ما رأيكم في الضرائب على رأس المال بصورة عامة وبصورة خاصة عن الضرائب على الأراضي الغير مبنية ؟

ج – الضريبة على رأس المال غير موجودة في لبنان الا بالنسبة للضريبة على التركات والضريبة على التركات هي ضريبة عادلة تتماشى مع فكرة العدالة الاجتماعية ، طالما ان المال الموروث بدون جهد يوزع بين الورثة وتقتطع الدولة منه ضريبتها طالما ان اصحاب العلاقة لا يكونون يتوخون الحصول على مثل هذا المبلغ . وهنالك في بعض البلدان ضرائب اخرى على راس المـــال ، ولا سيما البلدان التي يكثر فيها التهرب من ضريبة الدخل كايطاليا مثلاً التي تشبهنا بأمور كثيرة هنالك بدلاً من ان تفرض الضريبة على الدخل فقط فانها يستعاض عنها جزئياً بضريبة على قيمـــة الممتلكات بالمؤسسات التجارية والصناعية على اعتبار أن قيمة هذه الممتلكات تنم عن مدى قيمة هذه المؤسسة وعلى أساسها تفرض ضريبة بواقع ٣/٤٪ تقريباً . اما في لبنان فليس لدينا من ضرائب على رأس المال على هذا الشكل . اما الضريبة على الأراضي ، فالضريبة في لبنان على الأراضي فلا تفرض الا على الأراضي الزراعية . اما الأراضي غير الزراعية فهنالك الأراضي القـــابلة للبناء تفرض عليها ضريبة اذا كانت غير مبنية بواقع

زهيد جداً ٢٥ غ.ل عن كل دونم . اما فكرة الغاء الضريبة او ابقائها فهي موضوع بحث في الواقع وهي التي ادت الى وقف مفعول قانون ضريبة الأراضي الذي يطبق على الضرائب الزراعية والضرائب القابلة للبناء . وقد اوقف مفعوله بخمس سنوات ومدد مفعوله لخمس سنوات اخرى .

س – يقال ان الفقير يضحي اكثر من الغني فالى اي حد سيبقى هذا الفقير يضحي ؟ وهل من تعديل للنظام الضريبي في لبنان ؟

ج – هذا السؤال يتماشى مع الأسئلة التي اجبنا عليها والتي تقول من الناحية الضريبية على الأقل بضرورة زيادة المباشرة على الضرائب غير المباشرة .

س – هل تعتقد من الملائم في الظروف اللبنانية الاعتماد على ضريبة تصاعدية وخاصة ضريبة على دخل الشركات الوطنية ؟

ج – هذا السؤال يفترض ان في لبنـــان ضريبة او ضرائب نسبية وليس من ضرائب تصاعدية على الدخل وشبيه بسؤال آخر قد اجبنا عليه . اما الضريبة الخاصة بالشركات ففي لبنان دراسات ومقترحات تتعلق بالشركات المساهمة وتقول بوجوب تعديل الضريبة على الشركات المساهمة بحيث تصبح نسبية اي بمعدل ثابت ومن ثم ما يستحصل عليه المساهمون من انصبة الارباح يضم الى مجموع ما يحصلون عليه من مصادر اخرى وتفرض عليهم الضريبـــة العامة على الدخل اي ان الضريبة على الشركات اذا ما عدلت وهي اليوم تصاعدية يجب ان يتم ذلك عن طريق تعديل النظام الضريبي واحداث الضريبة العامة على الدخل .

شكراً

س – اذا ما تمت جباية الضرائب على احسن وجه ضمن القوانين المعمول بها حالياً ، ما هي قيمة الزيادة في التحصيل عن طريق ضريبة الدخل التي تقدرون انه يمكن الحصول عليها ؟

ج – يريد صاحب السؤال ان يعرف ما هو مقدار الضريبة التي يمكن الحصول عليها فيما لو طبق القانون ١٠٠٪ بشكل صحيح . ان هذا الاحتمال غير وارد لا بالنسبة للبنان ولا بالنسبة لأي بلد آخر حتى ولا في البلدان الراقية والتي وصل فيها الوعي القومي الى اقصى الدرجات اذ ان التهرب من الضرائب كما نعرفه في لبنان لا يقتصر فقط على اللبنانيين بل يتعدى ذلك الى شركات استثمارية اجنبية تنتمي الى دول راقية والتهرب سهل على هذه الشركات اكثر مما هو سهل على اللبنانيين لا سيما عندما يكون لديها فروع ومراكز في العديد من البلدان اذ انها تستطيع عن طريق المحاسبة ورفع الأسعار بالنسبة للسلع التي توردها الى بلدان اخرى ان تخفف من الارباح الحقيقية التي تحصل عليها وفي البلد وبالتالي التهرب من الضريبة . القضية بالنسبة للتهرب تتفاوت وهي على درجات انما تبقى ظاهرة التهرب موجودة في جميع بلدان العالم . اما الى اي مدى يمكن ان نحصل على الرغم من أن هذا لا يمكن فانه يستحيل على أي كان ان يقول . وكل من يدعي أنه يستطيع أن يعطي أرقاماً عن مقدار ما يتوقع أن يحصل عليه من حصيلة ضريبة الدخل فادعاؤه هراء . لا سيما وان فعالية الادارة لا يمكن ان تحصل الى الدرجة المرغوبة الا اذا جرى تطوير الأداة الضريبية بعناصرها البشرية وتجهيزاتها الآلية بنسبة ٨٠٪ على الأقل . ولا اتناول الناحية غير المتعلقة بالكفاءة فقط اذ ان الكفاءة على الرغم من وجود بعض العناصر المتميزة بالكفاءات في الادارة الضريبية الا ان معظم العناصر الموجودة تحتاج الى اعداد وتدريب وتلقينها المعلومات اللازمة الكافية سواء ما كان منها قانونياً أو محاسبياً أو ضريبياً حتى تتمكن من الوصول أن تطلب فعلاً كل ما يطلب منها . هذا من ناحية الموظفين أما من الناحية الثانية فانها تصطدم ايضاً بمحاولات التهرب من قبل المكلفين . وهذه المحاولات لن يمكن التغلب عليها ولو جزئياً الا اذا اعتمدنا تشريعاً قاسياً وشددنا العقوبات كما يجري في بعض البلدان الأميركية مثلاً .

س – ان ادخار المواطن أو عدمه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلوك الاقتصادي ... وفي وضع كوضع لبنان حيث يلعب النظام الاقتصادي الفوضوي دوراً مؤثراً على سلوك المواطن الاقتصادي ويؤدي بالتالي الى عدم ادخاره ... اعتقد انه لا يكفي حث المواطن على الادخار كي يدخر ... لهذا فان قضية ادخار المواطن تدفعنا الى اثارة موضوع النظام الاقتصادي نفسه المطبق حالياً في لبنان .

ج – بالنسبة للوضع الاقتصادي الفوضوي نذكر السائل بخطاب فخامة الرئيس في عيد الاستقلال عندما حمل على الحرية الفوضوية وبالبيان الوزاري الذي حمل ايضاً على الحرية الفوضوية . وبالأمس فقط حمل قداسة البابا على النظام الرأسمالي الحر بصورة مطلقة ، وقال بأنه نظام كئيب ، ودعا الرأسماليين الى دفع الضرائب والقيام بواجباتهم المختلفة . وبما ان المسؤولين اللبنانيين ، وجميع المفكرين في لبنان يرون بأن الحرية غير الفوضى ، لذلك أرى الاكتفاء بأن اجيب باختصار على هذا السؤال ، فأقول : ان الدولة في لبنان بدأت فعلاً تحس بأن الفوضى يجب ان ينتهي لبنان منها ، وان للبنان دوراً يجب ان يؤديه في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياحة والثقافة الخ ... والدليل هو المشاريع المختلفة التي عرفها لبنان في السنوات الأخيرة مثل الضمان الاجتماعي ، واقامة المدارس ، والدعوة الى مجانية التعليم ، والتعليم الثانوي والجامعي الخ ... هذا يدل على ان النظام الفوضوي الذي قصده السائل لم يعد موجوداً ، على الأقل في فكر المسؤولين اللبنانيين وفي افكار كثير من اللبنانيين . انما هناك طبعاً بعض ضيقي الأفق الذين ما يزالون يدافعون عن هذا النظام في المجالس الخاصة ولم اطلع حتى الآن على اي رأي دافع في صحيفة أو مجلة عن النظام الفوضوي بالذات . على كل حال ان الثقة بالدولة تأتي عن طريق قيام الدولة بالمشاريع الانمائية

المنتجة التي تؤدي وحدها الى نيل ثقة المواطنين .

س — قلتم انه بالنسبة للقروض الخارجية يمكن تلافي التضخم النقدي اذا استقرت تلك القروض في المشاريع المنتجة التي تعطي من السلع ما يوازي كمية النقد المطروحة في التداول . أفلا ترون ان التضخم لا شك حاصل على الأقل في الفترة الواقعة ما بين انفاق القروض على المشاريع المنتجة وبين قدرة تلك المشاريع على الانتاج ؟ وهل ترون ان في لبنان ما يشير الى حسن التصرف بالقروض الخارجية بحيث يتلافى مخاطر التضخم النقدي ؟؟

ج — الخشية التي يقول بها السائل هنا صحيحة . أي انه يخشى من التضخم في الفترة التي تقع ما بين انفاق القروض على المشاريع وبين انجاز هذه المشاريع. وقد ورد ذلك في البحث بالنسبة للقروض الخارجية . انما تسعى الدول للتنسيق والتوفيق بين القروض الداخلية والخارجية بحيث تلجأ اولاً الى القروض الداخلية اذا امكن والى القيام بمشاريع منتجة من شأنها في حال اللجوء الى القرض الخارجي وانفاقه على مشاريع انشائية منتجة ان تمنع هذا التضخم . اما في لبنان ، بما ان المشاريع الانمائية الحالية ليست مشاريع صناعية تنتج سلعاً ، انما هي مشاريع تتعلق بالتجهيزات الاساسية للبلاد ، لذلك رأينا ان اللجوء الى القرض الداخلي هو أجدى وأنفع بكثير ويتلافى خطر التضخم .

س — هل تعتقد ان القرض الداخلي في لبنان قابل للنجاح في ضوء العنصرين التاليين :

— الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة ؟

— الظرف الاقتصادي الاستثنائي الذي تجتازه البلاد ؟

ج — في اعتقادي ان القرض الداخلي قابل للنجاح ، لأن القضية كما

قلنا قضية ثقة . وقد ورد في البحث بأن الثقة عنصر من عناصر نجاح القرض الداخلي انما القضية ان تقدم الدولة فائدة للمقرضين بحيث يختارون القرض بدلاً من ان يوظفوا اموالهم بمشاريع لا تعطيهم الفائدة نفسها . وكل مدخر لبناني يعلم ان الفائدة على حسابات الادخار مثلاً هي ٤٪ او اكثر أو أقل قليلاً ، فاذا أعطته الدولة فائدة ٥٪ أو ٦٪ كما ورد في أحد المشاريع ، فلا بدلأي مدخر لبناني ان يوظف أمواله في القرض الذي يعطي فائدة اكثر . اما الظرف الاقتصادي الاستثنائي الذي تجتازه البلاد ، فأرى ان هذا الظرف بالذات هو الذي شجع الدولة على التفكير بالقرض الداخلي ، لأن الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد دعا المواطنين والمقرضين الى التفتيش عن توظيف أموالهم لقاء ضمانات كافية ، فاذا ضمنت الدولة القروض فقط كان هذا التوظيف سليماً ، وكل مدخر يتمنى ان يوظف أمواله في مشروع سليم مضمون من قبل الدولة .

س — يلاحظ ان الدولة تفكر جدياً باللجوء الى القروض ، ولن يمضي وقت طويل قبل او تكون قد تمكنت من الحصول على مئات الملايين سواء من الداخل او الخارج . ولكن يلاحظ ان الدولة لا تقوم بأي جهد جدي لزيادة الواردات من ضرائب ورسوم . فماذا سيكون موقف الدولة عندما يحين وقت دفع اقساط القروض وفوائدها .

ج — تعرضنا في البحث الى ما يمكن ان يكون جواباً على هذا السؤال ، وقلنا بأن الدولة يجب ان تقوم بزيادة الواردات من ضرائب ورسوم . ولا يمكن بالطبع استنفاد الطاقة التكليفية والضريبية ، كما قال الاستاذ مزبودي ، بصورة كاملة ، انما يمكن ان نحصل على نتائج أفضل بكثير من النتائج التي تحصل عليها الدولة الآن من الضرائب

والرسوم . فضريبة الدخـــل مثلاً ، باقرار اصحاب المؤسسات الخاصة الكبرى ، يجري التهرب منهـــا بنسبة ٦٠٪ تقريباً . ولو جرى التهرب بنسبة ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠٪ نكون قد حصلنا عـــلى حصيلة من ضريبة الدخل توازي ضعف ما نحصل عليه الآن . لذلك يجب استنفاد جميع الوسائل للحصول عـــلى الضرائب من الموارد والرسوم بصورة كافية . اما قضية دفع اقساط القروض وفوائدها ، فقد قلنا بأنه يجب اللجوء الى القروض الداخلية قبل كل شيء ، لأن القرض الداخلي مضمون ولأن استهلاكه يتم على مدى طويل : مثلاً بعد ١٠ سنوات كما ورد في أحد المشاريع المقدمة من وزارة المالية ، وبعد ذلك يتسنى للدولة ، بعد ان تقوم بمشاريع انمائية أساسية للبلاد ، ان تصل الى زيادة الدخل الوطني ، وبالتالي الى زيـــادة حصيلة الضرائب والرسوم ، لأنه بزيادة الانتاج ورفع مستوى العيش تحصل الدولة على موارد اكثر ، ويمكنها عن طريق هـــذه الموارد ان تسدد القروض التي حصلت عليها .

س – الا تعتقدون ان القرض الداخلي يمكن ان يؤدي الى التضخم عندما تلجأ المصارف باستمداد السيولة من المصرف المركزي مقابل ايداع سندات القروض ؟ لا سيما اذا لجأ المصرف المركزي الى اصدار العملة دون مقابل في التغطية طبعاً .

ج – طبعاً ، السائل هنا يفترض ان تصبح جميع السندات عـــلى الخزينة في المصرف المركزي . عند ذلك يكون المصرف المركزي وحده هو الذي قدم القرض ، وهذا ما لا يمكن القبول به ؛ ولا يجوز طبعاً اللجوء اليه . وهو افتراض في رأيي مستحيل ، اذا اخذنا بعين الاعتبار الشروط التي ذكرناها في البحث .

س – هل تؤيدون لجوء الدولة بتركيبها الحالي الى القروض ، داخلية

أو خارجية ، بغض النظر عن طبيعة ومحتوى المشاريع المنوي استعمال هذه القروض لتمويلها ، علماً بأن هذه المشاريع بمجملها تعتبر غير منتجة بالمعنى الاقتصادي ؟

ج – اولاً قلنا ان القرض يجب ان يرتبط بسياسة الدولة الانمائية ، وأن يؤخذ القرض فقط للمشاريع الانمائية . والمشاريع الانمائية الضرورية الآن للبنان هي ، كما قلنا تجهيزات اساسية من مياه وكهرباء وطرقات وانفاق وسدود الخ ... هـــذه التجهيزات الأساسية عندما تصبح متوفرة تؤدي ، بصورة غير مباشرة ، الى ان يصبح لدينا مشاريع اخرى منتجة من صناعية وزراعية وسياحية تقوم على هذه التجهيزات الأساسية ، وبالتالي تكون هذه المشاريع منتجة . مثلاً التعليم ، اذا انفقنا الآن على التعليم التقني والمهني اموالاً كثيرة ، يعني ذلك اننـــا نخرج اختصاصيين في جميع المجالات يمكن بواسطتهم التوصل الى زيادة الانتاج في المشاريع وفي الأعمال التي يقومون بها .

س – الا تعتقدون انه يجب تقليص عمليات الدين بالتقسيط الى أدنى حد ممكن في حال انتهاج سياسة تشجيع المواطن على الادخار ؟ واذا ما كان الجواب بالايجاب الا تتنافى مثل هذه الخطوة مع الاقتصاد اللبناني المفتوح وبالتالي تؤثر على ازدهاره المصطنع القائم على تضخم الانفاق ؟

ج – في رأيي انه في الظروف الحالية للبنان لا يمكن ان تمنع عمليات الدين بالتقسيط ، ولكن مع وجود عمليات الـــدين بالتقسيط ، ذكرنا واثبتنا ان هناك ادخاراً فعلياً في لبنان يمكن اللجوء اليه والاستفادة منه في القرض الداخلي . وفي رأيي انه عندما تتوفر الفوائد اللازمة للمقرض بواسطة رفع سعر الفائدة قليلاً ، وعن طريق جوائز يانصيب ، وامتيازات خاصة ، واعفاءات ضريبية وغيرها ، لا بد ان يذهب قسم من الأموال

التي تنفق على السلع الاستهلاكية للتوظيف في القرض الداخلي الذي يعطي فائدة لا بأس بها بالنسبة للمواطن .

س – نعتقد ان المصارف في لبنان لا تقوم بالمساهمة جدياً في عملية التنمية لأن عملياتها مقيدة جداً ، ولأنها تريد ان تحقق ربحاً وربحاً سريعاً. فما هو رأيكم باصدار تشريع بعدم فتح مصارف تجارية جديدة مطلقاً الا في حال واحد وهي ان تكون غايتها التسليف لآجـــال متوسطة وطويلة أقلها ثلاث سنوات وفي مشاريع صناعية وزراعية وسياحية ؟

ج – هذا صحيح ، والدولة ايضاً أخذت به ، وتمنع الآن انشاء مصارف تجارية تسلف لآماد قصيرة . وقد أقر مجلس الوزراء مشروع قانون بتشجيع المصارف ذات التسليف لأجل طويل ومتوسط وتمتنع الحكومة فعلاً عن الترخيص لمصارف تجارية جديدة .

شكراً

الدكتور عصام حيدر

وردنا سؤال اخير موجه الى المؤتمرين وقد احلت همّ الجواب عليه الى الدكتور حسن صعب بوصفه الأمين العام لندوة الدراسات .

الدكتور حسن صعب

ارجو ان لا نكون قد استنفدنا طاقتكم الاصغائية هذا المساء ، لأن هذا السؤال هو سؤال مهم جداً ، هو سؤال عام ويعبر عن روح يجدر بنا جميعاً ان نعيها،وان نجد اذا استطعنا الجواب عليها. هذا السؤال موجه من طالب كما يقول بدون ان يذكر اسمه في السنة الثالثة في العلوم السياسية

في الجامعة اللبنانية . ويقول صاحب السؤال ما يلي :

س – الى جناب المؤتمرين الكرام

اننا مع حضرتكم – بل نشجعكم – في جميع الوسائل والأساليب الموضوعية لايجاد تنمية هادفة لهذا البلد .

لكن يا حضرات ، ألا ترون بأن أغلب مشاريع التنمية ، التي سبق وناقشها امثالكم قد انهارت عند اول شتوة ؟ ألم تلحظوا ان اغلب المشاريع المنتجة التي حاول لبنان انشاءها ، اعيد بناؤها مرة او اكثر (مشروع الليطاني) .

ان افضل مشاريع تنمية تقومون بدرسهـــا ومناقشتها ، هي المشاريع التي تنشؤونها في اخلاق اللبناني لتقوية ولائه للدولة ولوطنه .

اننا ندفع الضرائب ونشجع الدولة ونشجعكم في هذه الدراسات ، بينما الدولة تقوم بتشغيل مواردها على مشاريع ستنهار .

ج – يؤسفني ان اقول بأن هذه الروح هي انهيارية وان هذه الروح لا يجوز ان تكون لدى شاب في مقتبل العمر ، فلنا جميعاً مأخذنا على الدولة ونعرف جميعاً حيث تقصر الدولة ، ولكننا نعرف ايضاً ان الدولة قامت بمشاريع استفاد منها هذا الشعب الذي ننتمي اليه ومن هذه المشاريع هذه الجامعة التي نجتمع بها هنا والتي لن تنهار ابداً . والجامعة ليست بناء وجود الجامعة اللبنانية وهي منذ وجدت حتى الآن وهي في حالة نمو قد لا نكون راضين عنه ، ونريد ان يتحسن ، ونريده ان يتخذ اشكالا جديدة ، ولكنه مثل على الدور الايجابي المتزايد الذي تقوم به الدولة ، فاذا،وانتم تعلمون انني مواطن مثلكم ليس لي علاقة رسمية بالدولة،يجدر

بنا ان ننظر الى ما تقوم به الدولة نظرة موضوعية فلا نقف مثل هذا الموقف التشاؤمي الصرف،ونعتقد ان كل ما ستقوم به سينهار . هذا مـــع العلم بأن العنصر الايجابي لهـــذا السؤال الذي يتعلق بالأخلاق وتقوية الولاء للدولة ، نعم هذا هو الأساس. وهذا سبب رئيسي من اسباب اجتماعنا هنا ومن اسباب الرسالة التي اعتمدتها ندوتنا. فهي رسالة توعية للمواطن اللبناني على اعتبار انها تعتقد ان هذا المواطن المتسلح بالأخلاق الفاضلة وبالوعي اللازم هو قوام كل انماء حقيقي لكم جميعاً سبيل المستقبل .

فشكراً للسائل على كل حال وشكراً

الجلسة الثالثة للمؤتمر

الموضوع :

الموارد العربية والإنماء في لبنان

الرئيسان : الاستاذ ميشيل عقل نقيب المحامين
والدكتور بشير البيلاني المستشار في مجلس الشورى

الدكتور حسن صعب

أرحب بكم باسم ندوة الدراسات الانمائية أجمل ترحيب في هـذه الجلسة الثالثة من جلسات المؤتمر الوطني الثاني للانماء ، الذي يتناول بالبحث والمناقشة موضوع « الموارد المالية والانماء في لبنان » . وسنعالج اليـوم موضوعاً يتفرع عن هذا الموضوع العام ، وهو موضوع الموارد العربية والانماء في لبنان . واعتقد انكم تشاركونني بشعوري بأن هذا الموضوع من أهم الموضوعات التي نتناولها في هذا المؤتمر . وسوف تجري هذه الجلسة على نفس النسق الذي جرت عليه الجلستان الماضيتان بحيث تقسم إلى قسمين ، القسم الأول في الساعة الأولى نستمع فيها الى ملخصات بأبحاث حضرات الباحثين الكرام . وقد وزعت عليكم النصوص الكاملة لهذه الأبحاث . وفي القسم الثاني توجهون الأسئلة التي تريدونهـا إلى باحثينا الأعزاء ويتولون الإجابة عليها . ويتولى رئاسة هذه الجلسة الصديق العزيز عضو الندوة وأحد مؤسسيها الدكتور بشير البيلاني . وللدكتور بيلاني مزايا كثيرة من أهمها بالنسبة لهذه الجلسة نظاميته ، التي ستحمله على أن ينتهي في الجلسة في الساعة المحددة لها ، بحيث لا تتجاوز الساعة الواحـدة التي وضعناها نهاية لهذه الجلسة . فأهلاً بكم وأتمنى لكم نقاشاً وحواراً ممتعاً مع باحثينا الأعزاء .

ويسرني أن يكون بيننا حضرة نقيب المحامين الأستاذ ميشال عقـل

ليتشارك مع الأخ الدكتور بشير بيلاني في ادارة هذه الجلسة . وحضور حضرة النقيب بيننا عزيز جداً علينا لأنه يرمز إلى هذا التعاون القائم بين النقابات وفي مقدمتها نقابة المحامين وبين ندوتنا في حقل التوعية الانمائية وفي حقل التعاون في سبيل انماء لبنان . فأهلاً بالنقيب العزيز .

الدكتور بشير بيلاني

يسر الندوة ان تقدم لكم هذه الصبيحة في اجتماعها الثالث ثلاثة أساتذة محاضرين هم الدكتور محمد عطاالله الذي يحدثنا عن الرساميل العربية الخاصة . والدكتور عطاالله هو عضو مجلس التصميم واستاذ الاقتصاد في الجامعة الاميركية وفي جامعة القديس يوسف . ثم الدكتور عفيف الزناتي الذي يحدثنا عن البترول والانماء وهو استاذ في جامعة القديس يوسف ثم في الجامعة اللبنانية وبالإضافة الى ذلك هو نقابي عامل مثل العمال في مؤتمرات العمل منذ سنة ١٩٦١ . ثم المحاضرة الثالثة يلقيها الدكتور بيار نصرالله وهو استاذ اقتصاد في الجامعة اللبنانية وجامعة القديس يوسف وهو ايضاً عضو مجلس التصميم .

الرساميل العربية الخاصة والانماء في لبنان

للدكتور محمد عطاالله
استاذ الاقتصاد في جامعة بيروت الاميركية وعضو مجلس التصميم

تمتع لبنان خلال العقدين الماضيين بدفق هام من الرساميل العربية الخاصة ، واذا كان النمو الاقتصادي في لبنان خلال هذه الفترة يفسر بعوامل كثيرة شرحت في غير هذا المكان ، فإن الرساميل العربية الخاصة تعد من العوامل الرئيسية التي انجزت في لبنان نسبة النمو المرضية التي حققت المستوى الحالي للدخل الوطني ودخل الفرد ولا سيما استهلاكه .

وسنحاول في هذه الصفحات تقييم الدور ، الذي قامت به الرساميل العربية الخاصة في النمو الاقتصادي اللبناني في فترة ما بعد الحرب ، وتقدير الدور الذي يمكن ان تقوم به خلال العقدين القادمين .

ومن أجل هذه الغاية سنطرح عدداً من الأسئلة تتناول ما يلي :

أولاً : نوعية الرساميل العربية الخاصة التي دخلت لبنان .

ثانياً : القطاعات الاقتصادية اللبنانية التي اجتذبت الرساميل العربية الخاصة .

ثالثاً : امكانات التثمير الخاص في مجالات التنمية الاقتصادية اللبنانية .

رابعاً : شروط اجتذاب الرساميل العربية الخاصة الى التثمير الانمائي في لبنان.

خامساً : حجم الرساميل العربية الخاصة المتاحة للتثمير في الخارج ونصيب لبنان الممكن منها في العقدين القادمين .

ونبادر الى القول بأن المعلومات الاحصائية التي نحتاجها غير متوفرة سواء في لبنان او في بلاد المنشأ . فلسنا نعرف مثلاً الا تقديرات غير رسمية عن العائدات البترولية الاجمالية التي دخلت البلاد العربية المنتجة للبترول منذ اوائل الخمسينات . أما الدخل الوطني ، وتوزع العائدات البترولية بين القطاع العام والقطاع الخاص ، والدخل الوطني فيها قبل البدء بإنتاج البترول موزع على القطاعات المختلفة ، وأرقام المستوردات ، والرساميل العربية اللاجئة الى لبنان من مصر وسوريا والعراق ، فلا يتوفر عنها اي تقدير يؤخذ به .

لذلك سنعمد الى استعمال القليل المتوفر من التقديرات الاحصائية حول هذه الأحجام ، ونعتمد على التخمينات المقبولة كلما دعت الحاجة .

١ ــ نوعية الرساميل العربية الخاصة التي دخلت لبنان

يجب ان نفرق بين نوعين من الرساميل العربية الخاصة التي تدفقت على لبنان منذ اوائل الخمسينات : **الرأسمال الفائض والرأسمال اللاجىء** . لان كلاً منهما يمتاز بميزات خاصة حددت الى مدى بعيد القنوات التي اتخذها لنفسه في الاقتصاد اللبناني .

أ ــ الرأسمال الفائض

ونعني بهذا الرأسمال ما فاض من الدخل الوطني المتحصل للقطاع الخاص عن حاجات الاستهلاك بصورة عامة وعن امكانات التثمير في بلد المنشأ . وأهم العوامل التي أدت الى توفر هذا الفائض في البلاد العربية المنتجة للبترول (ما عدا العراق) هي : نمو الدخل من العائدات البترولية نمواً كبيراً ، وزيادة الرساميل في ايدي الافراد والحرفيين وصغار التجار ، وضحالة الاقتصاد الوطني في معظم البلاد العربية المنتجة للبترول (ما عدا العراق) ، وسبق النمو في الدخل للنمو الاجتماعي .

١ ــ نمو الدخل من العائدات البترولية نمواً كبيراً

كانت الدول العربية التي تدفق منها الرأسمال الخاص الفائض إلى لبنان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي التالية وفق الترتيب الزمني : المملكة العربية السعودية والكويت ثم قطر والامارات والمشيخات العربية الاخرى في الخليج العربي .

وهذا لا يعني ان لبنان لم يفد من تزايد عائدات النفط في البلدان العربية المنتجة الاخرى ، بل يعني ان فائدته منها كانت عن طريق الانفاق الاستهلاكي فقط وان الرساميل العربية الخاصة الفائضة التي امته لاغراض التثمير والتوظيف جاءت في معظمها من البلدان التي ذكرناها . فالرأسمال العراقي الخاص لم يأت إلى لبنان طلباً لفرص التثمير والتوظيف رغم سبق العراق لبقية البلدان العربية في الافادة من عائدات النفط ، وذلك لان عائدات العراق من النفط التي بدأ بقبضها منذ أواخر العشرينات كانت متواضعة نسبياً ، كما كانت حاجة الاقتصاد العراقي اليها كبيرة على

الصعيد الخاص والعام نظراً لعدد السكان والامكانات الزراعية الكبيرة . أما الرأسمال الليبي الخاص فلم يبدأ في التكون إلا حديثاً جداً لان عائدات النفط لم تتجاوز الثلاثة ملايين دولار في سنة ١٩٦١ ثم تطورت كما يلي : ٣٩ مليون دولار في سنة ١٩٦٢ و ١٠٩ مليون في سنة ١٩٦٣ و ١٩٧ مليون في ١٩٦٤ و ٤٢٢ مليـــون في ١٩٦٥ ، كما ان امكانات التثمير الزراعي والاسكاني وحتى الصناعي هامة في هذا البلد ، مما يجعل توفر فائض في الرأسمال الخاص متاح للتثمير في الخارج أمراً يتعلق بالتطور في المستقبل .

ويلخص الجدول التقديري التالي العائدات البترولية في البلدان التي سبق ذكرها منذ سنة ١٩٥٠ .

عائدات النفط بملايين الدولارات الامريكية ما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٥

السنة	العربية السعودية	الكويت	العراق	مختلف*	المجموع	المجموع ما عدا العراق
١٩٥٠	١١٣	١٥	٢٠	؟	١٤٨	١٢٨
١٩٥١	١٦٥	٢٠	٤٥	؟	٢٣٠	١٨٥
١٩٥٢	٢١٢	٦٢	١٢٣	؟	٣٩٧	٢٧٤
١٩٥٣	٢٢٦	١٨٥	١٧٥	؟	٥٨٥	٤١١
١٩٥٤	٢٧٩	٢١٠	٢٠٠	؟	٦٨٩	٤٨٩
١٩٥٥	٢٧٣	٣٠٠	٢٢٠	؟	٧٩٣	٥٧٣
١٩٥٦	٣٠٠	٣١٠	١٩٣	٤٧	٨٥٠	٦٥٧
١٩٥٧	٣٢٣	٣٣٨	١٣٧	٥٧	٨٥٥	٧١٨

* – قطر وأبو ظبي والبحرين لم نستطع الحصول على تقديرات موثوقة لعائداتها قبل سنة ١٩٥٦ .

١٩٥٨	٣١٠	٤٢٥	٢٢٤	٧٢	١٠٣١	٨٠٧
١٩٥٩	٣١٥	٤٠٥	٢٤٣	٦٩	١٠٣٢	٧٨٩
١٩٦٠	٣٥٥	٤٦٥	٢٦٦	٧٠	١١٥٦	٨٩٠
١٩٦١	٣٩٦	٤٦٤	٢٦٦	٧٠	١١٩٦	٩٣٠
١٩٦٢	٤٤٦	٥٢٦	٢٦٧	٧٥	١٣١٤	١٠٤٧
١٩٦٣	٤٨٩	٥٥٥	٣٠٨	٨٣	١٤٣٥	١١٢٧
١٩٦٤	٥٥٢	٦٢٤	٣٥٣	٩٥	١٦٢٤	١٢٧١
١٩٦٥	٦٣٩	٦٣٦	٣٦٨	١٢٠	١٧٦٣	١٣٩٥
	٥٣٩٣	٥٥٤٠	٣٤٠٨	٧٥٨	١٥٠٩٩	١١٦٩١

وقبل أن يبهرنا الحجم الاجمالي لهذه العائدات التي تجاوزت حسب التقدير السابق خمسة عشر الف مليون دولار ، ولربمـــا وصلت في حقيقتها الى ما يقارب العشرين مليون دولار يجب أن نأخذ بعين التقدير الاعتبارات التالية :

– ان هذه العائدات كانت تدخل بلداناً ذات دخل وطني منخفض جداً ، وتتميز بموازنات ضعيفة وتجهيزات أساسية هزيلة ودخل الفرد أقرب الى حد الكفاف . لذلك كان لا بد من ان تمضي عدة سنوات حتى يبدأ جزء من هذه العائدات بالرشح الى القطاع الخاص .

– ان افراد القطاع الخاص الذين يشكلون الدفعة الاولى من المستفيدين من هذه العائدات كانوا ينتمون الى العائلات الحاكمة من الأمراء والمشايخ الذين لا يتعاطون العمل التجاري او الصناعي ولا يجتذبون اليه بسهولة ، لذلك كان القسم الاعظم مما يرشح اليهم ، على أهميته ، ينفق على حاجات الاستهلاك المعروفة والمستجدة .

– ان البلاد الصناعية التي تنتمي اليها الشركات المنتجة للبترول في

البلاد العربية استطاعت ان تمتص جزءاً هائلاً من العائدات ثمناً لسلع الاستهلاك التي نجحت في خلق الطلب عليها لدى المستفيدين من العائدات في القطاع العام والقطاع الخاص على السواء .

– ان الميل الطبيعي لذي الدخل الكبير المفاجيء من أفراد القطاع الخاص عظيم في اتجاه الاستهلاك ، كما ان ميله المعقول هو نحو استعمال الفائض من دخله فيما يولد الدخل المأمون ، لا في الاعمال التي تحفها المخاطر ، حتى ولو كانت من النوع المعقول الذي تنطوي عليه الاعمال التجارية والصناعية العادية .

في ضوء هذه الاعتبارات يحسن بنا طرح السؤال التالي : عند اي حد من الدخل المتولد من العائدات البترولية يتكون الفائض الرأسمالي كما عرفناه ؟

ولا يضاهي اغراء هذا السؤال الا صعوبة الجواب عليه . لان الامر – بداهة – يتوقف أولاً على نسبة الدخل الاجمالي الى عدد السكان . ولئن اختلفت العائدات الاجمالية اختلافاً بيناً في السنوات الثلاث الاولى من الخمسينات بين الكويت العربية والسعودية مثلاً فإن عدد السكان بين البلدين يكاد ان يعوض كل هذا الاختلاف . ولكن تكون الفائض الرأسمالي يتوقف أيضاً على سياسة الدولة التوزيعية وطبيعة الروابط الاجتماعية فيها ومدى انفاقها ، بالإضافة الى امكانات التثمير في الاقتصاد الوطني . وهي أمور لا نستطيع الخوض فيها بشكل كمي لعدم توفر المعلومات . لذلك سنفترض هنا ان الرأسمال الفائض بدأ في التكون منذ أواسط الخمسينات . أي عندما بلغ الدخل الاجمالي من البترول في كل من الكويت والسعودية حوالي ثلاثمائة مليون دولار كما بلغ في الإمارات والمشيخات الثلاث حوالي خمسين مليون دولار .

وحتى نصل الى تقدير الرأسمال الفائض في هذه البلدان نفترض أيضاً ما يلي :

– ان الدخل الوطني في البلاد التي ذكرناها الآن يقتصر على العائدات الاجمالية من البترول .

– ان الميل الوسطي للاستهلاك الاجمالي (العام والخاص) يبلغ ٠,٨ وانه كان ثابتاً في الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٥ .

– ان الادخار الوطني مقسوم بالتساوي بين الادخار الخاص والادخار العام .

– ان التثمير الداخلي الخاص (في التجارة والتشييد والزراعة والحرف وبعض الصناعات والمضاربات) يستوعب ثلاثين بالمئة من الادخار الخاص.

وفي ضوء هذه الافتراضات يكون المتبقي من الادخار الخاص خلال السنوات العشر ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٥ (أي الرأسمال الفائض في تعريفنا) حوالي سبعماية مليون دولار وفق الحساب التالي :

مليون دولار	
١٠,٠٠٠	الدخل الوطني .
٨,٠٠٠ –	الاستهلاك الاجمالي (العام والخاص) .
٢,٠٠٠	الادخار الوطني
١,٠٠٠ –	الادخار العام
١,٠٠٠	الادخار الخاص
٣٠٠ –	التثمير الخاص الداخلي .
٧٠٠	الرأسمال الفائض

يجب ان نلفت النظر حالاً الى ان هذه الارقام اجمالية تأخذ بعين الاعتبار دخل الكويت والعربية السعودية والمشيخات والامارات المذكورة ككل ، وان أرقام الاستهلاك والادخار والتثمير تتعلق بالمجموعة كلها أيضاً ولا تظهر توفر فائض في احدى الدول ووقوع عجز في أخرى

مثلاً . كما لا يخفى انه بالامكان الوصول الى أرقام مختلفة جداً اذا استعملنا قيماً بديلة للميل الوسطي للاستهلاك وقسمة الادخار الوطني بين الادخار الخاص والادخار العام ونسبة التثمير الداخلي الخاص من الادخار الخاص .

يجب ان نذكر دائماً بأن الرأسمال الفائض الذي قدرناه بحوالي سبعماية مليون دولار خلال الفترة ١٩٥٥ — ١٩٦٥ هو الفائض من الادخار الخاص عن امكانات التثمير الخاص في دخل البلدان المذكورة أي ما يمكن اعتباره جاهزاً للتثمير الخاص في الخارج ، وهو مختلف طبعاً عن الاستهلاك الخاص في الخارج الذي لا يهمنا أمره في هذا المجال .

زيادة الرساميل في ايدي الافراد والحرفيين وصغار التجار

واذا كان الرأسمال الفائض قد تميز بالتركز ، أي في وجوده بين أيد معدودة من كبار الوجهاء او التجار حسب ما نعرفه عن الثروات الكبيرة التي نبتت في البلاد المذكورة بعد تدفق العائدات البترولية ، فإن تسرب الاموال الى أفراد الشعب كان مظهراً من مظاهر التطور خلال هذه الحقبة ، وان كان هذا التسرب يختلف في عمقه بين بلد وآخر . ولقد ساعدت هذه العملية في بعض الاحيان سياسة الدولة الرامية الى تعميم خيرات النعمة الجديدة على كل الناس ، ولا سيما في الكويت حيث اتاحت الظروف السكانية والاجتماعية ذلك بشكل واسع . فلم يقتصر التسرب على نتائج الانفاق العام العادي فقط ، ولا على نتائج الانفاق الضخم من قبل كبار المستفيدين ، بل حصل بفعل سياسة التملك العقاري الحكومية التي كان يقصد منها ايصال نسب كبيرة من عائدات البترول الى أكبر عدد من المواطنين بما يقرب من السهولة التي تحصل بها البلد على هذه العائدات . وكان من جراء ذلك ان زادت الرساميل الخاصة بين

أيدي عدد كبير من الناس من العمال غير المهرة ومن صغار التجار . واذا كانت أحجام هذه الرساميل الخاصة لم تؤثر في تركز الثروة لعظم الثروات الكبيرة ، فانها ساعدت على خلق قاعدة اوسع للادخار الخاص وبالتالي للرأسمال الفائض الذي يبحث عن وسائل التثمير والتوظيف في الخارج .

ومما ساعد على تولد الرأسمال الفائض بفعل هذا العامل ان الثروات الجديدة التي هبطت على فئة الافراد والحرفيين وصغار التجار كانت صغيرة نسبياً لتدفعهم الى مزاحمة كبار التجار الذين يسيطرون على التجارة الكبيرة والذين بدأوا يهتمون ايضاً باستثمار المرافق العامة التي زاد الطلب عليها بسبب ارتفاع الدخل العام ، ولكنها كانت كبيرة نسبياً لتدفعهم الى اهمال حرفهم الصغيرة وتجارتهم المحدودة والتفتيش عن الوسائل التي تجعل ثرواتهم الجديدة قادرة على تأمين الدخل المنتظم المأمون بأقل ما يمكن من المخاطر .

٣ — ضحالة الاقتصاد الوطني في البلاد العربية المنتجة للبترول (ما عدا العراق)

سبقت الاشارة الى الظاهرة التي تميزت بها عائدات النفط في العراق : تواضع العائدات النسبي مما سهل توجيهها التدريجي نحو المرافق الانتاجية واستيعابها في الاقتصاد الوطني سواء كان ذلك بواسطة التثمير العام أو الخاص ، أما في البلدان العربية الاخرى المنتجة للبترول ولا سيما السعودية والكويت ، وخصوصاً هذا الاخير ، فقد تميزت العائدات البترولية بكبر حجمها النسبي منذ البدء (بلغت هذه العائدات في سنة ١٩٥٠ في العربية السعودية والكويت والعراق على التوالي ١١٣ و ١٥ و ٢٠ مليون دولار وفي سنة ١٩٥٦ بلغت ٣٠٠ و ٣١٠ و ١٩٣ مليون دولار) .

واذا كانت الامكانات الزراعية الكبيرة في العراق قد سهلت توجه قسم من الرساميل الخاصة المتاحة للتثمير الى هذا القطاع ، كما ان الصناعات الصغيرة التي نشأت مع زيادة الدخل الزراعي قد استنفدت جزءاً آخر من تلك الرساميل ، فان ندرة الامكانات الزراعية وغير الزراعية في كل من البلاد العربية السعودية والكويت وامارات الخليج ومشيخاته جعلت فرص التثمير المتيسرة للرأسمال الخاص ضئيلة جداً .

ولقد كان من الممكن ان تتوجه الرساميل الخاصة الى التثمير في المرافق العامة الجديدة التي حتمت تطويرها وسائل الدخل الوطني الكبيرة ، الا ان اضطلاع الدولة بهذه المرافق وبمرافق اخرى لم تكن حتى ذلك الوقت من بين الوظائف المتعارف عليها للدولة في منطقة الشرق الأوسط ، ضيق آفاق التثمير المجدي امام الرأسمال الخاص .

ان هـــذه الظاهرة بالذات هي التي خلقت نموذجاً جديداً للاقتصاد المتخلف في عالم ما بعد الحرب لا يكون فيه عامل الانتاج النادر رأس المال ، بل اليد العاملة والأرض بالاضافة الى التقنية والمهارات .

ولقد ادى هذا الوضع الى بروز عدة ظواهر خاصة بالتوظيف الرأسمالي في هذه البلدان . أولها تولد فائض رأسمالي حكومي بسبب تفوق المداخيل على مستويات الانفاق العام المعقولة التي تحددها ندرة اليد العاملة وضعف التنظيم الاداري . وثانيها انصراف الرأسمال الخاص المتاح للتثمير الى المضاربات العقارية لأنها النوع الوحيد المتوفر من انواع التوظيف المالي . وعندما وصل التطور الاقتصادي في بعض هذه البلدان الى تنظيم بعض النشاطات الصناعية ولا سيما الخدمات التي تستهلك محلياً ، افسح المجال امام نشوء شركات مساهمة تأمن لها احتكار هذه النشاطات ، فانصرف رأس المال الخاص الى الاكتتاب في هذه الشركات بشكل لم يعرفه اي بلد آخر ، حتى كان رأس المال المعروض يغطي مائة مرة او اكثر قبل ان تبدأ هذه الشركات بالعمل ، وقبل ان تظهر اية دلالة على جدواها الاقتصادي .

ولقد كان من شأن هذه الخصائص الناشئة عن عجز الاقتصاد في تلك البلدان عن استيعاب امكانات التثمير والتوظيف الهائلة ، ان انجذب انتباه الرأسمال الخاص الى امكانات التوظيف في الخارج ، لا سيما وان نوعي التوظيف المتاحين في تلك البلدان ، اي المضاربة العقارية والمساهمـــة في شركات قائمة ، كانا اكثر انواع التوظيف المالي شيوعاً في منطقة الشرق الأوسط على العموم منذ انتهاء الحرب ولا سيما في لبنان . ولقد ساعد الارتفاع الهائل في اسعار الأراضي بسبب المضاربة والأمل في مزيد من الاستملاك من قبل الحكومة دون اي سبب اقتصادي يعود الى جدوى المشاريع العقارية ، كما ساعدت خيبة الأمل التي مني بها كثير من المساهمين الذين أقبلوا على الاكتتاب في الشركات الجديدة واستطاعوا ان يحققوا ارباحاً رأسمالية سريعة من جراء هذا الاكتتاب ولكنهم لم يحصلوا على مردود مجز بالتالي ، ساعد هذان العامـــلان على بدء الرأسمال الخاص بتقبل فكرة التوظيف في الخارج ، وبالسعي وراء هذا التوظيف .

٤ — سبق النمو في الدخل للنمو الاجتماعي

لقد شهدت البلدان العربية موضوع بحثنا تطوراً هائلاً في انمـــاط استهلاك المواطنين خلال السنوات العشر المدروسة . ولربما كان هذا التطور من اكثر الظواهر التي تدعو الى التأمل في منتصف القرن . وربما بلغ هذا التطور في الانماط الاستهلاكية مرتبة الثورات الاجتماعية التي حدثت بكثير من اليسر وبأقل ما يمكن من الأضرار التي ترافق عادة مثل هذه التقلبات العنيفة في نمط العيش . ولئن كانت هذه القفزة الاستهلاكية تعتبر اجتيازاً لأكثر من مائة عام من التطور العادي ، فان مداها بقي أقل من مدى القفزة التي حصلت في المداخيل العامة والفردية خلال هذه الحقبة القصيرة من الزمن . فاذا قارنا انماط الاستهلاك الشائعة في البلاد

التي تتمتع بمستوى للدخل الفردي مشابه او قريب من الدخل الشائع في البلدان التي ندرسها رأينا الشقة ما تزال كبيرة ، وان انماط الاستهلاك المقارنة ما تزال تظهر فارق الزمن الضروري لحصول التطور الاجتماعي بكل ابعاده . ولكن كان نمط الاستهلاك لدى الطبقات العليا يشابه او يفوق في كلفته ومحتواه نمط الاستهلاك الشائع لدى الطبقات المشابهة في البلدان الغنية لسهولة التقليد واستيراد العادات في هذه المستويات الاجتماعية ، فان نمط الاستهلاك لدى الطبقات المتوسطة ما زال بعيداً عن مجاراة مثيله في البلدان المتقدمة الغنية . هذا وحده يخلق جواً مناسباً لزيادة الادخار عن المستوى الذي يفترض في هذه المداخيل ، ويزيد بالتالي الرأسمال الخاص المتاح للتثمير . فاذا اضفنا الى ذلك عجز التخلف الاجتماعي والتقني عن خلق اسباب الانتاج المحلي لسلع الاستهلاك الجديد وخدماته ، زدنا بعداً جديداً لضخامة الاقتصاد الوطني ولندرة فرص التثمير الداخلي التي تتيسر للرسمال الخاص .

وبكلمة اخرى ، لقد احدثت الثورة الاستهلاكية والتي حصلت في البلدان العربية المنتجة للبترول كل آثارها في ميدان الاستيراد ، ولم توفر اسباب النمو للنشاطات الانتاجية التي تسد بعض حاجات الاستهلاك الجديدة من الداخل . واذا كان هذا جلياً من ارقام المستوردات ، فان تراكم الرسمال الفائض هو الوجه الآخر للظاهرة .

ب ـ الرأسمال اللاجيء

ونعني بهذا الرأسمال ما لجأ من بعض البلدان العربية بسبب تغير ظروف التثمير والتوظيف فيها . وأهم العوامل التي ادت الى توفر هذا النوع من الرأسمال هي : كارثة فلسطين ، والتحول الاشتراكي في مصر

وسوريا والعراق ، والتحوط لدى اصحاب الثروات في البلدان العربية المنتجة للبترول .

١ ـ كارثة فلسطين

لئن كان بالامكان تحديد عدد الفلسطينيين الذين لجأوا الى لبنان قبيل سنة ١٩٤٨ وأثناءها ، فمن الصعب تقدير الرساميل الفلسطينية التي لجأت اثناء هذه الفترة . وأغلب الظن ان حجم هذه الرساميل لم يكن كبيراً بمقاييس اليوم ، وربما لم يتجاوز خمسين أو ستين مليون ليرة لبنانية . ولكن أهمية هذه الرساميل هي في كونها أتت قبل بدء تدفق العائدات البترولية الضخمة ، وانها جاءت بصحبة أفراد ذوي كفاءات كبيرة في الأعمال ، وخلال السنوات التي تلت الحرب مباشرة ، والتي بدأ فيها توجه العمل نحو الانتاج المدني ، بعد ان كان مرهوناً بمعظمه للانتاج الحربي الذي استوجبه وجود القوات المتحاربة في فترة ١٩٤٠ ـ ١٩٤٥ .

بالاضافة الى هذه الدفعة الأولى من الرساميل الفلسطينية التي امت لبنان في اعقاب النكبة ، تولد بعد ذلك دفق مدخرات الفلسطينيين المقيمين في لبنان والذين انفتحت امامهم سبل العمل في البلاد العربية الأخرى . هنا يصعب ايضاً تقدير هذه المدخرات ، ولكنها في كل الأحوال تكون جزءاً مرتفعاً من الدخل المتحصل للفلسطينيين في البلدان العربية ، وذلك لسببين : اولاً لأهمية المداخيل الجديدة التي تيسرت للفلسطينيين في البلاد المنتجة للبترول ، وثانياً لترجيحنا الظن بأن الميل الوسطي الى الادخار كان عالياً لدى من تيسرت لهم هذه الفرص الجديدة املاً بتكوين قاعدة رأسمالية لأنفسهم في بلد اللجوء ، وثالثاً لأن حاجات الاستهلاك التي تتطلبها عائلاتهم في لبنان كانت تسد الى حد ما ببرامج المساعدة الدولية وبامكانات العمل المتيسرة لأفراد العائلة الباقين في النشاطات الاقتصادية

اللبنانية ، ولا سيما الزراعة والبناء التي تتوفر لدى الكثيرين منهم الكفاءات اللازمة لها .

٢ – التحول الاشتراكي في مصر وسوريا والعراق

ربما كان هذا المصدر من أهم مصادر الرساميل العربية الخاصة التي أمت لبنان في الفترة ما بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٤ وربما حتى الآن . ولئن تميز اللجوء من مصر بعدد الأفراد من أصحاب الكفاءات العلمية والادارية الذين تركوا أعمالهم في الشركات الأجنبية أو الوطنية الكبيرة أو حتى في بعض المؤسسات الحكومية ، فان قسطاً كبيراً من رؤوس الأموال التي كان يملكها لبنانيون بالأصل أو غيرهم استطاع أن يجد طريقه الى لبنان أيضاً .

أما لجوء الرأسمال الخاص من العراق فقد اقتصر على الرأسمال الكبير العامل في النشاطات المالية نظراً لأهمية الثروات الزراعية غير القابلة للتحريك . ولربما استقرت العادة في السنوات الأخيرة لدى أصحاب المداخيل المتوسطة أيضاً على توجيه قسم هام من مدخراتهم الى لبنان .

على أن أهم العناصر المكونة للرأسمال الخاص اللاجيء الى لبنان فقد كان خلال هذه الفترة الرأسمال الخاص السوري . ولربما فعلت عدة أسباب فعلها في تنشيط هذا اللجوء ، منها قرب الحدود ووثوق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين أهل البلدين ، وقدم العهد بالاضطرابات السياسية والداخلية التي بدأت في أواخر الأربعينات ، ومعرفة السوريين بالأسواق المالية والتجارية اللبنانية منذ أيام الوحدة الجمركية ونشاطهم المستمر فيها حتى بعد انفصام تلك الوحدة .

واذا كانت بعض التقديرات تضع الرأسمال الخاص اللاجيء من مصر

في السنوات العشر الماضية عند حوالي مائة مليون ليرة ، والرأسمال الخاص اللاجيء من العراق عند حواليماية وخمسين مليون ليرة ، فان التقديرات حول الرأسمال السوري الخاص الذي تدفق الى لبنان منذ أوائل الخمسينات تضعه ما بين ثلاثماية وستماية مليون ليرة .

ونحن نميل الى الظن بأن مجموع ما ورد لبنان من هذه المصادر الثلاثة يقارب مبلغ خمسماية مليون ليرة لبنانية . ولكن تبقى كل هذه الارقام تخمينات عامة يجوز عليها هامش كبير من الخطأ ، لنوعية الرساميل المعنية ولحرية حركة الرساميل في لبنان ولبدائية التقديرات الاحصائية المهنية أو عدم توفرها المطلق .

٣ – التحوط لدى اصحاب الثروات الكبيرة في البلدان المنتجة للبترول

بالاضافة الى الرأسمال الفائض الذي ذكرناه في القسم السابق ، وردت لبنان كميات هامة من الرساميل العربية الخاصة من البلدان المنتجة للبترول لا قصداً للتوظيف أو التثمير ، بل سعياً وراء التحوط للتقلبات في تلك البلدان . والواقع ان هذه الرساميل كانت البادئة في الورود الى لبنان منذ أوائل الخمسينات ، ولم تكن تسعى وراء المردود المجزي أو الفائدة المعقولة (بل ربما كان معظمها يرفض قبول الفائدة لأسباب دينية) ولا تخرج من البلد ضيقاً بندرة وسائل التشغيل بل طلباً للطمأنينة . ويصعب علينا كثيراً تقدير هذه الرساميل ، ولعل أحسن مؤشر لها هو حجم الودائع في المصارف الكبيرة العاملة في بيروت ما بين سنة ١٩٥٠ و ١٩٦٥ .

٢ ــ القطاعات الاقتصادية اللبنانية التي اجتذبت الرساميل العربية الخاصة

١ ــ تخمين الرساميل العربية الخاصة التي دخلت لبنان

مما ورد حتى الآن تبين لنا ان الرأسمال العربي الخاص الذي أم لبنان في السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة صدر عن رأسمال خاص فائض في البلدان المنتجة للبترول (العربية السعودية والكويت والامارات والمشيخات الثلاث) قدرناه بحوالي سبعماية مليون دولار . فاذا قدرنا ان نصيب لبنان من هذا المبلغ ، والذي يتمثل بالرأسمال العربي الخاص الذي يؤم لبنان بقصد التوظيف او التثمير او التحوط ، يقارب الف وخمسماية مليون ليرة ، وأضفنا الى ذلك تقديرات الرأسمال العربي الخاص اللاجيء التي أوردناها والبالغة خمسماية مليون ليرة لبنانية ، كان حجم الرساميل العربية الخاصة التي دخلت لبنان للاسباب الأربعة المذكورة خلال الفترة التي نهتم بها حوالي الفي مليون ليرة لبنانية .

من الضروري ان نذكر هنا بأن هذا المبلغ المخمن لا يشمل الرساميل العربية الحكومية التي دخلت لبنان لأحد الأسباب الأربعة أو من أجلها كلها ، كما لا يشمل الانفاق الاستهلاكي العربي الحكومي أو الخاص على أنواع هذا الانفاق المختلفة .

في ضوء ما سبق ، وبعد التحفظات الكبيرة التي يجب ان نغلف بها هذا التخمين ، يصح ان نقدم الملاحظات العامة التالية :

ــ بدأ تدفق هذه الرساميل الخاصة وبأحجام هامة نسبياً الى لبنان عندما كان الدخل الوطني اللبناني في حدود ستماية او سبعماية مليون ليرة لبنانية .

ــ جاء ورود هذه الرساميل في فترة الحيرة الكبيرة التي تلت مباشرة انفصام الوحدة الجمركية مع سوريا واستقلال النقد اللبناني .

ــ كان مجموع الودائع في المصارف العاملة في لبنان لا يتجاوز مايتي مليون ليرة لبنانية .

لن نستسلم هنا للاغراء بتقدير الأثر المضاعف للرساميل العربية الخاصة في الدخل الوطني اللبناني او في معطيات هذا الاقتصاد الاجمالية الاخرى ، لأن تراكم الأخطاء الذي ينشأ عن تمرين مبني على ارقام تخمينية سيكون كبيراً . لذلك سنكتفي باستعراض النشاطات الاقتصادية اللبنانية التي افادت من هذه الرساميل .

٢ ــ الأراضي والأبنية التأجيرية

لقد كان من الطبيعي ان يحظى هذا القطاع بالاهتمام الاول من قبل الرساميل العربية الخاصة،اولاً لما ذكرنا من شيوع التوظيف في الأراضي والعقارات في بلد المنشأ ، ثانياً لسهولة الاتصال بالعاملين في هذا الحقل بل حتميته عن طريق وسطاء الايجار الذين يلجأ اليهم اصحاب الرساميل عند اول قدوم لهم الى لبنان من أجل تأمين سكنهم ، ثالثاً للطلب المتزايد على البناء بفعل العوامل السكانية في لبنان ، رابعاً لتقدم هذه الصناعة في البلد ونشأة وحدات انتاجية كفؤة فيها بسبب وفرة الأرض الصالحة في بادىء الأمر ، ووفرة اليد العاملة الرخيصة وعدم التشدد في قانون البناء .

ولقد ادى وجود طلب متزايد على البناء الفخم من قبل الاجانب الغربيين الذين أخذ عددهم بالازدياد ومن قبل ابناء البلاد العربية الذين اصبحوا يؤمون لبنان بانتظام وباعداد متزايدة ، أدى ذلك الى تأمين

مردود معقول على التشميرات . كما ان الارتفاع المستمر في أسعار الاراضي جعل هـــذا النوع من التشمير اقرب انواع التشمير الى نفوس اصحاب الرساميل الخاصة العربية . والواقع ان التشمير في الابنية التأجيرية ما يزال يؤمن مردوداً وسطياً يتراوح بين ستة وعشرة بالمئة رغم هوامش الربح الضخمة التي استطاع اصحاب الورش اللبنانيون ان ينتزعوها من زبائنهم . كما ان فرص الربح الرأسمالي لا تبدو وكأنها قد شارفت على الاضمحلال ، بل ما زال امامها مجـــال كبير في رأي الكثيرين من الخبراء . ولم يكن الارتفاع الذي حصل في أثمان الاراضي واسعار الايجارات من الاشياء التي تناسب النمو السليم في الاقتصاد اللبناني ، لأنـــه اخر عملية البناء المتوسط والرخيص لعدم ملاءمتها للتشمير الخاص . ولكن ارتفاع أثمـــان الاراضي البنائية ، بسبب وقوع هذه الاراضي في مناطق لا تتميز بتركز الملكية العقارية بل ينتشر فيها الملك العقاري انتشاراً واسعاً ، كان عاملاً في توزيع الثروة فيما كان عنصراً هاماً من عناصر نمو الدخل الوطني ، لان معظم المبيع في الفترات الاولى كان لاصحاب الرساميل من خارج لبنان .

ولربما كان أصح تقدير لاثر الرساميل العربية الخاصة في هذا القطاع انها هيأت « الرأسمال العامل » لاصحاب الورش اللبنانيين الذين استطاعوا ان يحققوا ارباحهم الرأسمالية عـــلى قيمة الاراضي والبناء بواسطة البيع . وإذا ذكرنا ان صناعة البناء تستخدم مهارات كثيرة عرفنا مقدار الاثر الكبير الذي تركه دخول الرسمال العربي الخاص الى هذا القطاع على شبكة واسعة من المهارات والنشاطات المرتبطة به . ولربما كان الارتفاع الذي حدث في اجور هذه المهارات والنشاطات خلال الفترة المدروسة من اهم الارتفاعات التي حصلت في مداخيل الافراد .

٣ ـ نشاطات التجارة والصناعة الخفية

لقد أدى ورود الرأسمال العربي الخاص الى لبنان الى دعم رأسمالي لكثير من النشاطات التجارية المتوجهة الى الاستيراد او الى التجارة المثلثة أو إلى اعادة التصدير . وكثيراً ما ادى التعامل التجاري مع مؤسسة لبنانية صغيرة الى الاشتراك الرأسمالي فيها . ويصح القول نفسه على بعض النشاطات الحرفية المرتبطة بالعمل التجاري .

واذا كان الرأسمال اللاجيء قد ساهم على قدم المساواة مع الرأسمال الفائض في النشاطات العقارية ، فقد تميز الرأسمال اللاجيء بانجذابه الى العمل التجاري ، يساعده على ذلك مرانه في اسواق اكبر من اسواق لبنان كانت تتوفر فيها اسباب الربح السريع .

٤ ـ المصارف

هنا يبدو اثر الرساميل العربية الخاصة واضحاً أشد الوضوح سواء من جهة حجم الودائع في المصارف اللبنانية أو عـــدد هذه المصارف او ترسملها .

فقد ساهم الرأسمال العربي الخـــاص ، الى جانب المصادر العربية الاخرى ، في تحقيق النمو السريع الذي انجزته المصارف اللبنانية خلال الحقبة القصيرة الاخيرة .

وكثيراً مـــا أدى ورود الرأسمال الفائض او لجوء الرأسمال الآخر الى اقامة مصارف جديدة ، يكون اشتراك الرأسمال العربي الخاص في رأسمالها اقصر طريق الى الطمأنينة على الرساميل او الى تأمين الوجود المالي المطمئن في لبنان الذي تستوجبه حاجات التحوط من ناحية وضرورات اللجوء من ناحية اخرى . وربما كانت هذه الظاهرة سبب التبعثر الـــذي تشكو منه

المصارف اللبنانية التي تتوزع كتلة الودائع بحصص صغيرة فيما بينها لا تؤدي الى توفر الحجم الامثل في معظمها .

ولقد مر ورود الرساميل العربية الخاصة الى المصارف اللبنانية في مراحل مختلفة :

– كان معظمها في بادىء الامر يأتي طلباً للاستقرار والامان . ولم يكن في تلك المرحلة حريصاً على الفائدة . بل كثيراً ما رفض الفائدة – مما مكن مصارف كثيرة من تحقيق ارباح استثنائية كبيرة وبناء احتياطات هامة .

– تلت تلك المرحلة الاهتمامات التوظيفية والتثميرية من قبل اصحاب الودائع الذين اخذوا يوظفون بعض هذه الاموال في العقار وغيره ، فخلقوا مورداً جديداً للمصارف التي بدأت تنظم ادارات خاصة للعقارات فيها تشرف على عمليات البيع والشراء وتقوم بأعمال الصيانة والتأجير لحساب العملاء .

– تفتح اصحاب الودائع على الايداع خارج البلد ، وصارت المصارف المحلية بالنسبة لهم وسيطة الى مثل هذا الايداع الذي كان يجري عن طريقها اولاً ثم بدأ يتجاوزها .

– تلت ذلك مرحلة التنافس الكبير بين المصارف على الودائع العربية ، وزيادة حركية هذه الودائع لاقل الفروق في الفوائد المعروضة .

– بدأت مرحلة ايجابية منذ وقت قريب تتجه الى ربط الودائع لمدد متوسطة او طويلة الاجل تمكيناً للافادة منها محلياً وزيادة المردود عليها . ولكنها تعثرت بسبب الازمة المصرفية الاخيرة .

٥ – اسهم الشركات اللبنانية

مع توفر الودائع العربية تحت الطلب في المصارف ، ووجود الرأسمال

اللاجيء المتمكن من اساليب المضاربة في البورصات العربية التي اقفلت ، نشأ نوع جديد من النشاط استطاع ان يجتذب اليه كثيراً من الرساميل العربية الخاصة هو التوظيف في الاسهم اللبنانية البراقة ، املا في تحقيق ربح سريع عن طريق الانفاقات الكبيرة التي يعدها المتمكنون في هذا النوع من الاعمال ، او طمعاً بالجاه الاجتماعي الذي ينسحب على المسيطرين على شركات تملأ اعين الرأي العام .

ولئن ادت هذه العمليات الى تنشيط كبير لاعمال بورصة بيروت ، وثروات كبيرة حققها مدبروها ، فان طبيعة العمليات نفسها لم تسفر في النتيجة الا عن فقدان بورصة بيروت لمعظم اهميتها ، والى رفض مبدئي من قبل الرأسمال العربي الخاص للمساهمة في المؤسسات اللبنانية . بل ربما ادى سوء الاستعمال في هذا المجال الى انصراف جزء هام من الرأسمال العربي الخاص الى الاهتمام باسواق الاسهم الاجنبية ، ساعد على ذلك نشأة عدة بيوت لهذا الغرض في بيروت .

٦) درسان من التجربة اللبنانية مع الرساميل العربية الخاصة

دون ان نذهب بعيداً في استخلاص الدروس من تجربة الاقتصاد اللبناني مع الرأسمال العربي الخاص ، نستطيع ان نذكر درسين هامين بحد ذاتهما ويرتديان اهمية خاصة لتصور دور الرساميل العربية الخاصة في الانماء اللبناني في المستقبل ؟

الدرس الاول : يتعلق بالرأسمال العربي الخاص اللاجيء . فقد اتى هذا الرسمال اللاجيء مع اصحابه الى لبنان ومعظمهم يتميزون بالكفاءة والخبرة والحذق . كما ان هذه الفئة قد اعطت برهانها في بلاد المنشأ وتمرست في كافة النشاطات ، واصبحت عارفة بمداخلها ومخارجها ، مما

وسع افق التجارة والصناعة والمصارف اللبنانية وجعلها تتطلع الى مجالات ارحب . ولكن هـذا الرأسمال اللاجيء اتى ايضاً بصفات أخرى اكسبته اياها التجارب نفسها التي ادت به الى اللجوء . فقد جعلته هذه التجارب قليل الايمان بكل مرتع جديد لنشاطه ، اميل الى اقتناص الفرصة السانحة ، وابعد عن البناء للمستقبل الذي يستدعي التثمير المستمر وربط المصير . وهذه الصفات بالاساس صفات مشرقية لم يكن نصيب أصحاب الرأسمال اللبنانيين منها قليلاً . بل كان الامل خلال العقد الماضي ان يحدث تطور اساسي في عقلية رجل الاعمال اللبناني ، فيتحول من المهارات التجارية البسيطة التي بدأت تبدو غير ذات مردود مجز اثر الهبوط المستمر في نشاطاتها المربحة ، ويقتبس العقلية العصرية لرجل الاعمال التي تتميز بالروح العلمية والافق الزمني الوسيع وبتحسس المسؤولية العامة فيما يسعى وراء للربح الخاص . وكان كل شيء يدعو الى التفاؤل في حدوث هذا التحول الضروري في عقلية رجل الاعمال اللبناني ، وتخلصه التدريجي من العقلية « الدكاكينية » الضيقة . الا ان لجوء أصحاب الرساميل الخاصة من البلاد العربية التي ذكرناها يحملون معهم مراراتهم والصفات التي اضفاها عليهم فقدان الايمان ، اخرت عملية التحول لدى رجال الاعمال اللبنانيين . بل ان عدد اللاجئين من أصحاب الرساميل الكبيرة بالنسبة للبنان قد جعل منهم مؤثراً فعالاً في الاتجاه المعاكس ، واوقع القناعة في كثير من رجال الاعمال اللبنانيين بصحة نظرتهم الاصلية ، بل ربما دعاهم الى فقدان كثير من الايمان والى النظر الى بلدهم على انه فرصة يستغلونها طالما كانت موجودة . ان الدرس الذي يجب ان نصل اليه في هذا المجال لا يمكن ان يكون سد الابواب في وجه الرأسمال اللاجيء ، بل فرض أصول اللعبة التي توافق نمونا الاقتصادي والاجتماعي عليه ، والافادة منه لا معاناة مراراته .

الدرس الثاني : يتعلق بالرسمال العربي الخاص المقبل الى لبنان

للمساهمة في نشاطاته المختلفة . فقد حدثت وما زالت تحدث امور كثيرة مؤسفة في علاقات أصحاب هذا الرأسمال الخاص مع وسطائهم اللبنانيين في كل الحقول التي يهتمون بها سواء في الاراضي والابنية أو التجارة أو الخدمات أو المصارف أو الاسواق المالية . وكثيراً ما أدت هذه الامور الى تسميمات جارحة حول مستوى المعاملة التجارية والصناعية في لبنان من قبل المتضررين من أبناء البلاد العربية الشقيقة .

ولربما كانت هذه الحال متأتية من سببين اثنين :

— الاول يتعلق بقلة الخبرة لدى أصحاب الرساميل العربية الجديدة وباستسهال للامور ، وبالظن ان الشخص الذي يجهد أكثر من غيره في التماس الرضا عن طريق الخدمات الشخصية هو الاقدر ايضاً على القيام بالاعمال وفي تأمين المستوى المطلوب من الثقة والامانة .

— والثاني يتعلق باستنكاف اصحاب التقليد المحترم وأهل الخبرة والثقة في لبنان عن الاهتمام بالعملاء الجدد من أصحاب الرساميل العربية ، يدفعهم الى ذلك اشمئزاز من نوعية الصلات غير اللائقة فرضت عليهم ولم تكن باختيارهم في معظم الحالات .

وفي رأينا ان معالجة هذا الامر يجب ان تأتي عن طريق الربط واقامة العلاقات الطبيعية بين أصحاب التقليد المحترم وأهل الخبرة والثقة في لبنان وبين امثالهم في البلاد العربية الاخرى .

لقد طردت العملة السيئة الجيدة حتى الآن . ولم تتطور البيوتات التجارية العربية المحترمة لمجابهة حاجات هذه الفترة التي اصبحت معقدة تتطلب سرعة الحركة الى جانب جو الثقة . كما لم تتفتح البيوتات التجارية اللبنانية المحترمة على الفرص الهامة التي يقدمها التعاون المجدي مع مثيلاتها في البلاد العربية ، فخلا الجو للمغامرين ولغير أهل الثقة . والمبادرة في اجراء اللقاء هنا بين الفرقاء الاصحاء يجب ان تكون على عاتق رجال الاعمال اللبنانين .

امكانات التثمير الخاص في مجالات التنمية اللبنانية

لقد كانت مشاركة الرساميـــل العربية الخاصة في النمو الاقتصادي اللبناني مشاركة عفوية أمنها توفر الرساميل الجديـــدة وامكانات التثمير الحر في الاقتصاد اللبناني في فترة ما بعد الحرب . وكل شيء يدعو الى التقدير بان النشاطات التي اجتذبت الرساميل العربيـــة الخاصة في السابق ستبقى قادرة على اجتذابها في المستقبل . فالبناء ما زال في اوج رواجه والاعمال التجارية والصناعة الخفيفة على عتبة تطور هام . ولكننا نعتقد ان اهتمام الدولة بالانماء الاقتصادي في لبنـــان ، والمرحلة الحاضرة من النمو الاقتصادي ستجعل حقولاً خمسة هامة كبيرة القدرة على اجتذاب الرساميل العربيـــة الخاصة في العقدين القادمين . هـــذه الحقول هي : السياحة ، الزراعة ، الصناعة ، المصارف ، السوق المالية والسندات . وسنستعرض كلاً من هذه الحقول بايجاز :

١ – السياحة

فما نشهده اليوم في لبنان هو بدء الصناعة السياحية على حـــد قول المسؤولين والمتفائلين بالمورد السياحي في لبنان . والاتجاه الرسمي السائد هو ان تقوم الدولة بانفاق كبير خلال السنوات القادمة على مشاريع التجهيز السياحي : ومن شأن هذا الانفاق ان يفتح مجالات واسعة أمام القطاع الخاص للتثمير المجزى في المشاريع السياحية .

ومن العوامل الملائمة لاشتراك الرسمال العربي الخاص في المشاريـــع السياحية انهـــا يجب ان تكون كبيرة ومستوعبة حتى تستطيع المجـــاراة والمنافسة مع المناطق السياحية في العالم ، ولا سيما في منطقة شرقي البحر الابيض المتوسط . وهذا يتطلب تكويناً رأسمالياً خاصاً ربما كانت الشركات

المساهمة احسن اشكاله . وسيكون ايسر على أصحاب الرساميل العربيـــة الخاصة ان يحملوا اسهما في شركات مساهمة ، من ان يدخلوا في شركات عادية تتطلب منهـــم الاشتراك في الادارة بالاضافـــة الى المشاركة في رأس المال .

واذا قبلنا التقديرات الاولية عن حاجات التثمير السياحي خلال العقدين القادمين ، فهمنا مدى الامكانات الواسعة المفتوحة أمام الرساميل العربية الخاصة . فبعض الدارسين لهذا الموضوع يقدرون التثمير السياحي في هذه الفترة المقبلة بحوالي خمسماية مليون ليرة أو أكثر . وفي ظننا ان هـــذه التقديرات نفسها قد تكون قليلة اذا استطاعت السياحة في لبنان ان تتجاوز الصعوبات الحاليـــة التي تصاحب فترة الانطلاق ، وساعدت الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية على تأمين الحوافز اللازمة لها في السنتين المقبلتين .

٢ – الزراعة

لا تناسب الزراعة عادة الرأسمال الخاص غـــير الوطني اذا لم ترافق الرأسمال هجرة سكّانية . وضيق المساحات الزراعية في لبنان ، وتوزع الملكية الزراعية توزعاً كبيراً جعل هـــذا الحقل مقصوراً على الرأسمال الخاص الوطني .

ولكن هناك عاملين جديديـــن قد يفتحان أبواب الزراعة اللبنانيـــة للرأسمال العربي الخاص وبشكل عام :

– الاول هو ازدياد المساحات المروية في المناطق التي تمتاز بملكيات زراعية كبيرة في الجنوب والبقاع وعكار ، والحاجة الكبيرة الى الرساميل من أجل استثمارها ، وعدم توفر هذه الرساميل بالاحجام اللازمة محلياً .

– الثاني هو الاتجاه المتزايد نحو الزراعة المكثفة أو الصناعية . وهو اتجاه يساعد عليه واقع الارض الزراعية اللبنانية التي تتميز بضيق المساحة

والخصوبة ، وتوفر اليد العاملة القادرة على اكتساب المهارات الدقيقة . كما ان مراكز البحوث الزراعية تجد في استنباط المحاصيل القابلة للتصنيع والتي تتطلب رساميل أكثر ومساحات من الارض أقل .

وبالاضافة الى هـذا التثمير في الانتاج المباشر ، قد يكون أحـد المجالات الزراعية الهامة التي تستطيع الرساميل العربية الخاصة ان تهتم بها هو تسويق المحاصيل الزراعية اللبنانية ، سيما وان معظم أسواق تصريفها تقع في البلاد العربية نفسها ، وان امكانات تصريفها في الاسواق الاجنبية تتوقف الى حد هام على اقامة التنظيمات التي تحتاج الى رساميل كبيرة .

٣ ـ الصناعة

اقتصر الانتاج الصناعي في لبنان حتى الآن على بعض الصناعات التي تأمنت لها فرص تجارية خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، كانت حاسمة في نشأتها دون ما مبرر موضوعي في وفرة المادة الخام أو حاجات السوق أو رخص الطاقة ، واستمرت بعد ذلك لاسباب اجتماعية أكثر منها اقتصادية عن طريق تأمين الحماية لها من قبل الدولة ، وصناعات أخرى لا تستطيع الاستمرار الا بتواصل الظروف القانونية المؤاتية التي تؤمن لها ما يشبه احتكار السوق الداخلي . وفي هذيـن النوعين من الصناعات لم يفتح المجال لغير الرأسمال الوطني نظراً للاوضاع الخاصة التي لا تسمح بالمشاركة سواء في حال الربح الفاحش أو الخسارة التي لا تحد منها إلا الحماية الفاحشة ايضاً .

ولكن بعض الحقول الصناعية اللبنانية التي تعتمد على سوق داخـلي معقول ، والتي توفرت فيها الكفاءات الادارية والقدرة على التجدد ، استطاعت خـلال السنوات القليلة الماضية ان تشق لها طريقاً في وجـه المنافسة الاجنبية ، وينتظر ان يكون لها أمل كبير في فتح أسواق التصدير

أمام البلاد العربية .

على ان امل الصناعة اللبنانية يرتبط ارتباطاً عضوياً بقدرتها على اقامة التعاون الوثيق بين الصناعة العالمية الكبيرة المتميزة بالتقنية المتقدمة وشبكات التصريف الواسعة . واذا استطاعت الصناعة اللبنانية ان تجتذب اليهـا المؤسسات الصناعية الكبرى ، فسيكون عليها واجب تأمين معظم التمويل اللازم للمشاريع الصناعية التي تقبل هذه المؤسسات اقامتها بمشاركتها في لبنان ، لان الضغط على امكانات هذه المؤسسات الرأسمالية كبير لا يمكنها من تحمل اعباء التمويل الا جزئياً ؛ بل ان خفة العبء التمويلي قـد يكون احد أسباب انجذابها الرئيسية .

في هذا المجال يمكن للرساميل العربية الخاصة ان تلعب دورا جوهرياً يمكنها من تحقيق اقصى الفوائد التي تنتج عن التعاون بين لبنان والمؤسسات الصناعية العالمية . وقد يكون لبنان ، في حرصه على اقامة هذا النوع من التعاون وفي قيامـه بدور الموفق بين التقنية والامكانات التصريفيـة للمؤسسات الصناعية العالمية وبين الرساميل العربية الخاصة الكبيرة ، قد يكون مستعداً لتوفير شروط جذابة لهذه الرساميل .

٤ ـ المصارف

لقد افادت الرساميل العربية الخاصة كثيراً من التطور المصرفي في لبنان في العقدين السابقين . واذا كنا لا نرى سبباً اساسياً يمنع استمرار مثل هذا التعاون الذي تم في السابق ، فاننا نرى سببين على الاقل لتغير نوعية التعاون وتطويره :

ـ فالقطاع المصرفي اللبناني يحتاج الى هضم التقدم الهائل الذي حققه واقامة الاسس التي يبني عليهـا قفزة جديدة الى الامام . ولعل بنـاء وحدات مصرفية كبرى من اهم تلك الاسس ، لان عامل الثقة الذي

اصبح ستراتيجياً في حياة القطاع المصرفي ، سيزداد قوة اذا اعتمد على بضعة وحدات مصرفية كبيرة قادرة على اتقان العمل المصرفي ، ومواجهة المصاريف الهامة التي يقتضيها العمل المصرفي الكامل بالمعنى الحديث الذي اصبح شائعاً في البـــلاد الاجنبية . وستكون مشاركة الرساميل العربيـــة الخاصة في رساميل مثل هذه الوحدات وفي دعمها من اهم أسباب النجاح ، كما لا بد وان تعود بمردود مرض على أصحاب الرساميل .

— كما ان القطاع المصرفي اللبناني بدأ يواجه حاجات التطور الاقتصادي في لبنان والمنطقة . وهذا التطور يتطلب سلعة مصرفية لم يستطع القطاع المصرفي عرضها حتى الآن هي التسليف المتوسط وطويل الاجل . واذا كانت بعض اشكال هذا التسليف تحتاج الى المساعدة الحكوميـــة ، فان كثيراً من اشكاله لا تحتاج الى هذه المساعدة بل يمكن ان تتأمن بواسطة القطاع المصرفي وحده أو عن طريق التوجه الى الرساميل الخاصة ومنها بالطبع الرساميل العربية .

٥ — السوق المالية والسندات

ان لبنان الآن على عتبة تطور مالي هام وفي مطلع قيام السوق المالية التي تأخر ظهورها بالرغم من التطور المصرفي الكبير . وفي رأينا ان هذا التطور سينبع من أربعة مصادر :

— المصرف المركزي الذي اندفع الى الاضطلاع بكل واجباتـــه . وسيجد من الوسائل التي تساعده على القيام بهذه الواجبات تنشيط السوق المالية حتى تتوفر له أسباب التأثير نفعاً ولجماً .

— الحكومة التي لم تلجأ الى الاقتراض من السوق الداخلية ، والتي لن تستطيع التفريط بهذا المورد المشروع التقليدي اذا ارادت ان تقوم

بدورها الانمائي .

— الشركات المساهمة التي بدأت تتطور نحو شركات عامة تعتمد في تكوين رأسمالها وفي تأمين قروضها على السوق .

— البورصة التي تتجه الجهود الى توفير جو الثقة لها تمهيداً لاجتذاب الاسم والسندات المحترمة اليها وتوفير فرص التوظيف المأمون للرساميل الخاصة .

ان هذه التطورات ستفتح فرصاً كبيرة للرساميـــل العربية الخاصة ، ولا سيما لتلك الرساميل التي تعودت على التوظيف في الاوزان المالية في الخارج .

وبالاضافة الى المردود الاكبر الذي ينتظر من الاوراق المالية في بلد يعيش أوج نموه ، سيكون لمثل هذه الاوراق جاذبية خاصة لدى أصحاب الرساميل العربية الذين يستطيعون تتبع أسواقها بيسر .

حجم الرساميل العربية الخاصة المتاحة للتثمير في الخارج ونصيب لبنان الممكن منها

من الصعب تقدير الرأسمال العربي الخاص اللاجيء الذي يمكن ان يؤم لبنان في العقد أو العقدين القادمين . لذلك سنسقطه كاملاً من الرساميل العربية المتاحة في لبنان خلال هذه الفترة .

أما الرأسمال العربي الفائض فيتوقف على العوامل التالية :

١ — العائدات البترولية وتطورها

وليس في تقديرات خبراء البترول ما يشير الى امكانية هبوط مفاجيء

أو كبير في العائدات البترولية التي ستجنيها البلاد العربية في المستقبل الذي نهتم به . على العكس من ذلك ، فان الطلب المتزايد على المواد البترولية في معظم بلاد العالم ، والكلفة المنخفضة نسبياً لانتاج البترول في المنطقة ، وتوفر احتياطات البترول الخام بكميات هائلة ، تدعو الى الترجيح بان الانتاج سيزيد ، وستزيد بالتالي معه العائدات . وان كان من الطبيعي الا تستطيع هذه العائدات ان تنمو بالنسبة التي نمت بها خلال العقدين الماضيين لارتفاع سنة الاساس الحالية ، فان حجمها المطلق سيزداد . ومن المأمول ان نفترض بان البلدان التي حققت مداخيل من البترول تبلغ حوالي عشرة آلاف مليون دولار في السنوات مـا بين ١٩٥٦ و ١٩٦٥ كما ذكرنا فيما سبق ، سيكون بمقدورها ان تؤمن دخـلاً في الفترة المماثلة المقبلة يفوق ذلك الدخل بخمسين بالمئة على الاقل .

٢ ـ المدخرات الخاصة

وفي رأينا ان الميل الوسطي الى الادخـار الخاص سيزداد في الفترة المقبلة عما كان عليه في الفائض من المدخرات الخاصة على التثمير الداخلي نظراً للتشبع الحاصل في المجالات التثميرية التي رأينا انها محدودة على كل حال . ولكن تطوراً تركيبياً هاماً سيحصل في هذا الفائض . فبعد ان كانت قرارات استعماله محصورة في أصحابه من الافراد ، يتجه أصحاب المدخرات من الافراد الى العهدة بفائض مدخراتهم الى مؤسسات متخصصة تتولى عنهم مهمة القيام بتوظيفها وتثميرها . وقد بدأت مثل هذه المؤسسات تظهر بالفعل إمـا في بلاد المنشأ أو في المراكز المالية العاليـة باشراف مؤسسات تنتمي الى بلاد المنشأ ، مما يقتضي قيام مؤسسات في لبنان نستطيع التفاهم والتعامل معها .

ويتبين من ذلك ان معين الرساميل العربيـة الخاصة الذي يمكن ان

يعتمد عليه الانماء الاقتصادي في لبنان سيكون أكبر في السنين القادمة مما كان عليه في السنين الفائتة .

ولكن قدرة النشاط الاقتصادي الخاص على اجتذاب هـذه الرساميل يتوقف على ما يلي :

اولاً ـ الاستقرار السياسي

ويجب الا يفهم الاستقرار السياسي بمعناه البسيط الذي ميز لبنان عن بعض الدول العربية في العقدين الماضيين . بل ان هذا الاستقرار يجب ان يكون نتيجة الرضى الاجتماعي الذي يؤمنه قيام الدولة بواجباتها بعد أخذ حقوقها على المواطنين . وهـذا يعني مثلاً ان اليسر الضرائبي في لبنان بدأ يفقد قدرته في طمأنة الرساميل العربية الخاصة لانه غير طبيعي ويدفع الى احتمال الاضطرابات في المستقبل ، مما لا يشجع على التثمير او حتى التوظيف لانه يزيد المخاطر على رأس المال .

ثانياً ـ النشاط الاقتصادي للقطاع العام

لانه يؤمن استكمال التجهيزات الاساسية الضرورية مما يجعل انطلاق القطاع الخاص في المجالات الاقتصادية المختلفة ممكناً .

غير ان القطاع العام قد يكون مضطراً خلال الفترة المقبلة ان يخرج عن سياسة البعد عن المساهمة المباشرة في التثمير الانتاجي مـع القطاع الخاص ، وان يقدم على اخذ المبادرة في بعض المشاريع الاساسية التي تتمتع بأولوية هامة في العمل الانمائي حتى يستطيع جذب الرساميل العربية الخاصة اليها . ان الفكرة الشائعة حتى الآن هي ان العكس هو الصحيح. ولكن تجربة القطاع الخاص مع القطاع العام في كثير من البلدان العربية ،

بما فيه البلدان المنتجة للبترول تدعو الى الظن بان القطاع الخاص يزداد طمأنينة ويقوم باندفاع أكبر في حال اشتراك القطاع العام .

تبقى هنالك عوامل أخرى تؤثر في مدى انجذاب الرساميل العربيـــة الخاصة الى لبنان ، مثل التطورات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية وظروف التوظيف والتشمير في أوربا . ولكن هذه العوامل خارجة عن قدرتنا .

البترول والانماء في لبنان

للدكتور عفيف الزيناتي
استاذ الاقتصاد في جامعة القديس يوسف ،
ومستشار الاتحاد العام لنقابات العمل .

مقدمـــة

لا ضرورة في مستهل هذا البحث من تحديد مفهوم الانماء ، بـــل يكفي في هذا الميدان الرجوع الى الكتاب بعنوان :

المفاهيم الحديثة للانماء في لبنان (الكتاب رقم ١) طبع دار العـــلم للملايين من منشورات ندوة الدراسات الانمائية وقد جمع بين طياته نخبة مختارة من المقالات المفيدة في هذا الموضوع .

يلعب البترول أو النفط دوراً رئيسياً كمصدر للطاقة في العالم منـــذ نيف وقرن ، وعلى الرغم من تزايد انتاج واستهلاك مصادر الطاقة الاخرى (غاز ، وفحم حجري وكهرباء) وظهور مصادر جديدة (طاقة ذرية ، طاقة شمسية) فاننا نرى البترول يشكل العنصر الاساسي في حياتنا اليومية (استعمال منزلي للتدفئة والطبخ بمشتقاته المختلفة غاز اويل أو مازوت ، كاز أو كيروسين وغاز سائل الخ ...)

كما وانه يكوّن الشريان الحيوي للنقل (سيارات من جميع الفئات، طائرات ، بواخر ، سكك حديد الخ ..) . وهو ايضاً العصب النابض للزراعة والصناعة بمشتقاته من الفيول اويل والغاز اويل ناهيك عن استعمال الزيوت والشحوم المعدنية على أنواعها في مختلف الحقول .

سنلقي نظرة سريعة على وضع البترول بصورة عامة قبل تحليل وضعه واثره على الانماء في لبنان :

١ ـ وضع البترول بصورة عامة

آ ـ في العالم

بدأ انتاج البترول قبـــل قرن تقريباً ويقال ان الكولونيل الاميركي دريك كان اول من حفر بئراً للبترول في تيتوسفيل في الولايات المتحدة الاميركية في سنة ١٨٥٦ . وقد بدأت منذ ذلك الحين مهمـــة البترول الناجحة التي زادت وازدهرت مع تطور الصناعة ومستوى المدنية .

ولكن الطبيعة لم تنعم بالبترول على جميع البلدان فهناك بلدان قـــد حرمت منه اذ اننا نلاحظ بان انتاج هذه الطاقة الحيوية محصور في بعض المناطق بينما نرى جميع البلدان مستهلكة للبترول ومشتقاته .

مناطق الانتاج الرئيسية هي ـ حسب التسلسل التاريخي ـ اميركـــا الشمالية ، روسيا ، فنزويلا ، الشرق الاوسط (ايران والشرق العربي) ، افريقيا الشمالية (ليبيا والجزائر) .

واذا بقي الانتاج على هذا المعدل من الزيادة ، يمكن التكهن بأنه سيبلغ في سنة ١٩٧٥ حوالي ٣ مليارات من الاطنان .

وأخيراً اليكم بعض الارقام التي تظهر لنا أهمية البترول كمصدر للطاقة :

استهلاك الطاقة في العالم الحر [١]

	سنة ١٩٦٠ بالمائة	سنة ١٩٧٠ بالمائة
بترول	٤٣	٤٦
الغاز الطبيعي	١٥	٢٠
الفحم الحجري	٣٤	٢٦
باقي مصادر الطاقة	٨	٨
	٪١٠٠	٪١٠٠

السوق العالمية للطاقة حسب مصادرها [٢]

	سنة ١٩٧٥ بالمائة	سنة ٢٠٠٠ بالمائة
المحروقات الجامدة (فحم)	٣٧	٢٠
البترول والغاز الطبيعي	٥٥	٦٤
الكهرباء المائية	٨	٦
الطاقة الذرية	—	١٠
	١٠٠	١٠٠

١ صناعة النفط في لبنان ـ اطروحة دكتوراه ـ عفيف الزناتي ـ مخطوطة ١٩٦٢ .

السوق العالمية للطاقة حسب قطاعات الاستعمال [٢]

	سنة ١٩٧٥ بالمائة	سنة ٢٠٠٠ بالمائة
الصناعة	٤٨	٥٦
النقل	١٦	١٤
القطاع المنزلي	٢٢	١٧
الزراعة	١	١
مختلف	١٣	١٢
	١٠٠	١٠٠

السوق العالمية للطاقة (موزعة حسب المناطق الجغرافية) [٢]

	سنة ١٩٥٨ بالمائة	سنة ٢٠٠٠ بالمائة
الولايات المتحدة الاميركية	٣٧	٢٨
اوروبا الداخلة في المنظمة الاقتصادية	٢١	١٢
باقي العالم	٤٢	٦٠
	١٠٠	١٠٠

٢ ما نفي ـ اقتصاد الطاقة ـ دينو باريس ١٩٦٧

وعلى سبيل المقارنة ، يشكل البترول في لبنان نسبة ٩٢،٦٪ من مجموع استهلاك الطاقة مقابل ٠،٦٠٪ للخشب والفحم و ٦،٨٪ للطاقة المائية الكهربائية [١] .

ما هي اهمية البترول في المنطقة العربية ؟

ب ـ في المنطقة العربية :

وقفنا على اهمية انتاج البترول في الشرق الاوسط وخاصة الشرق العربي وايران . وهذه الاهمية يمكن ملاحظتها على صعيد الانتاج والدخل المالي والاحتياطي .

أولاً ـ على صعيد الانتاج ، لا شك بان ازدياد الانتاج في السنوات الأخيرة كان كبيراً وازدياده في المستقبل مرهون بعوامل عديدة اهمها مستوى استهلاك المواد البترولية في العالم ومستوى أسعار البترول ووجود مصادر طاقة جديدة منافسة للبترول سواء لجهة الفعالية أو لجهة الاسعار .

ثانياً ـ على صعيد الدخل المالي ، يشكل البترول نعمة هبطت من السماء للبلدان التي يحويه جوفها وقد انعم عليها بدخل مالي لعب ولا شك انه سيلعب في المستقبل دوراً رئيسياً في انماء تلك البلدان اقتصادياً واجتماعياً . اليكم بعض الارقام فى الجدول التالي (مداخيل الدول من البترول) :

١ تقرير حول اتفاق مدويكو ـ الدكتور نقولا سركيس والدكتور زهير مكداشي .

بملايين الدولارات

سنة	الكويت	العربية السعودية	ايران	العراق	غيرها (١)	المجموع	ليبيا	فنزويلا
١٩٥٦	٣٣٨	٣٢٣	٢١٣	١٣٧	٥٧	١٠٦٨	—	٩٦٨
١٩٥٧	٤٢٥	٣١٠	٢٤٧	٢٢٤	٧٢	١٢٧٨	—	٩٩٣
١٩٥٨	٤٠٥	٣١٥	٢٦٣	٢٤٣	٦٩	١٢٩٤	—	٩٢٦
١٩٥٩	٤٦٥	٣٥٥	٢٨٥	٢٦٦	٧٠	١٤٤٢	—	٨٧٧
١٩٦٠	٤٦٤	٣٩٦	٣٠١	٢٦٦	٧٠	١٤٩٧	٣	٩٣٨
١٩٦٢	٥٢٦	٤٤٦	٣٣٤	٢٦٧	٧٥	١٦٤٨	٣٩	١٠٧١
١٩٦٣	٥٥٥	٤٨٩	٣٩٨	٣٠٩	٨٣	١٨٣٣	١٠٩	١١٠٦
١٩٦٤	٦٢٤	٥٥٢	٤٧٤	٣٥٣	٩٥	٢٠٩٩	١٩٧	١١٢٢
١٩٦٥	٦٣٦	٦٣٩	٥٣٢	٣٦٨	١٢٠	٢٢٩٥	٤٢٢	١١٢٨

المصدر : بتروليوم بريس سرفيس ايلول ١٩٦٦ .

وهذه المبالغ مكونة من جعالات ورسوم وضرائب مختلفة دفعتهـا شركات البترول العاملة في البلدان المذكورة لحكومات تلك البلدان ، وهذا يعني ان مجموع مداخيل الدول المذكورة يفوق ملياري دولار في السنة . وفي سنة ١٩٦٥ بلغت تلك المداخيل ضعف مـا كانت عليه في سنة ١٩٥٦ (راجع الجدول) . وهي تسمى مباشرة لان هناك مداخيل غير مباشرة تفيد منها تلك البلدان ايضاً وهي رواتب واجور العمال والمستخدمين وقيمة المشتريات من السلع والخدمات المحلية التي تنفقها الشركات .

واذا نظرنا الى موازنات بلدان المنطقة العربية ، نرى ان مداخيـل البترول تشكل القسم الاهم من مواردهـا . مثلاً العراق تمثل مداخيل البترول المباشرة أكثر من ٦٠ بالمائة من موازنته ، والعربية السعوديـة

١ قطر وابو ظبي والبحرين .

٨٠ بالمائة من موارد الخزينة وفي الكويت تقريباً جميع موارد الموازنة هي المداخيل البترولية المباشرة حتى ان الدخل الوطني يعادل الدخل البترولي [١] .

ثالثاً — على صعيد الاحتياطي المخزون من البترول ، تقدر كميات البترول في الشرق الاوسط بارقام كبيرة جداً . حوالي ٢٩ مليار طن من أصل ٤٨ مليار طن في العالم اجمع . أي ان احتياطي الشرق الاوسط يبلغ ٦٠ بالمائة من مجموع الاحتياطي العالمي (بما فيه الدول الشيوعية) . وعلى سبيل المقارنة نذكر مثلاً بان الاحتياطي في اميركا الشمالية هو حوالي ١١ بالمائة وروسيا والبلاد الشيوعية حوالي ١٠ بالمائة من الاحتياطي العالمي . مثلاً فنزويلا أمامها ١٢ سنة انتاج بترول فقط وفقاً للدروس والتقديرات الحالية [٢] .

هذه الثروة الهائلة ، هل تعرف البلاد العربية ان تستفيد منها بصورة فعالة وبناءة ؟ هذا السؤال نلقيه على المستقبل المجهول مع الرجاء والأمل ان يكون الجواب ايجابياً .

٢ — وضع البترول في لبنان

١ — الحاضر والانماء

تقسم صناعة البترول الى أقسام أربعة رئيسية وهي التنقيب والنقـل

١ مقال البروفسور الياس غناجه في Problèmes Economiques N° 984

٢ بتروليوم بريس سرفيس ايلول ١٩٦٦ 10 Novembre 1966

والتكرير والتوزيع وهي المراحل أو الحلقات الاربع في الاعمال البترولية .

التنقيب :

جرت محاولات عديدة لاستخراج البترول في لبنان منذ نيف و ٣٠ سنة ، ولا تزال اعمال الحفر تجري في بعض المناطق (البقاع – الجنوب – الشمال) ولكنها لم تعط أية نتيجة ايجابية لغاية الآن .

ويظهر ان العناية الالهية لا تريد ان تسبغ علينا هذه النعمة ، على الاقل لغاية تاريخه . وقد اعطيت رخص للتنقيب عن المناجم تغطي جميع المساحات في لبنان، أي انه لم يبق هناك منطقة لم تمنح رخص للتنقيب عن البترول فيها .

النقل :

نقل البترول من الآبار الى المصافي أو مراكز التصدير هو ثاني مشكلة تواجه المنتج وهي المرحلة الثانية في الاعمال البترولية . ويتم هـذا النقل بواسطة الانابيب أو البواخر الصهريج . وفي لبنان لا يوجد نقل مـن هذا النوع، لانه لا يوجد نفط مستخرج من جوف الارض لغاية كتابة هذه السطور . ولكنه يوجد نقل وانابيب للنفط المار في لبنان بصفته بلد ترانزيت للنفط العراقي والسعودي . واليكم بعض الايضاحات .

آ – النفط الخام العراقي

المستخرج من شمالي العراق يصب في طرابلس (شمالي لبنان) وفي بانياس (سوريا) ، بواسطة انابيب شركة نفط العراق (I. P. C.)

بواسطة انبوبين الاول قطره ١٢ انش (بوصة) وقد انشأ سنة ١٩٣٤ والثاني قطره ١٦ انش (بوصة) وقد انشأ سنة ١٩٤٩ . وهذه الانابيب تصب في طرابلس (شمالي لبنان) .

(الانبوب الواصل الى بانياس في سوريا قطره ٣٢,٣٠ انش (بوصة) وقد وضع في سنة ١٩٥٢) .

ومجموع امكانية تصريف هذه الانابيب للشاطىء اللبناني والسوري على السواء تبلغ حوالي ٣٥ مليون طن في السنة تقريباً (تقسم الثلث للبنان والثلثين لسوريا) .

ب – النفط السعودي

يصب في الزهراني قرب صيدا (لبنان الجنوبي) بواسطة انابيب شركة التابلين . وينطلق من قيسومة في العربية السعودية ويجتاز الصحراء ماراً بسوريا والاردن ليصب في الزهراني قرب صيدا وقطره ٣٠/٣٥ انش (بوصة) وطوله حوالي ١٢١٣ كيلومتراً واستيعابه السنوي يعـادل ٢٤ مليون طن تقريباً وقد باشر العمل في سنة ١٩٥٠ .

ان ترانزيت البترول هو مورد مالي وشركات الانابيب تدفع جعالات ورسوم سنوية للحكومة اللبنانية بالقيمة التالية :

سنة	ملايين الليرات اللبنانية
١٩٦٠	٤٢,٥١٥
١٩٦١	١٢,٥٧٤
١٩٦٢	٤٧,١٧٦

سنة	ملايين الليرات اللبنانية
١٩٦٣	٢٥,١٦٤
١٩٦٤	٢٥,٢٧٦
١٩٦٥	٢٩,٣٨٧

وهذه المبالغ دفعت بموجب الموازنات المقطوع حسابهـا في وزارة المالية [١] .

التقديرات للسنين التالية هي كما يلي :

سنة ١٩٦٦ ٣١ مليون ل.ل [٢] .

سنة ١٩٦٧ ٣٥ مليون ل.ل [٢] .

ولربما ستكون الارقام الفعلية أقل من هذه التقديرات لسنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ بالنظر لتوقف ضخ النفط الى مرفأ طرابلس منذ اواخر سنة ١٩٦٦ الى اوائل آذار ١٩٦٧ بسبب الخلاف الناشب بين سوريا وشركة نفط العراق (اي بي سي) .

التكرير :

هي المرحلة الثالثة في الاعمال البترولية وهي معدة لاستخراج مشتقات بترولية مختلفة أو النفط الخام (بنزين ، كاز ، مازوت ، زيوت ، اسفلت ، بارافين وشمع ، منتوجات للطيران الخ ..) لوضعهـا تحت متناول المستهلكين .

---

١ راجع فذلكة مشروع عام ١٩٦٦ ـ وزارة المالية .

٢ فذلكة مشروع موازنة ١٩٦٧ .

وفي لبنان يوجد مصفاتان الاولى في طرابلس عند مصب خط انابيب الاي بـي سي وقد انشأت سنة ١٩٤٠ والثانية في صيدا عند مصب خط التابلين وقد باشرت بالعمل في أول شباط ١٩٥٥ . لغايـة الآن تؤمن هاتان المصفاتان حاجات استهلاك السوق في لبنان ، ما عدا مواد الطيران ومعظم الزيوت والشحوم التي لا تزال تستورد .

الطاقة القصوى للتكرير في كل مصفاة هي ٢٣ الف برميل في اليوم وبالفعل ان كل واحدة منها تعمل الآن بمعدل ١٨,١١٧ الف برميل في اليوم . يوجد اذاً امكانية احتياطية لتلبية حاجة الاستهلاك في لبنان لبضعة سنين مقبلة .

على العموم اعمال التكرير في العالم وفي لبنان تحاط بسياج من السرية والتكتم . ليس لدينا معلومات وافية عن وضع التكرير انما المعروف بأن المصافي يحق لها الاحتفاظ بربـح قدره ٧,٥٪ من مجموع الرأسمال الموظف . وكل ما زاد عن ذلك تدفعه للصندوق المستقل للمحروقات في وزارة الاقتصاد الوطني . اذاً الربـح الفائض يعود للخزينة اللبنانية . ولكن ارقام هذه الحصة غير متوفرة لذلك لا يمكننا اعطاء اية فكرة مرقمة عنها .

التوزيع :

هي المرحلة الرابعة والأخيرة في الحلقة البترولية التي تبدأ في الآبار وتنتهي لدى المستهلكين على اختلاف انواعهم . وغاية هذه المرحلة تسويق منتوجات البترول المختلفة وايصالها للمستهلكين وفقاً لأصول التجـارة الحديثة مع مراعاة قواعد السلامة والفعالية .

يوجد في لبنان حوالي ١١ شركة توزيع منها ٦ أجنبية و٥ وطنية . وهي تمون محطات المحروقات وقطاعات الزراعة والصناعة والاستهلاك

المنزلي بحاجاتها بالاضافة الى تموين البواخر بالمحروقات والزيوت وتموين الطائرات في مطار بيروت الدولي .

ويوجد ايضاً شركات مهمتها توزيع الغاز السائل ضمن قوارير فولاذية لحاجة الاستهلاك المنزلي (طبخ وتدفئة وتسخين) .

ان الضرائب غير المباشرة التي تدخل في ثمن المواد البترولية المستهلكة تشكل ايراداً لا بأس به للخزينة اللبنانية واليكم بعض الأرقام :

رسوم المواد الملتهبة [1]	بملايين الليرات اللبنانية
سنة ١٩٦٠	٢٢,٧٦٦
سنة ١٩٦١	٢٧,٤٥٨
سنة ١٩٦٢	٣١,٤٧٤
سنة ١٩٦٣	٤٣,٧١٢
سنة ١٩٦٤	٤٤,٥٣٣

وهذه المبالغ دخلت في الموازنات المقطوع حسابها .

والتقديرات لسنتي ١٩٦٥ و١٩٦٦ و١٩٦٧ كانت على ما يلي :

سنة ١٩٦٥	٥٠ مليون ليرة لبنانية
سنة ١٩٦٦	٥٧ » » »
سنة ١٩٧٧	٥٢ » » »

ملاحظات هامة

مما تقدم يمكن ان نستنتج بعض العبر المفيدة :

اولاً — ان اهمية مختلف مداخيل البترول بالنسبة للموازنة في لبنان

[1] راجع فذلكة مشروع موازنة ١٩٦٦

تبلغ نسبة مئوية تتراوح بين ١٠ و١٥ بالمائة من واردات الخزينة في كل سنة (جعالات ورسوم مواد ملتهبة بمعدل ٢٥ و٥٠ مليون اي مجموع ٧٥ مليون من اصل واردات الموازنة التي قدرت في سنة ١٩٦٧ بمبلغ ٦٣١,٦٨١ مليون ليرة لبنانية) ، كانت الموازنة في سنة ١٩٦٦ ، ٥٩٠,٧٣٥ مليون ليرة لبنانية . وفي سنة ١٩٦٥ ، ٥١٤,٧٩٠ مليون ليرة لبنانية .

ثانياً — هناك مداخيل او ايرادات في البترول مباشرة او غير مباشرة .

فالايرادات المباشرة سبق الكلام عنها وهي مجمل الجعالات التي تدفعها شركات الترانزيت (النقل بالأنابيب) ورسوم المواد الملتهبة التي تحصلها وتدفعها شركات التوزيع .

ولكن هناك ايرادات غير مباشرة تتعلق بالأجور والرواتب وقيمة المشتريات المحلية .

الاجور والرواتب

يستخدم القطاع البترولي في لبنان بشتى حلقاته (نقل وتكرير وتوزيع) حوالي الفي اجير من عامل بسيط الى مدير مروراً بالمحاسب والمهندس والبائع والميكانيكي الخ ... وهؤلاء يتقاضون اجوراً ورواتب يعتبر مستواها من احسن الموجود في لبنان متى قورنت بباقي القطاعات .

المشتريات

جميع الشركات البترولية العاملة في حلقات النقل والتكرير والتوزيع تشتري سلعاً وخدمات مختلفة في السوق اللبنانية .

وهذا العمل ينشط الحركة التجارية بشكل محسوس . وتبلغ قيمة هذه المشتريات الملايين من الليرات سنوياً .

ب – المستقبل والانماء

الموازنة اللبنانية بحاجة الى المزيد من الواردات كي تتمكن الدولة من القيام بواجباتها الأساسية وهي تغطية النفقات الادارية العادية وتغطية نفقات التجهيز السنوي (للأجـــل القصير) والتجهيز والتثمير للمدى الطويل (البرامج الطويلة الأجل – المشاريع الانشائية ومشاريع التجهيز والانماء ، طرقات ، كهرباء تخطيط في المدن – مستشفيات ، ري ، مدارس ، الخ...)

لقد بلغت الموازنة العامة في السنين الماضية الأرقام التالية :

(ملايين الليرات اللبنانية)

١ –	١٩٥١	٨٩,٤٥٠
٢ –	١٩٦٠	٢٢٢,٢٣٥
٣ –	١٩٦١	٢٧٣ ,٨٠٠
٤ –	١٩٦٢	٣٧٥,٠٠٠
٥ –	١٩٦٣	٤٢٥,٤٠٠
٦ –	١٩٦٤	٤٧٦,٤٠٠
٧ –	١٩٦٥	٥١٤,٧٩٠
٨ –	١٩٦٦	٥٩٠,٧٣٥
٩ –	١٩٦٧	٦٣١,٦٨١

ومنذ سنة ١٩٦٢ بدأت النفقات تزيد على الواردات واصبح من الضروري ايجاد موارد جديدة . وقد نص قانون موازنة عام ١٩٦٥ على ضرورة تأمين تلك الموارد عن طريق تعـــديل ضرائبي وتحسين جباية وتحصيل الضرائب او قروض طويلة الأجل . (وكذلك نصت المادة ١٢ من

مشروع موازنة ١٩٦٦) .

ازاء هذه الحالة ، هل يمكن زيادة مجموع الموارد النابعة من البترول، فيساهم هذا الأخير في انماء لبنان اقتصادياً واجتماعياً وانسانياً ؟

نظرة خاطفة على مختلف الحلقات البترولية وعلى ملابسات الموضوع من جميع وجوهه تمكننا من الجواب على هذا السؤال .

اولاً – كل سياسة انمائية ديناميكية تفترض وجود العناصر التالية لنجاحها :

١ – الرساميل .

٢ – المستوى التقني والعلمي .

٣ – الجهاز الاداري .

فالرساميل وتعميم العلم والمعرفة بشتى اشكالها [١] وكذلك وجود ادارة حكومية فعالة هما من مستلزمات الانماء . وبصورة خاصة في لبنـــان بالاضافة الى الاصلاح الاداري الذي يفرض فيه ان يعطينا جهازاً حكومياً فعالاً بأدنى كلفة ممكنة من الضروري ان يكون هناك جهاز اداري يعنى بشؤون النفط مجهز برجال الاختصاص وعلى هذا الجهاز درس الأوضاع البترولية في لبنان بجميع وجوهها بصورة علمية مبنية على ارقام ووقائع واعتبارات اقتصادية بغية ايجاد الحلول البناءة لسياسة بتروليـــة وطنية مجدية .

ومن جملة أهداف كل سياسة بترولية وطنية سليمة السعي للوصول الى ما يلي :

١ – تأمين تموين البلاد على المدى القصير والطويل من عدة مصادر

---

١ الشروط الحالية للانماء الاقتصادي بقلم البروفسور كالبريث الاميركي .

(توزيع المخاطر) بأدنى كلفة ممكنة .

٢ – تشجيع رأس المال الوطني والأجنبي بضمانات معقولة للقيام بمشاريع بتروكيماوية تنمي البلاد .

٣ – زيادة واردات الخزينة من مجمل العمليات البترولية .

٤ – ملاحقة الوضع البترولي العالمي وتطوره ومتابعة كل تطور لجميع مصادر الطاقة الجديدة المقبلة .

ثانياً – في حقل النقل (واردات الخزينة من جعالات ورسوم ترانزيت البترول في طرابلس وصيدا) ان ايرادات الدولة مبنية على اتفاقيات حديثة مع شركتي نفط العراق عقدت في سنة ١٩٥٩ ومع شركة التابلين في سنة ١٩٦٢ .

واذا كان بالامكان تحسينها ضمن المنطق والأصول الاقتصادية ، فهناك حدود لأي تطرف من قبلنا بهذا الميدان . فنحن بلد ترانزيت ولسنا منتجين فالبضاعة ليست لنا ولا يمكننا فرض شروط باهظة لمرورها لأننا نكون قد ألحقنا الضرر بصاحبها بأول درجة اي بالبلدان العربية (العراق والسعودية) وبشركات الترانزيت بثاني درجة مع نتيجة عكسية . وبأسلوب اوضح كل محاولة لتحسين مداخيلنا في هذا المضمار عليها أن تكون ضمن اطار من المبادىء العامة المنطقية التي تراعي مصلحة جميع الفرقاء . والحل الأمثل هو ان نتشاور مع العراق والسعودية ونطلب مساعدتها للحصول على شروط أفضل .

كذلك فهنالك وضع خاص للبترول السعودي الذي يمكن شحنه بواسطة خط التابلين الى صيدا أو بواسطة مرفأ رأس تنورة في السعودية . وهناك منافسة اقتصادية كبيرة لخط التابلين من قبل البواخر التي تشحن من رأس تنورة . وقد زادت هذه المنافسة منذ انشأ الخط زيادة مطردة بازدياد

حجم ناقلات النفط البحرية . لأنه كلما زاد حجم المنافسة كلما تدنت كلفة النقل بالوحدة المنقولة .

وتجدر الملاحظة الى ان حجم الناقلات يزداد بصورة مدهشة، وهو يؤدي الى انخفاض كبير في سعر الكلفة لنقل البترول . فمنذ سنة كنا نعتبر الناقلات بحجم ١٥٠ وحتى ٢٠٠ الف طن بترول جبابرة البحر . وجاءت الأخبار مؤخراً تفيد بأنه هناك طلبيات لدى المصانع البحرية اليابانية توصي على صنع ناقلات بحجم ٣٠٠ الف و٥٠٠ الف طن .

اذاً لا يمكن زيادة اعباء النقل كثيراً بواسطة خط التابلين،لأنه بهذه الحالة يصبح انسب للشاري وللشركة الشحن بواسطة رأس تنورة . وفي ذلك خسارة لنا كبلد ترانزيت . هذه اعتبارات يجب أن تبقى ماثلة للعيان عند معالجة هذه الأمور .

وبصورة عامة ، فان مداخيلنا من الترانزيت مرهونة بوضع بترول الشرق الأوسط وبتطور اسعاره وانتاجه وتصريفه في الأسواق العالمية .

وبمستقبله كمصدر للطاقة ، ازاء مصادر جديدة ممكن ظهورها (ذرية ، شمسية) كمضاربة للبترول . لا ننسى مضاربة بترول ليبيا والجزائر وبترول روسيا أيضاً .

ثالثاً – في حقل التكرير

يجب التدقيق في اتفاقيات المصافي للتأكد من المحافظة على مصلحة الخزينة والمستهلك (اتفاق مدريكو لا يزال قيد الدرس) .

وقد منحت السلطة رخصة بانشاء مصفاة ثالثة لتكرير البترول بموجب المرسوم رقم ٦١٧٧ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٣٠ رأسمال قدره ٢٥ مليون ليرة لبنانية موزعة على ٥٠٠ الف سهم قيمة السهم ٥٠ ل.ل (الجريدة الرسمية

العدد ١٠٠ تاريخ ١٩٦٦/١٢/١٦) .

ونحن في هذا الحقل نطبق سياسة البلدان التي تطالب بالحاح بعدم استيراد المنتوجات البترولية المكررة بل باستيراد النفط الخام وتكريره في مصافي وطنية والمنافع معروفة .

١ — تشغيل اليد العاملة الوطنية .

٢ — توفير النقد النادر .

٣ — تأمين واردات للخزينة من رسوم التكرير .

٤ — رفع المستوى الفني والعلمي في البلاد .

وبخصوص اتفاقيات المصافي في لبنان ، ان السياسة البناءة الواجب اعتمادها لحماية مصالحنا المشروعة ومصالح جميع الفرقاء بصورة عادلة يجب ان تستهدف ما يلي :

أولاً — الحصول على أفضل أسعار ممكنة للنفط الخام المعد للتكرير

ثانياً — تخفيض ضمن الممكن — كلفة التكرير بجميع عناصرها ، وذلك يؤدي إلى تخفيض أسعار بيع المواد المكررة للمستهلكين أو إلى زيادة واردات الخزينة من عائدات التكرير المختلفة وفي الحالتين إفادة لنا .

ثالثاً — العمل على جعل المنافع المختلفة الحاصلة من الاعفاء الضرائبي موازية لهذا الأخير وألا تكون الخزينة قد حرمت نفسها من مورد ضرائبي دون مقابل .

رابعاً — في حقل التوزيع ، لاحظنا ازدياداً مطرداً في رسوم الموارد الملتهبة (ضرائب ورسوم غير مباشرة) وهي الرسوم المفروضة على الكمية المستهلكة من بنزين السيارات والكاز والمازوت والفيول أويل والزيوت الخ (رسوم جمركية ومالية وبلدية) ولا بد من الملاحظة هنا

بان الزيادة تعود للزيادة المطردة في عدد السيارات من جميع الأنواع المستوردة الى لبنان .

ففي زمن الحرب الأخيرة ، كان مجموع السيارات (سيارات ، شاحنات ، بوسطات) يبلغ حوالي ٣٠٠٠ وحدة نصفها واقف بسبب غلاء دواليب المطاط وقلة المحروقات .

واليوم يوجد في لبنان زهاء ١٢٠ الف سيارة من مختلف الانواع (سيارة ، شاحنة ، بوسطة) ومنذ سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ نلاحظ ان الاستيراد السنوي للسيارات يتراوح بين ١٠ و ١٢ الف سيارة . واستمرار الاستيراد على هذا المنوال كفيل بأن يزيد في الاستهلاك ، وبالتالي في زيادة واردات الخزينة من رسوم المواد الملتهبة .

هنا يتبادر الى الذهن السؤال التالي :

هل يمكن زيادة معدلات (نسب) الرسوم فنزيد حتماً إيرادات الخزينة ؟

أعتقد ان الجواب هنا سيكون سلبياً . لا يمكن زيادة المعدلات لأن البنزين مثلاً يدخل في تركيب عناصر كلفته ٦٥ بالماية رسوم مختلفة للخزينة ، وهذا واقع عالمي لا يختص به لبنان وحده لأن العلم والخبرة تدلان على أن البنزين منتوج غير سريع التأثر بالأسعار ، لأن صاحب السيارة الذي أنفق رأسمالاً محترماً لاقتنائها لن يتأخر في شراء البنزين اللازم مهما ارتفع ثمنه .

هذا ما حدا ببعض المؤلفين الى إطلاق اسم « فردوس المالية » على البنزين [1] .

أما باقي المنتوجات (كاز ، مازوت وفيول اويل الخ ...) فلا يمكن

(1) Frankel — L'Economie Pétrolière — Médicis — Paris

ولا يستحسن زيادة الرسوم الحالية التي هي بالطبع أخف بكثير من الرسوم المفروضة على البنزين ، لأن ذلك يزيد في كلفة الانتاج الوطني من مختلف السلع والخدمات في القطاع الزراعي والصناعي والخدمات (النقل) وفي الاستهلاك المنزلي (طبخ — تدفئة — إنارة) ، فأية زيادة هنا يكون لها مفاعيل معكوسة ، وتزيد في تكاليف الانتاج وتكاليف المعيشة .

خامساً — من الضروري تشجيع الرأسمال الوطني والأجنبي الخاص على انشاء صناعات مشتقة من البترول ، صناعات تكون مدروسة وقابلة للحياة ، ولا يكفي هنا اطلاق الشعارات والكلام على عواهنه . الترحيب بكل مشروع قابل للحياة ضروري لان سوق لبنان صغيرة ، وكل مشروع يجب أن يدرس امكانية التصدير الى الأسواق الاقليمية المجاورة أو الى الاسواق العالمية بالاضافة الى الاستهلاك المحلي .

وفي حقل البتروكيميا انشأ القطاع الخاص الاجنبي (شركة اسو ، وهي أكبر شركة عالمية للبترول) بالمشاركة مع القطاع الخاص الوطني (ميشال ضومط وشركاهم) معملاً للسماد الكيماوي في سلعاتا (قرب البترون) . وهو معد لانتاج الأسمدة الكيماوية من البترول والمواد الخام تستورد من اليونان ومن معمل الفوسفات والسوبر فوسفات المحلي في سلعاتا خاصة ضومط وشركاهم ، وهذا المعمل باشر اعماله في تشرين الثاني سنة ١٩٦٦ ، ورأسماله الثابت والمنقول حوالي ٣٠ مليون ليرة ، وهو يستخدم حوالي ١٥٠ أجيراً بينهم العامل والكاتب والمهندس الكيميائي والكهربائي والميكانيكي والمحاسب الخ ...

وهو يدفع أجوراً سنوية تزيد عن نصف مليون ليرة لبنانية .

ومن جملة العوامل التي شجعت أصحاب المعمل على انشائه وجود قانون الاعفاء الضرائبي في لبنان ، الذي يعفي كل شركة في لبنان ضمن شروط معينة من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات .

كذلك في حقل البترول ، يجب التنويه بنشاط القطاع الخاص البترولي . فقد انشأت شركات التوزيع موبيل اويل وشل واسو وهي فروع لشركات عالمية بترولية مندمجة معامل لتركيب ومزج بعض أصناف الزيوت لزوم السيارات والصناعة في بيروت .

وهذه المعامل الصناعية المحلية تساهم في انماء لبنان بواسطة القطاع الخاص (الاجنبي والوطني) ، وهي تشكل اقطاب انمائية (جمع قطب او قطب) — راجع فرانسوا بيرو بهذا المعنى . وهي تستهلك سلعاً وخدمات محلية ، وتشغل اليد العاملة ، وقد ساهمت في عملها القطبي اذ انشأت معامل محلية للغلافات (تنك وبراميل وغيرها) تلبية لحاجة مصانع الزيوت المذكورة .

كذلك يمكن اعتبار معمل الاسمدة في سلعاتا قطباً انمائياً اقليمياً ، لان الاجراء بأكثرية كبيرة هم من المنطقة ، وهكذا توزع مجموعة من المداخيل تساهم في رفع مستوى الدخل الفردي وبالتالي الانفاق والاستهلاك والادخار .

اذا رجعنا الى مفهوم الانماء كما حدده الكتاب رقم ١ الصادر عن هذه الندوة بعنوان « المفاهيم الحديثة للانماء في لبنان » ، نرى ان الانماء يمكن أن يتم بواسطة القطاع العام والقطاع الخاص لا فرق بينهما او بواسطة تعاون الاثنين او بواسطة تشجيع الاول للثاني . وما تقدم شرحه يدل على ان مساهمة البترول في انماء لبنان ستكون حتماً نتيجة نشاط القطاعين المذكورين العام والخاص .

بقيت هناك ظاهرة مهمة في الانماء وهي ان الانماء يجب ان يقوم ليس فقط على ازدياد كمية السلع والخدمات المنتجة ، ولكن على تغيرات عقلية واجتماعية جذرية اي على تبديل شامل في جهاز الانتاج لجهة موقفه العقلي والتفكيري والعملي من عملية الانتاج .

اذا نظرنا الى القطاع البترولي في لبنان ، يا ترى هل ساهم هـذا القطاع في تبديل الذهنية السائدة (العقلية الراكدة) نحو عقلية انمائية سليمة بالمعنى الصحيح المذكور أعلاه ؟

الجواب يكون بالإيجاب لان القطاع البترولي عموماً منظم بصورة حديثة ، وهو يعتمد الاساليب العصرية في معالجة أموره بصورة فعـالة ، وهو يتطلب رجـال اختصاص في مختلف حقـول الادارة والفن (الصناعة) .

وهو يقوم بـ « التوظيف العقلي » ، اذ يرسل أجراءه للقيام بدروس ودورات تدريبية تطبيقاً لمبدأ التثقيف الدائم سواء في لبنان او في خارجه .

سادساً — هناك طريقة تمكن البترول من المساهمة في انماء لبنان وفي نجاح مختلف المشاريع الاقليمية التي تقدم بها أصحابها منذ سنين وغايتها خلق مؤسسة اقليمية للتعاون الاقتصادي العربي ، تمول من واردات البترول .

فهناك مشروع المرحوم أميل البستاني منذ ١٩٥٩ أي ٥٪ تحسم من أرباح الشركات ومن مداخيل الدول المنتجة (نسبة ٥٪) وتخصص للمشاريع الانمائية في المنطقة العربية .

وهذه مشاريع مفيدة يمكن ان تعود بالنفع العميم على المنطقة العربيـة وعلى لبنان بنوع خاص .

كما سبق وأشرنا الى ذلك في مستهل هذا البحث ، فـان مجموع واردات البلدان المنتجة للبترول في الشرق الاوسط تفوق المليارين دولار في السنة ، وهي في ازدياد مضطرد . وإذا طبقنا عليها مثلاً مشروع المرحوم اميل البستاني (خمسة بالمائة) فيكون لدى الصندوق ماية مليون دولار سنوياً تزيد سنة فسنة .

ومن السهل التكهن بأنه سيتراكم لدى الصندوق بهذه الطريقة مبالغ طائلة يكون لها تأثيرها الفعال في انماء المنطقة . حبذا لو يتحقق الحلم وتتم تلك المشاريع .

وبعض الدول المنتجة للبترول (الكويت والعربية السعودية) تقـدم القروض لبعض الدول العربية على أساس اتفاقات ثنائية .

سابعاً — وأخيراً لا آخراً هناك بعض الانعكاسات للرساميل البترولية في انماء لبنان نذكرها بإيجاز وهي :

١ — تأثير الرساميل النابعة من البترول والمودعة في مصارف لبنانية ، وهي تستعمل في الأجل القصير ويا ليت كان بالإمكان تحويلها للأمـد الطويل بتوظيفها في المشاريع الانمائية الطويلة المدى .

٢ — كذلك هناك مساهمة رساميـل البترول من المنطقة العربية في ازدهار حركة البناء وتشيد البنايات الضخمة وتنشيط الحركة العقارية .

٣ — كذلك هنالك مدخول غير مباشر للقطاع الزراعي اللبناني الذي يصرف ويصدر كميات كبيرة من المنتوجات الزراعية اللبنانية الى الاقطار المنتجة للبترول (الكويت — السعودية والخليج العربي) ، فارتفاع الدخل في تلك البلدان يمكنها من استيراد منتوجاتها بالطائرة وهكذا يستهلكونها طازجة ولو بأسعار مرتفعة .

خاتمة

وفي الختام يمكن القول بأن البترول يلعب دوراً مهماً في حياتنـا الاقتصادية ، ويمكن أن يلعب دوراً أكبر في انماء لبنان إذا عرفنا كيف نعالج مشاكله العديدة على صعيد لبـنان وفي المنطقة العربية ، وذلك

باعتماد جهاز حكومي فعال يقوم بواجباته بالمحافظة على مصالح الخزينة والمستهلك ، ويعرف كيف يشوق الرأسمال البترولي الخاص وخاصة الأجنبي ليثمر في المجالات التي لا يقدر او لا يريد القطاع العام الدخول فيها . وهكذا يساهم البترول جزئياً في الانماء الصناعي الذي نحن بحاجة له إذ لا يعقل أن نعتمد فقط على انتاج الخدمات لمستقبل لبنان .

المؤسسات المشتركة للتمويل الانمائي

للدكتور بيار نصر الله
استاذ الاقتصاد في جامعة القديس
يوسف وعضو مجلس التصميم

ان التشريعات والقواعد ، حتى تلك التي اشبعت درساً وتمحيصاً قبل تطبيقها ، بحاجة اليوم الى اعادة النظر فيها ، بسبب الزمن الذي مرّ عليها والأزمات التي اخذت بالاندلاع ،وأصبحنا نجابهها في الوقت الحاضر . وليس في ذلك ما يثير الدهشة طالما انه فيما خص التسليف تتطور النظرية نفسها بسرعة مع الوقت .

فالاهمية التي تعطى في الوقت الحاضر لقضايا تمويل الاقتصاد اللبناني تفسر بسلسلتين من الاعتبارات تقفان عند مستويين مختلفين . فعلى مستوى القطاع الخاص هناك قبل كل شيء شعور مثبط للهمم ،وهو انه في داخل النظام المصرفي يوجد بعض القلق الملموس بسبب كون بعض المؤسسات اذا ما قورنت بغيرها تعاني صعوبات في جمع الموارد . وهذه الصعوبات التي برزت غداة افلاس احد البنوك المحلية تنعكس في مدى القدرة على استئناف تسليف بعض القطاعات الاقتصادية ، التي تقلص نشاطها بسبب

هـــذه الصعوبات . اما في الصعيد الوطني ، على مستوى المسؤولين عن النشاط الاقتصادي ، فالملاحظ أن ما يشغل البال هو القضايا المتعلقة بتمويل مشاريع الاستثمارات العامة وقضايا القروض الحساسة التي تفرضها .

لذلك فان اعادة النظر في تلك التشريعات والقواعد عمل جدير بالاهتمام . وهذا العمـــل يستهدف تكييف المؤسسات المالية حسب احتياجات البلد الانمائية . وتجدر الاشارة الى أن هذه القضية ليست بالجديدة ، فقد مضى على ظهورها اكثر من عشر سنوات ، ولا تزال الحلول التي اعطيت لها حتى اليوم حلولاً جزئية [1] .

أن « التكييف » الضروري لا يمكن اعتماده دون الرجوع اولاً الى خصائص بنية سوق الرساميل في لبنان .

أ — وضعية سوق الرساميل

اذا ما تأملنا وضعية العرض والطلب للرساميل في الظروف الحالية على سوق المال في بيروت ، فعلينا التسليم بوجود فرضية موضوعية مزدوجة :

— العرض وافر ويزداد من سنة الى اخرى ، الا أنه قصير الأجل ويتجلى في اكثر الأحوال على شكل ودائع مصرفية تحت الطلب .

— وهذا العرض لا يتجاوب مع الطلب الا في حالة كون هـــذا الأخير يتجلى هو ايضاً على شكل اجل قصير . وبالنتيجة فان طلب القروض لأجل متوسط ، والذي اخذ بالاتساع منذ بضع سنوات لا يجد في الواقع تلبية لمبتغاه الا بفضل تجديد القروض القصيرة العادية .

والحقيقة أن ذلك لا يعود الى ميزة خاصة بلبنان ، لأنه في الاقتصادات الحديثة يتضح أكثر فأكثر ان الطلب على الأموال يتجلى على العموم على

[1] ان انشاء المصرف المركزي الذي بدأ نشاطه في عام ١٩٦٤ لا يسد بشكل تام نواقص النظام المصرفي لأن عمله يؤثر بشكل رئيسي على السوق النقدي وعلى سوق القروض القصيرة الأجل .

شكل اجل متوسط وطويل ، في حين أن عرض موارد التمويل يظهر في اكثر الأحوال على شكل اجل قصير وتحت الطلب .

وعلى سبيل المثال يمكننا تعداد الحاجات وعروض رؤوس الأموال في فرنسا لعام ١٩٦٤ والتقدير الذي أجرى بخصوصه لعام ١٩٧٠ من قبل المفوضية العامة للتخطيط (بمليارات الفرنكات ١٩٦٤) .

	لاجل قصير (١٩٧٠)	الفرق بالنسبة لعام ١٩٦٤	لاجل طويل (١٩٧٠)	الفرق بالنسبة لعام ١٩٦٤
عروض	٣٦،٠	+ ١١،٩	٢١،٦	+ ١،٥
حاجات	١٢،٦	+ ٠،٦	٤٥،٠	+ ١٢،٨
الرصيد	٢٣،٤	+ ١٠،٧	—٢٣،٤	— ١٠،٧

يظهر هذا الجدول أن « بنية عروض رؤوس الأموال قد تبلغ في عام ١٩٧٠ الثلثين تقريباً للأجل القصير والثلث للأجل الطويل ، في حين أن الطلب على رؤوس الأموال هو على العكس من ذلك بمعدل ثلاثة ارباع للأجل الطويل وربع للأجل القصير » .

اذن فهناك دعوة قوية للادخار الدائم تظهر في غالبية الدول المصنعة ، في حين أن التوظيفات الطويلة الأجل ضئيلة بشكل خاص . وهكذا نجد أن تعهدات الادخار وشراء السندات ، التي تمثل الأشكال العادية للادخار الطويل الأجل لا تشكل في عام ١٩٦٥ سوى ٤٤٪ من توظيفات الأفراد في المانيا و٤٣٪ في الولايات المتحدة و٣٢٪ في انجلترا وحتى ٢٢٪ في فرنسا .

والأمر يتعلق هنا بظاهرة متناقضة . فمع زيادة الحماية الاجتماعية للأفراد عن طريق نظام الضمان الاجتماعي والتعويضات العائلية ، كان من الواجب الاتجاه نحو انقاص ما يدعوه كينز « l'encaisse-précaution » ، والذي

هو عبارة عن جزء من مدخول الأفراد يمتنع هؤلاء عن انفاقه بقصد الاحتراز من مخاطر الحياة العادية ، ومن جهة أخرى فان ارتفاع مستوى المعيشة كان عليه ان يؤدي نظرياً الى انقـــاص السيولة النقدية المعتبرة ضرورية بالنسبة للدخل (الأغنياء يحتاجون لسيولة أقل لأنهم يستطيعون الاقتراض بسهولة أكثر) .

الا أنه منذ نهاية الحرب وتفضيل الأفراد للسيولة النقدية يشكل فرضية واقعية هي محور ملاحظة دائمة . ومن الممكن انتقاد أسباب هذا التفضيل مطولاً الا أنه يجب عدم المبالغة في مغزاه . ويبدو أنه تعبير عن كون المجتمع الحـــديث مدفوعاً بميل للحاضر يقوى يوماً بعد يوم : كتب Lassudrie-Duchêne يقول ان « المحافظة على مستوى مرتفع للموجودات السائلة هي ظاهرة نجدها في الولايات المتحدة وفي البلدان الغنية كثيراً حتى في فترة ثبات الأسعار ، ويمكن تفسيرها بالجو البسيكولوجي والسوسيولوجي لمجتمع الوفرة والاستهلاك العالي للجماهير » .

وبوضوح أكثر يمكن تفسير تفضيل السيولة في بعض الحالات بالبحث عن الاعفـــاءات الضرائبية . وبدون شك أن الأمر لا يتعلق هنا بأحد أسباب هذا التفضيل الأساسية،وذلك لأنه لوحظ أيضاً تفضيل السيولة في بلدان عديدة لا تتمتع فيها استعمالات الادخار القصيرة الأجل بأفضليات ضرائبية خاصة . اذن فاسباب ذلك التفضيل يجب البحث عنها في الخوف من هبوط العملة والظروف السياسية . واذا ما تذكرنا أن قيمة العملة تهبط بمعدل ٢٪ سنوياً على وجه التقريب ، فسنفهم دون عناء أن مردود التوظيف الطويل الأجل سيكون في الحقيقة أقل من المعدل الذي جرى التوظيف على أساسه . فالوسيلة التي تكفل الاحتراز من ظاهرة هبوط القيمة قد تكون بالبحث عن السندات ذات الريع المتغير التي يمكنهـــا بدورها الاستفادة من فائض القيمة plus-value لرأس المال . الا أنه في أيامنـــا هذه لم تعد البورصة تتماشى مع حاجات التمويل الحديث

(١٠٪ فقط من رؤوس اموال الاستثمار في فرنسا تمر في سوق السندات والأسهم) [١] . وبشكل رئيسي تعزى أسباب ذلك بالنسبة لبعض البلدان كفرنسا مثلاً الى انخفاض « عائدات ربح marges bénéficiaires » المشاريع . اما بالنسبة لبلدان أخرى فتكمن الأسباب في اللجوء للتمويل الذاتي الذي يمثل ، في الواقـــع بالنسبة لنفقات تجهيز المشاريع ، ٩٠٪ في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى و٧٩٪ في المانيا . هذان الأمران يفسران ضعف مردود توظيفات البورصة وتحول حاملي رؤوس الأموال عنها .

وتفضيل السيولة ملحوظ اكثر في لبنان بسبب ظواهر معينة بالبلد تعود الى اسباب تاريخية . فاللبناني لا يفكر لمدى طويل وهو يشعر بكره أو بالأحرى بقرف بالنسبة للتوظيفات الطويلة الأجل حتى ولو كانت مضمونة ، وهو في تصرفه المالي مأخوذ بشيطان المضاربة ، وهذا ما يبحث عنه بلجوئه الى البورصة حيث يختار الأسهم الأكثر تقلباً والأكثر فعالية ، أنه يهوى المخاطر الكبيرة لأنها تعطيه ارباحاً طائلة . ومن ناحية أخرى لا تشوقه الاستثمارات الصناعية بسبب ضيق منافذها .

اذن ، وبشكل مقتصر على الأمور الأساسية ، هكذا تبدو وضعية السوق اللبنانية لرؤوس الأموال . على الرغم من الحاجات الملحة للقروض الطويلة الأجل التي لا يستطيع الاحصاء الرسمي مع الأسف تبيانها ، ولكن تبرزها بشكل كاف الدراسات والتقارير حول هذا الموضوع ، وعلى الرغم من وجود ادخار وفير [٢] بالمقابل ، الا ان هذا الادخار يجد بصعوبة طريقه نحو الاستثمارات ، اذ يتوقف في الطريق سواء على شكل سيولات

١ نعلم من ناحية اخرى انه منذ نيسان ١٩٦٢ لم تتوقف اسعار الاسهم الفرنسية عـن الهبوط كما يبين ذلك المؤشر العام للاسهم الفرنسية الذي انزلق من ٧٦٩ الـــى ٤٦٣ في يومنا هذا . ويقدر ما خسره المدخر الفرنسي نتيجة ذلك باكثر من ثلث رأسماله . واذا ما اخذنا ارتفاع الاسعار خلال هذه الفترة بعين الاعتبار فان قوته الشرائية تكون قد تدنت مقدار ٥٠ ٪ .

٢ منذ كانون الثاني ١٩٦٦ ازدادت الودائع المصرفية بمختلف اشكالها اكثر مـــن ٧٠٠ مليون ليرة .

نقدية او على أشكاله الأخرى المختلفة للاستخدام القصير ، الذي يقدم اغراءات كثيرة من النوع الضريبي وغيره .

اذن ، كيف يمكن تمهيد هذا الطريق ؟ وكيف السبيل الى تدارك عدم الكفاية الواضحة في امكانيات وصول المشاريع الصناعية والزراعيـــة نحو الممولين الطبيعيين الرساميل ذات المدى الطويل ؟ يمكن للجواب ان يبدو سهلاً ، وهو بتحسين الادوات الموجودة وبخلق ادوات جديدة على غرار ما يجري في الخارج ، اذا لزم الامر ، لان « عرض » و « طلب » رؤوس الاموال يبدو هنا ، كما هناك ، متنوعاً وقوياً .

الا انه مع كل هذا يجب عدم النقل حرفياً عن الخارج . فالحلول المعتمدة في الخارج تأخذ بعين الاعتبار الاطار العام، الذي تطبق فيه والذي يختلف عن الاطار الموجود لدينا ، كما تأخذ بعين الاعتبار درجـــة نمو سوق الرساميل وهو الأمر الذي لم نبلغ مستواه بعد .

ولكن ما الذي عمله الاجنبي ؟

نظراً لكون الممولين الطبيعيين للقروض المتوسطة والطويلة الأجل ، أي المؤسسات المتخصصة في هذا النوع من التمويل ، اعتبروا غير كافين لتلبية الحاجات ، فقد جرى الاعلان عن عدد من التدابير الهادفـــة الى تعديل القواعد والاعمال المصرفية لجعلها تتوافق مع الضرورات الجديدة ، مما اعطى مرونة اكثر لتدخيل المصارف في بعض التمويلات . هـــذه الظاهرة معروفة تحت اسم « تحويل الرساميل » ، لانها تفسح المجال أمام المصارف ، عن طريق تدخل المشترع لاقراض جزء من ودائع الطلب أو ذات الاجـــل القصير المؤتمنة عليها مدى طويل تقريباً . وهذه التقنيـــة تتخطى بوضوح قواعد المذهب الكلاسيكي، وتضع موضع التساؤل مبدأ التصنيف المصرفي ، الا انه يبدو في زمن الاقتصادات الواســـعة المدى واتساع الاسواق ان « قانون الاعداد الكبيرة المساعدة » يمكن تطبيقه

بدون مخاطرة كبيرة شرط ان يبقى محصوراً بالطبع ضمن حدود معقولة من ناحية السيولة والضمان .

ففي انجلترا مثلاً ، بلد التخصص المصرفي المتطور كثيراً والمعارض تقليدياً لشكل المصرف المختلط : نرى المصارف التجارية التي لا تجمع سوى الودائع تحت الطلب أو لفترة شهر على الاكثر تباشر تمويلات متوسطة وطويلة الاجل . وفي كل وقت، وخاصة في فترة توفر النقد بكثرة نرى ان بعض القروض الممنوحة مبدئياً لاجل قصير وبالتالي القابلة للتسديد في كل لحظة كانت في الواقع مستخدمة لغايات استثمارية . الا انه منذ كانون الثاني ١٩٦٥ وتحت ضغط حاجة ميزان المدفوعات بات أمـــراً رسمياً اعتماد « الاجل القصير المجدد » ، ويتعلق الامر هنا بقروض فعلية طويلـــة الاجل معترف بها عملياً ، ولكن يخشى من تسميتها بذلك .

اما في فرنسا فقد كانت القواعد الاحترازية قد فرضت منذ قرن التمييز الاساسي بين مصارف الودائع (أو التجارية) ومصارف الاعمال. فتحت الحاجة الراهنة وبغرض تأمـــين مشاركة اوسع لتمويل المخطط الخامس ، تدخل المشترع في كانون الثاني ١٩٦٦ لتقريب فئتي هـــذه المصارف بعضهـــا من بعض بالاتجاه الواضح نحو صيغـــة « المصرف المختلط » .

هذه التغييرات التي سجلت في كل من انكلترا وفرنسا هـــي ايضاً اشارة لاتجاه عام [١] ، مميز لعصرنا . الا انه لا يسعنا بأي شكل مـــن الاشكال انتهاج هذا الخط، والتشجيع على اقامة المصرف المختلط . فكل شيء يفصلنا ، بالفعل ، عن الاطار الاوروبي : ضيق السوق (قانون الاعداد الكبيرة قد لا يؤثر هنا) ، والعقليات (فالخضوع للمراقبـــة

١ في المانيا ومنذ زمن طويل تمارس سيادة « المصرف المختلط » وحتى ايضا ما يسمى بمصرف « جميع الاعمال » « banque à tout faire »

المصرفية مشكوك فيها) وعلى الاخص درجة نمو النظام المصرفي نفسه .

وللتأثير على سوق رؤوس الاموال يجب القيام بذلك بحذر وعلى مراحل . وفضلاً عن ذلك وقبل التفكير « بتحويل الرساميل » كنا قد تصورنا في مرحلة سابقة، ووضعنا قيد العمل اسلوب التسليف المتوسط الاجل القابل للتعبئة ؛ وهذا بدوره اعتبر ممكناً بسبب وجود سلسلة من المؤسسات المتخصصة في التمويل المتوسط الاجل ، المعتمد على موارد فعلية .

ولبنان هو في المرحلة الأولى « المرحلة المؤسسية » ، والعلاج الذي يجب ايجاده كي يطابق عرض الرساميل الحاجات هو بالنتيجة وقبل كل شيء في ايجاد « اجهزة متخصصة » . وفي نفس الوقت فانه يجب على السلطات المسؤولة أن تعمل ، بواسطة التدابير المناسبة ، على تنمية اشكال التوظيف التي تربط المدخرين بشكل مستمر [1] .

ب ــ المؤسسات المقترحة :

والسلطات النقدية الواعية بشكل اكيد للقضايا ، التي اتينا على اثارتها بسرعة كانت وراء وضع مشروع قانون أحيل الى مجلس النواب بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٧ ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، وينص على « تشجيع اقامة مؤسسات مصرفية متخصصة في اعطاء القروض المتوسطة والطويلة الاجل » .

ما هي الحسنات التي يوفرها القانون لمثل هذه المؤسسات ؟ وما هي

---

١ لتنمية التوظيفات الدائمة ، يتعلق الامر بسياسة ذات نفس طويل لم نتعرض لها في اطار هذه الدراسة .

الشروط التي يجب ان تتحلى بها هذه المؤسسات للاستفادة من هذه الحسنات ؟

١ ــ ان الحسنات التي يعد بها هذا القانون تكمن بشكل رئيسي في الاعفاء من ضريبة الدخل خلال السنوات الست الاولى ، بل واكثر من ذلك ، ابتداء من السنة المالية السابعة وطوال فترة الاستثمار ، « يحق للمصارف المعنية ان تسجل في حساب الاستثمار مبلغاً يساوي ٤٪ من رأس المال بقصد اعفائه من الضرائب » . كما يشمل الاعفاء من الضرائب الفوائد المدفوعة على ودائع الزبائن . ويأخذ الاعفاء من الضرائب ايضاً شكل الصاق طابع على الشهادات الرسمية للودائع والسندات الصادرة عن المؤسسات المعنية . ومن جهة اخرى فان هناك حسنات أخرى ملحوظة وتختص في الاجراء السريع المذكور في المادة ١٢٠ من قانون النقد والتسليف لصالح المصرف المركزي لتنفيذ الرهونات ولتسديد الدين المستحق وبيع الرهن بعد ١٥ يوماً من الانذار الرسمي المسجل عند كاتب العدل والمبلغ للمدين . والبيع يجري بناء على أمر صادر عن محكمة الدرجة الاولى، دون ان يكون هناك ما يستدعي دعوة المدين . وأخيراً فان السندات الصادرة عن المصارف المعنية تستفيد من الاجراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة ٢٤ من قانون ٢٦ / ١ / ٥٥ المتعلق بشركات التأمين .

٢ ــ اما بالنسبة للشروط الواجب توفرها، فتكمن بشكل رئيسي في النقاط التالية : حد ادنى لرأس المال قدره ١٥ مليون ليرة مدفوع بكامله منذ البداية ، ونصف الارباح يجب ان توضع كل سنة في حساب للاحتياطيات حتى يبلغ هذا الحساب مقدار رأس المال . واقتصار النشاط على اعطاء القروض المتوسطة والطويلة الاجل ، أي ان القروض فيما اذا تعدت فترة السنتين كحد ادنى لا يمكن اعطاؤها الا مقابل كفالات حقيقة تبلغ ٥٠٪ من قيمة هذه القروض ، كما يمنع قبول الودائع لفترة تقل عن السنتين الخ ...

تلك هي الشروط الرئيسية التي نقترح على المشترع الاخذ بهـا لسد النقص في تمويل مستقل للاستثمارات . فالمبادرة طيبة وتشكل بكل تأكيد خطوة اولية نحو حل القضية، وان لم يكن الحل كاملاً. ويبقى بالفعل التساؤل الرئيسي مطروحاً : اين يمكن ايجاد موارد متوفرة تقبل الالتزام لفترة طويلة ؟

ان الامكانيات ليست متوفرة كثيراً لجهـة الحصول على « عطـاء خارجي » للاموال . ومـن الممكن التصور ان رأس المال الاجنـبي لن يقبل بسهولة تجميد نفسه ضمن الشروط المعنية ، خاصة وانه فيما عدا دفع مبلغ ١٥ مليون ليرة كدفعة واحدة بصفة رأس مال ، فانه يجب تكوين مبلغ مساوٍ له بالتدرج عن طريق اقتطاع جزء ثابت مقداره ٥٠٪ من الارباح السنوية . وهنا تكمن « المخاطرة السياسية » التي ستجعـل الممول الاجنبي يتردد . وهل يمكن التصور حقاً انـه سيقبل بتوظيف امواله بشكل دائم مقابل اعفاء بسيط من الضرائب ؟ الحقيقة أنه يمكن الشك في ذلك .

كما أن جميع الشكوك ستبقى مثارة ايضاً اذا ما اردنا توجيه الدعوة لرأس المال الوطني ، للمبادرة والقيام بالتوظيفات الطويلة الاجل . ولما كان رأس المال هذا متوفراً بكثرة للقيام بالعمليات القصيرة الاجل، التي تؤمن له ارباحاً مباشرة وجوهرية ، فما لا شك فيه انه سيندر وجوده عندما يتعلق الأمر بتوظيفه في عمليـات لاجل طويـل لن تؤمن له بالضرورة ارباحاً اكثر أهمية .

ولكن لنفرض ان هذا التعليل خاطىء وانه ستتوفر رساميل – وطنية أو أجنبية أو الاثنان معاً – ، وهذه بدورها ستنجذب بفعل الحسنات التي يوفرها نص القانون المعني ، مما سيسمح بايجاد مؤسسة متخصصة واحدة أو أكثر مـن الطراز المنشود . فنظراً لاتساع الحاجات ستبدو

الموارد الفعلية ، أي رأس المال نفسه ، غير كافية ، وبالنتيجة ومنـذ البدء لا بد من حساب موارد الاقراض وخاصة ودائع الزبائن . الا انه استناداً الى النصوص فان هذه الودائع لا يمكنها بأي شكل من الاشكال ان تكون مؤتمنة لمدة تقل عن سنتين . ولا شيء اقل تأكيداً من هذه الصيغة ! فعلى اساس أي معدل للفائدة يعتقدون ان باستطاعتهم اجتذاب المودع لمدة ٢٤ شهراً ؟ بالتأكيد ليس لمعدل يفوق ٥٪ ، والا فان العملة لا تعود مربحة . في حين ان معدلاً مشابهاً يتوفر بسهولة من قبل غالبية المصارف التجارية المحليـة ، ولفترات اقصر ، مـع نفس الاعفاءات الضرائبية . إذن سوف لن يمكننا جذب المدخر اللبناني بسهولة أكثر عن قاعدة الاقراض الاجباري ، حتى لو كان الاقراض يتضمن التزامـات باعطاء جوائز . وبرأينا ان الباعث لا يزال غير كاف .

وبشكل جازم فان التدابير الملحوظة على الرغم من الاغراءات الاكيدة التي تقدمها من الناحية الضرائبية ، لن تذهب الى حـد تغيير تصرف الممول وأقل منه المدخر . ان اغفال هذا الأمر سيبقى وارداً من جانب الممول الذي سيفضل السيولة النقدية عليه . لهذا فانه يجب ان لا يأمل بامكان تحريك عرض التسليف المتوسط والطويل الاجل بشكل منظم عن طريق ايجاد مؤسسات متخصصة ذات طابع خاص . فتدخل الدولة هنا يجب ان يكون أكثر فاعلية (قد نكون ميالين الى القول بانه يجب ان يكون « هجومياً »)، وينبغي ان يؤدي الى جعل الاجهزة ذات الطابع شبه الرسمي تقف على رجليها، ولو أدى ذلك عند الحاجة لمساهمة البنك الدولي .

ج – المؤسسات التي يجب انشاؤها :

وهذا التدخل من جانب الدولة يمكن تفسيره بوضوح عن طريق صيغة

البنك الوطني للانماء . فالصفات الخاصة التي تتحلى بها مثل هذه المؤسسة تجعلها قابلة لان تكون متوافقة مع جميع الاوضاع . وبالاضافة الى ذلك واذا ما تلقت مساندة البنك الدولي، فان ذلك قد يتيح لها من جهة موارد وافرة ، ومن جهة أخرى منزلة Standing لا شك فيها ، وأخيراً فان الدور الذي يمكن للدولة ان تلعبه في هذا الموضوع قد يسمح لها بالتدخل في ظروف اصعب من مؤسسة التسليف الكلاسيكية للامد المتوسط والطويل. ولكن ايجاد هذه المؤسسة قد يواجه صعوبات، لانها لن تتوانى عن تغيير الاسس البنيوية لجهازنا المصرفي .

١ — الصفات الخاصة لبنك الانماء :

ان صيغة « بنك الانماء » حديثة باعتبارها كانت مجهولة حتى قبل الحرب العالمية الثانية ، ولم يبرز منها للوجود سوى بعض المؤسسات التي تبلغ ١٣٠ مؤسسة منتشرة في جميع بلدان العالم . وتنوع هذه المؤسسات ملحوظ بشكل بارز سواء من حيث نشاطاتها أو ناحية الشكل الذي ترتديه . والتشابه الذي نلاحظه في اسماء هذه المؤسسات يجب ان لا يثير الالتباس . ونادراً ما تكون هناك نقاط مشتركة فيما بينها . وبالعكس فان ما يقربها من بعضها البعض هو كونها تسعى لنفس الهدف وهو : منح رؤوس الاموال من أجل الاستثمارات المنتجة ، وتقديم الارشادات المنتجة ، وتقديم الارشادات التقنية اللازمة لتعريف وتنفيذ هذه الاستثمارات .

ان ايجاد مصارف الانماء يتم عادة عن طريق الدولة . وتمارس الدولة على درجات متفاوتة تأثيراً على سياسة هذه المصارف وعملياتها . الا ان ذلك لا يعني انها اجهزة تابعة للدولة : فهناك بعض منها يخص كلياً الدولة ، كما ان البعض الآخر ملك المصالح الخاصة ، وأخيراً هناك ايضاً

من المصارف من يأخذ شكل شركات الاقتصاد المختلط .

أما حقل نشاط هذه المصارف فكثير التنوع . فبعض هذه المصارف لديه غرض وحيد هو تمويل المشاريع العامة ، والبعض الآخر يقصر نشاطه على عمليات التسليف لصالح القطاع الخاص ، وهناك فئة ثالثة تمول في نفس الوقت القطاعين العام والخاص . كما أن هناك أيضاً مصارف تقتصر مساعدتها على قطاع اقتصادي معين ، وأخرى على العكس من ذلك تشمل كافة القطاعات .

والى جانب عمليات الاقراض ، فان لبعض مصارف الانماء اهلية المشاركة وايجاد وادارة المشاريع لحسابها الخاص .

ومجال عمل هذه المصارف هو بدوره كثير التغير : فبالرغم من اقتصاره عادة على الاطار الوطني ، يتخطى احياناً هذا الاطار ليشمل المنطقة .

اذن ، لا يوجد مذهب لعمل مصارف الانماء . فالتجريبية هي السائدة ، وبالتالي فليس هناك جواب قاطع على التساؤلات المطروحة فيما اذا كان يتوجب على هذه المصارف ان تقرض القطاع العام ام القطاع الخاص ، وان تقتصر في نشاطها على وحدات اقتصادية صغيرة ام كبيرة ، وأن تبقى في الاطسار الوطني لا تتعداه الى اطار المنطقة . وكذلك لا توجد اجوبة قاطعة على التساؤلات المتعلقة فيما اذا كانت هذه المؤسسات ستنفرد في عملهـا على اعطاء القروض المتوسطة والطويلة الأجل — اي قروض الاستثمارات فقط — ام لا ، ذلك ان استثناءات عديدة للمبدأ تحبذ من جانبها بعض الشيء اعطاء قروض كلاسيكية .

ولو اردنا فالأمثلة على ذلك كثيرة . وهي تبين بوضوح هذا الاختلاف . ففي فنزويلا يتخصص بنك الانماء في الأجل الطويل في حين انه يقبل في البرازيل باعطاء القروض المصرفية الكلاسيكية مع تمويله لأجل طويل « الصناعات الأساسية » . وفي بلدان أخرى من اميركا اللاتينية (هندوراس ،

نيكاراغورا ، غواتيمالا ، البرو) نجد ان مصارف الانماء متعددة النشاطات . فهي تقدم مساعداتها للأجل القصير كما تقدمها للأجل المتوسط والطويل ، وتأخـذ حصصاً ، وتقوم بتسليفات رهنية . وبالمقابل فان مصرف Nacional Financiera في المكسيك المتخصص في تعبئة الادخارات وضبط السوق المالي نجح في خلق وتنمية البنية التحتية الصناعية الأساسية ، ذلك أن مهمته الدقيقة والمحددة نسبياً كانت ضمانة النجاح . أما في منطقـة الاسترليني ، فان مبدأ عمل مصارف الانماء هو التمويل لأجل طويل ، الا أن الاستثناءات كثيرة وعمليات الأجل القصير كثيرة جداً . وأخيراً ، فان الأجل القصير يمثل ، في منطقة الفرنك في افريقيا الاستوائية ، ٧٠٪ من تعهـدات مصارف الانماء ، وحقل النشاطات الممكنة لهذه الأخيرة ليس محدداً بالأنظمة التي تلحظ تدخل هذه المصارف في الأجل القصير والمتوسط والطويل على شكل اعطاء قروض وأخذ حصص . ولهذا فان مجموع وظائف مصارف الانماء هي كونها مصارف الأجل المتوسط والطويل ، ومصارف الأعمال وحتى مصارف الأموال الثابتة .

هذا السرد للتفاصيل يجعلنا نشعر بأن النتائج ليست واحدة وهي لا بد ان تتضمن الحسنات والسيئات . والمتخصصون بهذا الأمر يشيرون على كل حال الى فشل بعض المؤسسات . وعلى ضوء التجربة صيغت مبادىء أساسية ينبغي عدم اهمالها .

تتوقف فائدة البنك الانمائي على « الجهود التي تبذل لاعطاء الرساميل المقبوضة الحد الأقصى من المردود ، ولايجاد حركة في البلد نحو الادخار المحلي . وعندما يحصل هذا البنك على مداخيل من الموازنة او يستفيد من الموارد الضرائبية كما هو الحال بكثرة في أميركا اللاتينية ، فانه من غير المسلم به أن تخصص مثل هذه المصادر لنفقات عادية للمشاريع او للدولة » .

وبكلمة واحدة فان لبنك الانماء دوراً هو تشجيع اعمال المقاولين والنهوض بقطاعات صناعية جديدة ، كما يجب عليه التأثير على القطاعات

الأساسية للاقتصاد ، ويجب أن يكون واضحاً أنه ليس من أغراضه تسليف المال للخزينة . وعليه أن يظل بعيداً عن الضغوطات السياسية ، لأن هذه الاخيرة غالباً ما تسوقه الى التراخي في الادارة . والأحرى به ان لا ينافس المصارف التجارية الكلاسيكية ويحرمها من الودائع تحت الطلب ومن الاستخدامات العادية . فالموارد نادرة جداً بحيث لا يجوز هدرها .

اذن ، فالدرس الذي نستخلصه مما سبق ذكره والذي نضعه امام السلطات النقدية اللبنانية يمكن التعبير عنه بنقطتين :

ا — ان مصرف الانمـاء ليس بالضرورة اداة لتنفيذ الخطة . فهو سيكون كما نريد له ان يكون . ومجال الاختيار يجب تقريره هنا منذ البدء بوضوح تام .

ب — وما يميزه عن جهاز عادي للتسليف المتوسط والطويل الأجل هو انه :

— من جهة ، يمكن توجيه اهتمامه على الأخص الى المشاريع المتوسطة ، باعتبار ان المشاريع الكبيرة تملك امكانية التوجه المباشر للتمويل الخارجي او الداخلي في بلد نامٍ نسبياً كلبنان .

— ومن جهة أخرى فانه مدعو لكي يلعب دوراً محركاً ، فيدرس الأسواق ، وامكانيات الانجازات الصناعية ، كما يقدم ، بالتالي ، مساعدته فيما يخص الادارة للمشاريع التي اوجدت بفضل مساندته .

— وأخيراً فانه لا يمتنع عادة عن القيام بدور بنوك الأعمال ، سواء بأخذه الحصص الصرفة او بقيامه بعمليات مزدوجة (قروض قابلة للتحويل الى أسهم) ، باعتبـار أن أحد الأغراض هو تنمية او انعاش السوق المالي (بيع السندات) . الا انه ليس هناك ما يمنع اهمال هذا الوجه اذا ما تصورنا ان بامكانه أن يسبب مخاطر في الحالة الخاصة بلبنان .

واذا كان ايجاد بنك للانماء يعود عادة الى الدولة ، فان هذه المؤسسة غالباً ما تتلقى مساندة البنك الدولي .

٢ — الدعائم الضرورية لبنك الانماء

غالباً ما تتوقف فاعلية بنك الانماء على مدى المؤازرة التي يقدمها له « البنك العالمي » . وهذا الاخير يمكنه بالفعل التدخل سواء بصفة شريك في رأس المال أو بصفة مقرض : واذا ما كان الشيء الجدير بالاهتمام هنا هو الى جانب الموارد ، الا انه أيضاً الى جانب المستوى والادارة الرصينة .

ولادراك اهمية تدخله يجب التدقيق فيما نعنيه بـ « البنك العالمي » . ان هذا البنك يعني مجموعة الاجهزة المالية الدولية التي تشمل :

أ — « البنك الدولي للتعمير والانماء » B.I.R.D. وهو احد الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، أنشيء منذ عشرين سنة .

ب — وفرعاه : « الشركة المالية الدولية » S.F.I. التي أنشئت في عام ١٩٥٦ ، والـ « المؤسسة الدولية للانماء » I.D.A.[١] التي لم تر النور الا في عام ١٩٦٠ .

واذا ما كان أصل وطبيعة ووظائف الـ B.I.R.D. معروفة عادة ، الا ان الالتباس يبقى وارداً بكثرة فيما يتعلق بفرعيه . وبالنتيجة يكفي ان نحدد ان الـ S. F. I. موجهة لمساعدة القطاع الخاص وحده ، وهي على خلاف الـ B.I.R.D. لا تطلب من اجل مداخلاتها ضمانة حكومية .

١ ابقينا الترتيب الانكليزي للاحرف الاولى لاسم هذه المؤسسة كي لا يحدث التباس مع منظمة الحكومة الاميركية المعروفة بـ
((Agency for International Development) A.I.D.

ويذكرنا دورها بعض الشيء بدور مصرف الأعمال [١] ، لانها تهتم على الاخص بالمشاريع الصناعية ، ويمكن لتدخلها ان يتم سواء على شكل قروض او على شكل أخذ حصص في مشروع ، أو أخيراً على شكل ضمان ترويج الاسهم في اوساط الجمهور .

اما فيما يتعلق بـ الـ I.D.A. فهي تقدم رؤوس الاموال بشروط تسديد اكثر رحابة من تلك التي يطلبها الـ B.I R.D. او الـ S. F. I. : غالباً بدون فوائد ، وأحياناً بعمولة بسيطة . ويشمل محور نشاطها البلدان الاكثر فقراً ، وعلى وجه التحديد تلك التي تكون ديونها الخارجية مرتفعة كثيراً ، أو تلك التي تكون وارداتها من التصدير غير كافية . ونستنتج من ذلك ان احتمال لجوء لبنان الى الـ I.D.A. ضعيف جداً ، ان لم يكن معدوماً في الظروف الحالية .

بهذا نصل الى سياسة التسليف نفسها « للبنك العالمي » . وهذا البنك كأية مؤسسة تتوفر فيها الادارة الحسنة ، يخضع لمقاييس مالية معروفة جيداً : تلك المتعلقة بالضمان والربح والسيولة . وهذه الاخيرة لا تهم سوى البنك نفسه ، اما المقياسان الاول والثاني فهما فقط يستحقان التمحيص . فالاعتبارات المتعلقة بضمان القروض تقود « البنك العالمي » (اي الـ B.I.R.D. لعدم منحه مساعداته الا بضمانة الدولة . بالاضافة الى ذلك فان القروض تخصص دائماً لمشاريع معينة ، ولا تأخذ ابداً شكل مساعدة صرفة للموازنة . وأخيراً فان هذه القروض لا تموّل سوى جزء من المشاريع المعنية ، والبقية يجب أن يتحملها البلد المستقرض نفسه . كل هذا يفترض من جانب « البنك العالمي » تقييماً للمخاطر المتصلة بالمشروع اللازم تمويله ، وتقديراً لقدرة استدانة المقترض .

١ الا ان الـ S. F. I. لا يمكنها ان تشارك في المنافع الخاصة الا اذا كان الاستثمار المرتقب يمثل منفعة اولية للانماء الاقتصادي في البلد المستفيد ، وفقط في حالة كون رؤوس الاموال اللازمة لا يمكن جمعها بدون مؤازرته .

أما بالنسبة لمقياس الربح فانه يجب التمييز هنا بين الربح الاقتصادي والربح المالي . فهذ الأخير وبالمعنى الحصري للعبـــارة لا يوجد الا في المشاريع المعروفة باسم « Self Liquidating » اى المربحة مباشرة بطبيعتها . ودون التوقف عند هذا النوع الوحيد من الربح ، فان « البنك العالمي » يحتفظ على الاغلب بالربح الاقتصادي ، وهذا ما يعني ان اهتمامه يهدف الى تقرير الارباح الاقتصادية التي يجنيها البلد من تنفيذ المشروع ، الذي يطلب الى البنك تأمين تمويله . على هذا الأساس ، مثلاً ، فان تمويل انشاء شبكة طرق ليس بحد ذاته عملية مربحة مباشرة[1] . ومع كل ذلك ، فان « البنك العالمي » يمكنه القبول بتأمين ذلك ، اذا ما اعتبر ان الأمر متعلق ببلد تعتمد غالبية صادراته ومستورداته على النقل البري ، وبالتالي فان الحالة السيئة (او عدم الكفاية) لشبكة الطرق تشكل سبباً لارتفاع تكاليف النقل بشكل ملموس ولتأخير تسليم البضائع .

من الشروحات السابقة ، يمكننا الاستنتاج ان لجوء لبنان الى « البنك العالمي » ضروري لعدة اعتبارات :

أ ــ يؤمن « البنك العالمي » الموارد الضرورية . فان الـ « الشركة المالية الدولية » باعتبارها شريكة في رأس مال بنك الانماء يمكنها الذهاب الى حد المشاركة بـ ٢٠٪ من رأس المال هذا ، كما ان الـ « البنـــك الدولي للتعمير والانماء » بصفته مقرضاً لبنك الانماء يمكنه ان يقدم بحدود ٣ أضعاف رأس المال أو شبه رأس المال [2] العائد لهذا الأخير .

ب ــ بالنظر الى مركزه الذي لا جدال فيه ، يعمل « البنك العالمي » كـ « مؤثر » بمعنى انه يحث رأس المال الخاص الوطني على المشاركة ،

١ يصف الاقتصاديون هذه العملية بلغتهم الخاصة بـ « الانفاق غير المنتج » وذلك ليدلوا على ان الربح لا يتدخل الا بشكل غير مباشر ولاجل .
٢ انظر فيما بعد .

لا سيما رأس‌مال المصارف ، كما يسهل توظيف السندات لدى المصارف وشركات التأمين .

ج ــ « البنك العالمي » هو ضمان لوجود ادارة فاعلة وموضوعية .

ولبنان المدرك لهذه الحسنات ، حاول منذ عام ١٩٦٢ ، وفي أكثر من مرة ، ان يوجد بنك الانماء ، دون ان يغفل اللجوء الى « البنك العالمي » . الا ان الجهود المبذولة لم تؤد الى النتيجة المطلوبة ، ذلك أن الصعوبات كانت عديدة ومن الصعب تذليلها .

٣ ــ المحاولات اللبنانية لايجاد بنك الانماء

يمكن وصف المحاولات اللبنانية لايجاد بنك الانماء بأنها محـــاولات خجولة جرت بشكل متقطع . فالسلطة السياسية كانت مقتنعة بضرورة الموضوع في حين أن الاوساط المالية كانت تدافع عن رأي مخالف . والمشترع ليتفادى المعارضة لجأ الى الفطنة : فالاجراءات [1] الموجزة التي اعلنها لانشاء بنك الانماء ضاعت في خضم القانون التنظيمي الصادر في ١٢ حزيران ١٩٦٢ والمتعلق باعادة تنظيم وزارة التصميم .

١ هذه الاجراءات وردت في المواد ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ التالية من قانون ٦٢/٦/١٢ :
المادة ٣٩ ــ ينشأ بنك للانماء هدفه تمويل دراسات ومشاريع الانماء التي تشكل جزءا من المخططات العامة ، واعطاء قروض ذات اجل متوسط وطويل بفائدة قليلة الى المؤسسات الخاصة التي تتوافق نشاطاتها مع اغراض خطط التنمية .
المادة ٤٠ ــ سيكون البنك مؤسسة للاقتصاد المختلط ويتمتع بالاستقلال المالـــي والاداري .
المادة ٤١ ــ تحدد انظمة البنك ، اسمه وعنوانه ، نشاطاته ، وسائل تمويلـــه واستخدام امواله ، بواسطة مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارتي المال والتصميم .

وقد اكتفى المشترع بأن يطرح من حيث المبـــدأ أن المؤسسة المعنية ستكون **مؤسسة للاقتصاد المختلط** ، وانها ستشكل أداة **لتمويل الخطة** . وترك للسلطة التنفيذية امر اتخاذ الاجراءات المتعلقة بنظام البنك ، ومجال نشاطه ، ووسائل تمويله ، وكذلك كيفية استخدام امواله ، وذلك عن طريق مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

أ ـ الصعوبات البارزة

وفيما يتعلق بهذا المرسوم ، تجدر الاشارة الى أن الصعوبات برزت بشكل واضح عندما لزم اعداد المشاريع العائدة له . فقد ظهر هنا أكثر الآراء تباينـــاً بسبب كثرة الذين تدخلوا في الأمر : خبراء وزارة التصميم [٢] ، وكذلك خبراء بعثة ايرفد ، وخبراء « البنك العالمي » [٣] . ويمكن حصر هذه الصعوبات في نقطتين :

ـ كان المشترع قد انطلق من وجهة النظر التي تقول بان وضع مخطط الانماء موضع التنفيذ يستلزم **بالفعل ذاته** انشاء بنك للانماء . ويتضح من هذا ان المشترع لم يكن لديه رأي واضح حول ما يجب فعله والبدء به أولاً ، وانما فقط مجرد تصورات عامة للنشاطات مبنية على المحاولات الاولى لاعداد المخطط . ومع ذلك فـــان بعض الخبراء ، ومن بينهم خبراء « البنك العالمي » ، كانوا الى جانب اهتمامهم بتصور الخطة ،

٢ استدعت وزارة التصميم ٣ مرات الخبير الفرنسي المتخصص في بنوك الانماء السيد Yves Jaffrezic من الصندوق المركزي للتعـاون الاقتصادي la Caisse Centrale de Coopération Economique الذي يدان له بالتقارير الاكثر سدادة حول المـوضوع .

٣ أرسل « البنك العالمي » بعثتين متتاليتين الى لبنان في خلال سنة واحدة لتحضير التقارير الاولية .

يضعون في المقدمة **أولوية** تقوم على ضرورة إثبـــات وجود امكانيات واضحة للنشاطات التي يتطلبها بنك الانماء ، وبشكل خاص معرفة نواة قيمة الاعمال العائدة للصناعات . وهذا الاختلاف في وجهات النظر ، على الرغم من كونه مطابقاً للمنطق ، وسّع المناقشات وعقد القضية .

وهـــذه القضية ، من جهة أخرى ، كانت قد أصبحت شائكة بسبب وجود الـ B.C.A.I.F. (بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري) في السوق منذ عام ١٩٥٦ ، وهو الجهاز الوحيد المتخصص في التمويل للأجل المتوسط والطويل ، والذي تلعب فيه الدولة دوراً مسيطراً [١] . وبالتالي فقد كان على الذين يريدون انشاء بنك الانماء أن يأخذوا بعين الاعتبار وجود وثقل الـ B.C.A.I.F. الذي بالرغم من اخطاء الأسس التي اعتمدها [٢] ، قد أدى خدمات لا جدال فيها للاقتصاد اللبناني . وبرأي جميع الخبراء ، لم يكن باستطاعة بنك الانماء ان يُخلق من العدم ، أو بالأحرى من « لا شيء سابق » . فقـــد كان عليه ان ينطلق من الـ B.C.A.I.F بتفجير هذ الاخير . ويمكننا أن نتصور المقاومات التي قد تحدث نتيجة الاقدام على هذا التفجير ....

ب ـ الشروط الموضوعة من جانب البنك الدولي

يمكن استخلاص هذه الشروط من تقرير Kuiper المقدم للسلطات

١ نعلم ان موارد الـ **B C.A.I.F,** اعتمدت بشكل رئيسي علـــى سلفات **مؤسسة** الاصدار المكفولة من قبل الدولة .

٢ ان الانتقادات الرئيسية التي يمكن توجيهها الى الـ B.C.A.I.F. **هي التالية :**
أ ـ تنظيم داخلي شديد لا يمكن تعديله الا عن طريق التشريع .
ب ـ تطلب ضمانات رهنية لغالبية عملياته .
ج ـ تمويل خاضع بشكل رئيسي لسلفات الدولة (وبشكل ادق **سلفات مؤسسة** الاصدار المضمونة من جانب الدولة) .

اللبنانية في عام ١٩٦٣ على اثر زيارة بعثة الخبراء للبنان [١] .

— فيما يتعلق بالعلاقات بين بنك الانماء والدولة يمتدح « البنك العالمي » تكوين رأس مال تستثنى منه الدولة . واذا ما توجب مشاركة الدولة في رأس المال هذا ، فان « البنك العالمي » يتمنى ان تكون هذه المشاركة مختصرة الى أقصى حد ممكن . ومن جهة أخرى يرى « البنك العالمي » انه من الضروري ان تقدم الدولة من جانبها سلفة للجهاز الجديد تبلغ ما يقارب الـ ٤٠ مليون ليرة بفائدة ١٪ (حتى بدون فائدة) ولمدة لا تقل عن ٢٠ سنة . كما يصر « البنك العالمي » على ضرورة هذا القرض الطويل الأجل والرخيص من جانب الحكومة ، والماثل لرأس المال « الشبيه بالاسهم التي لا تحمل فائدة ثابتة » ، وذلك كي يفسح المجال امام المؤسسة الجديدة لجني الارباح ، التي تصبح بدورها جاذبة لرؤوس الاموال الخاصة .

وعند اللزوم يمكن « للبنك العالمي » ان يقبل بموافقة الدولة على تعيين رئيس مجلس ادارة بنك الانماء ، والمدير العام ، وربما تسمية مفوض الحكومة .

— اما فيما يتعلق بمجال نشاط المؤسسة الجديدة ، فان « البنك العالمي» يتصور بان النشاط الاساسي (وربما الوحيد) لهذه المؤسسة هو التسليف الصناعي . اما بالنسبة للقطاعات الاخرى (الزراعة بصورة خاصة) فان « البنك العالمي » يتخذ موقفاً « ارتيابياً » منها : فهو لا يتصورها الا على عهدة الدولة ، ويكتفي بادارة اموال عامة موضوعة تحت تصرفه لهذا الغرض .

---

١ انظر التقرير : «The proposed Development Bank in Lebanon» بقلم E.T. Kuiper (خبير البنك العالمي) ٢٥ تموز ١٩٦٣ .

— وبالنسبة للعلاقات بين البنك المركزي وبنك الانماء ، يرى « البنك العالمي» ان الاول يجب عليه مساعدة الثاني على شكل سلفات معطاة للبنوك التي اكتتبت للحصول على سندات بنك الانماء . وهذه السندات (وبالتالي السلفات المقابلة لها) يجب ان لا تكون متداولة لاكثر من ٥ الى سبع سنوات . فالسلفات تستلزم مسؤولية البنك المستفيد ومسؤولية بنك الانماء.

— واخيراً فان « البنك العالمي » يقترح زوال الـ B. C. A. I. F. « وذلك باعطاء ديونه الصناعية والسياحية الى بنك صناعي ، وتحويل الفائض الى مؤسسة للتسليف الزراعي ، عائدة للدولة كلياً ، وتعتمد على التمويل العام فقط » . وهذا الجهاز الأخير يسترد القروض الزراعية الراهنة والعائدة لـ B. C. A. I. F. . اما البنك الصناعي فيصبح بمجمله خاصاً ومستقلاً عن الدولة (يبلغ رأس مال هذا البنك ٢٥ مليون ليرة لبنانية من ضمنها ٢٠٪ مكتتب من قبل الـ S. F. I.) . وبالتالي يقوم هذا البنك باعادة شراء اسهم مساهمي القطاع الخاص في B. C. A. I. F. او يبدلها باسهمه الخاصة (ان لم تبادر الدولة بنفسها الى اعادة شراء الحصص في الـ B. C. A. I. F.) ؛ وبعد التدقيق يسترد القروض الصناعية والسياحية العائدة لـ B. C. A. I. F. .

ج — الحلول المقترحة :

ان موافقة « البنك العالمي » على المشاركة برأس مال بنك الانماء تمثل بالنسبة للبنان فائدة كبرى ، ليس على الصعيد المالي فقط ، ولكن ايضاً ، وعلى الاخص ، على صعيد الكفاءة التقنية والمركز المعنوي . واذا ما كانت الشروط التي يضعها لهذه المشاركة لا تتجاوب كلياً مع ما تأمله الدولة اللبنانية ، الا ان هذه الأخيرة تجد نفسها مضطرة للقيام

ببعض التنازلات المعقولة من جانبها . ومن جهة اخرى ، ولكون التعايش غير ممكن بين المؤسسة الجديدة والـ A. C. A. I. F. في بنيتـــه الحاضرة ، فانه من الضروري اجراء مفاوضات مع ممثلي هذا الجهاز الاخير من اجل ايجاد حل مناسب .

أ — الاتفاقات التي يجب البحث عنها مع « البنك العالمي »

هذه الاتفاقات يجب ان تبحث فيما يختص بمشاركة الدولة برأس مال بنك الانماء وبمجال نشاط هذ الاخير .

وعندما يصر « البنك العالمي » على الصفة الخاصة لبنك الانمـــاء ، الموجه فقط بدافع الربح ، فان الامر يستتبع بالتالي عدم تجاوب هـــذا الاخير ، حتى في مجال نشاطه المحدود (القطاع الصناعي) مع ما تأمله السلطات العامة . واكثر من ذلك فان « البنك العالمي » يطلب لبنك الانماء الاستفادة من قروض الدولة المعطـــاة بشروط حسنة بشكل استثنائي من حيث المدة ومعدل الفائدة ، وهذا ما يأخذه « البنك العالمي » عـــلى الـ B. C. A. I. F. . وبرأينا ان موقف « البنك العالمي » غير منطقي : « ان لا تهتم ، الـ S, F. I. الا بالقطاع المربح فهذا من حقها ، ولكن على الاقل عليها ان تترك للقطاع المغامر احتكار معونات الدولة المالية ».

ومن جهة اخرى ، وعندما يعترف « البنك العالمي » بان القضيـــة الاكثر اهمية والاكثر صعوبة هي قضية التسليف المسمى بـ « الاجتماعي » (زراعة ، حرفة صناعات صغيرة ، مساكن شعبية ...) ، ويحبـــذ كون هذا التسليف من اختصاص جهاز تابع بشكل صرف للدولة ويعتمد فقط على التمويل العام » ، فان اقتراحاته غير مقبولة . فالجميع يتفقون

على القول بانه قد يكون من المصيبة ان يُعهد في لبنان بتوزيع التسليف الزراعي الى مؤسسة تابعة للدولة .

ومع ذلك فانه لا بد من ايجاد تسوية حول النقاط المتباينة . وقـــد قدمت اقتراحات عديدة بهذا الاتجاه ، بعضها يبقى مقبولا جداً . الا انه يمكننا القول ان « البنك العالمي » لم يواجه ابداً مفاوضاً حاذقاً في المناقشة وقادراً على الاقناع . ويمكن ان نقول نفس الشيء بالنسبة للمفاوضات مع الـ B. C. A. I. F.

ب — المفاوضات التي يجب اجراؤها مع B. C. A. I. F. :

جرت عدة اتصالات رسمية ، وتمت عدة اتفاقات مبدئية . ولم يكن ينقص سوى القرار الحازم من قبل الاطراف المعنية للوصول الى حل . وحتى لا نقع في الوهم : فان الدولة تملك هنا لمواجهة الـ B. C. A. I. E. سلطة مالية اكيدة . واذا ما ارادت الدولة اقتطاع محفظة السندات العائدة « للصناعة » « والسياحة » من الـ B. C. A. I. F. ، فانه لا بد من التعويض العادل عليه . وهنا ايضاً قدمت اقتراحات ، لا يزال بعضها صالحاً جداً ولكن هل في النية الوصول فعلا الى حل ؟

الخلاصة :

وخلاصة الامر يبدو ان تعثر مشروع بنك الانماء يرجع الى عوامل رئيسية واخطاء تاكتيكية ، وهنـــاك ايضاً مشكلة الاشخاص التي لا مفر منها .

فالفلسفة التي يرتكز عليها بنك الانماء هي انه توجد دوافع اقتصادية

مستقلة عن التقديرات المالية . وبمعنى آخر على بنك الانماء ان يستهدف الربح المالي ، ولكن هذا الامر يجب ان لا يعـدو كونه وسيلة واصول اللعبة ، لان الهدف النهائي هو ذو صفة اقتصادية بل وحتى اجتماعية . وهنا يجدر بنا ان نتساءل عما اذا كان لهذه الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية اي وزن او صدى في لبنان الحاضر المحاط بدول ذات نزعات اشتراكية في حين ان مقياس النجاح لدينا لا يزال كسب المال فقط !!

ان القضايا الاقتصادية والاجتماعية اخذت تطرح نفسها بشكل حـاد في لبنان اليوم ، وهذا ما يتطلب بالفعل المواجهة الصريحة والعلمية لمشاكلنا وبالتالي وصف الحلول الصحيحة لها والقادرة على اجتثـاث موطن الداء ومبعث الشكوى . فهل بالفعل نملك الجرأة الكافية والعزيمة الصادقة والرأي السديد لنتصدى لمشاكلنا ام نكتفي ، كما هو لا يزال حالنا ، بالمسكنات وابر المورفين لاوجاعنا ؟

كل هذا يجب ان لا ينسينا من ناحية اخرى ان اللبناني يتميز بذكاء حاد وفردية جامحة . وهذه المميزات تؤدي الى التفرقة والاختلاف الواسع في وجهات النظر . وكنتيجة لذلك فانه يصعب كثيراً على اللبنانيين الاتفاق على تعديل الوضع الراهن . خاصة وان الحد الفاصل بين المصالح الفردية والمصلحة العامة غير واضح المعالم ، ان لم يكن غير موجود بالاصل .

ضمن هذا الاطار من الواقع اللبناني لا يمكننا ان نأمل بانشـاء او تحويل مؤسسة مالية واحدة للانماء او اكثر ، الا بالتشديد على الطابع المالي للمؤسسة المعنية وعلى استقلالها في التقرير . وليكن واضحـاً انه اذا ما ربطنا فكرة بنك الانماء بفكرة مخطط التصميم وجعلنا من البنك اداة تنفيذ اوتوماتيكية للمخطط ، فاننا نكون بذلك قد جفلنا نزعة الحرية التقليدية لدى اللبنانيين .

واخيراً فقد دُقّ ناقوس الخطر ، رغم ان السلطات النقدية نفسها لم

تعمل على ايجاد هذه المؤسسة المعنية لعدم اقتناعها بصرورة وجودها .

على ضوء كل هذا ، ترى هل سننجح يوماً بتخطي العقبـات التي وقفت وما زالت تقف بوجه انشاء بنك الانماء ؟

اننا نأمل ذلك لان فيه مصلحة لبنان ٪

ترجمها الى العربية

الاستاذ احمد ستيتية

مناقشة الجلسة

الدكتور محمد عطا الله

س — قلت الرأسمال اللاجيء هو :

— بعد نكبة فلسطين من الفلسطينيين الذين أتوا برأسمالهم الى لبنان . والفلسطينيين الذين يعملون في البلدان العربية الذين يحولون ادخارهم الى لبنان .

— بعد التحولات الاشتراكية في بعض البلدان الغربية تحول قسم من الرساميل المهربة من هذه البلدان الى لبنان .

ولم تذكر الرساميل الأجنبية من البلدان الغربية التي تأتي عن طريق البنوك والشركات الخ .. والتي تغزو لبنان لأجل الاستثمار والاستغلال .

ج — الواقع انني تقيدت بموضوعي وألفت نظر حضرة السائل الى ان المحاضرة الاولى في الساعة الرابعة بعد الظهر تتعلق بالرساميل الخاصة غير العربية التي ساهمت في تمويل الانمـــاء أو ساهمت في الاستثمار والاستغلال في لبنان ، فلم اتعرض للرساميل الأجنبية لأن موضوعي هو موضوع الرساميل العربية الخاصة .

س — الا ترون ان الرأسمال العربي الهارب لا يشكل عاملاً ثابتاً للانماء في لبنان ؟ ذلك ان الهروب لا يمكن ان يستمر أولاً ، وثانياً —

قد يهرب من جديد من لبنان عند أول ازمة مصرفية أو ازمة ثقة عامة سياسية أو اقتصادية .

ج — هنالك اسئلة عديدة حول هذا الموضوع سأرد عليها في حينها عندما ترد . ولكن كرد أول احيل السيد طبارة الى الصفحة ٢١ من الدراسة التي بين يديه والتي اذكر فيها في معرض تقرير الرساميل العربية الخاصة في لبنان في العقدين القادمين في الصفحة ٢١ : « من الصعب تقدير الرأسمال العربي الخاص اللاجيء الذي يمكن ان يهم لبنان في العقد أو العقدين القادمين . ولذلك سنسقطه كاملاً من الرساميل العربية المتاحة في لبنان خلال هذه الفترة » .

س — قلتم بأن الرساميل اللاجئة كان لها دورهـــا في تحويل النظرة التجارية الضيقة للمواطن اللبناني الى نظرة تجارية ذات أفق واســع في العمل التجاري ؟

ج — اعتقد ان هذا القسم هو عكس ما قلته تماماً . لانني اعتقد بان الملاحظة التي ذكرتها عن الرأسمال اللاجيء كانت ما يلي : « بالرغم من انه ساهم في الانماء عن طريق مساهمته في المشاريع المربحـــة ذات المردود السريع فقد أخّر التطور الذي كنا ننتظره في عقلية رجل الاعمال اللبناني من العقلية الدكاكينية الى العقلية الحديثة » .

علماً بان الرساميل العربية اللاجئة تدفقت الى لبنان بعد عام ١٩٥٦ . كما ان التاجر اللبناني قبل هذه الفترة كان قد لعب دوراً وسيطياً في استيراد المنتجات الاوروبية . ولتنمية الاقتصاد الوطني في لبنان كان لزاماً على المصارف انتهاج سياسة مصرفية صحيحة ان تساهم في تشجيع الرجل الرأسمال عن طريق منحه القروض التمويلية — للقيام بمشاريع صناعيـــة ومشاريع زراعية من شأنها ان تطور الانتاج الصناعي والزراعي على السواء. فما رأيكم بذلك .

ج – القطاع المصرفي لم يقصر في اعطاء القروض من أجل التثمير في المشاريع الزراعية والصناعية والانتاجية الاخرى . والواقع ان خطأه الكبير هو انه بالغ في اعطاء هذه القروض اي انه استعمل ودائع للطلب من أجل اعطاء قروض متوسطة وقروض طويلة الاجل . وربما كان ذلك سبباً كبيراً وراء الازمة المصرفية التي عانيناها . وقصّر القطاع المصرفي في لبنان لانه لم ينتج تلك السلعة التي أصبحت مطلوبة كثيراً في لبنان اعني بها التسليف المتوسط والطويل الاجل الذي عالجه زميلنا الاستاذ نصر الله . هذا القطاع المصرفي اللبناني الذي بهر العيون بتطوره ونجاحه الكبير لم يستطع ان يعطي سلعة مطلوبة بالسوق هي التسليف المتوسط والطويل الاجل عن طريق المؤسسات ، لذلك كان على القطاع العام ان يأتي الى مساعدة القطاع المصرفي الخاص وان يساهم معه في انشاء المؤسسات المخصصة في اعطاء القروض المتوسطة والطويلة الاجل .

س – قلتم ان مستوى رجل الاعمال اللبناني كان قديماً تقليدياً وليس علمياً فنياً منظماً قبل دخول الرأسمال العربي ولا سيما اللاجىء منه . فهل هذا الرأسمال الى لبنان هو سبب ذلك وكيف ؟

ج – أظن انني اجبت على هذا السؤال منذ قليل .

س – هل أدى دخول الرساميل العربية الخاصة بانواعها المختلفة الى لبنان الى أي تضخم مالي في أي فترة من الفترات ؟

ج – الجواب الاحصائي البسيط على ذلك هو اننا في لبنان لم نشك خلال الفترة موضوع البحث من أى تضخم مالي مدمر . لا شك بان القدرة الشرائية للنقد قد انخفضت خلال هذه الفترة . ففي سنة ١٩٦٧ لا تساوي الليرة في سنة ١٩٥٠ ولا حتى الليرة في سنة ١٩٥٧ ولكن هذا التدهور في القدرة الشرائية أو الانخفاض في القدرة الشرائية للنقد لم تتخذ احجاماً كبيرة . وربما كان التضخم النقدي أي ارتفاع الاسعار

أو ما نتج عنه من انخفاض في القدرة الشرائية للنقد مساوياً للانخفاض الذي حصل في كثير من البلدان المتقدمة التي تحسن ادارة اقتصادها . فأين منا التضخم المالي الذي يحصل في اميركا اللاتينية أو جنوبي شرقي آسيا . بل أين منا من هذا الانخفاض الذي حصل في بعض البلدان كفرنسا .

س – هل يخلق الرأسمال فرص التثمير أو ان ضحالة الاقتصاد هي التي تخلق فرص التثمير ؟

ج – ان ضحالة الاقتصاد لا تخلق فرص التثمير . الواقع ان الاقتصاد يسمّى ضحلاً لانه لا يؤمن فرصاً للتثمير . واظن انني حاولت طويلاً ان اشرح ما يعنى بضحالة الاقتصاد في الدراسة . نعم يخلق الرأسمال فرص التثمير ولكن الرأسمال وحده ليس كافياً لخلق فرص التثمير والدليل على ذلك وجود هذا الفائض من الرأسمال في البلاد العربية . أظن ان هذا السؤال قد اعطاني فرصة أخرى لتوضيح أفكاري .

س – كيف نحافظ على الرساميل التي هربت من بلد المنشأ والتجأت الى لبنان ومن ثم كيف نشجع أصحاب الرساميل على توظيف أموالهم في قطاعات تطلب وقتاً طويلاً لكي تنتج واعني هنا القطاع الزراعي لا التجاري والخدمات والبناء الذي يدر ربحاً سريعاً وكبيراً .

ج – نحن ندرس الوقائع ونضع ايدينا على أماكن الداء اذا وجد . لبنان في مرحلة تنمية ضرورية وقد عدد الخبراء وجوهها وطرق تنفيذها. يستحسن ذكر المقترحات السياسية الاقتصادية التي يمكن ان تنتجها الحكومة لضمان هذه الرساميل العربية الخاصة اذا ما وظفت في قطاعات نحن بأمس الحاجة الى تحقيقها .

س – ما هو افضل توظيف للرساميل الفائضة من الناحية الانمائية – ما هي الاولويات التي يجب مراعاتها في هذا التوظيف .

ج – الاسئلة الثلاثة هذه تتناول موضوع المستقبل وامكانات تشغيل الرساميل الخاصة سواء كانت فائضة أو لاجئة التي يمكن ان تتم في لبنان . المعالجة في الدراسة التي بين ايديكم تحاول ان تشير الى القطاعات الاقتصادية التي لم تكن جذابة لأصحاب الرساميل الخاصة في السابق والتي ربما أصبحت ذات قوة على الجذب أكبر . اشرت الى ان البناء والاراضي ستبقى ذات جذب هام للرساميل الخاصة لان أغلب الظن ، هكذا يقول خبراء العقار عندنا ، ان اسعار الاراضي لم تصل بعد الى حدها الأعلى . ثانياً – لانه ما زال هنالك طلب على الابنية السكنية وأبنية المكاتب وابنية أخرى كما هنالك عدة قطاعات من البناء نفسه قطاعات فرعية من البناء التي لم تصل الى حد التشبع . فاذا كان البناء الفخم قد تشبع الى حد ما ، فان البناء المتوسط والبناء الرخيص لم يتشبع حتى الآن واظن انه ما زال هنالك مجال كبير للتوظيف في البناء . هنالك من القطاعات الجديدة التي يمكن ان يهتم بها الرأسمال الخاص السياحة لاننا نحب ان نقول وهكذا يقول المتفائلون بمستقبل السياحة في لبنان بأنه لا يمكن ان نؤمن كل فوائدنا من السياحة اللبنانية الا اذا حولناها الى صناعة سياحية . والصناعة السياحية تتطلب تنظيماً كبيراً ورساميل ضخمة تشجع على دخولها . ومما يشجع على ذلك ان الحكومة بدأت تهتم بذلك . فما يشجع الرأسمال الخاص على الدخول في التثمير السياحي هو هذا الانفاق الكبير على التجهيزات الاساسية التي تتطلبها السياحه مما يوفر شيئين :

١ – قيمة هذه التجهيزات الاساسية التي يجب ان ينفقها القطاع الخاص من أجل تثميراته .

٢ – استمرار اهتمام الحكومة في توفير فرص النجاح للمشاريع السياحية .

القطاع الآخر الذي ذكرت هو قطاع الزراعة . والزراعة كما نتصورها

في لبنان في المستقبل يجب ان تكون مختلفة عن الزراعة الحالية لأنها يجب ان تتوجه لتكون صناعة زراعية أي زراعة ذات رأسمال مكثف تستفيد من الخصوبة ومحدودية الارض اللبنانية وتستفيد من توفر اليد العاملة التي تستطيع ان تكتسب المهارات التي تتطلبها هذه الزراعة بسرعة وتستفيد ايضاً من الرساميل العربية الخاصة وغير الرساميل العربية الخاصة . والقطاع الثالث على سبيل التذكير هو القطاع المصرفي لانني اعتقد بان القطاع المصرفي يحتاج الى تقوية عن طريق تكوينه الرأسمالي بحيث تخلق الوحدات المصرفية القوية التي تؤمن جو الثقة والتي تجعل من قطاعنا المصرفي لا صندوق بريد للقطاع المصرفي الغربي بل قطاع مصرفي بكل معنى الكلمة قادراً على توجيه الموارد من الودائع وغيرها الى المرافق الانتاجية . أما السياسة التي يجب ان تتبعها الحكومة لجذب الرأسمال الخاص . فاعتقد بان لبنان ربما من بين كل بلدان الارض يتمتع بالجو المناسب للرأسمال الذي لا يمكن الزيادة عليه . الضرائب معقولة وحرية دخول الرساميل وخروجها متوفرة . ولا أعتقد بان الضمان من قبل الحكومة سيزيد من جو الثقة .

س – ما هي الحيطة التي اشار اليها الدكتور عطا الله بالنسبة لاثرياء البلاد العربية . هل هي الخوف من الانتفاضات الشعبية والتحولات الاجتماعية والسياسية (الاشتراكية) أم هي وجه من وجوه الاستهلاك اذا اسمينا بناء القصور والفيلايات الكويتية والقطرية والسعودية للاصطياف بلبنان نوعاً من استملاك الخدمات اللبنانية .

ج – على القسم الأخير اقوال ان هذا خارج عن موضوعي لانني اتكلم عن الرساميل العربية الخاصة التي تأتي بغرض التوظيف والتثمير وليس بغرض الاستهلاك . أي تلك الرساميل العربية الفائضة التي تسعى وراء المردود في البلاد العربية . وفيما يتعلق بالحيطة اعتقد ان صاحب السؤال محق في الأشياء التي ذكرها عن الحيطة اللازمة وأسبابها واعتقد

انه يمكن ان نضيف الى ذلك الرغبة في توزيع التوظيفات على بلدان متعددة عندما يمكن رأس المال من ذلك . وهذه مشكلة يعانيها أصحاب الرساميل الكبيرة .

س — هل تعتقدون بعد كارثة بنك انترا ان الرساميل العربية ستظل تتدفق الى لبنان بالكميات ذاتها وانها لم تتأثر بنتائج هذه الكارثة التي هزت الاقتصاد اللبناني .

ج — مشكلة السؤال انه دقيق لانه يسأل عما اذا كانت الرساميل العربية ستظل تتدفق الى لبنان بالكميات ذاتها . اعتقد بانني استطعت خلال الدراسة ان احدد بدقة هذه الرساميل ولكن اذا نظرنا الى أبعد من سنة فاعتقد بان الكارثة المذكورة لن تؤثر على مستقبل الاقتصاد اللبناني كجاذب للرساميل الخاصة . وربما كانت هذه الكارثة ، اذا استفدنا تماماً من دروسها وهيأنا أنفسنا تماماً لمجابهة مثيلاتها في المستقبل، عاملاً جديداً لزيادة الثقة، واحب ان انهي جوابي على السؤال بهذه النغمة المتفائلة .

س — تكلمتم عن الادخار العام في لبنان وقلتم انه مساوٍ للادخار الخاص في الحجم . المطلوب شرح مفهوم الادخار العام وكيفية حصول هذا الادخار . على ان يؤخذ بعين الاعتبار ان موازنة الدولة في عجز وان مال الاحتياط قد نفد بكامله وان الدولة تلجأ الى الاستدانة لتغطية نفقاتها .

ج — الادخار العام الذي تحدثت عنه هو ادخار من البلاد المنتجة للبترول . لم اتحدث عن الموازنة اللبنانية . تكلمت عن الادخار العام. هنالك ادخار عام في البلدان المنتجة للبترول . وانه كما يحاول القطاع الخاص ان يجتذب الرساميل العربية الخاصة الفائضة الى لبنان يحاول القطاع العام ان يجتذب الادخار العام الفائض الى لبنان ايضاً . اننا نحاول ان نستفيد

من هذا الفائض على الصعيدين العام والخاص . واعتقد بان هنالك اشارة في معرض عرض التمرين الحسابي الذي قدمته في هذا البحث الى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بان الحجم الاجمالي أي ٧٠٠ بليون دولار وقيمة الادخار العام الذي قدرته بحوالي ١٠٠٠ مليون دولار في هذه الفترة هي قيمة اجمالية تستوعب البلدان التي ندرسها أي العربية السعودية والكويت والمشيخات والاخرى ، ولا نأخذ بعين الاعتبار وجود عجز في أحد هذه البلدان وفائض في آخر أي ان وجود العجز في بلد ما مع وجود الفائض في بلد آخر ، ينقص ذلك الفائض الاجمالي .

س — الم يشجع الرأسمال اللاجيء الرأسمال اللبناني على الانطلاق بمعنى ان الاول وضع أمام الرأسماليين اللبنانيين الجديدين في المغامرة تجربة تعلمهم على الجرأة في التثمير وتطوير الانتاج أكثر مما عطل عليه ؟

هذا وانت القائل بان الانتاج اللبناني كاد لا يتعدى الانتاج الحرفي قبل ذلك ؟

ج — كل رأسمال دخل لبنان ساهم في تنمية الانتاج اللبناني . ولكن ذكرت ملاحظتين في الواقع : ملاحظة تتعلق بالرأسمال اللاجيء وملاحظة تتعلق بالرأسمال الفائض . والملاحظة التي تتعلق بالرأسمال اللاجيء لا تعطي صورة كاملة عن الدور الذي قام به هذا الرأسمال اللاجيء الى لبنان . لقد قام هذا الرأسمال اللاجيء كأيّ رأسمال آخر بمهامه في لبنان . أما ان اللبنانيين كانوا يحتاجون أو كانوا جديدين في المغامرة فلا أظن ان أحداً يوافق على ذلك . المغامرة اللبنانية موجودة قبل وجود الرأسمال اللاجيء . أو ان هذا الرأسمال قد ساهم في الانماء نعم قد ساهم . وأما انه قد اخر تطور العقلية لدى رجال الاعمال اللبنانيين من العقلية الدكاكينية الى العقلية التي كنا نتوخاها له أي عقلية رجل الاعمال الحديث ذي الافق الواسع وذي الروح العملية وذي المسؤولية الاجتماعية ، اعتقد انه اخر ذلك وليس عن قصد بل ان الطبيعة الحذرة التي تمتلها المرارات والتجارب التي

عاناها هي التي جعلته لا يقدم الا على العمليات السريعة التي لا تؤدي الى تشجيع التثمير الانمائي الذي نبحثه الآن . الملاحظة الثانية هي التي ذكرتها عن الرأسمال الفائض الذي لم يتأمن له الربط بين التقليد المحترم في لبنان والتقليد المحترم في بلدان المنشأ مما سبب كوارث على الصعيد الشخصي تراكمت حتى كاد ان يكون لها اثر كأثر الكارثة المصرفيـة التي عانيناها .

شكراً

اسئلة

الدكتور عفيف الزيناتي

س — هل زيادة العائدات البترولية تؤلف مشكلا حسابيـاً وعلمياً مجرداً ام هي مشكل سياسي عام ؟

ج — بالطبع زيادة العائدات البترولية المقصود منها هنا العائدات التي تتأتى من الرسوم المفروضة على الترانزيت عـلى الانابيب ، المشكلة هي سياسية بمعنى واحد انه في العقد يوجد فريقان الفريق الاول الشركات اصحاب الانابيب والفريق الثاني الدولة ، السورية ، اللبنانية ، الاردنية. المشكل يمكن ان يوصف بانه سياسي بهذا المعنى فقط . وامـا حساب العائدات وهو مشكلة حسابية هل هي اقتصادية لانه من وجهة ، هنالك فريق الشركة مصلحتها ان تدفع رسوماً معقولة ، كي تكون متناسبة مع استثمارها للبترول . والمصالح هنا متشابكة لانه يوجد في الموضوع الشركة والبلد المنتج وكلما زادت العائدات على الانابيب كلما زادت نفقات الانتاج وبالتالي خفت ارباح الطرفين ، الشركة المنتجة وصاحبة الانبوب والدولة المنتجة ايضاً . وهناك احتمال آخر مثلا في الانابيب التي تصب في صيدا والزهراني ، هذه الانابيب هي مصرف للنفط المار من السعودية . وهنالك مصرف آخر لهذا النفط في رأس تنورة في السعودية ذاتها اي ان البترول

النابع من السعودية يمكن تصريفه اما بواسطة الانابيب التي تصب في صيدا واما بواسطة رأس تنورة ، وهنالك منافسة ومضاربة تجارية بين ناقلات البترول الكبيرة البواخر الكبيرة ، والانابيب التي تصب في صيدا . ومنذ عشر سنوات زاد حجم الباخرات بشكل كبير ، اليوم المعلومات تؤكد ان شركة كبيرة أوصت على ناقلات كبيرة سعتها ٣٠٠ الف طن وربما تصل الى ٥٠٠ الف طن وكلما زاد حجم الناقلات البحرية كلما خفت كلفة النفط المنقول . اذا الشركة التي عليها تصريف البترول يمكن ان تعمل حساباً بسيطاً بين كلفة شحن البترول الى صيدا وكلفته بواسطة الباخرة الى صيدا . اذا وجد ان كلفة الباخرة اقل من الانبوب بالطبع ستعمد الى النقل بالبحر . حتى ان هنالك حسابات تشير الى ان النقل بواسطة الباخرات الكبرى من رأس تنورة ، تدور حول افريقيا ثم تعود الى اوروبا ارخص من النقل ببعض الناقلات لغاية ٤٠ او ٥٠ الف طن تمر في قناة السويس وتذهب الى اماكن التفريغ في اوروبا .

اذا هذه المسألة يجب ان نضعها امام اعيننا عندما نتكلم عن الرسوم والعائدات عن الانابيب المارة والتي تصب في صيدا . الوضع يختلف قليلا عن الانابيب التي تصب في شمال لبنان طرابلس . اما بصورة عامة اعتقد ان هذه المشكلة هي اقتصادية اكثر مما هي سياسية ، هي سياسية فقط بالنسبة لاحد الفرقاء وهو الدولة او الدول .

س – العائدات البترولية في لبنان (٣٠ مليون ليرة) هل هي مجرد الرسوم التي تصل لصندوق الدولة ام هي مجمل ما تقاضاه الموظفون والعمال وغير ذلك ؟

ج – هنا يجب التوضيح اولاً ان العائدات البترولية التي تتأتى من الرسوم على انابيب البترول التي تصب في شمال لبنان والتي تصب في صيدا هي عائدات الترانزيت وهي تقارب سنوياً حوالى ٣٠ مليون ليرة ، يضاف

اليها الرسوم ، رسوم المواد الملتهبة السنوية التي تستوفيها الدولة على المحروقات المستهلكة فعلياً في السوق اللبناني . وهذه كما ذكرت في البحث تقارب ٥٠ مليون ليرة في السنة . اذ هناك تقريباً ٨٠ مليون ليرة في السنة . ولذلك ذكرت ان مجمل عائدات المداخيل المتاتية من البترول تشكل حوالي ١٥٪ من الموازنة . اي ان الموازنة هي ٦٣٠ ل.ل. عن سنة ١٩٦٦ ثانياً هنالك مداخيل غير مباشرة وهي اجور الاجراء والعمال الذين يعملون في صناعة البترول وهم حوالي ٢٠٠٠ شخص من المدير الى العامل وهؤلاء يتقاضون اجوراً تعتبر مداخيل غير مباشرة من البترول . وهناك ايضاً المبالغ المتكونة من مشتريات شركات البترول العاملة في لبنان . الشركات البترولية العاملة في لبنان تشتري سلعاً من السوق المحلي وهذه طبعاً تقدر بملايين الليرات . اذا هنالك مداخيل عديدة مباشرة وغير مباشرة تتأتى من البترول .

س – كانت الحاجة في اكثر الاحيان الحافز الى الاكتشاف فهل تعتقد ان الحاجة الى الطاقة ستكون الحافز لامريكا على تسويق الطاقة الذرية وهذا مما يقلل من اهمية الاحتياطي العربي ؟

ج– بالطبع يمكن ان ازيد هنا على السؤال ولماذا لا تكون الحافز الى روسيا ايضاً الى كل الدول التي لها امكانية البحث في الطاقة الذرية . يمكن اختصار المسألة هنا في كلمتين ١) عندما ظهر البترول كان البترول طاقة منافسة للفحم الحجري ، التي كانت الطاقة الكبرى الاساسية وعلى الرغم اليوم من توسيع البترول من مختلف نشاطاته لم يتوقف الفحم الحجري كمصدر للطاقة فهو لا يزال ايضاً مع المصادر الاخرى كالكهرباء وغيرها يشكل مصدراً للطاقة والمعتقد عموماً والتقديرات الموجودة تدل حتى بحال تسويق الطاقة الذرية بصورة تجارية لا يمكن الاستغناء عن البترول بل ربما بقي البترول يلعب دوراً مهما بالطاقة لربما هذه الاهمية تتضاءل نسبياً انما

هذا لا يعني انها ستختفي بالمرة ، بالطبع يمكن ان نتساءل ما هو مصير البترول بصورة عامة والبترول النابع من المنطقة العربية . هنالك بالطبع مصادر منافسة انما بالنظر للخبرة الماضية يمكن التقدير بان البترول عندما ظهر لم يلغ باقي مصادر الطاقة التي لا تزال تستعمل ليومنا هذا . فهناك الفحم والكهرباء والبترول وربما يضاف عليها غدا الطاقة الذرية والشمسية التي هي قيد اختبار والتي يمكن ان تستخدم ايضاً في بلادنا التي هي شمسية اكثر من غيرها . يمكن ان نقول ان الحاجة الى الطاقة هي حاجة ملحة ومتزايدة يوماً عن يوم في البلدان النامية التي تطورت وفي البلدان التي هي قيد التطور المتخلفة اقتصادياً . ان الحاجة الى الطاقة ستزيد في شكل عامودي في السنين المقبلة . اذ بالطبع الحاجة الى الحافز الاكبر لتسويق الطاقة الذرية . ولكن هناك بالاضافة الى الحاجة ايضاً هنالك مسألة الحظ ايضاً هل تتوفق الدول ، اميركا وروسيا في تسويق الطاقة الذرية بصورة معقولة ، اقتصادية ، لان المانع الاكبر اليوم لاستعمال الطاقة الذرية هو ارتفاع كلفتها وهل تتمكن الهيئات العلمية من تسويق الطاقة الشمسية وهنا ايضاً نصطدم بعقبة ، عقبة الكلفة . اذا قدرنا كلفة الانتاج اليومي على اساس ذري او شمسي نلاقي الكلفة ارفع من الطاقة المتأتية من مصدر فحمي او من مصدر بترولي .

س — لقد حصلت سوريا بعد موقفها الاخير من شركة نفط العراق على زيادة في العائدات على ٥٠ ٪ عما كانت تنال في السابق ، فما هو نصيب لبنان من الزيادة بعد نجاح سوريا في موقفها وبعد ان وعد مدير عام الشركة ان يطبق نفس الزيادة نسبياً على لبنان ؟

ج — اعتقد ان الافضل توجيه هذا السؤال الى الحكومة اللبنانية التي لديها الخبر اليقين . على كل حال ان التصريحات المتوفرة لدينا تظهر ان هناك اتجاهاً نحو تحسين العائدات اللبنانية بالنسبة للاتفاق الذي حصل مؤخراً

بين سوريا وشركة نفط العراق وعلى العموم كان يحصل دائما تعديل في اتفاقيات الترانزيت المرور عندما تقدم احدى الدول مثلا سوريا او الاردن او لبنان بتعديل اتفاقياتها وتقوم الشركة ايضاً بتعديل اتفاقياتها بالنسبة لباقي الدول . اعتقد هنا انه يمكن ان نكون متفائلين بعض الشيء في هذا الحقل .

س — ورد في المحاضرة ان العناية الالهية لم تسبغ علينا بعد نعمة وجود البترول في لبنان . فما هو رأي العناية العلمية في هذا الموضوع وهل يأمل العلماء في هذا المجال من امكانية وجود البترول في لبنان ؟

ج — بالطبع العناية العلمية هي نابعة من العناية الالهية واشرافها ونحن نجاوب على هذا الاساس المعلومات المتوفرة لغاية الان تدل على انه لا يوجد امل كبير باكتشاف بترول في لبنان لان الطبقة التي توصل اليها المنقبون هي طبقة اسفلتية سميكة وهذا دليل او امكانية وجود بترول على عمق اكبر كثيراً او عدم امكانية وجود هذا البترول بصورة جازمة . اذا هنا مجال التساؤل موجود ، وعلمياً لا يمكن التأكيد بامكانية ايجاد بترول ام لا يوجد بترول انما الاحتمال ضعيف . وعلى كل حال بصورة عامة ، ان جميع المناطق التي يمكن ان يحصل فيها التنقيب عن البترول هي بالوقت الحاضر قد لزمت اي استحصل اصحابها على ترخيصات من وزارة الاقتصاد الوطني بالتنقيب عن المعادن اذ لا يمكن اعطاء رخص اكثر مما اعطي وكل مساحة اصبحت مغطاة . وهنا نعود ايضاً بواسطة العناية العلمية الى العناية الالهية فلربما تمن علينا بهذا المورد العظيم .

س — شركة نفط العراق التي هضمت شيئاً كبيراً من حقوق سورية من عائدات مرور النفط في اراضيها مما اضطر سوريا الى فتح معركة ضارية مع تلك الشركة لاسترداد حقوق كاملة . وهذه الشركة الا ترون

انها تهضم حقوقنا نحن بنفس الوسائل التي هضمتها في سوريا وعلينا نحن بالتالي ان نطالب بحقوقنا كاملة كما فعل غيرنا ؟

ج – هذا السؤال قد اجبت عليه في السؤال السابق .

س – تقولون في الصفحة الرابعة السطر ١١ ما يلي – « على صعيد الدخل المالي يشكّل البترول نعمة هبطت من السماء للبلدان التي يحويه جوفها وقد انعم الله عليها بدخل ماسي لعب ولا شك انه سيلعب في المستقبل دوراً رئيسياً في انماء تلك البلدان اقتصاديا واجتماعياً » .

الا تعتقدون بانه من الضروري ان يكون الدخل لمصلحة الشعب باسره عن طريق الدولة التي يجب ان توزع الدخل على قطاعات عامة منتجة في الصناعات والزراعات وكذلك في التجهيزات الاساسية التي تحتاج اليها البلاد والخدمات التربوية والاجتماعية والصحية والفنية والادبية وغيرها .

اذ اننا نلاحظ بان قسما كبيراً – ان لم يكن القسم الاكبر من هذه المداخيل البترولية في البلاد العربية – تذهب لمصلحة الفئات الحاكمة افرادياً وخاصة في الممالك والامارات المنتجة للبترول . اذن لا تذهب هذه الثروة الى حاجات انمائية للبلاد وللشعب ولكنها في اكثرها تذهب الى افراد مالكين او مسيطرين ؟ وان ذلك يحتاج الى حكم ديموقراطي شعبي من اجل ان يصبح من الممكن تحقيق الانماء في الدول المنتجة للبترول في البلاد العربية .

ج – بالطبع هنا اولا غاية هذه الندوة هو التبشير بالمشاريع الانمائية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وغاية الانماء بصورة عامة هو القيام بمشاريع مفيدة في الحقول الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتربوية وانما بصورة عامة المفروض في البترول ان يشكل عنصراً تقدمياً في هذه المجالات الحيوية . واما اذا كان بالفعل هذا يحصل ام لا يحصل هذا بالطبع خارج

عن نطاق الندوة اي موضوع الموارد المالية والانماء في لبنان . ونحن نتوخى في لبنان بان نحصر بحثنا في ضمن نطاق هذا الموضوع .

س – ما هي ، في نظركم ردود الفعل بالنسبة للموارد الانمائية البترولية في لبنان اذا ما قامت الدول العربية المنتجة بتأميم البترول ؟

ج – بالطبع هنا على افتراض حصل تأميم للبترول بالنسبة لنا لا اعتقد ان ذلك يمكن ان يشكل تغييراً جذرياً بالنسبة لوضعنا على اعتبار ان البترول سيضطر الى التصريف الى المرور في الانابيب التي تصب على الشاطىء اللبناني وبالطبع من المفروض اذا تأمم البترول تتحسن ايضاً الشروط التي يحصل عليها لبنان بفضل التضامن والتعاون العربي .

س – ما هو المستند القانوني الذي يمكن للبنان بموجبه ان يطالب شركات البترول بزيادة العائدات .

ج – بالطبع هناك الاتفاقية التي ترتكز عليها عادة اتفاقيات المرور هي المستند الاساسي وعادة هذه الاتفاقيات هي معمولة لمدة طويلة انما غالب ما يحصل في الاتفاقيات الطويلة الاجل بانه خلال مدة الاتفاقية يحصل تغيير في بعض الظروف الاقتصادية بصورة عامة وهذا بالطبع يشكل في بعض الاحيان سبباً لاعادة النظر في الاتفاق من جديد وهنا القانون سمح في بعض الاحيان بان يصير تعديل الاتفاق وهذا ما يبرر تبديل الشروط الموضوعة لمصلحة الفريقين .

س – ما دمنا لا نستطيع ان نزيد الضرائب على البترول ، فهل يمكن بالمقابل ان تزداد المراقبة والمحاسبة الحكومية على شركات النفط لدفع العائدات العادلة ، وبالتالي زيادة مداخيل الدولة ، ولنا في التجربة السورية الاخيرة اسوة حسنة ؟

ج – مبدئياً هذا مفروض ان يحصل في كل اتفاقية لكل بلد الاتفاق يفرض وجود فريقين والفريقان مفروض فيهما ان يراقب كل فريق تصرفات الفريق الآخر ، يعني كل فريق مفروض فيه ان يحافظ على مصلحته لذا يجب ان يقوم بواجباته وان يطالب بحقوقه . ليس هذا بشيء غير ممكن انما من صلب الاتفاقية .

ج – هل تعتقدون بالاستناد الى ما ذكرتم من ارقام ونسب على صعيد الاحتياطي المخزون من البترول بان الاتحاد السوفياتي سيصبح في السنوات القادمة المنافس الوحيد لبلدان الشرق الاوسط المنتجة للبترول في الاسواق العالمية المستهلكة للبترول عامة والاسواق الاوروبية خاصة نظراً لما يمكنه ان يصدر من البترول غير المستغل كلياً حتى الآن الى البلدان الاوروبية باسعار اغراقية ؟

ج – على كل حال هنالك واقع بان روسيا بالوقت الحاضر تحاول مد انابيب عديدة في مختلف المناطق والحقول المنتجة للبترول لديها من الاورال والفولغا وسيبيريا الى مناطق اوروبا عديدة مبها المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكية وهناك مشروع ايضاً جديد الى انبوب يصب في ايطاليا . اذن روسيا تحضر نفسها لبيع بضاعتها وهذا طبيعي بالنسبة للدول ولكل التجار . بالوقت الحاضر يشكل البترول الروسي منافساً مهما للبترول العربي او المنشأ العربي لان اوروبا معظم حاجاتها يعني ٩٠٪ تستوردها من المنطقة العربية وافريقيا . وهذا بالطبع ازدياد التصدير من روسيا يشكل منافسة تجارية مهمة بالنسبة للبترول العربي . وعموماً لقد كونت البلدان المصدرة والمنتجة للبترول جمعية البلدان المصدرة للبترول سنة ١٩٦٠ وهي تحاول قدر المستطاع تنسيق الجهود بين بعضها البعض على سبيل التوصل الى تصريف بتروها باسعار اعلى ما يمكن وبكميات اكبر ما يمكن .

س – ان الرساميل العربية وعلى وجه التحديد البترولية منها تخضع لقيود سياسية تفرض على القائمين بادارة الحكم – فلماذا الاعتماد على الرساميل ، طالما ان هناك رساميل وطنيةتفي بالاغراض والمشاريع الانمائية في لبنان ، ان هذا الربط بين الرساميل العربية والقيود السياسية توضح على اثر ازمة مصرف انترا !

ج – بصورة عامة ان التوصية بزيادة الموارد المالية في سبيل الانماء لا يقتصر على نوع معين من الرساميل بل بالطبع يستهدف الحصول على رساميل من أي مصدر كان بشروط معقولة وانماء بصورة عامة اليوم لا يمكن ان نهمل أي مصدر للتمويل مهما كان ومن أي مصدر كان على اعتبار ان هناك حاجة ملحة في معظم البلدان النامية وعددها ٧٥ من أصل ١١٥ الى رساميل عديدة مصدرها قطاع عام أو قطاع خاص . أي ان الرساميل الحاضرة في الوقت الحاضر لا تكفي لحاجات الانماء لمعظم البلدان النامية . اذ علينا ان لا نهمل أي رأسمال من أي مصدر كان .

س – التنقيب عن البترول ترخص به السلطة لشركات عالمية اجنبية . فلماذا لا تقوم السلطة بالتنقيب أو هل تراقب نتائج التنقيب التي أدت الى وجود بترول أو عدمه ؟

ج – من المفروض حسب القانون ان السلطة تراقب عمليات التنقيب لكي تطلع على الوضع الحقيقي للتنقيب والتفتيش . وبصورة عامة لماذا لا تهتم الحكومة لان السؤال بسيط لان ليس للحكومة الرساميل الكافية للقيام بهذا العمل وعموماً يمكن الترخيص لشركة أجنبية وعموم الشركات الكبرى عندها الامكانيات الكافية والموارد الفنية والتقنية الكافية للقيام بذلك ولربما ايضاً يجب التفكير بانشاء شركات مختلفة يشترك فيها الدولة بالاضافة الى الرأسمال الوطني والرأسمال الاجنبي في سبيل القيام بهذه المشاريع . وهذه الصيغة اليوم أصبحت مستعملة في كثير من البلدان .

س – نحن في لبنان كالعير في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول .

الا يمكن العمل والسعي لترخيص وتخفيض الغاز والكاز (وكما تقولون ان البنزين مورد هام الميزانية) فاذا اخفض ايضاً سعر البنزين رغم حاجة الميزانية اليه فان للشعب يشعر ان الحكومة تهتم بأمره علناً وبامكانها (أي الحكومة) ان تربحه من الشعب بغير طرق .. فما رأيكم دام فضلكم؟

ج – بالطبع ليس هنالك ما يمنع ان تخفض الضرائب غير المباشرة وخاصة الرسوم على الموارد الملتهبة . لا يمنع ذلك الحكومة من القيام بهذا التخفيض انما يجب ان تحصل الحكومة على موارد أخرى تسد بها عجز الموازنة . وهذه الموارد عادة هي الضرائب المباشرة وانتم تعلمون الصعوبات في الحصول على الضرائب المباشرة في الوقت الحاضر بلبنان لا شيء يمنع من تخفيض هذه الرسوم انما وجود هذه الرسوم بشكلها الحالي هو مع الاوضاع العالمية، معظم البلدان في فرنسا سعر تنكة البنزين ٢٠ فرنك ١٤ ل.ل وفي لبنان ٧,٢٥ ل.ل و ٦,٢٥ ل.ل فرنسا دخل الخزينة حوالي ٧٥٪ من سعر التنكة في لبنان ٦٥٪ ولا تزال في لبنان احسن ونسبتنا هي عالمية .

س – هل تعتقدون ان الحكومة اللبنانية والمجلس الوطني للابحاث العلمية اتخذ خطوات لتدريب بعض المواطنين في الحقول التالية :

١ – ادارة شركات أو مؤسسات عامة للنفط في جميع حقوله .

٢ – التنقيب عن النفط .

٣ – تكرير النفط .

٤ – الاختصاصات البتروكيمائية .

٥ – غيرها من الاختصاصات في حقول النفط . ما هي العقبات التي تقف في وجه هذا التدريب .

ج – هذا التدريب ضروري ومفيد انما يجب عادة عندما ندرب فئة معينة من الشباب في حقل من الحقول العلمية يجب ان نلاقي لها سوقاً للتصريف أي ان نلاقي لها عملاً ، اذاً يجب هنا ان يكون التدريب بنسبة ما يكون هناك اعمال جاهزة في الحقل البترولي وهي تتطلب اختصاصيين في هذا الحقل . أي انه وجد هناك سوق بترولية ، اذا اكتشفنا بترول ، على الحكومة اذن ان تدرب لبنانيين للقيام بمختلف الاعمال البترولية . وبالطبع سيحصل هذا لانه من مصلحة الجميع ان يكون هناك لبنانيون يقومون بمختلف هذه الحقول . ولكن اذا لم يكن هناك من بترول أو لم يكن هناك من حاجة لبعض الاختصاصيين فما الفائدة من القيام بالتدريب.

س – قلتم انه اذا كان بالامكان تحسين عائدات الخزينة اللبنانية من البترول يجب ان يتم بالتشاور مع العراق والسعودية . ذلك لان لبنان بلد ترانزيت للبترول .

فلماذا لا يكون التشاور مع سوريا ايضاً وهي بلد ترانزيت للبترول العراقي والسعودي .

ج – بالطبع اذا لم اذكر سوريا والعراق فهذا على سبيل السهو لا مانع من استشارة جميع الدول العربية التي يمكنها ان تساندنا بهذا الحقل.

س – اوضحتم في بحثكم ان ايرادات الخزينة اللبنانية بالنسبة للرسوم على المواد الملتهبة لا بأس بها فشكراً لكم على ايضاحكم .

نرجوكم البيان فيما اذا كانت ايرادات الخزينة على جميع المراحل المبينة في بحثكم هي كافية وهل لا يمكن زيادتها ؟

ج – قلت لكم ان تركيب الرسوم على المواد الملتهبة في لبنان على

المواد المستهلكة في السوق المحلي هو تقريباً يشابه التركيب في معظم بلدان اليوم والاتجاه هو لزيادة الضرائب على البنزين ولتخفيض الضرائب على الزيوت والمازوت والمسائل المستعملة في الاستهلاك المنزلي والصناعي، وهذه سياسة تستهدف طبعاً تشجيع الانتاج الزراعي والصناعي . يمكن تغيير ذلك ولكن من الضروري ان تحصل الدولة على مواد مالية من غير مصدر لتغطية العجز في هذه الموارد البترولية التي ستتقلص .

س — هل تعتقد انه بامكان أي بلد عربي وبالاخص لبنان ان يعمل منفرداً في انماء صناعة البتروكيمياء خارج سياسة عربية عامة لهذه الصناعة وذلك بالامور التالية =

١ — يجب ان يكون انتاج المعامل كبيراً لتخف كلفة المواد المنتجة بنسبة كافية تمكن من المنافسة في السوق العالمية .

٢ — ان البلدان العربية تؤلف سوقاً لا بأس به لبعض منتوجات المعامل البتروكيمائية فهل يعقل ان تنشأ في عدة بلدان عربية معامل متشابهة بدل معمل مشترك .

— هل يمكن ان نسمي معمل السماد الكيماوي في سلعاتا معملاً بتروكيمائياً اذ على ما أعتقد انه يستورد الامونياك من اليونان ولا يستعمل في صناعته أي انتاج من معامل تكرير البترول الموجودة في لبنان ؟

ج — صحيح انه يستورد من اليونان ، ونحن قلنا ان عنوان البحث البترول والانماء في لبنان والموارد المالية والانماء والبترول قصدنا به من مصدر عربي أو عالمي أو من غير مصدر هذا لا يهم المهم ان الصناعة التحويل ومعمل سلعاتا يحول بعض المواد الخام الى اسمدة زراعية مختلفة وهذا يكفي لتكون هناك صناعة وليس من الضروري ان يستورد المواد الخام من نفس لبنان أو من غيرها ، بصورة عامة لا شك ان الصناعة البتروكيمائية يلزم لها سوق كبير لانها تتطلب أموالاً كبيرة . انما عملنا

معامل الاسمدة الكيمائية التي قامت في السعودية والكويت أمكنها لغاية الآن تصدير كبير من منتوجاتها الى خارج السوق العربية . وهذا يعني أنه يجب ان نعمل بكل همة ونشاط في جميع الحقول . واذا امكن بالطبع القيام بعمل عربي للسوق العربية المشتركة أو اتفاق عربي اقتصادي لتصريف هذه المواد البتروكيماوية فهذا بالطبع مفيد وممكن ان يحصل .

الدكتور بيار نصر الله

س — ما هي حسنات وسيئات مشروع اقامة مؤسسات مصرفية متخصصة في اعطاء القروض المتوسطة والطويلة الاجل المحال حالياً الى مجلس النواب ؟

ج — للاجابة على هذا السؤال احيل السائل السيد كسبار على الصفحة السادسة من البحث حيث اقول المبادرة طيبة بخصوص انشاء المؤسسات الفردية وتشكل بكل تأكيد خطوة اولية نحو حل القضية وان يكن لا تحلها ، ويبقى بالفعل التساؤل الرئيسي مطروحاً اين يمكن ايجاد موارد متوفرة تقبل الالتزام لفترة طويلة . ان الامكانيات ليست متوفرة كثيراً لجهة الحصول على اعطاء خارج الاموال . لانه بالفعل رأسمال المؤسسات الفردية المقترح انشاؤها من قبل الحكومة تحتوي أولاً على رأسمال ١٥ مليون كدفعة واحدة ويجب ايضاً من قبل هذه المؤسسات تكوين مبلغ مساوٍ لمبلغ الرأسمال بنسبة ١٥ مليون باقتطاع جزء ثابت من الارباح على عدة سنوات . اذاً حسنات المؤسسات المقترحة فعلية ولكن صعب جداً ايجاد الرأسمال الذي يقبل ان يتجمد عدة سنوات .

س — كيف يمكن تفادي الناحية غير المضمونة في ممارسة المصارف تمويل مشاريع القطاع الخاص على شكل القروض المتوسطة والطويلة الاجل.

ج – يتم ذلك عن طريق اقامة جهاز حسم من قبل المصارف يحول ودائع الطلب والاجل القصير المتوفرة بكثرة الى قروض متوسطة ولكن لا شك ان مثل هذا الاجراء سيترك آثاراً تضخمية . ومن المستحسن اذاً ان يحصل هذا التدبير بعد انشاء مؤسسات فردية مختصة بالقروض المتوسطة والطويلة الاجل كما حصل في البلاد النامية .

س – هل هناك مصلحة خاصة وتضارب مصالح ومنافع تعرقل تأسيس بنك الانماء ؟

ج – ايضاً اجبت على هذا السؤال في الصفحة ١٤ من البحث حيث اقول انه من المتفق عليه من قبل البنك الدولي ومن قبل الحكومة اللبنانية ان انشاء مصرف انماء في لبنان يفترض زوال بنك التسليف الزراعي والصناعي والسياحي ولذلك يتوجب على الحكومة التعويض للمساهمين من هذا البنك بنك التسليف وهذا شيء صعب جداً ويفترض من قبل الحكومة ان تبرهن عن سلطة قوية وهذا صعب جداً لأن أصحاب بنك التسليف من الاشخاص الحاكمين في القطاع المصرفي في لبنان .

سؤال موجه للدكتور حسن صعب

س – ما هو موقف الندوة من توزيع بعض الصحف على المشتركين في جلسة الصباح ؟

ج – يتيح لي هذا السؤال الذي قدمه الأخ عبد الله حرب الفرصة لأن اوجه باسم اخواني اعضاء الندوة تحية وكلمة شكر لصحافتنا العزيزة، التي استقبلت كما لاحظتم في هذا الصباح مؤتمرنا واعماله ومناقشاته استقبالاً رائعاً . فاجمعت الصحف على مختلف نزعاتها على اعطاء هذه المناقشات صدر صفحاتها سواء أكان ذلك في الصفحة الاولى أو غيرها من الصفحات.

اننا نحن هنا في مؤتمر علمي وطني صرف، وان يحصل هنا في لبناننا العزيز، بان يقابل مثل هذا المؤتمر العلمي بمثل هذا الترحيب الاجماعي من صحافتنا ان هذا لحدث تستحق عليه صحافتنا كل الشكر . واذا كانت بعض الصحف قد تطوعت بتوزيع بعض اعدادها ، فاننا ندعو الصحف الاخرى ان تفعل ذلك ايضاً . فنكون نحن المستفيدين . فشكراً لصحافتنا العزيزة على ما اولته لهذا المؤتمر من عناية واهتمام .

الجلسة الرابعة

الموضوع :

الموارد الدولية والانماء في لبنان

الرئيسان : السيدة نجلا صعب رئيسة المجلس النسائي اللبناني
والدكتور خطار شبلي المدير العام لتعاونية الموظفين

الدكتور حسن صعب

قضينا حتى الآن في هذا المؤتمر ثلاث جلسات استمعنا فيها الى باحثينا الكرام يحدثوننا عن عدة وجوه من موضوع المواد المالية والانمـــاء في لبنان . ويسرنا في هذه الجلسة ان تكون معنا السيدة نجلا صعب رئيسة المجلس النسائي اللبناني . فلوجودها بيننا تساعدنا في رئاسة هذه الجلسة ، وتتعاون مع الدكتور خطار شبلي المدير العام لتعاونية الموظفين وأحـــد اعضاء الندوة ومؤسسيها، اقول لوجودها بيننا معنى كبير . فلولا المرأة لما كان هنالك اي انماء . ودور المرأة اللبنانية اليوم في مختلف وجوه انماء لبنان هو دور أساسي وطليعي، ووجودها بيننا هو رمز لهذا الدور وللتعاون الذي تلقاه ندوتنا من الهيئات النسائية، كما تلقاه من جميع الهيئات النقابية والثقافية في لبنان . فاترك الآن للسيدة نجـــلا صعب ولصديقي الاستاذ خطار شبلي ان يتوليا ادارة هذه الجلسة .

السيدة نجلا صعب

يسعد المجلس النسائي اللبناني الذي يضم ٧٦ جمعية ، والذي اتشرف بتمثيله في هذا المؤتمر ان اعلن عـــن تقديري لمجهود ندوة الدراسات الانمائية في التقصي والتحقيق وتحضير الجو الملائم لتتفاعل العوامل التي تؤدي الى تحقيق الانماء . وان هذه الندوة تفتح أمام المواطن المجالات

والآفاق فيعي امكاناته وقدراته ، ويدرك مسؤولياته في الانماء . فالمرأة اللبنانية أصبحت قوة تحمل في نفسها عاطفة الخير وتعمل للخير العام ، وهي حريصة على تحسين اوضاع الفرد والاسرة والانسانية مخلصة في ولائها للحرية والعدالة مقدرة اهمية التعاون بين الشعب والدولة ، تواقـة الى توافر جهود المواطنين في دفع النمو ، مصممة على الاشتراك في مواجهة التحديات الصارخة في هذا العصر السريع التطور بالخلق والابداع ، وعلى الامتثال على الاساليب العلمية الحديثة وحفظ الانسجام بين المثل العليـا القديمة ومستلزمات الحياة الجديدة ، وعلى التركيز على نوعية الانتاج لسد حاجات الانسان الاساسية والانطلاق في العمل المثمر ، المتفق مع التقدم الفني والتكنولوجي .

ان المرأة يا سادة ستثبت بعون الله فاعليتها في نهضة البلاد الانمائية .

ان محاضرنا الأول هو الاستاذ الياس سابا ، ويؤسفنا انه سيتخلف عن الحضور لمرضه ، وسينوب عنه الاستاذ اميل صوايا .

رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة والانماء في لبنان

للاستاذ الياس سابـا
رئيس دائرة الاقتصاد في جامعة بيروت الاميركية .

لقد قسمنا البحث في هذه الدراسة الى قسمين رئيسيين : قسم أول يتناول الدول التي يمكن لرؤوس الاموال الاجنبية الخاصة ان تلبيه في عملية الانماء الاقتصادي مع تبيان منافعها وتكاليفها الاقتصادية للبلد المضيف والاعتبارات الرئيسية الواجب اعتمادها عند رسم سياسة البلد المضيف تجاهها. وقسم ثان يحاول تقييم الدور الذي لعبته رؤوس الاموال الخاصة في انماء الاقتصاد اللبناني ، وذلك بناء على اعتبارات كمية ونوعية ، حسب توفر الاحصاءات اللازمة .

وتجدر الاشارة هنا ، قبل الخوض في الموضوع ، الى ان استعمالنـا للتعبير « رؤوس الاموال الخاصة » في هذه الدراسة انما يعني رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة ، ما لم يشر بوضوح الى غير ذلك . كذلك ،

فان هذه الدراسة اعتمدت اعتماداً كبيراً على الكثير من المراجع ، اثبت بعضها في نهايتها . انما بقي قسم لم يذكر في « المراجع »،لانه لم يرجع اليه مباشرة ولو كان قد استفيد منه بطريقة غير مباشرة — كأن تكون بعض الآراء والافكار الواردة هنا وهناك قد علقت بذهن الكاتب واثرت في مجرى تفكيره حول هذه المواضيع . واهم هذه المصادر غير المثبتة في لائحة المراجع هي منشورات الامم المتحدة ومنظمة التعاون والانماء الاقتصادي O E C D .

١ — دور رؤوس الاموال الخاصة في عملية الانماء الاقتصادي

مما لا شك فيه أن رؤوس الأموال الخاصة هي من أقدم عناصر التمويل الدولي للانماء الاقتصادي . فلقد عرف العالم هذا النوع من التمويل قبل أن يعرف رؤوس الأموال العامة والدولية والمساعدات العامة والدولية . وهنالك بعض البلدان المتخلفة التي عرفت الاستثمارات الاجنبية الخاصة منذ اكثر من مئة سنة . كما اننا من النادر أن نجد بلداً لم تلعب رؤوس الاموال الخاصة دوراً مهماً في انمائه الاقتصادي . ومع كل ذلك ، فاننا نجد أن شعوب الدول المتخلفة اقتصادياً تنظر بعين الحذر الى رؤوس الاموال الخاصة وسبب ذلك هو اقتناعها ، قياساً على ما حدث في السابق ، بأن رؤوس الاموال الخاصة تستفيد بالدرجة الاولى من تأخر وضعف هذه البلاد الاقتصادي والسياسي بحيث أن ارباحها فاقت بكثير المنافع التي جنتها من ورائهـا هذه الدول . وفي الواقع ، فان الكثير من الدول المتخلفة اليوم سبق وان استضافت رؤوس اموال خاصة ، الا ان هذه لم تؤد الى زيادة محسوسة في تدفق الادخار والاستثمار الداخليين ، بحيث لم ينتج عنها انماء مختلف مرافق الاقتصاد القومي ، بل بقيت الاستثمارات الاجنبية كواحات متقدمة في صحراء من التخلف الاقتصادي . كذلك ،

فان الاستثمارات الاجنبية كثيراً ما وجدت نفسها في تحالف شبه طبيعي مع القوى الرجعية في البلاد ، الامر الذي حرّك شعور هذه الشعوب ضد الاستثمارات الاجنبية الخاصة ، وجعلها تفضل عليها القروض والمساعدات الحكومية والدولية [١] .

الا ان الاهمية النسبية لرؤوس الاموال الخاصة تضاءلت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . بحيث اصبحت رؤوس الاموال العامة (من قروض ومساعدات حكومية ودولية) اهم موارد تمويل الانماء الدولية . وفي السنوات الاخيرة ، بلغ معدل رؤوس الاموال الخاصة المتدفقة من الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة حوالي ٢٠٠٠ مليون دولار اميركي سنوياً ، مقابل حوالي ٨٠٠٠ مليون دولار كمساعدات حكومية ودولية . ولقد جاء معظم هذه الاموال الخاصة من الولايات المتحدة الاميركيـة والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الفيدرالية وفرنسا وهولندا . اما المستفيدون ، فكانوا على التوالي : اميركا الجنوبية — حوالي خمسين بالمئة — وافريقيا — حوالي ٢٠٪ الى ٣٣٪ — وآسيا [٢] .

وبالرغم من ارتفاع اهمية القروض والمساعدات الحكومية والدولية ، فان ذلك لا يعني ابداً ان بامكانها أن تحل كلياً محل رؤوس الاموال الخاصة . ذلك لانه من المستبعد ان يتمكن بلد ما من الحصول على كل ما يحتـاجه من الموارد المالية الخارجية عن طريق المساعدات والقروض الحكومية والدولية . وعليـه فلا بد أن يبقى لرؤوس الاموال الخاصة دورها الخاص والهام في تحقيق نسبة معينة من النمو الاقتصادي في البلدن المتخلفة . كما وان لرؤوس الاموال الخاصة بعض المنافع الاقتصادية في عملية الانماء لا تتوفر في موارد التمويل الخارجية الاخرى . لذلك ، فاننا

١ ايديت بنروز ، في مقالة منشورة في Middle East Economic Papers 1962 معهد الدراسات الاقتصادية ، الجامعة الاميركية ، بيروت : ١٩٦٢ ، ص ١٢١ — ١٢٢

(٢) جيرالد ماير Leading Issues in Development Economics مطبعة جامعة : اوكسفورد ، نيويورك : ١٩٦٤ ، ص. ١٤٩ .

نجد المسؤولين في الدول المتخلفة يأخذون مواقف « متناقضة » من رأس المال الخاص : فهم من جهة قد امّموا او صادروا أو حدّوا من حرية عمل الاستثمارات الاجنبية الخاصة في بلادهم ،ومن جهة ثانية نراهم يسنون القوانين ويتخذون التدابير لتشجيع رؤوس الاموال الخاصة ، يقيناً منهم بحاجة بلادهم الى هذا المصدر الاضافي للتمويل وبالفوائد الخاصة ، التي تجنيها عماية الانماء من قبل هذه الاستثمارات.

ولا بد لنا من بحث المنـــافع والتكاليف الاقتصادية لرؤوس الاموال الخاصة ، وذلك حتى نتمكن من وضع الاسس الصحيحة الواجب اعتمادها لرسم السياسة الفضلى ، لكي يتمكن البلد المتخلف من الاستفادة الى حد اقصى من رؤوس الاموال الخاصة .

أ — المنافع الاقتصادية الناتجة عن رؤوس الاموال الخاصة

من البديهي انه من وجهة المنفعة الاقتصادية الوطنية ، فان اهمية رأس المال الخاص هو في كونه يؤدي الى زيادة في دخل البلاد الحقيقي تفوق ربح المستثمر الاجنبي . اي ان زيادة الدخل القومي الحقيقي للبلاد هي اكثر من الارباح العائدة لصاحب رأس المال الاجنبي ، بحيث ان بعض المكاسب تبقى للاقتصاد الوطني ولبعض جماعات الدخل المحليين . ومعنى ذلك ان المردود الاجتماعي لرؤوس الاموال الخاصة هو ارفع من المردود الخاص والا ، فلا حاجة ابداً لتشجيع دخول رؤوس الاموال الخاصة .

والمكاسب الزائدة التي تحققها الفئات المحلية تأخذ احد المظاهر التالية :

اولاً : ارتفاع في اجور العمال الحقيقية . وينتج ذلك عن ارتفاع في كمية رأس المال المستثمر في البلاد . فاذا اعتبرنا ان جدول الانتاجية الحديثة Marginal Productivity Schedule لرأس المال في البلد المضيف

هو ثابت ، وان هنالك زيادة في كمية رأس المال المستثمر في البلاد ، ناتجة عن دخول رؤوس اموال اجنبية خاصة ، فان مجموع مدفوعات اجور العمال الحقيقية سترتفع ولا شك . ومع ان قسماً من هذه الزيادة سينتج عن اعادة توزيع الدخل بين عناصر الانتاج المحلية (من الرأسماليين المحليين الى العمال) ، الا ان قسماً منها هو زيادة جديدة ناتجـــة عن رؤوس الأموال الخاصة ، تشكل بحد ذاتها كسباً صافياً لعناصر الانتاج المحليـــة . كذلك ، يجب أن لا يغرب عن البال ان رؤوس الأموال الخاصة قد تؤدي أيضاً الى ارتفاع في مستوى العمال ، بحيث يستخدم الفائض من العمال في القطاعات الزراعية والريفية في القطاعات المتقدمة التي كانت تشكو نقصاً في كمية رأس المال المتوفرة لها . وهكذا نجد أن تنقل رؤوس الأموال الخاصة يحل محل الهجرة من البلد المتخلف الى البلدان الأخرى .

ثانياً : ارتفـــاع رفاهية المستهلكين المحليين . من شأن الاستثمارات الخارجية الخاصة أن تؤدي الى تخفيض كلفة الانتـــاج . وبذلك يستفيد المستهلك المحلي عن طريق انخفاض اسعار المنتجات . أما عندما تؤدي الاستثمارات الخارجية الى تحسين نوعية الانتاج او الى ادخال انتاج جديد كلياً الى البلاد ، فان المستهلك المحلي يستفيد ايضاً، وترتفع رفاهيته نتيجة تحسين الانتاج او ابتكار منتجات جديدة .

ثالثاً : ارتفاع واردات الدولة . يتبين مما سبق ، انه من أجل أن يستفيد العمال او المستهلكون المحليون من رؤوس الأموال الخاصة ، فمن الواجب ان تزيد انتاجية الاستثمارات الاجنبية على ما يحصل عليه أصحابها كأرباح . إلا انه وان بلغت أرباحهم مقدار زيادة الانتاجية هذه ، فإن البلاد تستفيد من رؤوس الأموال الخاصة اذا فرضت البلاد ضرائب على الارباح الاجنبية . وهكذا نجد في الكثير من البلدان (وخاصة في البلدان

المنتجة للبترول) ان الضرائب المفروضة على ارباح الاجانب او على الامتيازات المعطاة لهم تشكل نسبة مرتفعة من مجموع الواردات الحكومية . وأهمية الواردات الحكومية الناتجة عن أرباح الاستثمارات الأجنبية الخاصة تتضح من كون نسبة الواردات الحكومية الى الدخل القومي هي أرفع بكثير في البلدان التي استضافت رؤوس أموال خاصة كبيرة (العراق وفنزويلا وبيرو وسيلان وكوستاريكا وغواتيمالا) مما هي عليه في البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض [1] .

رابعاً : منافع غير مباشرة نتيجة الوفورات الخارجية .

ان أهم المنافع المحتمل الحصول عليها من رؤوس الأموال الخاصة هي المنافع المتأتية عن الوفورات الخارجية . فأهمية رؤوس الأموال الخاصة لا تنحصر بكونها تجلب للبلد المضيف رأس المال والنقد الأجنبي ، بل تتعداها الى توفير المقدرة الادارية والمهارة الفنية والمعرفة التكنولوجية والابتكار في المنتجات وطرق الانتاج [2] . وهذه جميعها غير متوفرة بكميات كافية في البلدان المتخلفة . وهكذا ، نرى ان اهمية رؤوس الأموال الخاصة هي في الواقع في تأمين نجاح المشاريع التي تستثمر فيها : بحيث تدرس قبل البدء بدقة وتفصيل ، ويتأمن لها التمويل اللازم والمناسب (كلفة ومدة) كما يتأمن التسويق الكافي لمنتجاتها . وهكذا ، فإن المشاريع الممولة برؤوس الأموال الخاصة غالباً ما تتوفر لها فرص النجاح أكثر من المشاريع الممولة من المصادر الحكومية والدولية .

وبالاضافة الى ذلك ، فإن رؤوس الأموال الخاصة من شأنها أن تزيد من تقدم البلد التكنولوجي في المجالات الاقتصادية الأخرى . وذلك لأن

١ انظر جيرالد ماير (ذكر سابقا) ، ص. ١٥٣ .
٢ انظر جيرالد ماير (ذكر سابقا) ، ص. ١٥٣ .

رأس المال الخاص يدخل معه عناصر جديدة من التكنولوجيا في الانتاج والادارة والتسويق ، وهو يعمل الى حد كبير على تفشي هذه العناصر في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ، بما له من تأثير استعراضي على القطاعات الأخرى وبما ينطوي عليه من عناصر « المساعدة الفنية الخاصة » . وهكذا فإن المشاريع المحلية التي لا تتمكن من ابداع التطورات الفنية اللازمة لتطوير عمليات انتاجها تجد من السهل عليها ان تقتبس التطورات الجديدة التي يكون قد ادخلها رأس المال الخاص . وبالإضافة الى ذلك ، فإن رؤوس الأموال الخاصة تدرب العمال المحليين على مهارات جديدة ، مما قد يجعلها تتسرب بواسطتهم الى افراد آخرين في القوة العاملة الداخلية ، او ان هؤلاء يمكن ان يستخدموا فيما بعد من قبل مؤسسات محلية . وعليه ، نجد ان سرعة التقدم التكنولوجي في بلد متخلف قد ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بسرعة تدفق رؤوس الاموال الخاصة .

وأخيراً ، فإن رؤوس الأموال الخاصة قد تزيد الاستثمارات الداخلية في البلد المضيف ، وخاصة كنتيجة لخلق وفورات خارجية مادية . مثلاً ، قد يستعمل رأس المال الخاص في توزيع وتطوير دعائم التجهيز الاقتصادي ، وبذلك يساعد مباشرة على زيادة الاستثمار الداخلي . وبما ان راس المال الخاص سيؤدي الى تخفيض كلفة الانتاج او الى زيادة الطلب على منتوجات اخرى ، فإنه سيؤدي حتماً الى تشجيع الاستثمار الداخلي في الميادين الأخرى . وهكذا ، فإن سلسلة طويلة من الاستثمارات الداخلية قد ترتبط بالاستثمار الأجنبي الأساسي .

ب – التكاليف الاقتصادية لرؤوس الأموال الخاصة

مقابل المنافع المذكورة اعلاه ، لا بد للبلد المضيف من تحمل بعض

التكاليف للحصول على رؤوس الأموال الخاصة . وهذه التكاليف تنقسم الى اربعة انواع .

اولاً : الامتيازات الخاصة التي يضطر البلد المضيف لان يعطيها لرؤوس الاموال الخاصة . فمن المعروف ان البلد المضيف قد يضطر ان يعطي امتيازات خاصة من اجل جذب رؤوس الأموال الخاصة ، كتأمين بعض التسهيلات الخاصة للمشاريع موضوع البحث ، والقيام بخدمات عامة اضافية ، وتقديم المساعدات المالية ، وتخفيض كلفة بعض الموارد الاولية او مصادر الطاقة ، وغيرها . وهذه جميعاً تستهلك الموارد الحكومية التي يمكن استثمارها لغايات اخرى . كذلك ، فمن شأن المضاربة بين الدول المتخلفة للحصول على رؤوس اموال خاصة ان تؤدي الى ارتفاع باهظ في كلفة هذه الأموال ، وبدون مبرر اقتصادي . وفي هذه الحال ، فمن الافضل ان يتم الاتفاق بين الدول المتخلفة على اعتماد حد اعلى من الامتيازات والاعفاءات لتشجيع رؤوس المال الخاصة .

ثانياً : التأثيرات غير المؤاتية على حجم الادخار الوطني . سبق وذكرنا ان رؤوس الأموال الخاصة المطلوب تشجيعها هي تلك التي تزيد من دخل العناصر الوطنية بالاضافة الى الارباح الناتجة لأصحابها من المستثمرين الاجانب . اذن ، فمن شأن رؤوس الاموال الخاصة ان تزيد الدخل الوطني وبالتالي ان تزيد مستوى الادخار الداخلي . اما اذا ادت رؤوس الاموال الاجنبية الى اعادة توزيع الدخل القومي لمنفعة طبقات الدخل المتدني وعلى حساب اصحاب رؤوس الاموال المحليين ذوي المداخيل المرتفعة ، فقد يكون من نتيجتها انخفاض مستوى الادخار الخاص لا زيادته . وهذه كلفة اقتصادية يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم رؤوس الاموال الخاصة . الا انه من المستبعد ان تكون ذات اهمية كبيرة . اذ ان ذلك يتطلب ان يزاحم الاستثمار الاجنبي

الاستثمارات المحلية ، بينما نجد في الواقع ان اكثرية رؤوس الاموال الاجنبية تدخل نطاقات تكمّل الاستثمارات المحلية بدل ان تزاحمها . وعليه ، فمن المعتقد ان تكون الكلفة الاقتصادية هنا زهيدة .

ثالثاً : تدهور معدل التبادل السلعي «Comodity Terms of Trade» ان رؤوس الاموال الخاصة يؤدي الى تدهور في معدل التبادل السلعي وذلك يعتمد على توقعات التغير في الداخل والخارج في طلب وفي عرض الصادرات ، والبضائع المزاحمة للواردات والبضائع المحلية . الا انه من المستبعد ان يؤدي تدفق رؤوس الاموال الخاصة الى تدهور كبير في معدل التبادل السلعي . الا ان اي تدهور فيها سيعني ان زيادة الدخل الحقيقي المضيف نتيجة تدفق رؤوس الاموال الخاصة هي اقل من زيادة الانتاج القومي . وعليه فتدهور معدل التبادل سيعني ان زيادة الدخل الحقيقي للبلد المضيف نتيجة تدفق رؤوس الأموال الخاصة هي أقل من زيادة الانتاج القومي . وعليه فتدهور معدل التبادل السلعي يحسب ككلفة اقتصادية غير مباشرة لرؤوس الأموال الخاصة . وتجدر الاشارة هنا الى انه قد يجوز ان يتحسن معدل التبادل السلعي اذا ارتفعت الانتاجية في قطاع الصادرات نتيجة رؤوس الأموال الخاصة المستثمرة فيه .

رابعاً : مشاكل تسوية ميزان المدفوعات . ان أهم مشكلة تواجه رؤوس الأموال الخاصة هي ما يتطلب اتخاذه على صعيد ميزان مدفوعات البلد المضيف من أجل دفع الفوائد والارباح واصل رؤوس الاموال الخاصة عند استحقاقها . ذلك أنه في تاريخ كل بلد يعتمد على رؤوس الاموال الخارجية سيأتي يوم ولا بد تفوق فيه مدفوعات البلد المعني للخارج (من فوائد وارباح واصول) على مقبوضاته من رؤوس اموال جديدة . ففي هذه الحال تبرز مشكلة التحويل وحتى يتمكن البلد المضيف من

تحويل ما يطلب منه الى الخارج بهذا الخصوص ؛ وجب عليه أن يؤمن وفراً في ميزانه التجاري يعادل في قيمته المبلغ المفروض تحويله الى الخارج . وبكلام آخر ، فمشكلة التحويل هذه تتطلب أن يفوق الانتاج القومي زائد تدفق الرساميل من الخارج زائد اي استعانة صافية بالاحتياطي الدولي ، أن يفوق مجموع ذلك على مجموع الاستهلاك الداخلي زائد الاستثمار الداخلي بقيمة المبالغ المطلوب تحويلها ، او ، ان يفوق مجموع الادخار الداخلي زائد تدفق الرساميل الخارجية على الاستثمار الداخلي بقيمة التحويل المطلوب . ومن أجل تأمين ذلك ، فقد يضطر البلد المعني الى اتباع سياسة اقتصادية داخلية او خارجية معينة او الى تخفيض قيمة نقده الخارجية ، مما يجعله يتحمل تكاليف اقتصادية اضافية . فعلى الصعيد الخارجي ، قد يضطر البلد المذكور الى فرض نظام الكوتا على الاستيراد والى زيادة الرسوم الجمركية والى فرض الرقابة على عمليات القطع وذلك من اجل الحدّ من الطلب على المستوردات من الخارج . وهذه من شأنها ان تحد من الطلب على المستوردات ، ولكن على حساب الانتاجية والفعالية الاقتصادية . وعلى الصعيد الداخلي ، فقد يلجأ الى زيادة معدلات الضرائب والى تخفيض الانفاق الحكومي والى اتباع سياسة نقدية وتسليفية متشددة مما يؤدي الى تخفيض مستوى الاستهلاك والاستثمار الداخليين . واخيراً ، فان تكاليف تخفيض قيمة النقد الخارجية واضحة ، وهي تنتج عن امكانية تدهور معدل التبادل السلعي ، والتغيير الحاصل في نمط توزيع الدخل في البلاد ، وضرورة اعادة توزيع عناصر الانتاج على القطاعات المختلفة .

وهكذا ، فان تخفيض كلفة تسوية ميزان المدفوعات هذه هي من الاهمية بمكان عند تقييم منافع رؤوس الاموال الخاصة . ولهذا ، فأن الدور الذي يمكن ان تلعبه رؤوس الاموال الخاصة في انماء البلاد يجب ان يرتبط مباشرة بامكانية البلاد على ارجاع هذه الاموال ودفع الأرباح والفوائد المترتبة لها . وهذا يتوقف على خطة انماء البلاد الاجمالية ، وليس على

جهة استعمال الأموال الخاصة فقط . اذ ان المطلوب هو ان تؤدي رؤوس الأموال الخاصة اما مباشرة أو مداورة الى وفر في الميزان التجاري بقيمة الأموال المطلوب تحويلها . وهذا الوفر يتوقف على عمل جميع القطاعات الاقتصادية لا على الصناعة المعينة التي يكون رأس المال الأجنبي قد دخلها .

ج — سياسة البلد المضيف تجاه رؤوس الاموال الخاصة

يظهر البحث السابق حول منافع رؤوس الأموال الخاصة وتكاليفها الاقتصادية الخطوط العريضة للسياسة الفضلى الواجب اتباعها من قبل البلدان المتخلفة ، وذلك من أجل الاستفادة الى الحد الاقصى من رؤوس الأموال الخاصة ، بخفض تكاليفها وزيادة منافعها بقدر الامكان . وسنبيّن فيما يلي بعض القواعد التي تفرض نفسها عند بحث سياسة الدول المتخلفة تجاه رؤوس الأموال الخاصة .

نبدأ بالقول ان اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة يعتمد الى حد بعيد على توفر الاجواء الملائمة للاستثمار الاجنبي في البلد المتخلف وعلى امكانية الربح المرتفع نسبياً . فالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وتوفر التجهيز الاقتصادي والاجتماعي الاساسي ، وعدم الخوف من المصادرة والتأميم ومن تقلبات الاسعار الداخلية وسعر النقد الخارجي ، كلها عوامل تؤثر تأثيراً كبيراً على تدفق رؤوس الأموال الخاصة الى البلدان المختلفة. وفي الواقع ، فان الشروط التي من شأنها المحافظة على سلامة الاستثمار الأجنبي وتأمين ربح مرتفع له هو أكثر فعالية في اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة من التدابير المالية التي يبدو ان الدول المتخلفة قد اولتها اهتمامها الزائد مؤخراً . فالرأسمالي الأجنبي يهتم بامكانية الربح ومستواه وبسلامة أمواله في المدى القريب والبعيد قبل ان يهتم بمعدل ضريبة الدخل مثلاً .

إذ ما ينفعه لو اعفي من الضرائب والرسوم على استثماراته ولم يحصل على معدل للربح يعتبره كافياً ، او لو اممت أو صودرت أمواله وممتلكاتـــه . لذلك ، فالى جانب التسهيلات المالية المعمول بها اليوم ، لا بـــد وان يكون هنالك من الضمان للاستثمارات الخاصة ضد المخاطر التي لا ترجع بطبيعتها الى نوع العمل الموظف فيه رأس المال . وفي هذا المجال ، قد يكون من الأفضل ان يصار الى نوع من التفاهم بين مجموعة من الدول في منطقة واحدة على توحيد التسهيلات والضمانات المعطاة لرؤوس الأموال الخاصة .

الا ان الضمانات هذه من شأنها ان تبعد المخاوف دون ان يكون لها التأثير الايجابي على رؤوس الأموال الخاصة . فبالاضافة اليها ، بالامكان اتخاذ التدابير والتسهيلات التي تشجع ايجابيـــاً على زيادة تدفق رؤوس الأموال الخاصة . مثلاً ، من المهم ان تقوم الدولة في البلد المضيف بتوسيع دعائـــم التجهيز الاقتصادي والاجتماعي بقدر الامكان ، كأنشاء الطرق والجسور وتوفير مرافق النقل الاخرى ، وتأمين الطاقة اللازمة للصناعة بأسعار متهاودة ، وتأمين تعليم وتدريب القوة العاملة ، والمحافظة على مستوى صحي ادنى لها ، الخ .. كذلك ، فتوسيع السوق له الاهمية الكبرى في تشجيع رؤوس الأموال الخاصة على دخول القطاع الصناعي ، وهو القطاع المرجو تشجيع نموه في الغالب . وبالامكان توسيع السوق بتنفيـــذ خطة الانماء وزيادة الدخل القومي ، وخاصة دخل القطاع الزراعي ، كما قد يكون من المفيد في هذا المجال ان يصار الى تعاون اقليمي عن طريق اقامة سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة .

وعلى كل حال ، فمن الواجب التنبيـــه الى ان البلد المتخلف لا يهدف الى تشجيع رؤوس الأموال الخاصة بدون أي تمييز فيما بينها . أي ان سياسة البلد المعني يجب ان تفرّق في تشجيعها للاستثمارات الأجنبيـــة بين ما هو مرغوب منها وما هو غير مرغوب . فالمهم ليس فقط مجموع

رؤوس الأموال الخاصة المتدفقة على البلد في فترة زمنية معينة ، بل ايضاً نوعية هذه الأموال ومطارح استثمارها وشروطها . ومن الواضح انه يستحيل علينا ان نعيّن « افضل أنواع » رؤوس الأموال الخاصة اطلاقاً ، دون ان نعرف وقائع كل بلد بالتفصيل . ولكن يمكننا القول ان افضل أنواع رؤوس الأموال الخاصة يجب ان تتعين ليس فقط من ناحية امكانيـــة دفع الأرباح والفوائد والاصول بل من حيث افادتها ضمن نطاق الخطة الانمائية الشاملة للبلد المتخلف . وعليه ، فالنظرة نحو رؤوس الأموال الخاصة والمفاضلة بين نوع معين منها وآخر يجب ان تعتمد على اعتبارات طويلة المدى — كأمكانية زيادة الاستثمار الداخلي في المدى البعيد وامكانية تطوير الاقتصاد القومي ومؤسساته نحو الأهداف المنشودة — وليس فقط على الاعتبارات الضيقة المنحصرة في زيادة الدخل القومي الناتج مباشرة عن الاستثمار الأجنبي أو ما شابه ذلك من الاعتبارات الجزئية والقصيرة المدى .

وأخيراً ، فقد تتأمن المنافع البعيدة المـــدى بسهولة أكثر لو اشترك رأس المال الداخلي مع رأس المال الأجنبي في الاستثمارات الداخلية . فهذا من شأنه ، أولاً ، ان يزيد من الاستثمارات الداخلية . كما وانه قـــد يؤدي الى انتشار منافع رؤوس الأموال الخاصـــة على مختلف القطاعات الاقتصادية ، وأهم هذه المنافـــع تقع في الحقل الاداري والتكنولوجي والرائدي Entrepreneurial وهكذا ، لا يضطر البلد المتخلف لمصادرة أو تأميم رؤوس الأموال الخاصة بعد مرور زمن عليها ، وبعد ان تصبح كلفتها باهظة بالنسبة للمنافع الممكن ان تؤديها للبلاد .

٢ — رؤوس الأموال الخاصة والانماء في لبنان

نبدأ قبل كل شيء بالتنبيه الى ان المعلومات المتوفرة عن تدفق رؤوس

الأموال الخاصة الى لبنان والاستثمارات الأجنبية فيه هي معلومات مبنية على تقديرات بدائية تفتح المجال واسعاً للشك في صحتها وفي امكانية الخطأ في الاستنتاجات المبنية عليها . ومع ذلك ، فان تقديرات ميزان المدفوعات اللبناني الذي باشر باعداده معهد الدراسات الاقتصادية في الجامعة الأميركية في بيروت ابتداء من عام ١٩٦١ هي أفضل الارقام المتوفرة . وصعوبة تقدير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات اللبناني ناتج بالأكثر عن الحرية التامة التي تتمتع بها عمليات القطع الأجنبي دون اي تمييز ، سواء كانت العمليات من أجل تمويل تجارة السلع أو الخدمات أو للهبات أو لتنقل رؤوس الأموال . يضاف الى ذلك ، بالطبع ، قانون سرية المصارف ، وعدم تعود المصارف والمؤسسات الأخرى على تقديم المعلومات الاحصائية للدوائر الرسمية . لذلك ، فان تقديرات حساب رؤوس الأموال تبقى ، في رأي القائمين على إعداد ميزان المدفوعات اللبناني ، « أقل التقديرات دقة وأهم (مصادر) الخطأ في التقديرات »[١] .

وبالرغم من ذلك ، فلقد جرت محاولات جدية عديدة لتقدير هذه الحسابات ، بحيث يمكن لنا ان نعتبر الارقام الواردة في دراسات ميزان المدفوعات اللبناني ، التي اعدها معهد الدراسات الاقتصادية افضل التقديرات وأقربها الى الواقع في الظروف الحاضرة .

وهكذا ، لو نظرنا الى الجدول رقم (١) المثبت في نهاية هذا البحث ، لوجدنا ان رؤوس الأموال الخاصة قسمت الى نوعين : رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل . وتشمل رؤوس الأموال طويلة الأجل على الاستثمارات المباشرة — كالاستثمارات فى العقارات وانشاء الشركات الجديدة وغيرها — وعلى الاستثمارات غير المباشرة ،

١ وزارة التصميم العام ، ميزان المدفوعات اللبناني لعامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، معهد الدراسات الاقتصادية ، الجامعة الاميركية ، بيروت ١٩٦٦ .

كشراء الأسهم والسندات وما شابه . أما رؤوس الأموال قصيرة الأجل فهي في غالبيتها ودائع في المصارف .

وهكذا نجد ان صافي حركة رؤوس الأموال الخاصة من والى لبنان كانت خلال الأعوام ١٩٦١ دوماً لمصلحة لبنان . أي ان لبنان ، خلال السنوات الخمس هذه ، دخلته رؤوس أموال خاصة بأكثر مما خرجت منه ، بحيث استضاف حوالي ١٤٨ مليون ل.ل سنة ١٩٦١ و ١١٩ مليون ل.ل سنة ١٩٦٢ و ١٠٨ مليون ل.ل سنة ١٩٦٣ و ١٧٠ مليون ل.ل سنة ١٩٦٤ و ٢١٧ مليون ل.ل سنة ١٩٦٥ . وهذه تبين استفادة لبنان من رؤوس الأموال الخاصة سنوياً . وبما ان دخل غير المقيمين من استثماراتهم في لبنان ينقص عن دخل المقيمين من استثماراتهم في الخارج، فليس ما يوجب انقاص قيمة صافي رؤوس الأموال الخاصة لمعرفة مدى استفادة لبنان الصافية من هذا المصدر . واذا قارنا معدل ما يستفيد لبنان من رؤوس الأموال الخاصة (أي حوالي ١٥٠ مليون ل.ل سنوياً) بمعدل دخله القومي للفترة نفسها لتبين لنا انه بلغ حوالي ٧٪ وهذه نسبة لا بأس بها يمكن للبنان ان يستعملها في استثماراته الداخلية لو شاء .

أما اذا نظرنا الى نوعية رؤوس الأموال الخاصة ، لوجدنا ان مجموع رؤوس الأموال الخاصة الطويلة الأجل، التي استفاد منها لبنان بلغت حوالي ٤٤ مليون ل.ل عام ١٩٦١ و ٥٢ مليون عام ١٩٦٢ و ٥٠ مليون ل.ل عام ١٩٦٣ و ٦٤ مليون ل.ل عام ١٩٦٤ و ٧٤ مليون ل.ل عام ١٩٦٥ . وهكذا نرى ان رؤوس الأموال الخاصة الطويلة الأجل بلغت معدلاً صافياً مقداره حوالي ثلث مجموع صافي حركة رؤوس الأموال الخاصة . كذلك نجد ان رؤوس الأموال القصيرة الأجل هي أقل ثباتاً وأكثر تعرضاً للتقلبات من رؤوس الأموال الطويلة الأجل اذ انخفضت من ١٠٤ مليون ل.ل عام ١٩٦١ الى ٦٧ مليون ل.ل عام ١٩٦٢ الى ٥٨ مليون ل.ل عام ١٩٦٣ ثم عادت فارتفعت لسنة ١٩٦٤ الى ١٠٧ مليون

ل.ل والى ١٤٣ مليون ل.ل عام ١٩٦٥ .

كذلك ، فاننا نلاحظ ان قسماً لا يستهان به (حوالي ٦٠٪) من مجموع صافي رؤوس الأموال الخاصة المتدفقة الى لبنان والطويلة الأجل استثمر في العقارات . الا ان قيمة الاستثمارات العقارية ونسبتها الى المجموع تظهر انخفاضاً مستمراً خلال السنوات ١٩٦١ – ١٩٦٥ ، مما قد يعني تحولاً في اهتمام المستثمر الأجنبي عن القطاع العقاري الكثير الاهمية . ومقابل هذا الانخفاض في مستوى الاستثمار العقاري نجد ارتفاعاً ملموساً في المستوى النسبي والمطلق للاستثمارات المباشرة الاخرى ، من ١٧,٤ مليون ل.ل عام ١٩٦٢ الى ٤٩,١ مليون ل ل عام ١٩٦٥ (ومن ٣٣٪ عام ١٩٦٢ الى ٦٦٪ عام ١٩٦٥ [١] . أما هذه الاستثمارات المباشرة الاخرى ، فتبين دراسة ميزان المدفوعات اللبناني لعامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ الى انها توزعت على القطاعات الاقتصادية المهمة كما يلي : التجارة – ٣٥٪ ، الصناعة ٢٥٪ ، المال – ١٣٪ ، المقاولة والنقل – ٦٪ ، السياحة – ٤٪ .

وأخيراً ، فان هنالك ظاهرة أخرى تستوجب التوقف عندها . وهي ان الاكثرية الساحقة من رؤوس الأموال الخاصة القصيرة الأجل (حوالي ٩٠٪) وهي ودائع لغير المقيمين في مصارف مقيمة في لبنان .

وبالاضافة الى كون الأموال القصيرة الأجل أكثر تعرضاً للتقلبات من الأموال الطويلة الأجل ، فان قسماً كبيراً منها يعود ويخرج من البلاد دون ان يستثمر فيها . أي ان الجهاز المصرفي الذي يستلم هذه الودائع الكبيرة كل عام يعود ويحوّل قسماً كبيراً منها – بلغ حوالي ٦١٪ من مجموعها خلال الفترة ١٩٦١ – ١٩٦٥ – الى الخارج بسبب عدم تمكن

---

١ لا توجد معلومات عن الاستثمارات المباشرة الاخرى للعام ١٩٦١ .

السوق المحلية ، تحت ظل النظام المصرفي الحالي ، من استيعابها بكاملها .

* * *

ومن استعراض ما تقدم اعلاه ، يمكننا اثبات بعض الملاحظات حول رؤوس الأموال الخاصة والانماء الاقتصادي في لبنان على النحو التالي :

١ – يعتمد لبنان اعتماداً كبيراً نسبياً على تدفق رؤوس الأموال والمساعدات من الخارج ، سواء من المصادر الخاصة أو المصادر الحكومية أو المصادر الدولية . ولقد شكلت رؤوس الأموال الخاصة حوالي ٩٢٪ من مجموع رؤوس الأموال الصافية التي دخلت لبنان خلال الفترة ١٩٦١ – ١٩٦٥ (٧٦٢ مليون ل.ل من أصل ٨٢٥ مليون ل.ل) ، ويستعمل لبنان رؤوس الأموال هذه والمساعدات والهبات من أجل المحافظة على الوفر في ميزان مدفوعاته الدولية الذي يشكو عجزاً في حسابه الجاري . وقسم من هذه الأموال والمساعدات يستعمل لتأمين استهلاك مرتفع في لبنان، ولتأمين نسبة من الاستثمار تفوق ما يتجمع سنوياً نتيجة الادخار الداخلي .

٢ – على عكس ما جرى ويجري في البلدان المتخلفة الأخرى ، حيث يكون تدفق رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة الى البلدان المتخلفة ، فان الحالة في لبنان تختلف تمام الاختلاف . اذ ان أكثرية رؤوس الأموال الخاصة الداخلة اليه خلال الفترة المذكورة قدمت من دول مختلفة ايضاً، إما بسبب هروبها من الاوضاع السائدة في بلادها أو بسبب الفيض المالي المفاجيء الذي حدث نتيجة استخراج البترول من بعض هذه البلاد بكميات كبيرة . وعليه اذاً ، فان الكثير من المنافع التي لرؤوس الأموال الخاصة والتي عددناها سابقاً غير متوفرة في رؤوس الأموال الخاصة التي يستفيد منها لبنان .

جدول

حركة رؤوس الأموال الخاصة من

	١٩٦١		١٩٦٢		
	+	—	رصيد	—	+	رصيد
١ — رؤوس الأموال الطويلة الأجل	٤٤	—	٤٤	٥٤,٢	١٠٨	٥٢,٤
أ — الاستثمارات في العقارات	٤٣,٣	—	٤٣,٣	٣٦,٨	—	٧٦,٨
ب — الاستثمارات المباشرة الأخرى	— [1]	—	—	١٧,٤	—	١٧,٤
ج — الاستثمارات في الاسهم والمستندات	٠,٧ [2]	—	٠,٧	—	١,٨	١,٨
٢ — رؤوس الأموال القصيرة الأجل	١٩٢,٠	٨٨,٣	١٠٣,٧	١٥٢,٠	٨٥,٠	٦٧,٠
٣ — المجموع	٢٣٦	٨٨,٣	١٤٧,٧	٢٠٦,٢	٨٦,٨	١١٩,٤

١ لم تتوفر المعلومات عن الاستثمارات المباشرة الأخرى لعام ١٩٦١ .

٢ رهنيات طويلة الاجل .

رقم (١)

وإلى لبنان للسنوات ١٩٦١ — ١٩٦٥

	١٩٦٣			١٩٦٤			١٩٦٥		
	+	—	رصيد	+	—	رصيد	+	—	رصيد
	٥٢,٢	٢,١	٥٠,١	٦٥,٣	٢,٢	٦٣,١	٧٦,٩	٢,٦	٧٤,٣
	٣٤,١	—	٣٤,١	٢٨,٨	—	٢٨,٨	٢٧,٨	—	٢٧,٨
	١٨,١	—	١٨,١	٣٦,٥	—	٣٦,٥	٤٩,١	—	٤٩,١
	—	٢,١	٢,١	—	٢,٢	٢,٢	—	٢,٦	٢,٦
	١٣٥,٠	٧٧,٠	٥٨,٠	٢٠٩,٠	١٠٢,٠	١٠٧,٠	٥٣٢,١	٣٨٩,٠	١٤٣,١
	١٨٧,٢	٧٩,١	١٠٨,١	٢٧٤,٣	١٠٤.٢	١٧٠,١	٦٠٩,٠	٣٩١,٦	٢١٧,٤

المصدر : ميزان المدفوعات اللبناني للاعوام ١٩٦١ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣ . من منشورات وزارة التصميم العام واعداد معهد الدراسات الاقتصادية في الجامعة الاميركية في بيروت . والارقام لعامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ أخذت أيضاً من دراسة المعهد المذكور لميزان المدفوعات اللبناني لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، وإن كانت الدراسة هذه لم تنشر بعد . ولذلك فإن الأرقام الواردة هنا لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ تعتبر أرقاماً أولية وقابلة للتعديل .

٣ – وعلى عكس ما جرى ويجري في بلدان أخرى متخلفة ، فان قسماً بسيطاً (حوالي الثلث) من رؤوس الأموال الخاصة المتدفقة الى لبنان افادته من حيث الاعتبارات الرائدية والادارية والفنية . ذلك لأن حوالي ثلثي مجموع رؤوس الأموال الخاصة جاء على شكل ودائع للمصارف العاملة في لبنان وترك أمر استثمارها وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة الى القائمين على شؤون هذه المصارف .

٤ – كذلك فان حوالي ثلثي مجموع رؤوس الأموال الطويلة الأجل استثمر في قطاع واحد هو قطاع العقارات . وهو ليس بالضرورة أفضل الاستثمارات للبنان ، ان من ناحية المردود الاجتماعي ، او من ناحية تمكين لبنان من اعادة هذه الأموال مع ارباحها أو من الناحية الطويلة المدى من حيث تشجيع الاستثمارات الداخليةوتطوير الاقتصاد الداخلي لدعم المجهود الانمائي ككل . ولكن لا بد لنا من الملاحظة في هذا المجال ان اهمية الاستثمارات العقارية أخذت بالانخفاض مفسحة المجال أمام نسبة ارفع من الاستثمارات المباشرة في القطاعات الأخرى .

٥ – وعليه ، فبالامكان القول ان استفادة لبنان حتى اليوم من رؤوس الأموال الخاصة كانت عفوية وغير خاضعة لاي تخطيط أو سياسة معينة ، سوى سياسة الباب المفتوح والاقتصاد الحر حتى الفوضى . لذلك ، فلقد كانت المنافع التي جناها لبنان من رؤوس الأموال الخاصة قليلة جداً وقصيرة الأمد وآنية ، بحيث كان بامكانه ان يستفيد أكثر بكثير مما فعل ، وذلك حسب المنافع التي عددناها سابقاً .

٦ – أما من ناحية التكاليف الاقتصادية لرؤوس الأموال الخاصة هذه ، فبامكاننا القول انه ، لغاية اليوم ، لم يتحمل لبنان تكاليف تذكر في سبيل اجتذاب الرساميل الأجنبية . فاقتصاده حر ومنفتح على كل حال ، ونسب الضرائب فيه معتدلة ، وهو يتمتع باستقرار سياسي

واجتماعي نسبي الخ .. الا انه من الجائز ان يكون تدفق رؤوس الأموال الخاصة بهذه الكثرة على لبنان قد جعل من الممكن لبنيه ان يتمتعوا بمستوى استهلاكي مرتفع ، وان يتابعوا ذلك حتى وقد اعتادوه . وقد يكون قد ادى ذلك الى انخفاض في جدول الادخار القومي . وأخيراً ، فلا شك بان مشكلة تسوية ميزان المدفوعات ، وان لم يشعر بها لبنان بعد ، فانها ستحدث في المستقبل دون شك ، وخاصة لسبب اعتماد لبنان النسبي الكبير على رؤوس الأموال القصيرة الأجل والمعرضة للتقلبات .

٧ – وفي النهاية ، فلا بد لنا من القول ان على لبنان ان يتنبه ، وبصورة خاصة في الظروف المالية ، الى وضعه بالنسبة لرؤوس الأموال الخاصة وامكانية خروجها من البلاد وتعريض ميزان المدفوعات للضغط الشديد . كذلك ، فاذا كان لبنان حتى اليوم لم يستفد كما يجب من وضعه المناسب تجاه رؤوس الأموال الخاصة ، فهو مدعو لان يضع سياسة مدروسة بالتفصيل لكي يتاح له ان يستفيد الى اقصى حد من تدفق رؤوس الأموال الخاصة عليه . وبديهي القول ان مثل هذه السياسة المدروسة تتطلب ، قبل كل شيء ، وضوح أهداف وغايات الانماء الاقتصادي فيه ووضوح وسائله ، الأمر الذي لم يتوفر لنا بعد حتى اليوم .

مراجع البحث

١ – المراجع العربية :

أ – وزارة التصميم العام ، ميزان المدفوعات اللبناني لعـام ١٩٦١ ، (اعداد خليل سالم ، معهد الدراسات الاقتصادية) ، بيروت ، ١٩٦٤ .

ب – وزارة التصميم العام ، ميزان المدفوعات اللبناني لعامي ١٩٦٢ – ١٩٦٣ (اعـداد خليل سالم ، معهد الدراسات الاقتصاديـة ، الجامعة الاميركية في بيروت) ، بيروت ، ١٩٦٦ .

ج – موجز وضع ميزان المدفوعات اللبناني لعامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، اعداد جورج مدور ، معهد الدراسات الاقتصادية الجامعة الاميركية في بيروت . (غير منشور) .

٢ – المراجع الأجنبية :

a — MacDongall, Sir Donald, «The Benefits and Costs of Private Investment from Abroad: A Theoretical Approach,» **Economic Record,** March 1960.

b — Meier, Gerald M., **International Trade and Development,** (Harper and Row, New York: 1964).

c — Meier, Gerald M., **Leading Issues in Development Economics,** (Oxford University Press, New York: 1964).

d — Penrose, Edith T., «Some Problems of Policy Toward Direct Private Foreign Investment in Developing Countries», **Middle East Economic Papers 1962,** (American University of Beirut, Beirut: 1963).

المساعدات والقروض الحكومية

للدكتور عزمي رجب
استاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية
رئيس مصلحة الدراسات الاقتصادية
في وزارة التصميم

شهد العالم في الحقبة الاخيرة من الزمن تيارت انمائية عارمة كانت ولا تزال تتفاعل في البلدان سواء في ذلك الدول الصناعية المتطورة والدول النامية الاقل تطوراً . واخذت هذه الحركة في الانتشار شيئاً فشيئاً بصورة بارزة على الصعيدين القومي والدولي اثر الحرب العالمية الثانية . وظهرت الهوة السحيقة بين الدول الفنية المتقدمة والدول المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً بشكل هائل عن طريق وسائل النشر الحديثة المتنوعة ، ومن خـلال اجتماعات ممثلي جميع هذه الدول في ارجاء الامم المتحدة والمنظمات الدولية المنبثقة عنها ، ومن احصاءات ودراسات هذه الهيئـات على اختلاف اختصاصاتها .

وقد سرت في المحافل الدولية بعض المبادىء الانسانية والاتجاهات الايجابية الرامية الى احلال التضامن والتعاون بين الشعوب محل التناحر والتنافس ،

ومد يد المعونة للبلدان الآخذة باسباب النمو ، بدلا من تركها تتخبط في شتى الوان العقبات والمصاعب . وترتب على زوال الاستعمار تدريجياً ، وزيادة عدد الدول المستقلة حديثاً في المجموعة الدولية ، انتشار هذه المبادىء الجديدة حتى بين بعض الدول المتقدمة الكبرى ، الامر الذي جعلها تنظر بجدية الى مشكلات الدول الناشئة ، وتعمل على ايجاد بعض الحلول الملائمة . كما اصبح مبدأ المسؤولية العالمية او التضامن الدولي من المبادىء التي عم التسليم بصحتها بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ .

وقد تجسد هذا الشعور بالمسؤولية العالمية في القرار رقم ١٧١٠ الذي اتخذته هيئة الامم المتحدة في دورتها السادسة عشرة بشأن مساعدة الدول المتقدمة للدول النامية . ونص هذا القرار على مسؤولية الدول المتطورة في ان تضع تحت تصرف الدول النامية من الرجال والمال والعتاد والمعونة الفنية ما يكفل تحقيق الاهداف الانتاجية الانمائية ، كما نص القرار على مسؤولية الدول النامية عن حسن استخدام هذه الموارد الخارجية الى جانب مواردها الداخلية الخاصة لرفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي . وحدد القرار المذكور مهلة عشر سنوات اطلق عليها «عشرية الامم المتحدة للانماء» لتنفيذ هذه التوصيات .

يضاف الى ما تقدم صدور قرار بالغ الاهمية في مؤتمر التجارة والتنمية ، الذي انعقد في جنيف عام ١٩٦٤ يحث الدول المتقدمة على تخصيص ١٪ من دخلها القومي العام للمساعدات الانمائية .

ازاء هذه التطورات يمكن التساؤل عن موقف الدول المتقدمة من هذه المواضيع ، وعن سياستها الانمائية العامة ، والمساعدات المختلفة التي تقدمها في سبيل الانماء ، ومدى فعاليتها . ومن البديهي اثارة دور المساعدات والقروض الحكومية الخارجية في تمويل الانماء في لبنان .

وسنتناول في بحثنا هذه النقاط وفقاً للترتيب التالي

القسم الاول – السياسة الدولية المعاصرة حول المساعدات الانمائية

القسم الثاني – تطور تيارات المساعدات والمعونات والقروض في السنوات الاخيرة ، ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية .

القسم الثالث – المساعدات والقروض الحكومية ودورها في تمويل الانماء في لبنان .

* * *

القسم الأول

السياسة الدولية المعاصرة حول المساعدات الانمائية

كتب الفرد مرشال منذ اكثر من اربعين عاماً ما فحواه :

« لقد اضحى من الواضح ان انكلترا وغيرها من الدول الغربية تستطيع في الوقت الحاضر ان تتكبد تضحيات مادية متزايدة في سبيل رفع مستوى العيش لشعوبها . وقد يأتي يوم تصبح فيه هذه القضية قضية عالمية بدلا من ان تقتصر على النطاق القومي . ولكن ذلك اليوم لا يزال بعيداً » .

يمكن عرض السياسة الدولية او المذاهب الحديثة حول المساعدات والمعونات للدول النامية من خلال تيارين رئيسيين :

التيار الاول – وهو يمثل المذهب الدولي للمساعدات . وقد ظهر في اوساط الامم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الدولية . وهو يستند في الاساس

الى المبادىء الانسانية والتضامن الدولي وميثاق الامم المتحـــدة والعدالة . ويمكن ان يلخص في انه يتوجب على الدول الصناعية المتقدمة تقديم المساعدات الفعالة للدول النامية بالنظر الى ضعف مواردها وامكاناتها الحالية، فلا بد من الاخذ بيدها للخروج من حلقة التخلف والعجز واللحاق بركب الامم المتطورة .

ويعبر هذا الاتجاه من فكرة التكامل الاقتصادي الدولي . وينجم عنه تفضيل المساعدات الدولية الجماعية على المساعدات الحكومية الثنائية ، وعدم اقتران هذه المساعدات باي قيد او شرط سواء على الصعيد الاقتصادي او على الصعيد السياسي .

التيار الثاني — وهو منبثق عن البواعث القومية الخاصة المستندة الى عوامل متعددة متشابكة اهمها : العوامل التاريخية والجغرافيـــة والسياسية والاستعمارية والعسكرية والاقتصادية والثقافية .

ويمكن عرض مختلف اتجاهات هذا التيار في اهم الدول التي تقـــدم المساعدات والمعونات بصورة مباشرة للدول النامية ، او بصورة غـــير مباشرة عن طريق الهيئات الدولية . هذه الدول هي التاليـــة : الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا والمملكة المتحدة والمانيا واليابان والكتلة السوفياتية الصينية .

أ — الولايات المتحدة الاميركية

تكون في الحقبة الاخيرة من الزمن مذهب اميركي للمساعدات الانمائية. ففي سنة ١٩٤٩ واثر مشروع مارشال ظهرت في الولايات المتحدة الاميركية سياسة جديدة للمساعدات الانمائية . وقد برزت هذه السياسة اول ما برزت في نطاق برنامج النقطة الرابعة الذي وضعه الرئيس ترومان . وترمي هذه

السياسة فيما ترمي اليه الى مساعدة الشعوب الحرة على تحسين اوضاعها المعيشية والانتاجية ، وخلق جو من الاستقرار السياسي فيها ، هذا بالاضافة الى تحقيق مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية وأمنها ، وابعاد شبح الشيوعية. ومنع انتشارها وتغلغلها في العالم،وخاصة في الدول النامية المتخلفة اقتصادياً وتظهر هذه السياسة بصورة عامة في جميع المساعدات الاميركية للدول النامية .

ب — فرنسا

اما في فرنسا فان سياسة المساعدات والمعونات الانمائية ترتكز قبـــل كل شيء على العلاقات التاريخية والسياسية الناجمة عن الاستعمار الفرنسي وخاصة في القارة الافريقية .

وقد اوضح تقرير جانيني في سنة ١٩٦٣ هذه السياسة على الوجه التالي.

« ان واجب التضامن الانساني يأتي في المقام الاول بين الاسباب الحقيقية للسياسة الفرنسية في منح المساعدات . كما تحتل المقام الثاني فكرة الاشعاع الفرنسي الحضاري والثقافي في العالم » .

ويسلم التقرير بصورة اعم بان سياسة التعاون مع الدول الناشئة يمكن ان تؤدي الى بعض المميزات الدبلوماسية او التجارية ، والى تحقيق المصلحة المشتركة للدول الغربية في توثيق عرى الصداقة مع الدول الناميـــة ومنع نشوء جبهة من الامم المعادية للغرب على الصعيد الدولي .

وليس من شك في ان الحكومة الفرنسية — كغيرها من الدول المتقدمة— تعتبر المساعدات الخارجية اداة لسياستها العامة التي ،تمكنها من توثيق الروابط السياسية والاقتصادية بينها وبين سائر الدول .

ج – المملكة المتحدة

وفي بريطانيا يستند مذهب المساعدات الانمائيـــة بدوره الى العلاقات الاستعمارية . ولقد ادى في اواخر الخمسينات استقلال عـــدد كبير من المستعمرات البريطانية في افريقيا ، بالاضافة الى الشعور المتزايد بحاجة الهند الى مساعدة اجنبية ، الى تغيير السياسة السابقـــة التي كانت تقصر منح المساعدات على المستعمرات فقط . فاعلن في عام ١٩٥٨ في مؤتمر لدول الكمونولث ان المساعدات الانمـــائية البريطانية ستقدم لدول الكمونولث المستقلة .

د – المانيا الاتحادية

ان السياسة الالمانية في هذا المضمار مع انها لا تقوم على العوامل الاستعمارية والتاريخية المشار اليها اعلاه ، الا انها تسلم بأن المساعدات للدول الاجنبية يجب ان تعتبر اداة للسياسة الخارجية .

هذا ويستند المذهب الالماني للمعونات الخارجية الى مبدأين رئيسيين :

الاول – ان وضع الدول النامية يستدعي قيام المانيا ببعض التضحيات في سبيل تحقيق سياسة اجتماعية دولية .

الثاني – ان افضل وسيلة لمساعدة الدول النامية تكمن في العلاقات التجارية وفي الاستثمارات الخاصة . والفكرة التالية توضح هذا الاتجاه الاخير : « اذا لم يكن هناك بد من توزيع نقودنا فليكن ذلك لخدمة مصالحنا » .

هـ – اليابان

تغلب على المساعدات الانمائية اليابانية فكرة تسهيل التبادل الاقتصادي والتجاري بين اليابان والدول الاجنبية .

ولكن هذا الاتجاه لا يمنع من الاعتراف باهمية توجيه هذه المساعدات لخدمة الدبلوماسية اليابانية ، وخاصة بالنسبة للدول الاسيوية المجاورة التي يجب ان تنشأ بينها وبين اليابان علاقات تضامن وصداقة .

و – الكتلة السوفياتية الصينية

لقد كان للمساعدات الممنوحة من الكتلة الشيوعية على شكل قروض أهمية سياسية كبرى بسبب التنافس الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي.

وقد بدأت سياسة المساعدات السوفياتية في سنة ١٩٥٤ بعد أن حلت سياسة التعايش السلمي محل السياسة الانعزالية المناوئة للاستعمار ، وسمحت هذه السياسة الجديدة للاتحاد السوفياتي بتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للدول غير الشيوعية . ولا شك هنا أيضاً في ان الاعتبارات السياسيـــة تلعب دوراً رئيسياً في رسم هذه السياسة .

ويعتقد الروس ان النمو الاقتصادي للدول النامية مرتبط الى حد بعيد بسياسة التصنيع والاعمار .

ومن غايات سياسة المساعدات السوفياتية المنافع الاقتصادية المتبادلة بينها وبين الدول النامية : ومن الملاحظ ان المساعدات السوفياتية بصورة عامة تهدف بالفعل الى الاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة . وهي مركزة في الغالب على مشاريع انمائية ضخمة كما يتضح من القروض المقدمة من الاتحاد السوفياتي للهند والجمهورية العربية المتحدة وافغانستان والبرازيل والجزائر .

* * *

القسم الثاني

تطور تيارات المساعدات والمعونات والقروض في السنوات الأخيرة ، ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية

ان تتبع تطور تيارات المساعدات والمعونات والقروض في السنوات الأخيرة من الدول المتقدمة الى الدول النامية يثبت بوضوح ازدياد هـذه المساعدات بصورة مطردة من عام الى عام باستثناء عام ١٩٦٢ .

والجدول التالي يبين هذه الاتجاهات بالنسبة الى مختلف مصادر المساعدات الحكومية والخاصة ، الثنائية والدولية .

ويمكن ان نستنتج من الجدول المتقدم الملاحظات الرئيسية التالية

أولاً — ان الغالبية العظمى من هذه المساعدات والقروض قدمت من قبل الدول الصناعية المتقدمة الداخلة في منظمة التعاون والانماء الاقتصادي (O.C.D.E.) ، فقد بلغ مجموع مـا ساهمت به الدول المذكورة في عام ١٩٦٥ حوالي العشرة مليارات دولار من أصل المجموع العام البالغ احد عشر مليار دولار ، أي ما يعادل ٩٠٪ من المجموع .

ثانياً — ان نصيب المساعدات الحكومية الثنائية من مجموع المساعدات يزيد على النصف خلال جميع السنوات المعنية .

ثالثاً — ان نصيب المساهمات الحكومية للهيئات الدولية ضئيل نسبياً ومائل للانخفاض في السنوات الثلاث الأخيرة .

رابعاً — ان نصيب المساهمات الخاصة للهيئات الدوليـة ضئيل بدوره وغير مستقر .

مجموع المساعدات والقروض الممنوحة للدول النامية
في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٥
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
المساعدات المقدمة من دول لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والانماء الاقتصادي	٧٩٤٧	٩١٦٨	٨٥٦٤	٨٥١٣	٩٠٨١	١٠١٥٠
نصيب المساعدات الحكومية الثنائية من مجموع المساعدات المتقدمة	٤٣١٧	٥٢٧٤	٥٤٢٣	٥٧١٢	٥٤٤١	٥٧٧٣
نصيب المساعدات الخاصة الثنائية	٢٧٨٤	٢٩٨٦	٢٢٣١	٢٤٠٢	٣٠٤٤	٣٥٨٩
نصيب المساهمات الحكومية للهيئات الدولية	٦٧١	٨٣٢	٦٩٠	٤١١	٤٤١	٤٩٨
نصيب المساهمات الخاصة للهيئات الدولية	١٧٤	٧٥	٢١٩	١٢—	١٥٦	٢٩٠
مجموع المساعدات التقديرية المقدمةمن دول اخرى (وخاصة من الكتلة الشيوعية)	٣٦٠	٥٣٣	٥٦٧	٦٤٧	٦٦٢	٦٧٦
مجموع المساعدات الصافية التي تلقتها الدول النامية بعد تدوير الارقام	٧٧٠٠	٩٠٠٠	٨٥٠٠	٩٥٠٠	١٠٠٠٠	١١٠٠٠

خامساً ـ ان المساعدات المقدمة من الدول وخاصة من دول الكتلة الشيوعية لا تزال ضئيلة نسبياً اذا ما قيست بمساهمات الدول الغربية ، وذلك على الرغم من تزايدها بصورة عامة .

هذا ومن أبرز خصائص تطور دفق المساعدات المتقدمة في عام ١٩٦٥ ، زيادة موارد التمويل الاجمالية الموضوعة تحت تصرف الدول النامية بما يقارب المليار دولار عما كانت عليه في عام ١٩٦٤ . ويلاحظ ان ٣/٨ هذه الزيادة جاء عن طريق المساعدات الحكومية الثنائية و ١/٨ فقط صدر عن الهيئات الدولية .

ويؤخذ من بعض الدراسات الأخيرة ان مجموع المساعدات المقدمة من حكومات لجنة المساعدات الانمائية (C.A.D.) المكونة من الدول الغربية الصناعية المتطورة ومن القطاعات الخاصة في هذه الدول تقارب ١٪ من دخلنا القومي [١].

وقد تطورت هذه النسبة المئوية في السنوات الأربع الأخيرة وفي مجموع الدول المتقدمة على الوجه التالي (٪) .

* * *

	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
المساهمات الحكومية	٠،٧٤	٠،٧٠	٠،٦٢	٠،٦١
المساهمات الخاصة	٠،٣٠	٠،٢٧	٠،٣٤	٠،٨٣
مجموع المساهمات الحكومية والخاصة	١،٠٤	٠،٩٧	٠،٩٦	٠،٩٩

١ هذه الدول هي التالية : اوستراليا ـ النمسا ـ بلجيكا ـ كندا ـ الدانمرك ـ فرنسا ـ المانيا الاتحادية ـ ايطاليا ـ اليابان ـ هولندا ـ النروج ـ البرتغال ـ السويد ـ المملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية .

ويستنتج من هذا الجدول ان نسبة المساهمات الحكومية من مجموع الدخل القومي للبلدان الغربية المشار اليها تتناقص من عام الى عام ، وان المساهمات الخاصة قد ارتفعت ارتفاعاً شديداً في عام ١٩٦٥ .

ولا بد من الاشارة الى تطور آخر بالغ الأهمية ، وهو ان نسبة القروض في هذه المساعدات ترتفع بصورة مستمرة في الأعوام الأخيرة . ففي عام ١٩٦٥ كانت قيمة القروض الصافية تساوي حوالي ٣٤٪ من مجموع المدفوعات الثنائية الصافية ، بينما كانت هذه النسبة ٢٤٪ في عام ١٩٦٢ ، و ١٤٪ فقط في عام ١٩٦٠ . وهذا يعني بعبارة أخرى ان نسبة القروض في مجموع المساعدات ترتفع ارتفاعاً مطرداً بينما تنخفض نسبة الهبات .

وقد جاء في احدى الدراسات الغربية عن تطور المساعدات الانمائية ان الولايات المتحدة الاميركية تقدم الشطر الأكبر من المساعدات والمعونات والقروض الانمائية العالمية .

اما فيما يتعلق بالمعونات الفنية المقدمة من الدول الغربية الصناعية المتطورة المنضمة الى لجنة المساعدات الانمائية (C.A.D.) فقد سجلت في عام ١٩٦٥ ارتفاعاً بنسبة ١٠٪ أو ما يعادل ١٠٠ مليون دولار بالسنة لعام ١٩٦٤ . ويعود القسم الاكبر من هذه الزيادة للولايات المتحدة (٤٧ مليون دولار) ، ولانكلترا (١٩ مليون دولار) مع الاشارة الى ان مساهمة فرنسا في هذا المجال لا تقل أهمية عن الولايات المتحدة على الرغم من انها لم تتزايد في عام ١٩٦٥ .

وقد ارتفعت نسبة المساعدات الفنية بالنسبة لمجموع المساعدات الثنائية من ١٠٪ في عام ١٩٦١ الى ١٨٪ في عام ١٩٦٥ . وكانت هذه النسبة في المساهمة الفرنسية ٤٧٪ من مجموع المساعدات الحكومية الثنائية

في عام ١٩٦٥ بدلاً من ٣٠٪ في عام ١٩٦٢ .

وقد قدر عدد الفنيين والخبراء والمدرسين بحوالي ٩٢ الف شخص ، كما قدر عدد الطلاب والمتخصصين والمتدربين من الدول النامية في الدول الغربية بحوالي ٦١ الف شخص في عام ١٩٦٤ . وقد ارتفع هذان الرقمان بنسبة ٦٪ للأول و ٥٪ للثاني في عام ١٩٦٥ .

ويمكن بصورة عامة تقسيم مصادر المساعدة الفنية العالمية الى ثلاثة تيارات رئيسية :

الأول — يعود الى المساعدة الفنية الدولية الممنوحة من هيئات الأمم المتحدة .

الثاني — يعود الى البرامج الثنائية للمعونة الفنية والتبادل الثقافي .

الثالث — يتعلق بالمساعدة الفنية المقدمة من دول الكتلة الشيوعية تنفيذاً للمشاريع الانمائية التي توافق على تمويلها عن طريق القروض .

هذا وتشير الاحصاءات الى ان اضخم مشروع نفذ بالمساعدات الروسية هو سد اسوان الذي تطلب استخدام ١٥٠٠ مهندس روسي .

وقد قدر مؤخراً على وجه التقريب مجموع عدد الخبراء الذين تقدمهم الكتلة الروسية الصينية للدول النامية بأحد عشر الف شخص .

هذا وقد ورد في احد الاحصاءات الغربية الحديثة ان مجموع الموارد المالية المقدمة من دول منظمة التعاون والانماء الاقتصادي الى الدول النامية في الفترة (١٩٦٠ — ١٩٦٥) بلغت حوالي الخمسين مليار دولار (٣٦ مليار منها من القطاع العام و ١٤ مليار من القطاع الخاص) ساهمت الولايات المتحدة فيها بنسبة ٥٢٪ من المجموع وفرنسا ١٦٪ وانكلترا ٩٪ والمانيا ٧٪ واليابان ٤٪ والباقي وقدره ١٢٪ لسائر دول المنظمة بالاضافة الى اوستراليا . وقد اتجهت هذه الموارد المالية الى اكثر من ١٥٠ بلداً نامياً في القارات

الخمس ، وعاد اكبر نصيب من مجموع المساعدات الحكومية منها الى آسيا ٤٣٪ وكان نصيب افريقيا ٢٨٪ واميركا اللاتينية ١٥٪ والدول الاوروبية النامية ٩٪ واوقيانا ٥٪ .

ونصل بهذا الى الشق الثاني من هذا القسم وهو يدور حول مدى فعالية هذه المساعدات في تحقيق التنمية في البلدان النامية .

ومن المؤسف ان نقول هنا بأن التقييم الواقعي المجرد لتأثير هذه المساعدات في أحداث التنمية المرجوة اثبت عدم فعاليتها وعدم كفايتها ، وأنها لم تفلح في الوصول بالدول النامية عامة الى المستويات المنشودة ما خلا بعض الاستثناءات القليلة .

لنمعن النظر قليلاً في الجدول التالي :

متوسط نسبة النمو السنوي بين سني ١٩٥٧ — ١٩٥٨ و١٩٦٣ — ١٩٦٤ في المناطق العالية المختلفة .

المنطقة	الانتاج القومي القائم ٪	تزايد السكان ٪	المتوسط الفردي للانتاج القائم بالاسعار الثابتة ٪
مجموع العالم الثالث	٤,٥	٢,٤	٢,١
اميركا اللاتينية	٤,١	٢,٨	١,٣
الشرق الادنى بما في ذلك اليونان وتركيا وج. م. ح	٥,٥	٢,٣	٣,٢
جنوبي آسيا	٤,٤	٢,٣	٢,١
الشرق الاقصى ما عدا اندونيسيا	٥,٦	٢,٨	٢,٨

افريقيا ما عدا الجزائر			
والكونغو وافريقيا الجنوبية	٣,٤	٢,٣	١,١
اوروبا ما عدا اليونان			
والبرتغال واسبانيا	٤,٨	١	٣,٨
الولايات المتحدة الاميركية	٣,٧	١,٦	٢,١

ومع التسليم بأن أرقام هذا الجدول تقريبية ولا تصلح لاتخاذها معياراً ثابتاً للاستنتاج ، يمكننا أن نستخلص منها بصورة عامة أن متوسط النمو السنوي الصافي للانتاج القومي ضئيل نسبياً في غالبية الدول النامية ، ولا يتلاءم مع المجهودات والمساعدات المبذولة لتحقيق التنمية المطلوبة . ويزيد هذه الملاحظة اهمية عدم اغفال المستوى المتدني الذي انطلقت منه هذه التقديرات ، والذي يجعل معدل ٢٪ كزيادة سنوية للمتوسط الفردي للانتاج معدلاً منخفضاً جداً اذا ما قيس بمعدلي الزيادة للدول الاوروبية وللولايات المتحدة الاميركية ، اللذين كانا مرتفعين في الاصل قبل الفترة المتخذة كأساس لهذه المقارنة .

مما تقدم لا بد من التساؤل عن الاسباب الرئيسية الكامنة وراء هذا الفشل .

يرى بعض الباحثين أن نقص المهارات والخبرات البشرية في الدول النامية عامة ، وكذلك سوء الاوضاع الصحية والاجتماعية والسياسية فيها ، بالاضافة الى عدم كفاية التجهيزات الاساسية والمرافق العامة والادارة تقف عقبة كأداء في وجه النمو في هذه الدول . ومن هنا كانت هذه الاوضاع السيئة سبباً رئيسياً مانعاً من استعمال الموارد الداخلية والخارجية المتوفرة استعمالاً فعالاً مجدياً .

واذا ما اضفنا الى ما تقدم ان جزءاً كبيراً من المساعدات الانمائية الثنائية انما تمنح في الاصل لغايات سياسية ودعائية تغطى على الاهداف الانمائية والمبادىء الانسانية وتعطلها ، امكن اضافة هذا العامل الى اسباب

الفشل . وقد جاء في بعض الانتقادات ان جزءاً كبيراً من المساعدات انما يؤدي الى مساندة بعض الحكومات الضعيفة الفاشلة ، وذلك خدمة لمصالح بعض الدول التي تقدم هذه المساعدات وليس تحقيقاً لعملية الانماء .

ومن الاسباب التي ادت الى تدني فاعلية المساعدات والقروض الانمائية العجز الزراعي في بعض الدول النامية الكثيرة السكان كالهند ، والازمات السياسية ، والاضطرابات والحروب في كثير منها ، الامر الذي يؤدي الى وقف مفعول النشاطات الانمائية للعمل على الخروج من الازمة المستفحلة (الحرب بين الهند والباكستان ، والهزات وعدم الاستقرار في عدد كبير من بلدان افريقيا واميركا اللاتينية) .

ومن اسباب الفشل ايضاً عدم احكام التخطيط الانمائي في بعض البلدان وعدم اتباعه بدقة وجدية ، بحيث يمكن معرفة الحاجات الحقيقية للبلد ، وحجم التمويل الخارجي اللازم .

ولا بد من الاشارة هنا الى ضعف الطاقة الاستيعابية للمساعدات الفنية والمالية في كثير من الدول النامية (وقد سبق تحليل هذه النقطة في بحث سابق) .

ولا ننسى في هذا المقام الأهمية الكبرى للتوعية الانمائية في صفوف جميع المواطنين للعمل الحثيث على ابدال الاوضاع وتحسينها بالتعاون والتضامن بين القطاعين العام والخاص (وهذا ما عبر عنه بالقلق الإنمائي في احد الابحاث السابقة ايضاً) .

ويسلم الباحثون بأن المعونات الفنية وخاصة منها ما يأتي عن طريق الهيئات الدولية ذات اهمية كبرى اذا ما احسنت الدول النامية استخدامها ، اذ انها تسهم في تكوين المهارات البشرية وفي زيادة فعالية تثمير الموارد المالية سواء الداخلية منها او الخارجية .

هذا ولا بد من الاشارة في ختام هذا القسم الى ان الاتجاه الحديث

في غالبية الدول النامية وفي بعض الدول المتقدمة انما يميل نحو تفضيل المساعدات والقروض الصادرة عن طريق الهيئات الدولية او الاقليمية، لانها تعتبر ذات اهداف انمائية جدية ، وانها لا تنطوي على غايات سياسية او تجارية خاصة .

وقد رأينا مع الاسف ان هذا النوع من المساعدات والقروض لا يزال ضئيلاً في عصرنا الحاضر اذا ما قيس بالمساعدات والقروض والمعونات المقدمة من الحكومات مباشرة ووفقاً لاتفاقات وعلاقات ثنائية خاصة .

* * *

القسم الثالث

المساعدات والقروض الحكومية ودورها في تمويل الانماء في لبنان

ان لبنان كما هو معلوم لم يلجأ حتى الآن الى مثل هذا النوع من المصادر لتمويل مشاريعه الانمائية الا بصورة عرضية استثنائية .

ولعله يجدر التساؤل هنا هل كان في ذلك صالح هذا البلد ؟

وقبل الاجابة على هذا السؤال نرى ان نعرض بعض الحالات النادرة التي لجأ اليها لبنان الى المساعدات الحكومية الاجنبية، وذلك على الرغم من نقص الاحصاءات والمعلومات في هذا المجال .

بتاريخ ٢٩ ايار سنة ١٩٥١ وقعت حكومة لبنان واميركا اتفاقاً عاماً في بيروت على التعاون الفني الذي اقره المجلس النيابي اللبناني بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٥١، وذلك ضمن برنامج النقطة الرابعة الاميركية الذي فصله الرئيس الاميركي ترومان .

وقد رغبت الحكومة اللبنانية انذاك في الافادة من احكام الاتفاق المذكور اعلاه . ومن احكام قانون الاذن المتبادل فيما يشتمل عليه من

تعاون فني ومساعدة اقتصادية . وكان الهدف من هذا الاتفاق قيام الحكومة الاميركية بمساعدة الحكومة اللبنانية بوضع برامج متعلقة بتنمية موارد لبنان الطبيعية وبالاشغال العامة والصناعة والزراعة والشؤون الاجتماعية والتربية والصحة العامة وغيرها .

وفي ٢٦ حزيران ١٩٥٢ وضع اتفاق تفصيلي دعي باتفاقية برنامج المساعدة الفنية تضمن بعض البنود التفصيلية المبينة لكيفية تنفيذ هذا البرنامج والمبالغ المخصصة له من قبل الحكومتين اللبنانية والاميركية .

وجاء في الفقرة ٢ من المادة السادسة من الاتفاق المشار اليه ما يأتي :

... « وعلاوة على ذلك ، تقدم الحكومة الاميركية عن المدة الواقعة بين تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ونهاية حزيران سنة ١٩٥٢ مبلغاً قدره ٣١٠٠٠٠٠ دولار بالعملة الاميركية يستعمل للقيام ببرنامج التعاون ويوزع كما يلي :

انماء الموارد الطبيعية والمائية والتحسين الريفي	١٥٠٠٠٠٠ دولار
الزراعة والتحريج	٦٤٠٠٠٠
الصحة العامة	٣٠٠٠٠٠
التربية	٢٠٠٠٠٠
الصناعة والسياحة والاصطياف	١٠٠٠٠٠
الشؤون الاجتماعية	١٠٠٠٠٠
المواصلات	٢٥٠٠٠
التدريب في جميع الحقول	٢٣٥٠٠٠

وفي الفقرة ٣ :

« ... — تقدم الحكومة اللبنانية عن المدة الواقعة بين تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ونهاية ٣٠ حزيران سنة ١٩٥٢ مبلغاً قدره ١١٨١٦٠٠ ل.ل. كي يستعمل للقيام ببرنامج التعاون وتخصيصه كما يلي :

انماء المواد الطبيعية والمائية والتحسن الريفي	٢٠٠٠٠٠ ل.ل
الزراعة والتحريج	١٨٣٠٠٠
الصحة العامة	٣٢٩٠٠٠
التربية	٣٧٣٠٠٠
الصناعة والسياحة والاصطياف	٦٦٦٠٠
الشؤون الاجتماعية	٣٠٠٠٠

ويتضح من هذا الاتفاق ان المشاريع التي اتفق على تنفيذها تدخل في صميم الانماء الاقتصادي والاجتماعي . واستمرت اعمال النقطة الرابعة في لبنان عدة سنوات الى ان صفيت تماماً في عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ .

وكانت المساعدات الاميركية المخصصة لمنطقة الشرق الأدنى وخاصة ايران والبلدان العربية واسرائيل تناهز الستين مليون دولار ، رصد منها حوالي ١٦ مليون فقط لمجموعة البلاد العربية والباقي لايران واسرائيل .

ومن المعروف ان هذه المساعدات لم تجد كثيراً في احداث التنمية في لبنان ، وكانت هذه المساعدات تنفق « على خبراء وفنيين ترسلهم الحكومة الأميركية وعلى معدات ومواد ضرورية لانجاح المساعدة الفنية كشراء تراكتورات للزراعة أو مواد كيماوية كالأسمدة والـ د د ت وأدوية مكافحة الحشرات وشراء معدات للمختبرات والمحطات الزراعية ومعدات الري وتوليد الكهرباء ، وغير ذلك من المعدات والمواد التي تقدمها ادارة البرنامج الأميركي لانماء الانتاج في بلدان الشرق الأدنى . كما كان من الممكن ارسال بضائع للاستهلاك من المساعدة الاقتصادية كالقمح » .

وقد عزا بعض المراسلين الاميركيين عدم نجاح مشاريع النقطة الرابعة في لبنان (كانون الثاني ١٩٥٣) الى « الجو السياسي غير الملائم في

لبنان ، وتلكؤ المسؤولين اللبنانيين في توقيع اتفاقيات المشاريع العائدة لهذا البرنامج ، وتأرجح السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وعدم استقرارها ، والى مساعدة أميركا لاسرائيل ومساندتها ، والى الشكوك اللبنانية فيما تنطوي عليه النقطة الرابعة من أغراض سياسية ، والى حساسية لبنان وحرصه على استقلاله وسيادته الحديثي العهد » . وأخيراً الى فقدان الكفاءة لدى المشرفين على تطبيقه واقران هذا البرنامج باعتبارات محلية وطائفية .. الخ ..

ويلاحظ من كل ما تقدم ان المبالغ المخصصة لهذا البرنامج ضئيلة جداً ، وكان القسم الأكبر منها ينفق في وجوه غير ايجابية كما ان قسماً لا يستهان به منها لم يكن يستعمل في حينه .

قد جاء في أحد النصوص ما يلي :

« كانت المساعدات الاقتصادية الاميركية للبنان هزيلة حتى الآن ، وقد بلغت خلال السنوات الخمس الأخيرة ١٩٥٢ – ١٩٥٦ حسب تقديرات الادارة الأميركية ١٨ مليون دولار ، يمكن القول بأن ١٠ ملايين من اصلها صرفت او ستصرف في لبنان . وبديهي ان هذه المبالغ التي انفق معظمها على مشاريع مبعثرة غير انتاجية ولرفع رواتب الخبراء والموظفين الاميركيين لم تساعد في انماء الاقتصاد اللبناني بنسبة تستحق الذكر . وهي تخدم الدعاية الاميركية أكثر مما تفيد الاقتصاد اللبناني » .

ونعتقد بأن ما تقدم لا يحتاج الى تعليق .

أما فيما يتعلق بالمعرفة الفنية فنوجز هذا الموضوع فيما يلي ،

التعاون الثنائي الفني مع الدول

تقدم الدول الأجنبية بعض المساعدات الفنية (خبراء ، منح ،

تجهيزات) للبنان ضمن برامج التعاون الثنائي ، الا ان قيمة هذه المساعدات مجتمعة ضئيلة اجمالاً . وهذه لمحة عن المساعدات الفنية التي قدمت الى لبنان خلال سنة ١٩٦٦ .

ان اهم البرامج التي تنال بموجبها الحكومة اللبنانية مساعدات فنية في برنامج التعاون الثنائي مع الحكومة الفرنسية . فقد بلغ عدد الخبراء المستقدمين الى لبنان ضمن هذه البرامج في سنة ١٩٦٦ عشرة خبراء في الحقول التالية :

١ – في التنظيم المالي .

٢ – في تربية الأطفال .

٣ – في اعداد المفتشين .

٤ – في الجيولوجيا .

٥ – في مختلف الحقول الزراعية .

٦ – في ادارة البريد .

– كما قدمت المانيا الغربية خبيراً واحداً في مكافحة الحشرات الزراعية.

– وقدمت سويسرا خبيرين في التدريب المهني .

– وقدمت مؤسسة فورد الأميركية خبيراً واحداً في التنظيم الاداري.

هذا فيما يتعلق بالخبراء المستقدمين ضمن برامج التعاون الثنائي سواء على حساب الدول الأجنبية أو الذين تساهم الحكومة اللبنانية أحياناً بنفقاتهم بنسب متفاوتة لا تتجاوز في مطلق الأحوال ٣٠٪ من نفقات كل خبير .

– كما استقدم لبنان بواسطة ادارة المساعدات الفنية عدداً من الخبراء

للعمل بموجب عقود خاصة تتحمل فيها الحكومة اللبنانية جميع النفقات، ويكون دور ادارة المساعدة الفنية الأجنبية اختيار هؤلاء الخبراء من دولها .

– كما تقدم الدول الأجنبية الى لبنان ضمن هذه البرامج عدداً من منح التدريب والتخصص .

– تقدم الحكومة الفرنسية سنوياً الى الحكومة اللبنانية من ١٥ الى ٢٠ منحة تدريب وتخصص في مختلف الحقول تتراوح مدة كل منها بين الشهرين والسنة .

– كما تقدم الحكومة البريطانية سنوياً منحتين أو ثلاثاً لتدريب الفنيين اللبنانيين في بريطانيا .

– وتقدم الحكومة الايطالية من ٤ الى ٦ منح تدريب وتخصص في الحقول المهنية والفنية سنوياً .

– وتقدم الحكومة البلجيكية سنوياً من ٤ الى ٦ منح لتدريب المعلمين في بلجيكا .

– وتقدم الحكومة اليابانية من ٤ الى ٦ منح تخصص وتنقيب في الحقول التقنية والمهنية .

– كما تقدم الحكومات الأخرى كالدنمارك وايطاليا والجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي وباكستان والهند عدداً من المنح بالاشتراك مع المنظمات الدولية وذلك لحضور حلقات دراسية واستطلاعية .

– قدم الاتحاد السوفياتي في السنة الماضية الى لبنان ١٥ منحة تخصص لم يستفد منها لعدم توقيع الاتفاق المعقود لهذه الغاية .

— كما قدمت دول أوروبا الشرقية عدداً كبيراً من المنح لم يستفد منها لأسباب مختلفة .

تقدم معظم الدول الأجنبية المنح التي تحسب من المساعدات الفنية المقدمة للحكومة اللبنانية لبعض اللبنانيين مباشرة بواسطة سفارتها في بيروت لا بواسطة الحكومة اللبنانية .

كما تقدم الدول الأجنبية غير ذلك من المساعدات الفنية وخاصة التجهيزات مباشرة لبعض المؤسسات الخاصة في لبنان، وتحسب هذه المساعدات من ضمن المساعدات الفنية المقدمة الى الحكومة اللبنانية .

سبق ان قلنا بان لبنان لم يلجأ في الماضي الى المساعدات والقروض الخارجية الا بصورة استثنائية . وقدمنا مثالاً تاريخياً عن النقطة الرابعة . ثم انتقلنا الى الكلام عن المساعدة الفنية، التي يتلقاها لبنان والتي يحصل عليها بناء على طلبه وخاصة منذ العهد الانمائي الحديث ابتداء من سنة ١٩٥٩ عن طريق استقدام الخبراء الأجانب للاستعانة بهم في شتى المجالات .

ونضيف هنا بان لبنان عقد مؤخراً في عام ١٩٦٥ اتفاقاً مع دولة الكويت للحصول على قرض بقيمة ٥ ملايين دينار كويتي ، ويتابع المسؤولون دراسة امكان الحصول على قرض آخر اهم لتخصيصه لبعض المشاريع الانمائية .

بقي ان نجيب على السؤال : هل كان احجام لبنان بصورة عامة عن الحصول على مساعدات وقروض خارجية ثنائية لمصالحه أم لا ؟

وهذا ما يقودنا الى البحث عن أسباب عدم اقدام لبنان على تلقي مساعدات أو قروض أجنبية حتى الآن لتمويل التنمية .

من المعلوم ان السياسة الانمائية في لبنان حديثة العهد ، وهي ترجع لسنوات قليلة خلت . كما أصبح من المعروف ان تمويل المشاريع الانشائية في لبنان تم بصورة عامة عن طريق الموازنة العامة فيما يتعلق بالقطاع الحكومي، وعن طريق الادخار والتسليف المصرفي فيما يعود للقطاع الخاص .

ولا بد من التذكير هنا بأن الجهاز المصرفي اللبناني عاجز بطبيعة تكوينه عن مد مشاريع التنمية بالاعتمادات اللازمة لاجال متوسطة وطويلة، وذلك بالنظر الى ان هذا النوع من الاعتمادات يحتاج الى مؤسسات مالية متخصصة بالتسليف الطويل الأجل .

ومن هنا اهتمت السلطات المعنية في الأشهر الأخيرة بوضع مشروع البنك الوطني للانماء موضع التنفيذ بالاتفاق مع المؤسسات الدولية المختصة .

هذا وقد تزايد الشعور في السنوات الأخيرة بموجب العمل على ايجاد موارد اضافية للتمويل في لبنان لمواجهة الاعباء المتزايدة الناجمة عن دور الدولة الحديثة بصورة عامة وعن دورها الانمائي بصورة خاصة والحاجة الى تمويل المشاريع الانمائية الملحة .

وقد ورد في البيان الوزاري الأخير الذي تلي في مجلس النواب في ٢٠/١٢/١٩٦٦ ما يلي :

« ومن أهم المشاكل التي يواجهها لبنان ، في هذه المرحلة ، المشاكل المالية » .. وهذا يعني استمرار توسع دور الدولة في شتى حقول الانماء وبالتالي استمرار ازدياد حاجتها الى موارد مالية . فمنذ بضع سنوات والموارد العامة رغم تزايدها المطرد تقصر عن تلبية الحاجات المتزايدة في مختلف الحقول . لذلك ستعنى الحكومة بتأمين زيادة كافية في الموارد العامة تمكن الدولة من القيام بدورها الانمائي المتوسع والمتطور .

والحكومة ترى ان بامكانها ان تؤمن القسم الأكبر من الزيادة المطلوبة بالواردات عن طريق تطوير بعض القوانين المالية والضريبية ، بغية سد منافذ التهرب منها وتنسيقها ، وعن طريق تعزيز اجهزتها الادارية، التي تعنى بشؤون الضرائب وتطبق القوانين بكل حزم ودقة وامانة .

ويمكن تأمين القسم الآخر عن طريق تعديل بعض معدلات الضرائب الحالية باعتدال كلي مع الحرص على عدم التأثير على مستويات الأسعار أو على اجتذاب رؤوس الأموال أو عن طرين الحصول على قروض .

... وضع مشروع البنك الوطني للانماء موضع التنفيذ ..

هذا وقد كان عدم اللجوء الى المساعدات والقروض الخارجية لصالحنا في الماضي بالنظر الى عدم استعداد الاقتصاد اللبناني لاستخدام هذه الموارد استخداماً ايجابياً منتجاً . فقد كفانا ذلك مخاطر هدر هذه الموارد وعدم الافادة منها .

أما الآن فلا بد من التفكير جدياً في هذا الموضوع واعادة النظر في المقومات اللبنانية المختلفة الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية لتصحيح الأوضاع، ونشر الوعي الانمائي، والعمل المباشر على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحقة بأسرع ما يمكن لكي نخرج هذا البلد من حلقة مفرغة من التردد والتخلف والتباطؤ .

ولا بد في النهاية من تحديد الحاجات الضرورية ، وتجنيد كامل الطاقات اللبنانية المادية والبشرية والاعتماد على النفس قبل كل شيء ورسم سياسة انمائية واضحة صريحة والتمسك باهداب التخطيط العلمي والتنظيم الاقتصادي، والأخذ بسياسة الاقتصاد الموجه صراحة، والعمل على تلافي الابطاء في التنفيذ وعدم التلكؤ في ايجاد الموارد المالية الكافية وايجاد ادارة

انمائية فعالة ورأي عام متجاوب يتحمل مسؤولياته كاملة، ويعنى بشؤون هذا الوطن :

عندها فقط يمكن زيادة الموارد الانمائية ابتداء من المصادر الداخلية الخاصة والقروض الداخلية وانتهاء بالمساعدات والقروض الحكومية أو الدولية .

مساعدات وقروض المؤسسات الدولية والانماء في لبنان

للاستاذ ادمون عصفور
استاذ الاقتصاد في جامعة بيروت الاميركية .

١ — مقدمة

أبدأ حديثي هذا بحصر الموضوع الذي نحن بصدده ، وبتحديد محتواه وامتداده عن محتوى وامتداد الأحاديث الأخرى في هذه السلسلة عن تمويل الانماء في لبنان . فموضوع اليوم هو عن المساعدات والقروض ، التي تقدمها المؤسسات الدولية الى لبنان وخاصة عن أثر هذه المساعدات وهذه القروض في دفع عجلة الانماء الاقتصادي والاجتماعي والحضاري في لبنان من الناحيتين النوعية والكمية . ولا يتطلب مثل هذا الحديث فقط شرح تفاصيل هذه القروض والمساعدات باشكالها المختلفة ، وبحسب المؤسسات التي تقدمها ، بل يتطلب أيضاً تقدير اهمية هذا النوع من المساهمة الى مجموع المساهمة الانمائية الخارجية سواء أكان مصدرها أفراد ومؤسسات عامة

أم خاصة أم كان مصدرها الدول العربية أو الأجنبية . كما ان البحث لا يتم ما لم تحاول قدر المستطاع تقييم مساهمة المؤسسات الدولية في الانماء ، وان لم ننته منه بتقديم بعض الاقتراحات والتوصيات ، التي يمكن ان تؤدي الى زيادة كمية ونوع المساهمة من قبل المؤسسات الدولية ، وأيضاً الى زيادة فعاليتها اي زيادة الفائدة ، التي يمكن ان يجنيها لبنان من المساهمة التي تقدمها فعلاً هذه المؤسسات .

ونبدأ بتعريف المؤسسات الدولية التي هي موضوع البحث بانها تلك المؤسسات والمنظمات التي يشترك بتمويلها وبتوجيه سياستها ممثلون من أكثر من دولة أجنبية واحدة ، ونحن نستثني المؤسسات التي تمولها وتوجهها دول عربية فقط كالجامعة العربية وفروعها والمنظمات المنبثقة عن مؤتمرات القمة وذلك لكون الدول العربية دولاً شقيقة يجري البحث في مساهمتها في انماء لبنان في مجال آخر من مجالات هذا المؤتمر . كما اننا نستثني من بين المؤسسات الدولية تلك المؤسسات التي تمول من قبل دولة واحدة ، عربية كانت تلك الدولة أم أجنبية ، خاصة كانت تلك المؤسسات أم حكومية . فلا تدخل ضمن اطار هذا الحديث مثلاً مساهمة بنك التصدير والاستيراد الامريكي ولا مساهمة مؤسسة فورد أو مساعدات بنك فرنسا الفنية الخ ..

فنحن نتحدث اذاً عن المساهمة الانمائية ، التي تقوم بها أو يحتمل ان تقوم بها مؤسسات دولية غير عربية ، ومتعددة الأطراف ، أي غير ثنائية .

وأهم المؤسسات المذكورة في هذا البحث هي التالية :

البنك الدولي للانشاء والتعمير .

المؤسسة المالية الدولية .

رابطة الانماء الدولية .

صندوق النقد الدولي .

منظمة هيئة الامم المتحدة ، والهيئات التابعة لها * .

الصندوق الخاص التابع لهيئة الأمم .

برنامج المساعدة الفنية لهيئة الامم (والبرنامج الموسع) ** .

وكالة هيئة الأمم لغوث اللاجئين الفلسطينيين .

منظمة التغذية والزراعة (الفاو) .

البرنامج العالمي للتغذية .

منظمة الصحة العالمية .

منظمة هيئة الأمم للتربية والعلوم والثقافة (الانسكو) .

منظمة العمل الدولية .

المنظمة الدولية للطيران المدني .

الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

الهيئة العالمية للرصد الجوي .

صندوق هيئة الأمم لرعاية الطفولة .

اتحاد المواصلات الدولي .

المجموعة الاوروبية الاقتصادية (دول السوق الاوروبية المشتركة) .

صندوق الانماء الاروبي .

بنك الاستثمار الاوروبي .

---

* لمراجعة بحث عن صفات واغراض المنظمات التابعة لهيئة الامم انظر : الدكتور بسيم حنوش ، « نشاط الامم المتحدة في الحقلين الاقتصادي والمالي بالنسبة للدول العربية » في **دراسات في الدبلوماسية العربية** ، بيروت ١٩٦٥ ، الجزء الثاني .

** جمعا مؤخراً في هيئة موحدة اسمها مجلس ادارة البرامج الانمائية لهيئة الامم

٢ ــ المساهمة الانمائية الدولية : نوعها وكميتها

ما هي إذاً أنواع المساهمة التي تقدمها هذه المؤسسات الدولية لانماء لبنان وما هو حجمها وما هي أهميتها النسبية ... ؟ ان هذه المساهمة هي على نوعين ، النوع الأول والأصغر حجماً هو المساهمة المباشرة التي غرضها الواضح والمخطط هو المساهمة في انماء الطاقة الانتاجية والبشرية في البلد . ويمكن تصنيف المساعدة الانمائية المباشرة هذه بحسب كونها (أولاً) مساهمة في تمويل المشاريع الانمائية عن طريق القروض او الهبات التي تصرف لشراء المعدات و (ثانياً) مساهمة في العمل عن طريق ارسال الخبراء الذين يعملون كمستشارين وكاداريين و (ثالثاً) مساهمة في تدريب القوى العاملة وذلك بواسطة الخبراء أنفسهم أو بتمويل الدورات التدريبية في لبنان والبعثات التدريبية الى الخارج . وكثيراً ما يضم المشروع الواحد الذي تموله او تساهم في تمويله مؤسسة دولية العمليات الثلاث في آن واحد أي شراء المعدات وإرسال الخبراء وتدريب المواطنين . وسنأتي لاحقاً على تفصيل هذا النوع من المساعدة .

أما النوع الثاني من المساعدة التي تقوم بها المؤسسات الدولية في انماء لبنان فهو مساهمة غير مباشرة اي تلك التي ليس غرضها الرئيسي ولا همها الواعي هو انماء الطاقة الانتاجية والبشرية في لبنان ، لكن لها مع ذلك دوراً هاماً في تكوين الوضع الذي يسمح بنمو أكبر وانماء أصلح .

وربما اتضح ما اعني بمثل هذه المساهمة بذكر مثلين او ثلاثة أمثال منها ، فأهمها جميعاً من ناحية الحجم هو ما تقوم به وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة لهيئة الأمم المتحدة بتقديم بعض الغذاء الى ما يقرب من ١٥٠ الف لاجيء وبتعليم عشرات الآلاف من التلاميذ في جميع المستويات وفي حماية اللاجئين ومعالجتهم ضد الأمراض والاوبئة . ولا أظنني في حاجة لشرح مدى التأخر الذي لا بد وان يصيب الانماء

في لبنان لو اضطرت الدولة ان تتحمل العبء المالي الذي يمكن ان يجلبه توقف المساعدة الدولية . ومثل آخر على المساهمة غير المباشرة هو مـا يقوم به صندوق النقد الدولي من زيـارات استشارية دورية وتبادل في الآراء ربما ساعدت على توعية المسؤولين في طرق المحافظة على الاستقرار المالي الدولي . ومثل ثالث للمساهمة غير المباشرة هو ما تقدمه المؤسسات الدولية من فوائد غير مادية وفوائد مادية بتأسيسها مراكز اقليمية في لبنان تساهم في تقوية وضع لبنان كمركز علمي وثقـافي في الشرق الأوسط .

أما مجموع القروض والمساعدات التي صرفتها في لبـنان المؤسسات الدولية خلال الخمس سنوات الأخيرة فقد تراوحت بوجه التقريب بين ٣٥ و ٥٨ مليون ليرة لبنانية في السنة منها ٦ الى ١٩ مليون فقط للمساعدات الانمائية المباشرة وما تبقى فهو من نوع المساعدة التي لها أثر غير مباشر في الانماء في لبنان . وفيما يلي ملخص لقيمة أهم هذه المساعدات خلال الاعوام ١٩٦٢ — ١٩٦٦ .

المساعدات الانمائية الدولية للبنان

(بملايين الليرات اللبنانية)

	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
المساعدات الانمائية المباشرة					
السحوبات على قرض البنك الدولي لمشروع الليطاني	٨،٨	٧،٦	١٥،٧	١١،٠	—

مشاريع الصندوق الخـاص لهيئة الأمم	٠،٥*	١،٠*	٢،٠*	٣،٠*	٣،٥
المساعدات الفنية لمنظمات هيئة البرنامج العالمي للتغذية	١،٨	١،٨	١،١	١،١	١،١
(مشروع التخريج)	—	—	—	١،٠*	١،٢
المجموع	١١،١	١٠،٤	١٨،٨	١٦،١	٥،٨
المساعدات الانمائية غير المباشرة					
مصروفات وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في لبنان	٢١،٢	٢١،٣	٣٤،٢	٣٢،٥	٣٠،٠*
مصروفات منظمة اليونيسف	٠،٢	٠،٣	٠،٥*	١،٠	١،٠
مصروفات قوة الطوارىء الدولية في لبنان	١،٠	١،٣	٣،٥	٣،٤	٣،٥*
مصروفات المكاتب الاقليمية لهيئة الامم (غير المذكورة)	١،٠	١،٢	١،٤	١،٨	٢،٠
المجموع	٢٣،٤	٢٤،١	٣٩،٦	٣٨،٧	٣٦،٥
مجموع المساعدات الانمائية	٣٤،٥	٣٤،٥	٥٨،٤	٥٤،٨	٤٢،٣

وليست القيمة المالية لهذه المساعدات بالمبلغ الضئيل اذا قيس بمجموع المساعدات الخارجية ، التي استفاد منها لبنان في السنوات الأخيرة ، بل هي تمثـل على العكس من ذلك الجزء الأكبر من مجموع المساعدات

المصدر : للاعوام ١٩٦٢ الى ١٩٦٥ معهد الدراسات الاقتصادية في الجامعة الاميركية بيروت .
لعام ١٩٦٦ مكتب ممثل هيئة الامم في لبنان

* — رقم تقريبي .

الخارجية الرسمية سواء أكان مصدر تلك المساعدات الدول العربية أم الدول الأجنبية . ويصدق هذا القول خاصة منذ سنة ١٩٦١ حين تدنت المساعدة الاميركية الرسمية الى لبنان بجميع أشكالها (من ٨ ملايين دولار الى أقل من ٣ ملايين دولار في سنة ١٩٦٣ ومليون ليرة لبنانية عام ١٩٦٥) . اما اذا اضفنا الى مجموع المساعدات الخارجية الرسمية للمساعدات الخاصة كمؤسسة فورد والجامعات الثلاث غير الرسمية في لبنان والعديد من المستثمرين الاجانب في لبنان ، لضعفت بطبيعة الحال نسبة مساعدة المؤسسات الدولية الى مجموع المساعدات والقروض والاستثمارات الخارجية .

وليست الأهمية الكبرى لهذه المساعدة بالنسبة للمساعدات الرسمية الخارجية ، ليست هذه الأهمية وليدة الصدفة بل هنالك ولا شك أسباب وجيهة لتفضيلها . فالمؤسسات الدولية لا تمثل كتلة دولية معينة ، اذ ان لبنان نفسه عضو فيها كما هي أكثر دول العالم ، وللبنان ان يقول كلمته في اجتماعاتها الدورية ، ويمكنه التأثير ولو قليلاً في رسم سياستها . فقبول المساعدات من المؤسسة الدولية لا يتسم بطابع الارتباط بكتلة سياسية ولا بدولة معينة . هذا من ناحية . أما من الناحية الأخرى فعادة ما تكون تكاليف هذه المساعدة قليلة وعبئها المادي على لبنان معدوماً . فالتكاليف التي يتحملها لبنان من جراء دعوة الخبراء الدوليين لا تتعدى عادة توفير المكتب ووسائل النقل لهم . وتشترط بعض المساعدات اشتراك الدولة بتحمل جزء من تكاليف مشروع انمائي ، تقتنع الدولة بوجوب تنفيذه على كل حال . اما القرض الوحيد الذي أخذه لبنان من مؤسسة دولية فهو قرض الليطاني من البنك الدولي .

وليس من شك ان بامكان لبنان ان يستفيد الى حد أكبر بكثير مما استفاده حتى الآن من المساعدات الانمائية ، وخاصة من القروض التي يمكن ان يحصل عليها من المؤسسات الدولية المختلفة ، كما سنشرح في آخر هذا الحديث .

٣ — المساهمة الانمائية المباشرة

لننظر قبل ذلك ببعض التفصيل الى المساعدات الانمائية المباشرة ، وهي تضم كما نرى من الجدول السابق ثلاث مجموعات من المشاريع كان اولها وأهمها حجماً حتى عام ١٩٦٥ هو قرض البنك الدولي للانماء والتعمير للحكومة اللبنانية للصرف على مشروع الليطاني .

ا — مشروع الليطاني : هو من اكبر المشاريع الانمائية على الاطلاق في لبنان . وقد اعطي هذا القرض ومجموعه ٢٧ مليون دولار الى مصلحة مشروع الليطاني (كهيئة حكومية مستقلة) في ٢٥ آب ١٩٥٥ للمساهمة في تمويل الجزء الاول من مشروع تنمية نهري الليطاني، وينص على أن تقدم الدولة للمصلحة ودون فائدة الاموال المتبقية اللازمة لاتمام المشروع . ويضم المشروع بناء سد على نهر الليطاني لتكوين خزان بسعة ٦٠ مليون متر مكعب وحفر نفقين وبناء محطتين للقوة الكهربائية مع محطات وخطوط توزيع القوة، كما انه يضم مشروع ري الاراضي الزراعية . وقد قدرت تكاليف المشروع ذلك الوقت بـ ٤٠ مليون دولار، وكان من المنتظر ان ينتهي عام ١٩٦١ ، ولكن عدة عقبات اخرت اتمامه . اما شروط القرض فاهمها ان التسديد يتم خلال ٢٥ عاماً ابتداء من آب ١٩٦١ وبفائدة سنوية قدرها ٤,٧٥ بالمئة [١] . وقد سحب القرض خلال السنوات الماضية بمعدل ٣ ملايين دولار في السنة تقريباً، وسحب آخر قسم منه عام ١٩٦٥ . اما الاقساط المسددة فقد بلغ مجموعها حتى منتصف عام ١٩٦٦ ، ٣,٤ مليون دولار [٢] اي ما يزيد عن ١٠,٥ مليون ليرة لبنانية . وقد صرفت الاموال المقترضة على تمويل شراء المعدات والتجهيزات اللازمة من الخارج

---

١ IBRD, «Supplement to the Tenth Annual Report» 12 September 1955 p. 2.

٢ IMF, *International Financial Statistics*, October 1966 p. 12.

وعلى تمويل بعض الخدمات والاعمال الفنية التي قام بها اختصاصيون اجانب في تحضير وتنفيـــذ المشروع . ويلاحظ ان مشروع الليطاني داخل في « خطة التنمية الخمسية » للاعوام ١٩٦٥ — ١٩٦٩ .

ب — مشاريع الصندوق الخاص التابع لهيئة الامم : هي مشاريع بدأ تنفيذها منذ عام ١٩٦٢ و١٩٦٣ ، ومدتها تتراوح بين ٤ و٥ سنوات ، ويلاحظ ان هذه المشاريع داخلة ايضاً في « خطة التنمية الخمسية » ، ويقوم بتمويلها جزئياً الصندوق الخاص لهيئة الامم ، كما انه يعين الادارة المسؤولة عنه والخبراء اللازمين لتنفيذه ، بينما تساهم الحكومة اللبنانية بجزء آخر من التكاليف تصرف عادة على احتياجات المشروع المحلية . ومشاريع الصندوق الخاص هذه كما كانت عام ١٩٦٦ فهي التالية :

مسح المياه الجوفية : بدأ تنفيذ المشروع عام ١٩٦٣ ، وغرضه الرئيسي هو تحديد المناطق ، التي يوجد فيها مياه جوفية في لبنان ، وتعيين كميتها خلال مدة خمس سنوات تنتهي عام ١٩٦٨ . كما ان احد اغراضه هو المساهمة في تأسيس وتنظيم دائرة المياه الجوفية في وزارة المياه والكهرباء التي اوجدت في اذار ١٩٦٦ . وتقدر تكاليف هذا المشروع بـ ٢,٢٨٦,٠٠٠ دولار يشترك الصندوق الخاص فيها بمبلغ ٨٦٧,٠٠٠ دولار ، وتتحمل الدولة المبلغ المتبقي ، وتضم مساهمة الصندوق الخاص تكاليف ثلاث خبراء دوليين دائمين وعدة خبراء يعملون لمدة قصيرة . اما اهم ما تم تحقيقه من هـذا المشروع فهو تحديد ثلاث مناطق فضلى للدراسة المفصلة يستمر الحفر في اثنين منها هما شمال لبنان والباروك ، وتحضير خرائط هيدروجيولوجية للبنان ، وتعيين نقاط مائية في احدى ضواحي بيروت ، وقياس نوعية وكمية المياه التي تنبع من قعر البحر قرب شكا .

مشروع الحراج : الغرض من هذا المشروع الذي تديره هيئة التغذية الدوليـــة هو مساعدة الدولة بالتعاون مع المشروع الاخضر في التخطيط

وتدريب الموظفين والقيام بالاختبارات اللازمة ، وذلك سعياً وراء احياء المناطق الجبلية الجرداء في لبنان . ويقوم الآن ثلاثة خبراء بعدة دراسات للاراضي المبنية ولنوع التربة وانواع الاشجار الصالحة ، كما انه خصص مساحة تجريبية لغرس شجرة الارز ، وحدد ٨ بعثات تدريبية للخارج معدل مدة البعثة ستة اشهر . اما تكاليف المشروع للمدة ١٩٦٣ — ١٩٦٧ فهي ٢,٣٢١,٨٨٣ دولار يساهم الصندوق الخاص منها بـ ٨٨٦,٨٠٠ دولار وتساهم الدولة في الباقي . ويساهم البرنامج العالمي للتغذية بتمويل جزء من تكاليف مشروع التحريج المذكور ، وذلك بتقديم الحبوب التي تزيد قيمتها سنوياً عن مليون ليرة لبنانية الى العمال الذين يعملون في التحريج ، وذلك بدل جزء من الاجر العائد لهم (انظر ادناه) .

دراسة التربة ومناهج الري : غرض هذا المشروع الذي تديره منظمة التغذية والزراعة ايضاً هو دراسة نوع التربة في مناطق مشاريع الري ، واختبار طرق الري المختلفة وحاجة المزروعات المختلفة لمياه الري وللسماد وذلك بغية تحسين الانتاج . ويعمل في هذا المشروع ٦ خبراء ، وتبلغ تكاليفه ١,٢٠٥,٢١٠ دولار يساهم فيها الصندوق الخاص بـ ٥٨١,٩٠٠ دولار . كما ان المشروع يمول بعثتين الى الخارج .

المعهد الوطني لتدريب المعلمين المهنيين (ابنت) : غرض هـــذا المشروع الذي تديره الاونسكو هو تدريب المعلمين للعمل في المدارس المهنية والفنية ، واعادة تدريب المعلمين العاملين والاداريين والمراقبين . وهذه المدارس هي على ثلاثة انواع : مدارس للمهن الصناعية ومدارس للتجارة والفنادق ومدارس للمهن النسائية . اما مدة التدريب فهي سنتان تتلوان سنة تدريب عملي . اما تكاليف المشروع للسنوات ١٩٦٤ — ١٩٦٨ فهي ١,٦٧١,٩٩٠ دولار يساهم فيها الصندوق الخاص بـ ٢٨٥,٥٨٧ دولار . ويعمل في المشروع ٤ خبراء دوليين و١٢ خبير آخر منهم ٣ تمولهم

فرنسا ، كما ان هناك مخصصات لاربع بعثات لمدة ٩ اشهر ، لكنها لم تستعمل حتى الآن .

معهد الصحة الحيوانية للشرق الاوسط : ويتألف هذا المشروع من جزئين اولهما المركز الاقليمي الذي ينسق اعمال خمس وحدات في بلدان الشرق الاوسط يختص كل واحد منها بدراسة امراض حيوانية معينة وثانيهما هو الوحدة الموجودة في لبنان ، والتي تضم مختبراً في الفنار يختص بالابحاث في امراض الدجاج وبانتاج اللقاح اللازم . وقد توصل الى انتاج ما يكفي لحاجة لبنان ، فاستغنى بذلك عن الاستيراد . ويعمل في المعهد في لبنان ١١ خبيراً دولياً منهم ثلاثة في المركز الاقليمي ، كما انه يمول عدداً من دراسات التدريب والبعثات . ففي عام ١٩٦٦ ضم البرنامج ٢٦ بعثة محلية لمدة شهرين وسبع بعثات للخارج . وتقدر تكاليف المشروع في لبنان خلال المدة ١٩٦٢ — ١٩٦٧ بـ ١,٣٦٠,٧٥٠ دولار يساهم فيها الصندوق الخاص بـ ٨١٣,٧٥٠ دولار ، وتساهم الدولة بالباقي .

مركز سلامة الطيران المدني : وهو مركز اقليمي اسس تحت ادارة المنظمة الدولية للطيران المدني للمدة ١٩٦٣ — ١٩٧١ بغرض رفع مستوى سلامة الطيران المدني في لبنان وفي منطقة واسعة من آسيا وافريقيا تمتد من سوريا الى نيجيريا . وتضم الوسائل التي ينتهجها المركز لهذا الغرض تدريب موظفي دوائر الطيران المدني الرسمية وموظفي شركات الطيران المختصين بملاحة وتنظيم سير الطائرات ، وتزويدهم بالمعلومات والنصائح اللازمة لهم في عملهم . ويقوم المركز في بناية قرب مطار بيروت ، ويضم مختبرات ومعدات وقاعات دراسية يزيد عددها عن المئة . وقد قارب عدد المشتركين في دراسات التدريب عام ١٩٦٦ الألف مشترك . كما أن المركز نظم مؤتمراً حضره ١٣٠ ممثلاً من ثلاثين دولة وثلاثين شركة طيران . اما تكاليف المشروع فتقدر بـ ٤,٥٤٥,٩٦٣ مليون دولار منها

٢,٢٠٧,٥٤٩ دولار يساهم بها الصندوق الخاص . اما عدد الخبراء العاملين في المركز فهو ١٨ ، كما ان هناك مخصصات لبعثتين الى الخارج كل منها لستة اشهر .

مشروع التحريج — البرنامج العالمي للتغذية : ان هذا المشروع مندمج مع مشروع الحراج المذكور اعلاه وغرضه مساعدة المشروع الأخضر خلال المدة ١٩٦٤ — ١٩٦٩ في استصلاح الاراضي والتحريج في المناطق المرتفعة ، ذلك بتقديم الحبوب كجزء من اجور ١٥٠٠ عامل يعملون في المشروع ، وايضاً بتوزيع العلف لاصحاب الابقار لتشجيعهم على تخفيض عدد الماعز في تلك المناطق . وتقدر تكاليف المشروع الاصلي مع تمديده بـ ٣,١٧٥,٨٣٧ دولار يقدم منها البرنامج العالمي للتغذية ١,٤٤٢,٥٠٠ دولار .

ج — المساعدة الفنية لهيئة الامم ومنظماتها

اما المجموعة الاخرى من المساعدات الانمائية التي تقدمها فعلاً مؤسسات هيئة الامم للبنان فهي المساعدات الفنية وتزيد قيمتها عن المليون ليرة سنوياً . يدفع الجزء الأكبر منها بشكل رواتب واجور نقل لخبراء هيئة الامم الذين يعملون في مختلف ادارات الدولة . وقد قارب عدد هؤلاء الخبراء عام ١٩٦٦ الثلاثين خبيراً كما هو مفصل ادناه ، وذلك من اصل ٨٠ خبيراً دولياً في جميع عمليات هيئة الامم في لبنان . الا ان المساعدات الفنية كثيراً ما تشمل بعض المخصصات لتدريب الموظفين عن طريق ارسال البعثات الى الخارج بالاضافة الى ان ارسال الخبير الدولي الى لبنان يشترط على الدولة ان تعين موظفاً رديفاً (counterpart) يتدرب على يدي الخبير الدولي ، على اساس ان يتمكن من القيام بعمل الخبير بعد رحيله .

أما الحقول التي عمل فيها الخبراء في لبنان عام ١٩٦٦ فهي التالية :

المؤسسة الدولية	عدد الخبراء	نوع العمل
منظمة العمل الدولية	٣	لمكتب توظيف العمال وادارة العمل الاجتماعي
	١	الحرف التقليدية
منظمة التغذية والزراعة	٣	احصاء زراعي، اقتصاد زراعي، تسويق زراعي
	١	كرنتينا طرابلس
	١	استعمال الاسمدة (تمويل هولندا)
منظمة هيئة الأمم للتربية	١	تدريب المعلمين
والعلوم والثقافة	١	ابحاث في طرق التعليم
	١	تعليم وابحاث فى علم الاجتماع
منظمة الصحة العامة	٢	خبراء مركز الصحة الريفي
	١	البيئة الصحية
	١	معالجة ذوي العاهات
	١	تأسيس مختبرات في المناطق
	١	خدمة الطب النفساني
	١	دراسة الانكلوستوماسيس
	٢	دراسة المجاري والحثالة واستئصال الجرذان
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	١	تعليم فيزيا الطاقة الذرية
	١	فيزيا المستشفيات
المنظمة الدولية للطيران المدني	٢	تنظيم سير الطائرات
اتحاد المواصلات الدولي	١	ادارة التلغراف والتلكس
الهيئة العالمية للرصد الجوي	١	الطقس والزراعة
برنامج المساعدة الفنية لهيئة	١	تدريب في العمل الاجتماعي

والسؤال الذي يطرح بين الحين والآخر هو هل لبنان في حاجة فعلاً

للمساعدة الفنية الخارجية ؟ وأحد أسباب اثارة هذا السؤال يرجع الى ان عدداً لا بأس به من اللبنانيين المثقفين وذوي الخبرة قد هاجروا أو هم يهاجرون الى البلدان العربية والى بلدان أميركا الشمالية والجنوبية للعمل فيها ، ويحتل بعض هؤلاء المراكز الهامة في الحقول الفنية والطبية والادارية والاستشارية في تلك البلدان . لكننا نرى في نفس الوقت ان الشعور يزداد في لبنان بان الارتقاء الى مستوى جديد من الفعالية الادارية والفنية تعترضه عقبة هامة هي النقص في المهارات اللبنانية الفنية والادارية وخاصة في القطاع العام . وليس طلب الدولة المعونة الفنية من المؤسسات الدولية ومن الدول الصديقة الا مظهراً من مظاهر الشعور بالتفاوت بين العرض والطلب .

ان حركة استيراد لبنان للخبرة الأجنبية من جهة وتصدير الخبرة اللبنانية الى الخارج من جهة ثانية له عدة أسباب أهمها ولا شك هو اختلاف نوع الخبرات المستوردة والمصدرة في أكثر الحالات، وذلك بسبب ازدياد التخصص الفني في العالم الحديث زيادة مطردة . ولكن هناك أسباباً أخرى لا تشجع على استيطان الخبرة اللبنانية في بلدها احدها هو ارتفاع الدخل الذي يمكن ان يحصل عليه اللبناني الخبير في الخارج (وفي المؤسسات الدولية ذاتها) بالنسبة لما يمكن ان يحصل عليه في بلده وثانيها هو عدم معرفة المسؤولين بوجود وبكفاءات الخبراء اللبنانيين الذين هم في حاجة اليهم ان كان في الخارج أو في لبنان ذاته . وثالثهما هو تأثير الاعتبارات السياسية والطائفية في تعيين اللبنانيين ذوي الكفاءات أو في حين لا تدخل هذه الاعتبارات في قبول خبير دولي .

وان قبلنا طوعاً أم قصراً بهذه التحديدات للاستفادة من الطاقات والامكانات اللبنانية الموجودة أو المهاجرة فلا يجب ان نقبل ببطء حركة التدريب الذي يخلق المهارات اللازمة في القطاع العام . فمن غريب الحال في لبنان ان نرى بعض الشركات الخاصة ، وهي التي تتفحص التكاليف

بدقة متناهية نراها كثيراً ما تقبل هذه الشركات بدفع الرواتب الباهظة لتدريب موظفيها محلياً وفي الخارج كي يحتلوا مكان الفنيين الأجانب، كما تقبل هذه الشركات بدفع الرواتب العالية المناسبة لموظفيها بعد تحملها تكاليف تدريبهم . بينما نرى الدولة تتأخر في اتباع نفس الطريقة . وربما كان سبب تأخر الدولة في ذلك هو ارتباطها بنظام للتوظيف قليل المرونة وخاضع لاعتبارات غير فنية أو كان سببه هو عدم وجود العدد الكافي من الموظفين الذين بامكانهم الاستفادة من التدريب في مدة قصيرة فائدة تمكنهم من استلام الوظائف الفنية المعنية . او ربما كان السبب هو عدم استعداد دوائر الدولة بالنظر الى ميزانيتها من تحمل الاعباء المالية التي تترتب على اعتناق برنامجه لتدريب الموظفين . ويجب ان يذكر ان ليس لبنان البلد الوحيد، الذي يعاني من هذه المشكلة، بل يشترك معه في ذلك أكثر الدول النامية أو كلها . إذ ان أحد أهم مظاهر التخلف الاقتصادي في الواقع هو التخلف التقني أو الفني، الذي يزول بزواله أهم مرافق التقدم الاقتصادي . كما ان الحاجة الماسة للكفاءات الفنية عادة ما تتركز في الكفاءات ذات المستوى العالي لندرة هذه الكفاءات بطبيعة الحال ، وذلك لما تتطلبه من مدة طويلة في التدريب النظري تتبعها مدة طويلة في التطبيق العلمي . فتكاليف خلق هذه الكفاءات هي غالية جداً ، ولكن هناك عددا من الاقتصاديين يعتبرن توظيف الأموال في خلق هذه الكفاءات هو أكثر فعالية بكثير من صرفها على زيادة رأس المال الثابت أي على المشاريع الانمائية المادية . وتحاول بلدان نامية عديدة ان تسد جزءاً من الثغرة بين العرض والطلب على المهارات الفنية العالية بتأسيس المعاهد الخاصة لهذا الغرض، وبتخصيص مبالغ كبيرة نسبياً لبرنامج التدريب الفني والمهني، وذلك ضمن اطار برنامج التنمية الاقتصادية العام . الا ان لبنان يفتقر حتى الآن الى مثل هذا التخطيط الشامل في مجال التدريب الفني العالي، بل ان المجال متروك للنشاط والاستعداد الفردي وللمؤسسات العلمية

الخاصة تساندها الدولة والمؤسسات الدولية بمشاريع للتدريب على المستوى المهني.

فالحاجة الى المعونة الفنية الخارجية هي حاجة حقيقية ومستمرة، ولكن امكانيات هذه المساعدة هي امكانيات ضيقة بسبب توزيع أموال المعونة الفنية المحدودة على عدد كبير من الدول النامية . فيجب اذاً الاستفادة من حصة لبنان الى الحد الاقصى بالاضافة طبعاً الى محاولة الحصول على أكبر حصة ممكنة . ولا شك ان الفائدة التي يمكن ان يجنيها لبنان من المساعدة الفنية هي أهم بكثير مما يمكن ان يوحيه صغر تكاليف هذه المساعدة . غير ان الاستفادة الفعلية كانت في الماضي ولا تزال أقل بكثير من الممكن والضروري وذلك لعدة عوامل الخصها بما يلي :

أولاً — مع ان هناك بعض الخبراء الدوليين الذين يسدون خدمات جليلة في الادارات التي يخدمون فيها الا ان هناك عددا لا يصل الى المستوى الكافي من المقدرة . وهذه هي احدى الصعوبات المتزايدة في نجاح برنامج المساعدات الفنية بشكل عام مرجعه الى تزايد الطلب على الخبراء بالنسبة للعرض من جهة والى تدني المغريات الكافية من وجهة نظر الخبراء لجذب افضل الخبراء سواء أكان ذلك من ناحية الراتب أم من ناحية استمرار الخدمة أم من ناحية الاستقرار .

ثانياً — أما إذا كان الخبير كفؤاً فنرى ان اقامته هنا تكون قصيرة نسبياً لا تتعدى السنة في أكثر الاحوال وان كان بالامكان تمديدها في بعض الاحيان ، ويحد قصر المدة هذه من الفائدة المرجوة ، اذ ان الجزء الأول من الاقامة يقضيه الخبير في التأقلم وفي التعرف على المشاكل المحلية، فلا يبدأ بالانتاج المثمر حتى تكون مدة اقامته قد قاربت على الانتهاء .

ثالثاً — ان الادارة الحكومية التي تطلب الخبير كثيراً ما تكون مقصرة أما في تحديد عمله بالدقة اللازمة أو في انتخاب الخبير الكفؤ من بين الموجودين القلائل أو في تشغيلهم بشكل كامل عند وصوله ، فكثيراً ما

نرى الخبير الدولي يعاني نفسياً من شعوره بانه مهمل ، وان ليس هناك شعور حقيقي بالحاجة اليه .

رابعاً – نادراً ما يستفاد من شروط التدريب الذي هو جزء من المساعدة الفنية ، فالموظف الرديف عادة ما يكون ذا مستوى علمي لا يسمح له ان يستفيد من خبرة الخبير فائدة كافية. أما بالنسبة للبعثات فليس خافياً انها كثيراً ما تتخذ شكل رحلة ترفيهية الى الخارج لمدة ثلاثة أشهر لأحد الموظفين المحظوظين أو الذين « جاء دورهم » .

وترجع مسؤولية انتخاب الخبراء وتنسيق اعمالهم ومتابعتها في الوقت الحاضر الى الوزارة المستفيدة في المكان الأول تساعدها في ذلك ثلاثة دوائر حكومية هي مديرية الامم المتحدة والمنظمات الدولية في وزارة الخارجية ومصلحة التعاون التقني وادارة الابحاث والتوجيه في التفتيش المركزي . الا ان اعمال هذه الدوائر نادراً ما تتعدى التسيير الروتيني للمعاملات الى التأثير الفعلي في انتخاب الخبير ومتابعة اعماله . فايجاد دائرة واحدة فيها موظفين اكفاء وعندها السلطة الفعلية للتنسيق والتوجيه الايجابي لا بد وان يحسن من فائدة المعاونة الدولية .

٤ – المساهمة الانمائية غير المباشرة

أما المشاريع ذات الفائدة الانمائية غير المباشرة ، فتضم بالاضافة الى ما تعمله وكالة غوث اللاجئين في حقلي الصحة والتعليم (بمساعدة الاونسكو ومنظمة الصحة العالمية) بعض المراكز الاقليمية التي تقوم بادارتها منظمات هيئة الأمم . وأهم هذه المراكز الاقليمية هي التالية :

– المركز الاقليمي لتدريب موظفي التعليم العالي في البلاد العربية ، وهو مشروع تموله الانسكو وترسل له المدربين اللازمين وتقدر تكاليفه السنوية بـ ٦٠٠ الف ليرة تقريباً .

– المركز الاقليمي لاستئصال الملاريا ، تموله وتديره منظمة الصحة الدولية وفيه اربعة خبراء يدربون الموظفين في هذا الحقل وتقدر تكاليفه السنوية بمئة الف ليرة .

– مركز التدريب في صناعة الالبان ، وتديره منظمة التغذية والزراعة الدولية ، وتموله الدانمرك ، وفيه خبيران ، ويدير مخبراً ، وتقدر تكاليفه السنوية بربع مليون ليرة .

– المكتب الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم في بيروت ، وهو تابع لسكرتيرية هيئة الأمم في نيويورك .

– المكتب الاقليمي لمنظمة العمل الدولية ، وهو تابع للمكتب الرئيسي للمنظمة في جنيف .

وتقوم المنظمات الدولية بين الحين والآخر بتنظيم وعقد مؤتمرات دولية كل في حقل اختصاصه تدعو اليها الخبراء الدوليين والاختصاصيين والموظفين من الدول العربية وجامعة الدول العربية مما يسمح للمهتمين في الشؤون الفنية في لبنان بالاشتراك والاستفادة والاحتكاك بالاختصاصيين ذوي الخبرة من خارج لبنان ، كما تخدم هذه المؤتمرات المصلحة اللبنانية عن طريق تعريف الزوار العرب والأجانب على مدى التقدم العلمي والحضاري الذي توصل اليه لبنان . وبالاضافة الى المؤتمرات تقوم هذه المؤسسات بين الحين والآخر بتنظيم واقامة المعارض الثقافية والفنية .

وتساهم المؤسسات الدولية بصورة غير مباشرة ايضاً في حركة الانماء الاقتصادي في لبنان ، وذلك عن طريق صرفها مبالغ كبيرة بالعملة الأجنبية لادارة مراكزها الاقليمية ، وباجتذاب عدد كبير من موظفيها ومدعويها لزيارة لبنان . وأهم مصادر هذا الدخل بالعملة الأجنبية ، كما يظهر من الجدول الأول، يأتي من مصروفات وكالة غوث اللاجئين التي

تقيم ادارتهـــا الرئيسية في لبنان، والتي تقوم بشراء ونقل كميات مـــن احتياجاتها الكبيرة عن طريق التجار اللبنانيين أو من السوق اللبنانية . كما تضم هذه المصادر مصروفات مكتب قوة الطوارىء الدولية وأفراد هـــذه القوة الذين يزورون لبنان في اجازاتهم ومصروفات مكتب منظمة مراقبة الهدنة التابع لهيئة الأمم .

٥ – امكانيات جديدة لمساهمة المؤسسات الدولية

لا بد قبل الانتهاء من الحديث ان اذكر ، ولو بايجـــاز ، بعض المؤسسات الدولية التي يسعى لبنان ان يستفيد من امكانياتها في مجال الانماء الاقتصادي . واخص بالحديث ثلاث مؤسسات في اسرة السوق الاوروبية المشتركة أو المجموعة الاوروبية الاقتصاديـــة (L. E. C.) والمؤسسات المالية الدولية (I. F. C.) ومنظمة التنمية الدوليـــة (I. D. A.) . والأولى هي منظمة ست دول أوروبية، أما الاخيرتين فترتبطان اداريا مع البنك الدولي .

فقد عقد لبنان في مايو (أيار) ١٩٦٥ كما هو معروف اتفاقاً مع أسرة السوق الاوروبية المشتركة تعاهدت بموجبه دول السوق بمنح لبنان مساعدة فنية، وبتأمين حكومي لبعض التسهيلات المصرفية، وبتشجيع توظيف رؤوس الأموال بالاشتراك مع رأس المال اللبناني في لبنان . هذا بالاضافة

---

١ انظر الاستاذ مصطفى النصولي « السوق الاوروبية المشتركة وعلاقاتها مع الـدول العربية في **دراسات في الدبلوماسية العربية** نشره في مجلس الخدمة المدنية فـــي بيروت ١٩٦٥ .

٢ انظر مقال جان شامي «Où en est l'accord Liban - CEE ?» في جريـدة الاوريان الصادرة في ١٩٦٧/١/٣١ و OECD : *The Flow of Financial Resources to less Developed Countries,* 1956-1962, Paris 1964, pp. 124f.

طبعاً الى تبادل منح « شرط الدولة الأكثر رعاية » فيما يختص بالتبـادل التجاري بين دول السوق ولبنان . أما الشرط الأخير ففائدته سلبية بمعنى ان لبنان يؤمن لصادراته الى السوق معاملة لا تنقص عن معاملة صادرات اسرائيل ما دامت الأخيرة خارج نظام العضوية المشاركة . أما المساعدات الأخرى التي يمكن للبنان ان يستفيد منها في انمائـــه الاقتصادي فليس واضحاً حتى الآن اذا كانت دول السوق ستمنح لبنان أي مساعدة جماعية أي من قبل اسرة السوق كمجموعة بالاضافة الى ما يمكن ان تقرر أي دولة من الدول الست ان تمنحه الى لبنان على أساس ثنائي . وينتظر ان تجري مباحثات بين لبنان والاسرة خلال هذا العام للتوصل الى اتفـــاق يحدد نوع المساعدات بصورة حسية غير محدودة . والمفهوم ان لبنان يسعى الآن للحصول على مساهمة السوق في تمويل مشاريع داخلية في خطـــة التنمية الخمسية تمويلاً جزئيـــاً وهي (١) مشروع الليطاني (٢) تنميـــة صيد الأسماك (٣) تنمية انتاج الفواكه وتسويقهـــا . (٤) التنقيب عن المعـــادن (٥) التدريب الفني والمهني (٦) تنميـــة السياحة . الا انـــه استباق للاحداث ان يؤكد اذا كانت مساعدة دول السوق ستتعدى المساعدة الفنية المصرفية الى المساعدة المالية . فرغم ان اتفـــاق السوق مع لبنان قد وضع سابقة جديدة من حيث استعداد السوق لتقديم المساعدة الفنية الى دول خارج دول الأعضاء وخارج الدول المشتركـــة (التي تضم المستعمرات السابقة واليونان وتركيا) الا ان السوق لم تقدم حتى الآن مساعدة مالية الى غير هذه الدول بواسطة أي من المؤسستين التابعتين لها وهما صندوق الانماء الاوروبي أو بنك الاستثمار الاوروبي . ويقدم صندوق الانماء هبات وقروضاً لمدة طويلة تمتد حتى ٤٠ عامـــاً وبفائدة منخفضة بينما يساهم مصرف الانماء بقروض اقصى مدتهـــا ٢٥ عاماً وبفائدة عادية يمكن تخفيضها بهبة خاصة من صندوق التنمية .

كما ان لدى أسرة السوق ميزانياتها الخاصة بالاضافـــة الى مصادر

المؤسستين المذكورتين . ويلاحظ ان معاهدة تأسيس الأسرة الاوروبية تسمح في المبدأ منح المساعدة الى دول خارج السوق . وموقف لبنان من اسرة السوق هو موقف المطالب ببعض الامتيازات ، وذلك بسبب التفاوت الكبير بين واردات لبنان من السوق بالنسبة لصادراته اليهـا ، اذ فاقت الواردات عشرة أضعـاف الصادرات (باستثناء صادرات البترول) في السنوات الأخيرة .

أما فيما يختص بالمؤسسة الحالية الدولية التابعة للبنك الدولي فهي مؤسسة استثمار غرضها بحسب ميثاق تأسيسها هو تشجيع التنمية الاقتصادية ، وذلك أما عن طريق القروض أو الاستثمار المباشر في المشاريع الصناعية الخاصة أو في المؤسسات المالية والمصرفية التي غرضها تمويل المشاريع الانتاجيـة الخاصة . فهي لا تحتاج لكفالة من الدولة وليس غرضها تمويل المشاريع الحكوميـة كما هو الحال في البنك الدولي . وهي لا تتدخـل في ادارة المشاريع المحلية بل تحصر مساهمتهـا بأقل من نصف تكاليف المشروع ويتفق على شروط مساهمتها في كل مشروع على حدة عن طريق المفاوضة. الا ان عادة ما تشابه هذه الشروط التجارية العاديـة . ومن أغراض المؤسسة ايضاً تشجيع تطوير السوق الحالية المحلية كي يسهل على القطاع الخاص الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الانتاجية .

ويمكن للبنان ان يستفيد من الخدمات التي تقدمها المؤسسة الدولية بعدة طرق ، أولها محاولة اشراك المؤسسة في اقامة وتمويل بنك الانماء المزمع انشاؤه في لبنان، وذلك عن طريق المساهمة في رأس المال وايضاً ببيعـه سندات البنك ليستعمل ريعها في تمويل المشاريع الانمائية الخاصة . والدولة جادة كما هو معروف في السعي لاتمام اتفاق مع المؤسسة لهـذا الغرض خلال هذا العام . ولكن امكانية مساهمة المؤسسة لا تنحصر في هـذا المجال بل يمكن ان تتعداه الى المساهمة مع القطاع الخاص في تأسيس أو

توسيع مشاريعها الصناعية الكبرى ودور الدولة هنا هو في تنسيق طلبات التمويل هذه ودعمها لدى المؤسسة بالطرق الدبلوماسية العادية .

أما بالنسبة لرابطة التنمية الدولية فهي الفرع الآخر والأهم من عائلة البنك الدولي خاصة وان هنالك ضغطاً متزايداً من قبل الدول المتخلفة ومن قبل البنك الدولي ذاته لتوسيع نوع المساعدة الذي تقدمه منظمة التنميـة الى أكبر حد ممكن . وقيمة مساعدة هذه الرابطة تظهر بوضوح اذا نظرنا الى الغرض من تأسيسها الا وهو تقديم القروض الطويلة الأجل، والتي تمتد من ٤ الى ٤٠ سنة الى البلدان المتخلفة بفائدة اسمية تغطي تكاليف ادارة هذه القروض (أي بأقل من ١٪) ، وذلك لتمويل مشاريع ما يسمى برأس المال الاجتماعي ، التي يصعب تبريرها على أساس الربح التجاري العادي، وبالتالي يصعب الحصول على قروض لها من البنك الدولي أو من المؤسسة المالية الدولية . وبطبيعة الحال فان الطلب على مساعدة هـذه المنظمة أعظم من الموارد المتوفرة لها رغم ازدياد هذه الموارد سنة بعد أخرى . ولم يستفد لبنان حتى الآن من المساعدة التي له حق طلبهـا من منظمة الانماء بصفته عضواً فيها وبصفته دولة نامية . ولا يصعب على المختصين ان ينتخبوا من جدول المشاريع المدرجة في خطة الخمس سنوات بعض المشاريع التي تستوفي شروط المنظمة ومن السعي جديـاً وباصرار على الحصول على قروض منها لتمويلها .

ولا بد قبل انهاء الحديث من ايراد بعض الملاحظات عن سبب تأخر لبنان وبلدان الشرق العربي الاخرى في الاستفـادة من التسهيلات التي تقدمها هذه المؤسسات الدولية استفادة كبيرة ، خاصة اذا قيس ما تحصل عليه دول الشرق العربي بما حصلت عليه اسرائيل او الباكستان او الهند او غيرها من الدول . ولا يكفي ان نقول في تفسير ذلك ان لهذه الدول علاقة سياسية خاصة بالدول الغربية الكبرى التي لهـا ولا شك الصوت

الاكبر والنفوذ الاعلى في سياسة وادارة هذه المؤسسات . اذ ان جزءاً من اللوم يقع على عاتق الدول العربية ذاتها، وذلك اولاً من حيث تقاعسها في تحضير المشاريع، ودرس طرق تمويلها تحضيراً ودرساً علميين يسمحان بتقديم طلب المساعدة المالية بشكل منطقي وكامل ومقنع ، وثانياً من متابعة تقدم هذا الطلب من قبل الفنيين وحث المؤسسات الدولية على الاجابة عليه . ويكون هذا الحث على مختلف المستويات الفنية منها والدبلوماسية والسياسية العليا . ولا يمكن التقليل من اهمية تحضير المشروع تحضيراً علمياً كاملاً واثر ذلك في ايجاد التجاوب المبدئي من قبل مؤسسات التمويل الدولية ، فهذه المؤسسات هي ذاتها تحت ضغط معنوي للمساهمة في المشاريع الانمائية في اكبر عدد من الدول وتوزيع هذه المساهمة بينها بشكل عادل، كما انه لا يمكن تقليل اهمية الضغط الدبلوماسي في الظرف الملائم وعلى المستوى المناسب .

٦ – مقترحات وتوصيات

يظهر من البحث السابق ان هناك فوائد معينة هامة يحصل عليها لبنان عن طريق مساعدات وقروض المؤسسات الدولية المختلفة . وتنبع هذه الفوائد من خصائص هذه المساعدات والقروض ، واهمها (١) انها اقل عرضة لان تكون خاضعة لنفوذ سياسي ضيق و (٢) انها عادة ما تكون اقل كلفة للبنان من غيرها من المساعدات والقروض الدولية ، وان لم تكن دائماً اقل كلفة من هبات المؤسسات العلمية والخيرية الخاصة . (٣) ان فوائدها تنتشر في مجال واسع وتنقسم بين قروض لتمويل التجهيزات وبين خبراء يعملون في مجالات الدولة وتدريب الموظفين .

القروض الانمائية

فبالنسبة الى القروض الانمائية فهي لم تتعد حتى الان قرض البنك الدولي لمشروع الليطاني الذي عقد قبل اثنتي عشرة عاماً . انما هناك عدد من المؤسسات الدولية بما فيها البنك الدولي يمكن ان يساهم مساهمة اكبر في تمويل المشاريع الانمائية الحكومية والخاصة في لبنان، واخص منها المؤسسة المالية الدولية ورابطة التنمية الدولية واسرة السوق الاوربية المشتركة، فعلى الدولة اذا ان تخلق الالة الادارية الكفؤة (١) لتنسيق الحاجات المختلفة (٢) توجيه طلب المساعدة المالية الى المؤسسة المناسبة (٣) التأكد من استيفاء الطلب للشروط الفنية المطلوبة وتحقيق المستوى العلمي المناسب . والحاجة هنا لاختصاصيين في التمويل والاقتصاد والتسويق يساعدون الفنيين على تحضير الطلب ووضعه بشكله النهائي (٤) متابعة طلب القروض لدى المؤسسات المعنية وتعديلها بالاتفاق مع جميع الفرقاء بحسب سير المفاوضات (٥) دعم هذه الطلبات لدى المؤسسات المعنية من قبل الدولة بالطرق الدبلوماسية العادية وعن طريق الزيارات وفي مجالات المؤتمرات الدولية والجلسات الدورية للمؤسسات الدولية .

اما المكان الطبيعي لمثل هذه الهيئة التنسيقية فهي وزارة التصميم او في الهيئة التي يمكن ان تقوم بعملها على ان تكون باتصال وثيق مع المعنيين بالامور الاقتصادية الخارجية في وزارتي الخارجية والمالية، وعلى ان تؤمن لها السلطة الكافية للتنسيق والتوجيه الايجابي .

فعالية الخبراء

اما بالنسبة الى النقص في فعالية الخبراء ، فهو لا يرجع الى قلة في

عددهم بقدر ما يرجع الى صعوبة الحصول على الخبير المناسب ووضعه حيث الحاجة الماسة اليه ثم الاستفادة من علمه وتجربته الاستفادة التامة . ولا بد ان اذكر في هذا المجال ان هناك خبرة واسعة بين اللبنانيين لم يستفد منها لبنان بعد الاستفادة التامة ، فهناك خبراء لبنانيون لا يعملون في المؤسسات الدولية ذاتها او يخدمون حكومات اجنبية، كما ان في لبنان خبراء لا يعملون في المجالات التي يمكن ان يستفاد منها اكبر الفائدة من خبراتهم. فلزيادة فعالية الخبراء وللاستفادة الفضلى من الخبرات اللبنانية يمكن دراسة المقترحات التالية :

١ — ان تقوم احدى الجامعات لحساب الدولة بحصر الخبرات اللبنانية وتصنيفها ووضع لوائح مصنفة بالمختصين تضم المعلومات اللازمة عن مستواهم العلمي وخبرتهم العملية ، على ان تراجع هذه اللوائح كل ثلاثة او خمسة اعوام .

٢ — ان تقوم دائرة في وزارة التصميم (بالاتفاق مع وزارة الخارجية) بتنسيق جميع الطلبات الصادرة من الوزارات المختلفة للخبراء الاجانب، وللاستفادة الى اكبر حد من الاموال المخصصة من قبل المؤسسات الدولية لارسال الخبراء الى لبنان ، على ان تقدم هذه الدائرة اسماء الخبراء اللبنانيين الملائمين وتقترح تعديلات تراها لازمة على اوصاف العمل ونوعية الخبير الاجنبي المناسب ، ومن ثم ان تتابع اعمال الخبير وتقيّم مدى استفادة الدوائر الحكومية منه خلال مدة اقامته .

فعالية التدريب

ربما كان هذا الفرع من المساعدة الدولية اقل المساعدات فعالية رغم

اهميته الكبرى للامد الطويل . فتحسين الكفاءات والمهارات وخاصة في اجهزة الدولة وعلى المستوى الفني الراقي لهو في نظر الكثيرين اهم من الاضافة الى التجهيزات او الحصول على الخبراء وخاصة اذا قيس دوره بتكاليفه الضئيلة نسبياً . وقد سبق شرح مظاهر الضعف في فعالية التدريب عن طريق المؤسسات الدولية . ولمجابهة هذا الضعف يمكن درس المقترحات التالية :

١ — الاهتمام بتعيين موظف كفؤ كرديف للخبير الدولي ، وان ينظر الى الرديف كأنه في مقام الخبير فيعين احد الشباب ذوي الكفاءة العلمية المناسبة وبدرجة مناسبة او يعفى من جزء من اعماله الروتينية كي يتمكن من مرافقة ومعاونة الخبير فعلياً وعملياً ، على ان يقدم تقارير دورية الى رؤسائه بتقدم العمل، وعلى ان يقوم ايضاً ببعض الدراسات الفنية المطلوبة تحت اشراف وبمساعدة الخبير الدولي . ويجب مراقبة هذا العمل من قبل اللجنة التنسيقية المقترحة اعلاه، كي يستفاد من الخبرة المكتسبة من قبل الموظفين اللبنانيين حيث الحاجة اليها .

٢ — تمديد مدة البعثات الخارجية لسنة او اكثر كي يتمكن الموظفون المستفيدون من الحصول على الخبرة الحقيقية خلال مدة دراستهم في الخارج على ان يطلب من الموظف المستفيد ان يتقدم بالتقارير الدورية عن تقدمه في دارسته، وان يربط نجاحه في دورة تدريبية (بشهادة من الهيئات المسؤولة) بتقدمه في مجال الوظيفة .

٣ — قيام الدولة بتأسيس صندوق للبعثات تستعمله لاكمال ما تقدمه المؤسسات الدولية في هذا المجال كي تتمكن من ارسال البعثات للمدة اللازمة.

٤ — تنظيم انتخاب الموظفين للدورات التدريبية في الخارج بحسب

نظام موحد وبعد تحقيق شروط معينـــة بحيث لا يرسل الا الذين لديهم الكفاءات العلمية اللازمة .

٥ — تنسيق مجالات الدورات التدريبية بحيث تتفق مع الحقول الفنية التي يظهر للجنة التنسيق استمرار الحاجة فيها الى الخبرة

مناقشة الجلسة الرابعة

الاستاذ ادمون عصفور

س — من يمول الصندوق الدولي للنقد ؟ وهل يلتزم بسياسة معينة.

ج — صندوق النقد الدولي يموله الاعضـــاء المشتركون في الصندوق. وهم اكثر الدول الغربية المشتركة في هيئة الامم المتحدة، فكل دولة دفعت ما يتوجب عليها. الا ان الدول الغربية في الواقع قد تقدمت با لجزء الاكبر من الأموال التي هي لدى الصندوق الدولي ، ونلاحظ ان التصويت في سياسة الصندوق هي بنسبة الأموال التي قدمت من الدول المختلفة . كما ان لدى الصندوق بعض الأرباح السنوية التي تدور او تزيد من رأسماله الموجود. ان سياسة صندوق النقد الدولي قد حددت بدقة في ميثاق تأسيس صندوق النقد الدولي . ويحدد هذا الميثاق ان هدف الصندوق الاساسي هو تأمين الاستقرار المالي الدولي، وتشجيع التبادل التجاري الدولي ، وذلك عن طريق مساعدة الدول التي تجابه صعوبات مؤقتة في ميزان مدفوعاتها، فتقدم لهذه الدول القروض بالعملة الاجنبية الصعبة لمدد معينة حتى تتمكن تلك الدول من التغلب على هذه الصعوبات الموقتة .

س – إن معظم المساعدات الفنية التي تقدمهـــا المنظمات الدولية هي مساعدات مشاريع ما قبل التثمير ، لماذا ترفض المؤسسات الدولية المساعدة لمشاريع تثميرية منتجة ؟

ج – ان السؤال في نظر السائل هو ان المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية في لبنان هي مساعدات ما قبل التثمير ، أي ليس لمشاريع التثمير الفعلية – ليس هذا صحيحاً كلياً اذ ان البنك الدولي يساعد في تمويـــل مشروع تثميري هو مشروع الليطاني . لكن صحيح ان مشاريع الصندوق الخاص لهيئة الامم هي عادة مشاريع ما قبل التثمير .

س – ليس صحيحاً بان لبنان لا يتحمل من جراء دعوة الخـــبراء الاجانب سوى نفقات المكتب وتأمين وسائل النقل . اذ ان لبنان يتحمل ١٥٪ من نفقات كل خبير رواتب وتعويضات الخ ... بالاضافـــة الى مساهمته في المشروع .

ج – لا ادري من اين حصل السائل على هذه المعلومات ربما نسب ما يقدمه لبنان من مساهمة في منظمة هيئة الامم وفي المنظمات التابعة الى ما يستفيده لبنان من هذه المنظمات وربما كانت هذه النسبة صحيحة . غير ان في الواقع والا في حالات خاصة جداً يحصل اكثر الخبراء الدوليين على رواتبهم من هيئة الامم . هناك بعض الحالات التي يشترط فيها على الدولة التي تطلب خبيراً معيناً ان تدفع له الراتب الذي تدفعه للموظف اللبناني بينما تدفع هيئة الامم الفرق تحت برنامج الـ (opex) ولكن ليست هذه الحالة حالة عامة .

س – يتحمل لبنان ٦٠٪ على الاقل من كلفـــة كل مشروع من مشاريع الصندوق الخاص بالاضافة الى مساهمته في تكاليف الخبراء العاملين فيه . وان مساهمة الامم المتحدة تنفق على رواتب الخبراء وبالتالي فان مساهمة الامم المتحدة تكاد لا تذكر بالنسبة لما يدفعه لبنان .

ج – صحيح ان مشاريع الصندوق الخاص لهيئة الامم هي عادة مشاريع ما قبل الاستثمار او مشاريع للتدريب كما ويشترك في تمويل هذه المشاريع الصندوق الخاص والدولة اللبنانية بنسبة معينة ربما كانت ٦٠٪ للدولة اللبنانية و ٤٠٪ للصندوق الخاص . وصحيح ايضـــاً ان ما يساهم به الصندوق الخاص يدفع جزء كبـــير منه في اكثر الحالات بشكل رواتب للخبراء ، ولكن ليس صحيحاً ان جميع ما يقدمه الصندوق الخاص هو بشكل رواتب للخبراء .

ففي اكثر مشاريع الصندوق الخاص هنالك مخصصات لاعمال حقلية ولشراء معدات وتأسيس مكاتب الخ ... فاذا اخذنا مركز سلامة الطيران المدني مثلاً على ذلك وجدنا بالاضافة الى الخبراء الذين يدربون المختصين بسلامة الطيران المدني ان كان من موظفي الدولة أو موظفي شركـــات الطيران ان هناك مختبرات خاصة والات ومعدات مولها المشروع ويستفيد منها المتدربون .

وعلى كل حـــال وتجب الملاحظة ان تكاليف الخبير هي تكاليف حقيقية تؤلف جزءاً من تكاليف المشروع ، اذا كان لبنان ليس بحاجة الى خبير فلا يجب ان يقبل ويدعو الخبير . فدعوة الخبير يجب ان تكون حيث هنالك حاجة اليه . فإذا كان هناك حاجة اليه ، فيجب ان يكون هناك التزام بدفع تكاليفه . فحـــين تدفع هيئة الأمم راتب الخبير فهي بالواقع تقوم بمساعدة الدولة بذلك . اما اذا كانت الحكومة ليست بحاجة الى خبير فلا أرى لماذا تدعو الخبير في الأساس .

س – لقد سبق وقلتم ان لبنان تأتيه مساعدات من الخارج في المشاريع الانمائية والاقتصادية ،ولكن هل يمكن القول بان هذه المساعدات قد اتت بالنتيجة الحسنة المطلوبة لخير لبنان .

ج — الجواب ان لا شك ان هنالك بعض النتائج الحسنة كما ان هنالك بعض النتائج السيئة . ولكن يمكني ان اقول بأن النتائج المرجوة لم تتحقق واللوم لا يقع فقط على هيئة الامم والمنظمات الدولية وعلى الخبراء ، ولكن في رأيي يقع أيضاً على الادارة الحكومية التي تساهم بانتخاب الخبراء وتقبل بهم في الواقع قبل ان يأتي الخبير الدولي الى لبنان فلا يمكنه أن يأتي ولا يمكن لهيئة الأمم ان ترسله الى لبنان قبل ان توافق الدائرة الحكومية المسؤولة عن الشخص المعين . فإذا لم تر الدولة مثلاً ان هذا الخبير المعين عنده الكفاءة اللازمة فلا يجب ان تقبل به .

س — كيف يمكن الاستفادة من المؤسسة المالية الدولية لاقامة مؤسسات خاصة للتسليف المتوسط والطويل المدى . ما هي الطرق الواجب اتباعها بهذا الشأن .

ج — المؤسسة المالية الدولية وان كانت تابعة من الناحية الادارية الى البنك الدولي فهي مؤسسة مستقلة . وقد أسست حسب ميثاقها لغرض هو تقديم القروض والاشتراك في رأسمال مشاريع صناعية واستثمارية مختلفة وخاصة مشاريع مالية (مصارف وبنوك) . ويسمح الميثاق بإعطاء القروض للمؤسسات الخاصة ، وتتميز المؤسسة الدولية بهذا عن البنك الدولي ذاته ، إذ انها لا تحتاج الى ضمان حكومي كما في حالة قروض البنك الدولي حيث لا يمكن ان تعقد مؤسسة خاصة او مؤسسة حكومية قرضاً مع البنك الدولي دون ان يحصل البنك الدولي على ضمانة حكومية في حالة المؤسسة المالية الدولية فلا حاجة لمثل هذا الضمان . ما هي الطرق الواجب اتباعها بهذا الشأن لكي تحصل المؤسسات الخاصة على قروض للتسليف الطويل والمتوسط المدى ؟ طبعاً الطرق هي ان تبدأ محادثات مع المسؤولين في المؤسسة المالية الدولية . يمكن ان تكون نتيجة هذه المحادثات ان تقبل المؤسسة المالية الدولية الاشتراك في المشروع . وعادة ما تقدم

المؤسسة المالية الدولية جزءاً من رأس المال وفي حالات كثيرة تشتري جزءاً من الأسهم التي يطرحها المصرف وتطرحها الشركة ، فالمساهمة إذاً هي إما عن طريق الاشتراك في رأس المال أو بإعطاء قروض بفائدة ثابتة .

س — لماذا لا تستخدم الحكومة خبراء اكفاء من اصل لبناني عربي وهم من مواليد اميركا ولكنهم يخلصون اكثر الى وطنهم الاول واعتقد يكتفون بمعاش اقل من الخبراء الاجانب ؟

ج — اظن السؤال يجب ان يكون لماذا لا تستقدم الحكومة خبراء لبنانيين سواء اكانوا من اصل اميركي ام من اصل لبناني . واظن ان احد الاسباب ان ليس هناك في لبنان جردة بالخبراء الموجودين ان هنا ام في المهجر ولا معلومات عمن هم الخبراء ومن هم المثقفون وما هي الخبرة التي حصلوا عليها والدرجات التي توصلوا اليها . واحد المقترحات في المحاضرة والتي هي بين ايديكم ، هي ان تولي الحكومة احدى الجامعات القيام بهذا العمل اي بجرد جميع اللبنانيين ذوي الخبرة الموجودين في لبنان وفي الخارج وبتصنيف هؤلاء الخبراء بحسب درجة علمهم وخبرتهم وموضوع اختصاصهم . فلو وجد هذا ، لسهل الاستفادة من الخبرة اللبنانية الى حد ما .

س — ما هو المبلغ اللازم لاكمال مشروع الليطاني . وما هي المصادر التي يمكن الاستناد اليها لاستمرار تمويله وفي اي سنة يقدر ان يتم هذا المشروع وهل يوجد دروس تبين المدة التي يجب ان يتم خلالها تسديد النفقات لانتاج المشروع ؟

ج — من ناحية تكاليف المشروع فقد ذكرت انه قدر بـ ١٢٠ مليون ليرة ، وربما زاد الآن عن هذا المبلغ ولم تعرف التكاليف الكاملة بالضبط . اما المصادر التي يمكن الاستناد اليها للاستمرار بتمويله ،

فيذكر الدكتور شبلي ان هناك نصاً قانونياً يسمح للحكومة ان تمول مشروع الليطاني بحدود ٨٥ مليون ليرة لبنانية بسلفات على الخزينة ويمكن للحكومة من اصل هذا المبلغ ان تقترض مبلغاً الى حدود ٢٥ مليون ليرة . فالنص القانوني موجود على الاقل . اما من اين تأتي هذه الأموال فهي مشكلة لا تختص فقط بمشروع الليطاني ، ولكن بتمويل جميع المشاريع الانمائية .

س – يعمل في دوائر الدولة اليوم حوالي ١٢٠ خبيراً اجنبياً فهل يمكن القول ان جميع هؤلاء حتماً يفيد منهم لبنان ؟

ج – لا ، بعضهم يفيد وبعضهم لا يفيد ، وبما ان كلفة الخبراء هؤلاء محسوبة على لبنان فهي جزء من الاموال المخصصة من قبل هيئة الامم للبنان ، فيجب على لبنان ان يستفيد الى اكبر حد من هذه المخصصات . ولا يجب ان نلوم هيئة الامم وخبرائها فقط اذا لم يكونوا اكفاء ، بل يجب ايضاً ان نلوم المسؤولين لعدم انتخاب الاكفاء منهم .

س – هل ان المساعدات والقروض التي تقدمها المؤسسات الدولية بهدف التنمية هل انها مقتصرة على الدول النامية اقتصادياً واذا كان الأمر كذلك فإلى اي حد يعتبر لبنان بلداً نامياً . والى اي مدى يمكن ان يستفيد من المساعدات الدولية ؟

ج – المؤسسات الدولية لا تقدم القروض والمساعدات فقط الى الدول النامية بمعنى الدول المتخلفة . فالبنك الدولي مثلاً اعطى قروضاً لجميع الدول النامية والتي هي في طريق النمو ، ولكن الواقع ان مصادر تمويل المؤسسات الدولية اكثر من الدول المتقدمة بينما المستفيد من هذه الأموال على الأغلب هي الدول المتخلفة اي التي هي في طور النمو . اما اذا كان لبنان نامياً ام متخلفاً فهو بين بين بالنسبة للدول الاخرى . فلا يمكن ان نقيس مستوى لبنان اقتصادياً على الاقل بمستوى اميركا او بنيوزيلاندا

او دول اوروبا الغربية او في روسيا ، لكن مستوى الدخل ومستوى العيش في لبنان أعلى منه بكثير من الهند واندونيسيا ومصر ودول افريقيا . فليس لبنان بلداً متقدماً اقتصادياً ، وليس متخلفاً بالنسبة الى دول افريقيا واكثر دول آسيا. فلبنان كدولة في طور النمو له الحق في ان يستفيد من المساعدات الدولية . والجزء الآخر من السؤال هو ان توزيع المداخيل في لبنان على النحو الحاصل بين مختلف القطاعات والقوى العاملة فيه يؤثر في اعتبار لبنان بلداً نامياً . ام ان المؤسسات الدولية تعتبر ان العدالة في توزيع المداخيل وتناسب هذه المداخيل مسألة داخلية . وبالتالي بالنظر الى حجم الدخل القومي يعتبر لبنان بلداً متقدماً . الجواب كما قلت انه حتى بالنسبة لمعدل الدخل القومي الذي يقال انه يبلغ بالتقريب بين ٣٥٠ و ٤٠٠ دولار ، فهذا المبلغ هو قريب من المعدل العالمي ، ولكنه دون الدول المتقدمة بكثير .

س – هل توزع الدخل بين الفئات وبين القطاعات يثبت ان لبنان بلد متخلف ؟

ج – كما سبق وقال الدكتور صايغ وغيره من المحاضرين ، فإن توزيع الدخل بين القطاعات يظهر ان قطاع الخدمات يمثل ثلثي الدخل العام في لبنان . وارتفاع نسبة الدخل في قطاع الخدمات هذا الارتفاع هو احد العوائق الهامة لاستمرار التقدم الاقتصادي . لكن هناك كما في كل مبدأ استثناءات ، ولبنان كان في حال استثناء بمعنى انه رغم وجود نسبة عالية للدخل من قطاع الخدمات الا ان الدخل ذاته منخفض والدخل الفردي منخفض . ويرجع ارتفاع نسبة دخل الخدمات ليس الى التقدم الاقتصادي كما في الولايات المتحدة مثلاً حيث نسبة الدخل من الخدمات عالية ايضاً ، بل يرجع الى طبيعة الاقتصاد اللبناني : كون بقعة لبنان صغيرة وكونه فقيراً من ناحية الثروة الطبيعية ، وكونه يعتمد على السياحة

وغيرها من خدمات . أما توزيع الدخل بين الفئـــات والظاهر ان السائل يعتبر ان التوزيع ليس عادلاً ، وأنا أوافقه على ذلك . فوجود فـــارق كبير في الدخل الفردي بين الفئات هو عادة مظهر من مظاهر التخلف وليس مظهراً من مظاهر التقدم ، فلا أدري ان كان السائل يشير إلى اثر التقارب المرجو في الدخول بين الفئـــات في لبنان على حصوله على المساعدات ، فإذا كان هذا قصده ، فلا أظن ان المؤسسات الدولية تعتبر العدالة في توزيع المداخيـــل وتناسبها مسألة تؤثر على اعطاء القروض والمساعدات .

الدكتور عزمي رجب

س ـ ان القروض التي تقدمها الولايات المتحدة الاميركية تقتصر على المواد الاستهلاكية كالقمح والملابس العتيقة وهـــذه المواد لا تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني . وليس من مصلحة اي دولة رأسمالية غربية في مساعدات مالية او ادوات انتاجية صناعية لان ذلك يقضي على السوق التجـــارية بحيث تكثر فيهـــا السلع الصناعية لهذه الدول الرأسمالية . فليس من مصلحتها ايجاد تقدم تقني وصناعي في الدول المتخلفة صناعيـــاً فماذا ترشدنا بذلك ؟

ج ـ الارشاد هو المزيد من التعمق والدراسة في مثل هذه المواضيع : فنعلم بأن مثل هذه المساعدات لا تقتصر على فائض القمح الأميركي او على بعض الملابس ، ولكن هذه المساعـــدات تشمل جميع انواع المساعدات ، خاصة وان المساعدات والمعونات قد اختلفت في الوقت الحاضر عنها في العقود السابقة . وقد اشرت في البحث الى ان التنافس الدولي بين الكتل والسياسات المختلفة بالاضافة الى تطور فكرة اسداء المعونات

تجعل كل دولة موقنة بـــان مصلحتها الاقتصادية والسياسية والتجارية والانسانية تقتضيها تقديم مساعدات فعالة . ولكن مدى تقديم هذه المساعدات يتوقف على سياسة كل دولة وظروفها . والولايات المتحدة الاميركية تقدم في الوقت الحاضر نوعين من المساعدات : الأول هو ما ذكرت عن المساعدات الثنائية ويشمل جميع انواع المساعدات من رؤوس اموال نقدية او ما يعادلها من معدات وتجهيزات وأدوات ، ولو ان الدول الغربية عامة لا تميل كثيراً كما يفهم من السؤال الى تقديم المعدات الحديثة التقنية المتطورة ، ولكنها تستطيع ان تقدم بعض المعدات القديمة التي بطل استعمالها لديها او التي اصبحت قديمة العهد ، فانها تستطيع ان تساعد بها الدول النامية لتبدأ بها تحقيق التنمية والتطور .

والنوع الثاني من المساعدات هو المبالغ والمساهمات التي تقدمها الولايات المتحدة للهيئات الدولية المتخصصة بالانماء والتي تقدمها بدورها على شكل مساعدات او معونات فنية للدول النامية .

س ـ الا يستطيع لبنان الحصول على القروض من المعسكرين معاً دون ان يؤثر ذلك على سير سياسته الخارجية .

ج ـ ان السياسة الخارجية هي التي تقرر ما اذا كان لبنان يتقبـــل مساعدات من جميع الجهات . ومن الملاحظ بصورة عامة ان السياسة اللبنانية الخارجية لا تميل كثيراً الى قبول المساعدات او القروض من الكتلة الشرقية .

ونحن نرى من الناحية الاقتصادية على الأقل انه يحسن عندما يريد اي بلد كلبنان او غيره ان يمول بعض المشاريع الهامة وعندما يعجز عن ايجاد الموارد الوطنية اللازمة ، ان يتقبل مساعدات او قروضاً اجنبية . ونفضل طبعاً القروض على المساعدات لما قد تخفي هذه الاخيرة وراءها من غـــايات سياسية . فلا بأس من قبول القروض الخارجية سواء من

الكتلة الغربية او من الكتلة الشرقية طالما انها لا تقترن بشروط غير ملائمة . واذا كان لبنان يتبع سياسة حيادية فانه يحسن ان يقدم عرضاً بالقروض اللازمة لتمويل المشاريع الانمائية ، وان يختار افضل قرض يقدم له سواء اجاء هذا القرض من الشرق ام من الغرب . وهذا الاتجاه يفيد السياسة الانمائية اللبنانية فائدة كبرى ، اذ انه يحفز الجانب الغربي على تقديم مساعدات أجدى وأفضل .

س — هل هنـــاك تفاوت في الفوائد العائدة على لبنان من جراء استخدام الرساميل الآتية من البلدان المتخلفة او من البلدان المتقدمة هل هناك فوائد من تفاوتها ؟

ج — لقد اصبح من المسلم به بأن الدول المتخلفة تستطيع أن تعطي بعض المساعدات للدول الأقل منها نمواً بما لديها من امكانات وخاصة الامكانات الفنية والتقنية . وقد تستطيع ان تقدم بعض رؤوس الأموال ، ولكن هذا يكون بصورة محدودة اذ انها تكون بحاجة ماسة الى هـــذه الأموال لاستثمارها في مشاريعها الانمائية .

يمكن اذن في الوقت الحاضر أن تقدم الدول المتخلفة بعض المساعدات الى الدول الأكثر تخلفاً ولكن في حـــدود ضيقة . ولكن القروض والمساعـــدات الكبيرة التي تفي بحاجة الانماء وبصورة ايجابية عاجلة يجب أن تصدر عن الدول المتقدمة الكبرى التي تستطيع تقديم هذه القروض .

س — من احدى جرائد اليوم قرأنا عنواناً يتعلق بالانماء وهو السماح للمؤسسات المتقدمة بزيادة عامل الاستثمار فهل يمكننا معرفة شيء من عامل الاستثمار هذا وتحديده بما انه يتعلق بموضوع الرساميل الخاصة ؟

ج — ان **عامل الاستثمار هو عبارة عن استخدام الرساميل الماليـــة** والرساميل **الآلية المدخرة أو التي أمكن الحصول عليها** عن طريق المساعدات **أو القروض في حقول الانتاج المختلفة** في جميع القطاعات الاقتصادية .

ويمكن القيام بعملية **الاستثمار في مشروع جديد** او في توسيع مشروع قائم وخاصة عندما يكون ناجحاً . فيمكن مثلاً زيادة الاستثمارات في الصناعة الفندقية لاستيعاب عدد أكبر من السياح أو لرفع مستوى المؤسسات والتجهيزات السياحية في لبنان .

س — هل يجوز للدولة عقد قروض داخلية .

ج — لقد أجيب على هذا السؤال أمس في محاضرة الدكتور حسن عواضة . وقد كان صريحاً في أن القروض الداخلية يمكن ان تعقد من قبل الدولة . وهناك كما قدم الدكتور عواضة عدة أوجه لعقد القروض الداخلية . ولكن هذه القروض لها بعض الحسنات والسيئات فلا بد اذاً من تلافي سيئاتها لكي تأتي صالحة ومثمرة .

س — ١ — هل تعتقدون بأن الزمن كفيل بحل معضلاتنا الاجتماعية والاقتصادية حتى السياسية منها كما ورد ذلك أمس على لسان احـــد الباحثين ؟

٢ — الا ترون ان لجوءنا في كثير من الاحيـــان الى الخبراء الاجانب واحياناً اخرى بدون دافع فيه كثير من عقد النفس والتركيب عنـــدنا ؟

٣ — ما هي الأسس التي تعطى بموجبها القروض ثم اليست للقروض القادمة من الدول المتقدمة سياسة بعيدة المدى ؟

ج — فيما يتعلق بالفقرة الأولى من السؤال فإن الزمن كفيل بحل هذه المعضلات ، ولكن اذا اراد الشعب ان يظل زمناً طويلاً في هذا

الجو الغير ملائم ، وهذا الجو المتخلف من غالبية الجوانب ، عندهـا نستطيع الانتظار كـما ينتظر الانكليز في المستعمرات . ولكن اذا أراد الشعب اللبـناني الخروج من اوضاعه المتردية او ان يتخلص من أسباب الشكوى والتذمر الكثيرة ، ففي يده ان يستبق الزمن ، وان يخرج من هـذا التخلف ومن هذه الأوضاع الرديئة ، لأن الأمر في يده اولاً وأخيراً ، هذا اذا كان هناك شعب صالح وواع .

أما فيما يتعلق بالفقرة الثانية من السؤال العائدةللخبراء الاجانب ، فإن لدى بعض اللبنانيين بالفعل مركب نقص بالنسبة الى الخبراء الاجانب . فقد جاء لبـنان كثيرون من هؤلاء الخبراء دون ان يكونوا خبراء حقيقيين ، بل كان يوجد بين اللبنانيين من يفوقهم خبرة . وعلى كل حال لم يفد لبنان من خبرة غالبية الخبراء الا بنسبة ضئيلة جداً . ولكن هذا لا يعني ان لبنان ليس بحاجة الى خبرة بعض الأكفاء في كثير من الحقول . وقد اعترف الباحثون الدوليون بأن عمل الخبراء والمستشارين والاختصاصيين من الدول المتقدمة يفيد جداً (او يجب ان يفيد) في تحقيق التنمية . بقي ان نعرف كيف نفيد من الخبراء بعد اختيارهم على ضوء حاجاتنا الاساسية وكفاءاتهم العلمية .

س — كيف يمكن التوفيق بين عقلية رجال السياسة عندنا في لبنان وبين دعوتكم الى الاخذ بسياسة الاقتصاد الموجه مع الاخذ بعين الاعتبار ان بين الذين يمثلون الشعب اللبناني في المجلس النيابي ، والمفترض فيهم الدفاع عن مصالح الشعب وحقوقه هم من اكبر وأضخم تجار لبـنان بل من اوائل الاحتكاريين ولا يجب ان ننسى هؤلاء الوزراء الذين يأتون من خارج البرلمان والذين هم من أصحاب التأثير في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ؟

ج — لقد وردت الاجابة على هذا السؤال في مناقشات الامس ، فلا يسعني

الا ان اورد بأن هذا يتوقف على الشعب اللبناني وعلى المواطن اللبناني . فالمواطن اللبـناني هو المسؤول أولاً وأخيراً عن وزرائه وعن نوابه وعن الوزراء سواء أكانوا من داخل المجلس او من خارجه . فعندما نريد ان نسبق الزمن ولا نترك أمورنا ومشكلاتنا للزمن نستطيع أن نغير هـذه الأوضاع بأوضاع أفضل .

س — أرجو أن تقول رأيك بصراحة اقتصادي بعيد عن كل المؤثرات السياسية . اليس من الافضل بالنسبة لبلدان العالم الثالث المتطلعة الى النمو الاقتصادي فيما إذا كان لا بد من الحصول على مساعدة من الدول المتقدمة وخاصة الدول الكبرى ان تلجأ إلى الاتحـاد السوفياتي لان القروض والمساعدات التي يعطيها كما اثبتت الوقائع ان هـذه المساعدة تستهدف بشكل رئيسي الحقيقة القائمة على تصنيع المجتمع ؟

ج — قلنا فيما يتعلق بالقروض بأن هذا الموضوع يتعلق بسياسة البلد . والسياسة العامة هي التي تستقدم القروض طبعاً . قلنا بإن القروض يستحسن أن تأتي من جميع الكتل ، ومن جميع الهيئات عندما تكون خالصة لوجه الانماء ولوجه التطور والتقـدم الاقتصادي . اما بالنسبة الى الشق الثاني وهو الاكتفاء بالقروض السوفياتية فلا بد ان نشير الى ان هذه القروض نسبتها ضئيلة جداً بالنسبة الى مجموع القروض والمساعدات التي تعطيها الامم المتطورة . فسوف تجدون في الدراسة التي بين أيديكم بـأن نسبة القروض التي تأتي من الكتلة الشرقية السوفياتية الصينية لا تتعدى الـ ٤,٥٪

او ٥٪ ، في السنوات الاخيرة من مجموع القروض والمساعـدات التي تقدم من منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبية الغربية . لذلك لا نستطيع ان نكتفي بقروض من جهة واحدة بل يجب ان نتمكن من الحصول على القروض من جهات أخرى ، وهذا أفضل من الناحية السياسية أيضاً وبالقدر الذي يؤدي الى اشباع حاجاتنا الاقتصادية المختلفة .

س — لقد قلتم بأن الأفضل للبنان لا ان يعتمد على القروض والمساعدات الخارجية الا بصورة استثنائية فهل يمكن لبنان اكفاء ذاته بذاته كدولة نامية دون قروض ومساعدات ، هل يمكن لبلد نام كلبنان ان يعتمد على اقتصاده فقط دون الاستعانة بهذه القروض والمساعدات ؟

ج — سوف تجدون في احدى الفقرات الاخيرة من البحث ان لبنان لم يعتمـد على القروض والمساعدات الاجنبية لتطوير اقتصاده . وخلصنا الى القول بان هذا كان بالنسبة للماضي في مصلحة لبنان ، لأن لو أخذ مثل هذه القروض لهدر القسم الاكبر منها دون فائـدة وسجل على نفسه ديوناً سواء اكانت هذه الديون مادية ام معنوية . أمـا الآن وبعد إن انتشرت في الأجواء اللبنانية الرغبة الأكيدة في التطور وفي استحداث التنمية فلا بد من التفكير بجمع الحاجات والموارد الضرورية للقيام بهذه التنمية بسرعة .

اما عن السؤال « هل يمكن لبلد نام كلبنان ان يعتمد على اقتصاده فقط دون الاستعانة بالقروض والمساعدات » فنجيب بان البلـد النامي لا يستطيع ان يكتفي بموارده الخاصة فقط ، اذ لا بد له من الاعتماد على المصادر الأخرى عندما تدعو الحاجة الى ذلك . ونشير بهذه المناسبة بأن جميع الدول سواء في ذلك المتقدمة منها او المتخلفة قـد استعانت بغيرها من الدول لبلوغ مراحل جديدة من التطور .

وقد قال احد الكتاب المعاصرين بهذا الشأن : « ان الدول المتقدمة في الوقت الحاضر والتي بلغت مستوى رفيعاً من الانتاج والدخل والرفاه قد اعتمدت على خبرات البلدان المستعمرة او التابعة لها اقتصادياً ، فلا مانع الآن من ان ترد هذه الدول الجميل الى الدول المذكورة وان تعيد لها بعض ما اخذت لكي تحقق انماءها بدورها .

س — هل يمكن للبلاد العربية ان تصل الى اكتفائها الذاتي بمساعدة بعضها بعضاً دون اللجوء الى المساعدات الأجنبية ؟

ج — ان من يدرس اوضاع اقتصاديات البلاد العربية يرى بأن هناك تفاوتاً كبيراً من حيث الثروة الطبيعية وبالتالي الثروة المالية بين عدد من هـذه الدول وعدد آخر من الدول التي لم تكن تملك مثل هذه الموارد النفطية الهامة .

اما من ناحية الاكتفاء بمساعـدة الدول العربية لبعضها البعض . فعندما تكون هذه الدول العربية في وضع التخلف من الناحية التقنية والفنية ومن ناحية الرساميل المنتجة او المعدات الانتاجية ، بصورة خاصة فانها لا تستطيع ان تكفي نفسها بنفسها ولو اجتمعت كلها ، فلا بد اذن ان تستعين جميعهـا بالمستوى التقني والفني والعلمي الذي وصلت اليه الدول المتقدمة . ولا يضير ذلك الدول العربية لأن تاريخ الحضارة البشري ينبئنا بأن جميع الامم تساهم في نقل جميع هذه المعلومات ونقـل هذا التراث من جيل الى جيل . وقد نكون مدينين في الوقت الحاضر مع اننا كنا دائنين في الماضي ، وقد نصبح دائنين ايضاً في المستقبل القريب . اذاً لا بد من الاعتراف بأن الوضع في البلدان العربية في الوقت الحاضر لا يسمح بالاكتفاء فقط بالموارد او بالخبرات والمعرفة العربية وحسب .

نستطيع ان نعتمد عليها بما يتعلق بالموارد المالية وهي موارد رئيسية هامة ، نستطيع بواسطتها ان نستقدم ما نريد من الخبراء وما نريد من المعدات والتجهيزات وغير ذلك . ولكن قبل ان نتكلم عن هذا التكامل بين الدول العربية لا بد ان نشير الى ان الخلافات المستحكمة سواء على الصعيد السياسي او على مستويات اخرى بين هذه الدول تمنع في الوقت الحاضر كما ترون وكما نرى هذا الاعتماد وهذه المساعدات بين الدول العربية ذاتها لانها تنشغل بخلافاتها السياسية المستحكمة . ولذلك لا بد من سوء الحظ من الاعتماد على بعض الموارد الاخرى وبعض المساعدات والمعونات الاخرى لكي يتمكن كل بلد بأن ينسى نفسه وان يرفع مستواه الفني والاقتصادي والاجتماعي . وعندما ترتفع هذه المعنويات في غالبية الدول العربية اعتقد بأنه يصبح المجال مفتوحاً لدراسة التكامل العام بين الدول العربية وحصول الوفاق والوئام وسياسة الجبهة وسياسة الاتحاد بين هذه الدول لكي تتمكن من الوقوف بوجه التكتلات الاجنبية الاخرى .

الدكتور خطار شبلي

وردتنا بعض الاسئلة تعتبر هامشية بالنسبة للابحاث التي القيت عليكم هذا المساء . انا هي هامة بحد نفسها وسيتولى الدكتور رجب الاجابة على احد هذه الاسئلة وسأتولى شخصياً الاجابة على سؤالين اخرين وسؤال اخير سيتولى الدكتور حسن صعب الاجابة عليه .

الدكتور خطار شبلي

س – لأي سبب تضع الحكومة عراقيل بوجه البعثات اللبنانية الى الاتحاد السوفياتي ، بعثات تعليمية واقتصادية ؟

ج – تُسأل وزارة الخارجية .

س – يظهر من مجموعات الأبحاث القيمة التي شاركنا بحضورها وتفهمها قد اثبتت على تعداد وشرح جميع المشاكل والصعوبات التي تعترض تمويل الانماء في لبنان . لماذا لا نعمل جاهدين وجادين في مجال التنمية الاجتماعية وهي عملية قد تبدو أقل كلفة من التنمية الاقتصادية وأولى بالأهمية كأن نقنع اللبنانيين مثلاً بانهم مواطنون أولاً ، ومسلمون ومسيحيون في معابدهم لكي نتخلص من هذا الاتحاد الفدرالي للطوائف ؟

ج – فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية بدلاً من ان نتكلم عن التنمية الاقتصادية الكلام على تمويل الانماء يشمل الانماء الاجتماعي ايضاً ، وعندما نتكلم عن بناء المستشفيات وعن انشاء ضمان اجتماعي ومصلحة الانعاش الاجتماعي هذه الأمور لا تمت بصلة فقط الى القضايا الاقتصادية بل هي من الأحرى من صميم التنمية الاجتماعية ، اذن موضوع التنمية الاجتماعية وارد من ضمن موضوع تمويل الانماء . أما بشأن الشق الثاني من السؤال وهو توعية المواطنين فلا شك بأن الأمر هام جداً نعلم بأن المواطنين في لبنان يتهربون من واجباتهم كما نعلم بأن الدولة كثيراً ما تخفي بعض الحقائق عنهم ولا بد من ردم هذه الهوة القائمة بين المواطنين والدولة والتوعية هنا أمر هام جداً. ولي في هذا الموضوع اقتراح قديم وهو ان ترصد كل سنة مبالغ اعتماد في الموازنة لا يقل عن نصف مليون ليرة لبنانية تخصص للتوعية ، التوعية في جميع الحقول ، ويدعى كبار الباحثين والمفكرين والعلماء في لبنان يقدمون ابحاثاً وآراء في الحقول التي يتخصصون بها وتنتشر هذه الابحاث سواء بواسطة الاذاعة والتلفزيون وفي المؤتمرات والصحف وغيرها من وسائل الاعلام . لذلك نشارك السائل رأيه بوجوب الاهتمام بالتوعية الاجتماعية .

الدكتور حسن صعب

اسمحوا لي ان أقول بأننا نوافق على اقتراح الدكتور خطار شبلي على ان يرصد هذا المبلغ بميزانية ندوة الدراسات الانمائية .

الدكتور حسن صعب

يظهر ان مؤتمرنا بفضل وجودكم فيه موفق الى حد انه بدأ يوحي بتنظيم مؤتمرات أخرى ومن هذا القبيل هذا الاقتراح بتنظيم مؤتمر لغوي اذا صح هذا التعبير الذي جاء من الأخ الدكتور أحمد ملك .

وسوف اتلو عليكم نص هذا الاقتراح :

لاحظنا في هذا المؤتمر وغيره من المناسبات ان هناك تبايناً وفروقات كبيرة بين المصطلحات الاقتصادية المستعملة . فما رأي ندوة الدراسات الانمائية في هذه الحلقة أو مؤتمر أو ندوة على مستوى لبناني أو عالمي لدرس موضوع المصطلحات الاقتصادية وتوحيدها ؟

أظن ان الاقتراح وجيه جداً وسيساعدنا على تنفيذه وجود ممثل الامانة العامة لجامعة الدول العربية الاستاذ صاحب ذهب وسنبحث معه كيفية تنفيذ هذا الاقتراح .

صاحب ذهب ممثل الجامعة العربية

هذا الموضوع يشغلنا جميعاً . وفي مؤتمر الاقتصاديين العرب الذي عقد في العام المنصرم في بغداد أُثير هذا التساؤل فكثير من الاقتصاديين العرب عندما يأتون الى مصطلح أفرنجي واحد كل منهم يعبر تعبيراً يتباين مع التعبير

الذي يقوله الآخر . اثير هذا الموضوع واصدر توصية بأن يدرس موضوع توحيد المصطلحات الاقتصادية بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومع المجامع اللغوية في البلاد العربية كمجمع القاهرة ومجمع دمشق ومجمع بغداد ومع الجامعات العلمية العربية . وإذا اتيح عقد المؤتمر الثالث للانماء ان يختص بند من بنود المؤتمر ببحث مسألة توحيد المصطلحات اللغوية .

شكراً

سياسة تمويل الانماء في لبنان

بيان

بتوصيات المؤتمر الوطني الثاني للانماء

المنعقد في ٣٠ ، ٣١ آذار و ١ نيسان سنة ١٩٦٧

في كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية

في الجامعة اللبنانية

تصدر ندوة الدراسات الانمائية هذا البيان بالمقترحات والتوصيات حول « سياسة تمويل الانماء في لبنان » التي استوحتها من الابحاث التي قدمت للمؤتمر الوطني الثاني للانماء والمناقشات التي دارت فيه ، هـذا المؤتمر الذي نظمته الندوة تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ شارل حلو بين الثلاثين من آذار وأول نيسان ١٩٦٧ ، والذي تناول الخبراء اللبنانيون والدوليون الذي اشتركوا فيه مختلف وجوه موضوع « الموارد المالية والانماء في لبنان » .

وتستهل الندوة هذا البيان بالاعراب عن شكرها لجميع المواطنين في القطاعين العام والخاص ، الذين تجاوبوا معها في هـذا المؤتمر تجاوباً رائعاً ، فأظهروا بذلك تزايد الوعي الوطني الانمائي . وتجلى هذا التجاوب في تتبع وسائل الانباء من صحافة واذاعة وتلفزيون لأعمال المؤتمر تتبعاً ايجابياً كان له دوره الفعال في استثارة انتباه الرأي العام بما بحث فيه من موضوعات وما جرى فيه من مناقشات .

١ — سياسة تمويل الانماء والسياسة الوطنية العامة

وتعتقد الندوة ان سياسة تمويل الانماء في لبنان لا يمكن أن تبحث بحثاً سليماً إلا في سياق السياسة الوطنية العامة ، ومن خلال رؤيا جديدة

لمستقبل لبنان ، ونظرة جديدة لدور الدولة الخلاق في الإعداد لهـذا المستقبل ، وموقف جديد من قبل المواطن تجاه الدولة . فسياسة تمويل الانماء هي في جوهرها تعبئة عقلانية للموارد المالية الداخلية والخارجية في سبيل تمكين لبنان من تجاوز مختلف ظواهر التخلف إلى حالة التقـدم المطرد . وظواهر التخلف بادية في لبنان في متوسط دخل الفرد الذي لم يبلغ بعد الخمسمئة دولار بينما تجاوز الثلاثة آلاف في بعض الدول المتقدمة ، وفي التفاوت بين القطاعات والفئات والاقاليم .

وتتطلب هذه التعبئة في القطاع العام عقلية سياسية وادارية وطنيـة حديثة تنسخ العقليات الاقطاعية والطائفية والطبقية التي تسود الآن .

وتتطلب في القطاع الخاص عقلية ريادية ابتكارية تتخذ النمو المتسق لا الربح المعجل هدفاً لها .

وتتطلب لدى المواطن عقلية مدنية ابداعية ،

وتتطلب أن تسود جو السلم الاجتماعي الحركي الحياة اللبنانية ، وأن يحل محل جو الذعر والتوتر الذي تخلقه المنازعـات الشخصية والمزايدات الفئوية ، فيوحي هـذا السلم للشعب اللبناني الثقة بقيمة العمل التعاوني المنتج ، ويوحي للعالم الثقة بتصميم لبنان دولة وشعباً على ان يبني مجتمعه بناء تقدمياً تلاحمياً بحرية وعدالة ، وعلى أن يقوم بهذا البناء على هدى احدث المعطيات العلمية ، التي تتكشف عنها العبقرية الانسانية ، وتزكيها التجارب البشرية .

٢ — سياسة تمويل الانماء والسياسة الانمائية العامة

وترتبط سياسة تمويل الانماء ارتباطاً عضوياً بالسياسة الانمائية العامة .

ولا يستقيم هذا التمويل إلا بقدر ما يكون للدولة سياسة انمـائية طويلة الأمد ، فتجرى تعبئة الموارد المالية ويصير توجيهها وفقاً لأهداف هـذه السياسة ، وتحقيقاً لغايات الخطة الانمائية . فالتمويل هو وجه من وجوه السياسة الانمائية ، ولئن كان وجهاً أساسياً ، إلا انه مرتبط ارتبـاطاً مباشراً بعدد من عنـاصر التقرير الأخرى ، وأهمها السلطة السياسية التي تستطيع أن تصنع السياسة الانمائية وأن تخطط لهـا وتنفذها في الأمـد الطويل ، وقوة العمـل على مختلف مستوياتها المهارية والادارية والفنية والتنظيمية ، والموارد الطبيعية ، وتنظيم القطاع الحكومي وقدرته ، والريادة الاقتصادية في القطاع الخاص ، وعنصر المبادرة الشخصية وطبيعة التخطيط وسلامته ، وتوافر مجالات التثمير ، ووجود مؤسسات البحث والدراسات ، والموقف النفسي المجتمعي من قضية التطور الاقتصادي والنهوض الاجتماعي ومدى التحسس بالمسؤولية لدى الحكومة والشعب على السواء . فكل هذه وجوه ومقومات متكاملة للسياسة الانمائية ، تتوقف جدوى التمويل على توفرها ، ولا تكون للتمويل نتائجه المنشودة إلا حيث تكون موجودة وجوداً فعلياً .

٣ — سياسة تمويل الانماء والسياسة المالية العامة

وتنبثق من السياسة الانمائية العامة التي يتوقف عليها تمويل الانمـاء سياسة مالية عامة ، تحيط احاطة شاملة بمختلف الامكانات المالية القابلة للتوفر من الموارد الطبيعية ، والنواتج والمدخرات والتثميرات والاستيرادات والتصديرات ومن ميزان المدفوعات ومن العملات النادرة ، وتوجههـا كلها التوجيه الذي تقتضيه الأهداف والمعدلات الانمائية ، التي يتفق عليها القطاعان العام والخاص ، وتتعاون على بلوغها المؤسسات العـامة والخاصة .

وقد انقضى الزمن الذي كانت تنظر فيه الدول إلى ميزانيتها كأداة لحساب الواردات والمصروفات ولضمان التعادل بينهما . وأصبحت الآن تنظر اليها نظرة تمويلية انمائية ، ولكن الخطة أو المشاريع الانمائية هي التي تقرر حدود الميزانية . ولذلك ترتفع نسبة الميزانية إلى الدخل الوطني العام في جميع الدول ارتفاعاً مطرداً ، وقد بلغت في بعض الدول حسب احصاءات الامم المتحدة لعام ١٩٦٢ النسب التالية :

دول متقدمة

اسم البلد	نسبة الميزانية للدخل الوطني العام
المانيا الغربية	٣٩,٣ بالمئة
الولايات المتحدة	٣٣,٢ بالمئة
استراليا	٣٢,٩ بالمئة
النمسا	٢٦,١ بالمئة

دول سائرة في طريق النمو

سيلان	٢٨,٧ بالمئة
الباكستان	٢٣,٧ بالمئة
الهند	٢٢,٢ بالمئة
البرازيل	٢٠,٥ بالمئة

وقد أخذت ميزانيتنا تتجه منذ عام ١٩٦٢ اتجاهاً انمائياً ، وأخذت تتوجه من حالة الوفر إلى حالة العجز بسبب نفقات المشاريع الانمائية .

ولكننا إذا اعتبرنا ان دخلنا الوطني يتجاوز ثلاثة مليارات ليرة لبنانية ، فإن نسبة الميزانية إلى الدخل الوطني ما تزال دون النسب التي يتطلبها الانفاق على الانماء . وما يزال بوسع الدولة أن تزيد الواردات اللازمة للانماء وذلك بالوسائل الرئيسية التالية :

أولاً — رفع معدل الضرائب المباشرة بالنسبة للضرائب غير المباشرة ، وتحسين جباية الضرائب المباشرة وغير مباشرة . وتلاحظ النسبة بين هذه الضرائب في مختلف الدول من الجدول التالي :

نسبة الضرائب المباشرة لغير المباشرة
في بعض الدول المتقدمة

اسم الدولة	نسبة الضرائب المباشرة لغير المباشرة
الولايات المتحدة	٧٦,٢ بالمئة
كندا	٦٣ بالمئة
هولندا	٦٠,٦ بالمئة
المانيا الغربية	٥٨,٩ بالمئة
بريطانيا العظمى	٥٤,٨ بالمئة

نسبة الضرائب المباشرة لغير المباشرة
في بعض الدول السائرة في طريق النمو

اسم البلد	نسبة الضرائب المباشرة لغير المباشرة
اتحاد الملايو	٥٧,٨ بالمئة
اندونيسيا	٤٢,٢ بالمئة
اسبانيا	٤٠,٩ بالمئة
الارجنتين	٢٨ بالمئة

ثانياً – الالتجاء إلى القروض الوطنية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنفقات الخطة والمشاريع الانمائية . ويتوقف نجاح الدولة في كسب تعاون المواطن في رفع الضرائب والإقبال على القروض على رفع مستوى سلوك القيادة السياسية ، وتحسين مستوى انجاز الجهاز الاداري بصورة عامة والجهاز الضرائبي بصورة خاصة ، وتحسين مستوى تنفيذ المشاريع الانمائية ، وعلى تعريف المواطن تعريفاً موضوعياً بنتائج هذه المشاريع الانتاجية والاجتماعية .

ثالثاً – استنفاد امكانات الاستعانة بمساعدات وقروض جميع المؤسسات الدولية والاقليمية ، وذلك بالتقدم لهذه المؤسسات بمشاريع مدروسة دراسة كاملة تشجعها على تقديم المساعدة . ويتطلب هذا تحسين المستوى العلمي والفني لجهاز الدولة اللبنانية الذي يتخصص في التخاطب مع هذه المؤسسات ، لتصبح له المنزلة الدولية اللازمة لمثل هذا التخاطب .

رابعاً – الاستعانة بمساعدات وقروض جميع الدول الشقيقة والصديقة ، التي تقدم مساعداتها غير مقترنة بشروط سياسية ، وتقدم قروضها بشروط مالية معقولة . ومما يشجع هذه الحكومات على تقديم المساعدات والقروض تحققها ان لبنان يستنفد أولاً ما لديه من طاقة ذاتية لتمويل الانماء ، وملاحظتها وجود خطة أو مشاريع انمائية مدروسة دراسة كاملة تستحق المساعدة .

٤ – الاعتماد الاساسي على الذات في سياسة تمويل الانماء

وتقضي سياسة تمويل الانماء بتعود الاعتماد أولاً على الذات لتأمين الموارد اللازمة للانماء . والاعتماد على الذات هو النهج السائد في اكثر الدول السائرة في طريق النمو حيث يبلغ التمويل الداخلي ٧٥ بالمئة من نسبة تمويل الانماء . فلا تؤلف نسبة التمويل الخارجي من المساعدات والقروض أكثر من ٢٥ بالمئة . ولبنان أولى بهذا النهج لأن الأبحاث والمناقشات التي دارت في المؤتمر دلت على ان لبنان لا يفتقر إلى الموارد المالية اللازمة للانماء بقدر ما يفتقر إلى السياسة الانمائية والمالية التي تحسن الافادة من الموارد المتوفرة ، وتعرف كيف توجهها تثميرياً انتاجياً ، بدل هدرها هدراً استهلاكياً . ثم ان انتهاج سياسة الاعتماد على الذات هو الذي يجلب للبنان ثقة العالم الخارجي واحترامه ، فيزداد بذلك تدفق الرأسمال الخارجي لا نحو مصارفه فحسب ، بل ونحو مشاريعه الانمائية ، وتشتد الرغبة لدى المنظمات الدولية والدول الشقيقة والصديقة في المساهمة في تمويل هذه المشاريع .

٥ – سياسة تمويل الانماء في القطاع الخاص

ولا تقتصر مسؤولية الدولة الانمائية والمالية على استخدام الميزانية استخداماً انمائياً ، ولكنها تتعدى ذلك لتوجيه التمويل في القطاع الخاص توجيهاً تثميرياً . ولا يعني احترام المبادرة الفردية ، التي كانت حتى الآن قاعدة الازدهار الاقتصادي اللبناني ، تخلي الدولة عن وظائفها التوجيهية أو القيام بهذه الوظائف لصالح فئة ما دون الأخرى ، ولكنه يفرض مساهمة الدولة مساهمة فعالة في تحويل هذه المبادرة من النهج الاحتيالي والسلوك الاحتكاري وما يرتبط بهذا النهج من قيم الفوضى والجهل

والكذب والخداع والغش ، نحو النهج العقلاني العلمي وما يرتبط به من قيم التنظيم والتقنية والصدق والأمانة والنزاهة .

ويتوقف على هذا التغيير البنيوي ايجاد جو الثقة الذي يتطلبه تعاون الرساميل اللبنانية والعربية والدولية في عملية تمويل الانماء . ويتوقف عليه أيضاً امكان توجه هذه الرساميل من قطاع الخدمات ، الذي اجتذب القسم الأوفر منها حتى الآن ، إلى قطاعي الزراعه والصناعة اللذين يحتاجان أشد الحاجة إلى المزيد من التثمير الانتاجي .

ويتطلب هذا التغيير البنيوي الأساسي التدابير الفورية التالية :

اولاً — تعزيز الاجهزة الحكومية التي تتعاطى مع القطاع الخاص تعزيزاً إنسانياً وفنياً ، لتصبح على مستوى الرصد العلمي الواجب للتطورات المالية والاقتصادية والاجتماعية في الاسواق اللبنانية والعربية والدولية ، ولتصير على مستوى التعامل اللازم مع ممثلي هذه الاسواق .

ثانياً — تجهيز المصرف المركزي التجهيز اللازم لتمكينه من القيام بدوره في التقدم الانمائي بالاضافة إلى وظائفه النقدية الكلاسيكية ، وليستطيع بممارسة هذه الوظائف أن يوجه ودائع المصارف الوطنية والاجنبية نحو التثمير الانتاجي داخل لبنان .

ثالثاً — تنظيم حملة لتعزيز الادخار ، ولنشر العقلية والعادات الادخارية بين المواطنين ، وذلك بتحديث مؤسسات الادخار العامة والخاصة ، ورفع معدل الفائدة على الودائع الطويلة الاجل ، وتعميم استخدام الشيكات في المعاملات المالية العامة والخاصة ،

والدعوة للأخذ بمختلف وجوه التأمين .

رابعاً — تشجيع مؤسسات التسليف الطويل والمتوسط الأجل ، والاستعجال في وضع مشروع المصرف الوطني للانماء موضع التنفيذ ، واشعار البنك الدولي للانشاء والانماء بتصميم لبنان بقطاعيه العام والخاص على التغلب على جميع الصعوبات والمقاومات التي حالت دون ايجاد هذا المصرف حتى الآن .

خامساً — ايجاد سوق مالية تساعد السندات والاسهم الحكومية التي تتداول فيها على تعبئة المدخرات وتثميرها في المشاريع الانمائية. واصدار التشريعات التنظيمية اللازمة ، والتدخل من قبل المؤسسات العامة وعلى رأسها المصرف المركزي لدعم هذا السوق ، واصدار سندات دين على الخزينة يكون من أهدافها تطوير هذا السوق، ومنح الامتيازات اللازمة للأوراق المالية المتداولة كالاعفاءات الضريبية ، وفتح مجال إعادة حسمها لدى المصرف المركزي ، واعتبار بعضها مقبولاً كعنصر من عناصر السيولة .

سادساً — مشاركة الدولة في رساميل المشاريع الانمائية الانتاجية التي يتقاعس الرأسمال الخاص عن تحمل ما تتطلبة من مجازفة في الأمد الطويل .

٦ — تمويل الانماء في لبنان والدول العربية

وترتبط عملية تمويل الانماء في لبنان بعمليات تمويل الانماء في الدول العربية ، ويتجلى هذا الارتباط في حركة تنقل الرساميل والاشخاص والمنتوجات بين لبنان والدول العربية ، وفي العائدات التي يجنيها لبنان من مرور أنابيب البترول العربي في أراضيه . ويقضي هذا الارتباط على

لبنان بأن يسهم في توجيه فعالية الجامعة العربية توجيهاً انمائياً حديثاً ، وبأن يشجع انبثاق مؤسسات عربية مشتركة للتمويل الانمائي ، وبـأن يشارك في اتخاذ العائدات والمواد البترولية أساساً لنهضة صناعية وكيميائية تساعد على احداث الثورة الانمائية البنوية ، التي يتطلبها تحويل الاقتصاد العربي من حال التخلف إلى حال التقدم .

٧ – الانماء في سبيل تحقيق انسانية الانسان

وليس تمويل الانماء غاية بحد ذاته ، ولكنه وسيلة لتحرير الإنسان من التخلف بمختلف صوره الخلقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولتمكينه من المشاركة الخلاقة في التقدم الحضاري الإنساني . ويرتبط تحرر المواطن اللبناني من التخلف بتحرير أي إنسان آخر في أي مكان آخر من العالم ، وبتحرير الانسانية كلها من الهوة التخلفية التي تستفحل بين العالم المتقدم والعالم السائر في طريق النمو . ولذلك يقف لبنان في صف الدول والمنظمات الدولية والاقليمية المناضلة في سبيل هذا التحرر ، ينشد الغاية التي يقترن بها معنى وجوده ، والتي يتوق اليها عبر أيـة سياسة انمائية أو مالية داخلية أو خارجية ، وهي تحقيق انسانية الانسان.

القانون الاساسي للندوة

الاسم :

ندوة الدراسات الانمائية .

المركز :

بيروت .

الغاية :

الندوة مؤسسة علمية غايتها تعزيز الوعي العام بموضوعات ومشكلات الانماء في شتى حقوله .

وسائل العمل :

أولاً – تأسيس مركز دائم للندوة ومكتبة تابعة لها .
ثانياً – القيام بأبحاث ودراسات وعقد حلقات ومؤتمرات علمية .

ثالثاً ــ إصدار نشرات ووثائق وكتب والتعريف بالإنماء بواسطة وسائل الإعلام .

رابعاً ــ التعاون مع الهيئات الانمائية العامة والخاصة في لبنان وخارجه .

العضوية :

تتألف الندوة من الأعضاء المؤسسين . ويجري انضمام عضو جديد اليها من ذوي الاختصاص باقتراح أحد الأعضاء وموافقة ثلثي الأعضاء بالاقتراع السري .

الهيئة العامة :

للندوة هيئة عامة تشمل جميع الأعضاء ولجنة إدارية منبثقة عنها . وتعقد الهيئة العامة جلسات دورية علمية ، وجلسات ادارية كلما دعت الحاجة لذلك .

والهيئة العامة هي المرجع الأخير للندوة في جميع شؤونها .

رئاسة الجلسات :

يتولى أعضاء الندوة رئاسة اجتماعات الهيئة العامة بالتناوب فيما بينهم حسب الترتيب الأبجدي لأسمائهم .

اللجنة الإدارية :

تنتخب الهيئة العامة في مطلع كل عام لجنة إدارية تتألف من أمين عام

وأمين إداري وأمين مالي مهمتها أن تقترح على الهيئة العامة برنامج العمل السنوي ، واتخاذ التدابير الإدارية والمالية اللازمة لتنفيذه ، وتنظيم الاجتماعات الدورية ، والقيام بمخابرة جميع الجهات باسم الندوة . ويمثل الندوة لدى الحكومة وغيرها الأمين العام .

الموارد :

تتألف موارد الندوة من اشتراكات أعضائها ومن الهبات التي تتلقاها من الأفراد والهيئات العامة والخاصة . وقيمة الاشتراك السنوي خمس وعشرون ليرة لبنانية وفي حالة حل المؤسسة تنقل أموالها للمعهد الوطني للادارة والإنماء .

تعديل النظام :

يعدل النظام الأساسي باقتراح ثلاثة من أعضاء الندوة على الأقل وموافقة ثلثي الأعضاء .

اعضاء الندوة

الدكتور كمال بحصلي : مدير الاحصاء المركزي في وزارة التصميم العـام .

المهندس أمين البزري : النقيب السابق للمهندسين .

الدكتور بشير البيلاني : مستشار في مجلس شورى الدولة .

الدكتور سليم حريز : المفتش التربوي العام في ادارة التفتيش المركزي .

الدكتور سليم الحص : استاذ اقتصاد في جامعة بيروت الاميركية .

الدكتور عصام حيدر : المدير العـام للشباب والرياضة في وزارة التربية الوطنية .

الدكتور رمزي خالدي : أستاذ في علم الفاكهة في جـامعة بيروت الاميركية .

الدكتور عزمي رجب : استاذ الاقتصاد السياسي في الجامعة اللبنانية .

الدكتور شارل رزق : المدير العام لوزارة الأنباء .

الاستاذ فارس زغبي : محامي لدى المحاكم اللبنانية .
(الامين الاداري للندوة)

الدكتور ايلي سالم : أستاذ في علم السياسة في جـامعة بيروت الاميركية .

الدكتور خليل سالم : المدير العام لوزارة المالية .

الدكتور خطار شبلي : المدير العام لتعاونية الموظفين .

الدكتور امين الشريف : أمين سر مؤسسة المواصفات والمقـاييس اللبنانية وخبير المواصفات والمقاييس في معهد البحوث الصناعية .

الدكتور حسن صعب : استاذ في علم السياسة في الجامعة اللبنانية وجامعة القديس يوسف (الأمين العـام للندوة) .

الدكتور عبدالرحمن الصغير : أستاذ في كلية الزراعة في جامعة بيروت الاميركية .

الاستاذ روبرت كسباريان : مديرية الاحصاء المركزي – وزارة التصميم .

الدكتور نزيه طالب : دكتور في الهندسة المدنية .

الدكتور بهيج طبارة : محامي – دكتور في الحقوق .

الاستاذ نسيب طربيه : قاضي في المحاكم اللبنانية .

الدكتور جوزيف عازار : طبيب استاذ في جامعة بيروت الاميركية .

الاستاذ ادمون عصفور : استاذ اقتصاد في جامعة بيروت الاميركية .

المهندس عمر عضاضة : رئيس مصلحة النشاطـات الاقليميـة في وزارة التصميم العام .

المهندس جان عقل : مـدير التعليم المهني في وزارة التربيـة الوطنية .

الدكتور حسن عواضه : المفتش العام المالي في التفتيش المركزي .

الدكتور الياس غناجه : استاذ الاقتصاد في كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية في الجامعة اللبنانية وجامعة القديس يوسف .

المهندس جلبرت القارح : رئيس مهندسي شركة شل – لبنان والاردن .

الدكتور اندره كرم : مدير برامج مؤسسة العمران الأهلي في الشرق الأوسط وافريقيا .

الدكتور هشام كيلاني : خبير إحصائي للأمم المتحدة .

الدكتور عبدالرحمن اللبان : نائب رئيس المجلس الوطني للأبحاث العلمية .

سعاد محسن : رئيسة الدائرة الاحصائية في مديرية الاحصاء المركزي .

مروان محسن : مهندس مدني في مصلحة الاسكان .

الدكتور زكي مزبودي : استاذ علمَي الاقتصاد والمال في الجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية (الأمين المالي للندوة) .

الدكتور سامي مكارم : استاذ الدراسات العربية في جامعة بيروت الاميركية .

الدكتور وليد منيمنة : استاذ جراحة العظام في جامعة بيروت الاميركية .

الدكتور هشام نشابه : مدير التعليم في جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت .

االدكتور بيار نصر الله : استاذ اقتصاد في جامعة القديس يوسف .

المرحومة الدكتورة سلوى نصار : عضوة مؤسسة .

الأستاذ سيزار نمور : مدير عام شركة المأكولات اللبنانية ش.م.ل.–(الفكو) ومدير الأبحاث الإدارية في شركة المقاولات والتجارة (كات) .

عنوان الندوة :

ندوة الدراسات الانمائية
بناية الاتحاد الوطني (الاونيون)
الطابق الثاني ، رقم : ٢٤
محلة الصنايع
تليفون : ٢٩٥٣٣٤
بيروت – لبنان

وضعت هذه الدراسات
بناءً على طلب من وزارة التصميم العام
في الجمهورية اللبنانية

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الفهرست

تقديم ٥
كلمة ممثل فخامة الرئيس معالي وزير التصميم والسياحة
الشيخ ميشيل الخوري في حفلة افتتاح المؤتمر ٧
كلمة الأمين العام للندوة الدكتور حسن صعب ١٠
كلمة مندوب الأمين العام لجامعة الدول العربية الاستاذ صاحب ذهب ١٣
كلمة ممثل الأمم المتحدة معالي الاستاذ هاشم جواد ١٧
كلمة الأمين العام للندوة في الاجتماع الصحافي ٢٢
تمويل الانماء في الدول النامية للدكتور يوسف صايغ ٢٩
تمويل الانماء في الدول العربية للاستاذ برهان دجاني ٩٣
تمويل الانماء في لبنان للدكتور خطار شبلي ١١٠
الادخار والتسليف للدكتور ايلي غناجه ١٥١
الضرائب للدكتور زكي مزبودي ١٧٤
القروض الداخلية للدكتور حسن عواضه ١٨٩
الرساميل العربية الخاصة للدكتور محمد عطاالله ٢٣٩
البترول والانماء للدكتور عفيف الزناتي ٢٧١
مؤسسات التمويل الانمائي للدكتور بيار نصر الله ٢٩٥
الرساميل الخاصة للاستاذ الياس سابا ٣٥١
المساعدات والقروض الحكومية للدكتور عزمي رجب ٣٧٣
مساعدات وقروض المؤسسات الدولية للاستاذ ادمون عصفور ٣٩٨
بيان الندوة بتوصيات المؤتمر ٤٤٥
نظام الندوة الاساسي ٤٥٧
اعضاء الندوة ٤٦٠